

دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر

د. شوقى الجمل
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بمعهد البحوث والدراسات
الافريقية

د. عبد الله عبد الرزاق إبراهيم
استاذ التاريخ الحديث
ووكيل معهد البحوث والدراسات
الافريقية

القاهرة

١٩٩٨

دراسات

فى

تاريخ غرب أفريقيا الحديث
والمعاصر

د. شوقي الجمل
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بمعهد البحوث والدراسات
الافريقية

د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم
استاذ التاريخ الحديث
ووكيل معهد البحوث والدراسات
الافريقية

القاهرة

١٩٩٨

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة :	٧-٥
<u>الفصل الاول</u> : إنتشار الإسلام في غرب أفريقيا	٢٧-٧
<u>الفصل الثاني</u> : الجهود الدولية لإلغاء الرق في أفريقيا (مع التركيز على غرب القاره)	٥٧-٢٩
<u>الفصل الثالث</u> : مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ وأثره على الخريطة السياسية لغرب أفريقيا	٩٨-٥٩
<u>الفصل الرابع</u> : نظم الحكم الإستعمارية في غرب أفريقيا	١٣٢-٩٩
<u>الفصل الخامس</u> : موقف مملكة الأسماني من التوسع البريطاني في غانا في القرن التاسع عشر	١٦٦-١٣٣
<u>الفصل السادس</u> : حركة الشيخ عثمان بن فودي الإصلاحية	١٨٦-١٦٢
<u>الفصل السابع</u> : الجهاد والدعوة الإسلامية في غينيا بيساو	٢٠٦-١٨٧
<u>الفصل الثامن</u> : نماذج من المقاومة الوطنية للإستعمار الفرنسي والإنجليز في غرب أفريقيا	٢١٨-٢٠٩
<u>الفصل التاسع</u> : تصفية الاستعمار في غرب أفريقيا	٢٢٩-٢١٩
<u>الفصل العاشر</u> : مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا	٢٥٧-٢٣١
خاتمة :	٢٥٨

مقدمة

يحتاج تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر إلى مزيد من الدراسات رغم اهتمام الباحثين الأجانب بتاريخ هذه المنطقة . ونظراً لأن هذا النوع من الدراسة عن غرب القارة يحتاج إلى دراسة كاملة بأحوال المنطقة فإننا حاولنا معالجة بعض الموضوعات في تاريخ غرب القارة ، وكانت رحلتنا إلى لندن عام ١٩٨٩ تهدف إلى جمع أكبر مادة علمية عن تاريخ غرب إفريقيا ، وبعد أن توفرت لدينا مجموعة ضخمة من الوثائق بدأنا في إعداد سلسلة من البحوث والدراسات نشرت جميعها في عدد من الدوريات المحلية والخارجية ، وقد وجدنا أنه من المفيد جمع عدد من هذه الدراسات في كتاب واحد يستفيد منه أي دارس لتاريخ غرب إفريقيا .

ولذا فإن الموضوعات التي يحتويها هذا الكتاب تعالج تاريخ المنطقة بغض النظر عن التسلسل الزمني أو الدراسة المتعمقة لدولة أو مجموعة دول بأسرها ، فالدراسة في مجملها مجرد بانوراما عن غرب القارة ونأمل أن نعد دراسات أخرى تكمل هذا التاريخ لغرب القارة .

والله الموفق

المؤلفان

الفصل الاول

انتشار الاسلام فى غرب أفريقيا

محتويات الفصل:

- المقصود بغرب أفريقيا ، والسودان الغربى .
- الطريقان اللذان انتشر عبرهما الإسلام فى غرب أفريقيا .
- جهاد عبد الله بن يس .

قبل الحديث عن انتشار الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا يجدر بنا أن نحدد بعض المفاهيم الجغرافية التي تتعرض لها الدراسة. ومن هذه المفاهيم اصطلاح غرب إفريقيا والسودان الغربي وكلاهما يدل على ما نسميه بمنطقة غرب إفريقيا التي تمتد في القارة من بحيرة تشاد في الشرق حتى ساحل المحيط الأطلنطي في الغرب، وتقع عند خط عرض ١٧، ١ شمال خط الاستواء على وجه التقريب، وهي مساحة تبلغ ٤، ٢ مليون ميل مربع، وهي جزء من السودان الغربي والأوسط والتي عرفها الكتاب العرب ورحالتهم على أنها البلاد التي يحدها بحر الظلمات (المحيط الأطلنطي) من الغرب، وحدود بلاد الحبشة الغربية من الشرق .

ويمكن السودان الغربي حسب هذا المفهوم من ساحل السنغال حتى حدود نيجيريا الشمالية، ونقطة إرنكازة هي حوض السنغال وحوض نهر النيجر الأعلى والأوسط (١).

ولقد حملت هذه المنطقة مشعل الحضارة الإسلامية، وتبنت شعوبها الدعوة لنشر الدين الإسلامي لأنها بيئة تسهل الهجرات، وتساعد على انتقال الجماعات، وتتيح الاحتكاك الثقافي، وهذا ما هيا لها هذه المنطقة فرصة قيلم وحدات سياسية واجتماعية مترابطة بها .

لقد تعرض الجزء الغربي من القارة الأفريقية لغارات متصلة من قبل البربر منذ القرن الأول الميلادي .

وكلفت بعض هذه الغارات تعود إلى الشمال الإفريقي بعد تحقق أغراضها ، ولكن منذ أن بسط العرب سلطانهم على بلاد المغرب - وكانت بعض هذه الغارات جنوبا تسعى للإقامة الدائمة هناك - شاركت في هذه الغارات القبائل العربية التي كانت ترغم القبائل البدوية على الهجرة جنوبا ووصلت غارات العرب إلى حدود السنغال . وكانت أهم القبائل التي لمبت دورا هاما في غرب إفريقيا قبائل الطوراق أو الملتمين التي انتشرت في منطقة فسيحة من غدامس حتى المحيط الأطلنسى ، ووصلت إلى مقربة من منحنى النيجر ، وكانت قبيلة لمطة وجزولة وجدالة أكثر القبائل انتشارا في مناطق الصحراء وغرب إفريقيا ، وكانت هذه القبائل تمسك بمفاتيح الطريق إلى السودان الغربي ، بل وكانت حلقة الاتصال بين المغرب بشعوبه وحضارته وثقافته وبين الجزء الزنجي الواقع إلى الجنوب ويمتد شرقا حتى بحيرة تشاد (٢) .

وانتشر الإسلام في غرب إفريقيا من خلال طريقين هما :

أولاً: الطريق الساحلي الذي اخترق نهر السنغال، وسار بعد ذلك على طول الساحل يموأزة مناطق السافانا القصيرة ، وهذا الطريق هو الذي اتخذته قبائل المرابطين في حركتها نحو الجنوب والغرب .

ثانياً : أما الطريق الثاني فكان عبر الطرق التجارية الممتدة في الصحراء الكبرى بين شمال القارة وغربها ، وكان لهذا الطريق التجاري أثره الكبير في إنتقال التجارة ورجال الدين الذين نشروا الإسلام في غرب القارة بعد أن استقروا في المدن والمراكز التجارية في غرب أفريقيا مثل غانة ، وجنى ، ومالى ، وجاو، وكانو (٣).

واستطاعت هذه المراكز التجارية أن تنقل الدين الإسلامى الى مملكة غانة الوثنية التى قاومت في البداية هذا التوسع الاسلامى، لكنها لم تستطع أن تصمد أمام التيار الإسلامى الذى بدأ منذ القرن الأول الهجرى (المسابع الميلادى) عقب حملات عقبة بن نافع، الذى إنتدفع الى غرب القارة ووصل الى بلاد التكرور والى غانة التى ضمت جالية اسلامية فى عام ٦٠ هجرى (٤).

وأثناء عودة عقبة الى القيروان ، التقى بزعيم البربر ويدعى كسيلة وقا تلهم قتالا عنيقا عند منطقة تهودة، وقتل عددا كبيرا من المسلمين واستشهد عقبة بن نافع(٥)

وكان عقبة بن نافع هو أول من حمل قبائل الطوارق على دخول الدين الإسلامى حيث كان لإسلامهم دور كبير فى نشره فى غرب أفريقيا . وبعد ذلك جاء موسى بن نصير ليتم ما فتحه عقبة بن نافع فوصل الى طنجة وسبته ووصل أيضا الى أغمات، واتصل بجماعات الملتزمين وولي زعماءهم بعض الأعمال فى أوطانهم، فأقبلوا على الدين الإسلامى وصاروا من خير حماته.

ثم واصل عبد الرحمن بن حبيب سياسة موسى بن نصير فى نشر الإسلام فى مناطق الصحراء الكبرى ونشروا الدين الإسلامى فى مناطق نائية فى الجنوب.

وقامت دولتا الأدارسة والعلويين فى المغرب الأقصى بنفس الدور الذى قامت به دولة الأغالبة فى تونس، فوحدت البلاد، وفرضت الأمن والسكينة، وأقامت حكومة مركزية شارك فيها كل من العرب والبربر، وبدأت حملات لنشر الدين الإسلامى فى مناطق غرب القارة

وتزعمت قبائل الملتزمين الدور الكبير فى التوغل جنوباً، والدخول فى صراعات مع مملكة غانة لكنهم فشلوا فى إخضاع (أودغشت عاصمة هذه المملكة فى القرن الحادى عشر الميلادى - لكن

المحاولات لم تتوقف، وكان الجهاد يتجدد بانتقال الزعامة من فرع إلى فرع آخر من قبائل الملتئمين، فما هي قبيلة (لمتونة) التي تزعمت الجهاد سنوات طويلة تترك راية الجهاد إلى قبيلة (جدالة) التي آمنت بأن استمرار الجهاد - لنشر الدين الحنيف بين بدو الصحراء، وفي قلب مملكة غانة - إنما يتطلب وحدة قبائل الملتئمين من أجل هذه الغاية النبيلة (٦).

لقد أدرك زعماء (جدالة) أن سبب ضعفهم في القضاء على مملكة غانة إنما يكمن في عدم إتحادهم، وعدم تعمق الشعور بالوحدة بينهم، وإنه لا وسيلة أمامهم في هذه التحديات إلا بتكوين حلف إسلامي قوي يندفع من دعوة دينية خالصة، توحد النفوس وتثير فيهم الرغبة الصادقة للجهاد في سبيل الله، ومن هنا جاء التفكير في البحث عن فقيه يعلم الناس أصول العقيدة الإسلامية فكان هذا الفقيه هو الشيخ عبد الله بن يمين (٧).

جهاد عبد الله بن يمين:

كان يحيى بن إبراهيم زعيم قبيلة "جدالة" قد قام بأداء فريضة الحج بعد أن عين ابنه إبراهيم نائباً عنه، وفي طريق عودته زار أبو عمران للفاس حيث أوضح له سبب ضعف انتشار الإسلام بين قبيلة جدالة، ومن ثم كان لابد من البحث عن عالم متقف يعلم الناس مبادئ وأصول هذا الدين، ولم يجد أبو عمران إلا أحد تلاميذه السابقين، ويدعي وجاج ابن زالوفى السوس الأقصى، يطلب منه اختيار أحد الذين يتق فيهم للقيام بالمهمة التي طلبها يحيى بن إبراهيم، وفعلوا وصل يحيى إلى مقر وجاج بن زالوفى أبريل ١٠٣٩ (٨).

وكان واجاج نفسه من الصنهاجيين وأحد فروع شعب لمتونة، ورحب بطلب يحيى بن إبراهيم، واختار لهذه المهمة الفقيه عبد الله بن يمين أحد رجال الطريقة الجازولية. وكان ابن يمين علي دراية بالصحراء ويعرف الأحوال بها فرافق يحيى بن إبراهيم إلى خيام جدالة حيث وصلوا في عام ١٠٤٠م، وإعتبر عبد الله بن يمين هذه الرحلة جهاداً منذ البداية، وشن الرجلان حرباً على قبيلة لمتونة وهزماها، ودخلت هذه الجماعة في حركة عبد الله بن يمين (٩).

وهاجر عبد الله بن يسن جنوباً الي ديار المسلمين، وأخذ يدعو الناس الي التمسك بالدين الإسلامي الحنيف، واستقر في جزيرة نائية في مصب نهر السفغال الأنسي، وعاش حياة الزهد والتصوف والمرابطة، ومن هنا اتخذ أتباعه لقب المرابطين (١٠)، واتخذوا من القرآن الكريم دستوراً لهم عملاً بقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون" (آل عمران، كية: ٢٠٠) .

وحاول عبد الله بن يسن أن يكون جيلاً جديداً قادراً على حمل الدعوة الإسلامية فشرع يعدهم للحرب ويذكر في نفوسهم مبادئ الدين، ويخلق فيهم وعياً جديداً ويكون منهم طبقة فدائية للقضاء على البدع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقضاء على كل المفسدات الدنيوية (١١).

وزاد عدد أتباعه، وكثر الناس من حوله، وأحسن عبد الله بن يسن بهذه الروح الجديدة القادرة على التصدي للمسئولية الشاقة، ولما أنس فيها كل الخير وأيقن أنه قد وصل الي مرحلة إعلان الجهاد، خرج من رباطه يعلن كلمة التوحيد، وينفذ السياسة التي سبق أن وضعها واستعد لها فترة من الزمان، واستهل هذه الدعوة المباركة، وتلك الحركة الجهادية بالتوجه الي غرب أفريقيا حيث الوثنية على أشدها، وحيث للدين الإسلامي غرباً بين فئات السكان، ووصل الي منحضي نهر النيجر ودخل مدينة (أودغشت) عاصمة غانا وخلصها من ملوكها، وبسط سلطان المسلمين على هذه الدولة بعد معارك ضارية (١٢).

وكان النصر الذي تحقق على إمبراطورية غانة بداية مرحلة جديدة من التوسع الإسلامي، فأقبلت جماعات الملتزمين تعلن الإنضمام الي الدعوة المحمدية بل وإندفع المرابطون في كل مكان دفاعاً عن الدين ووقفوا في وجه المسيحيين في الأندلس، وإنضمت القبائل الي جانب عبد الله بن يسن،

واضطرت قبيلة لمتونة الي الدخول في الحركة التي استمرت تكسب قوة

بعد قوة، وتزداد إنتشاراً واتساعاً بعد إسلام بدو الصحراء وبعد القضاء على ناحية الجنوب (١٣).

لقد كان إسلام ملوك غانة دافعا قويا لنشر الدعوة الإسلامية لأنهم أخلصوا في دعوتهم، وصدقوا في إعتناقهم الإسلام، وقاموا بدورهم في الجهاد ونشر رايات التوحيد بوسائلهم الخاصة، فكانت دعوة المرابطين بقيادة عبد الله بن يسن بداية دفعة قوية تركت بصماتها، وظهرت آثارها، وامتد نفوذها، وعم الدين الإسلامي في مناطق كثيرة من غرب أفريقيا، وتمخضت هذه الجهود المخلصة عن إسلام شعب التكرور في غرب القارة، والذي كان لإسلامه الدور الأسمى في متابعة مراحل الجهاد، ونشر الدين الحنيف في مناطق أعمق من غرب أفريقيا، واضطرت القبائل التي لم تقبل الدعوة الإسلامية إلى البحث عن أماكن أخرى بعيداً عن رايات التوحيد، فهاجرت إلى جنوباً كما هاجرت الفولاني إلى منطقة فوتاترو، وتأسست المدن الجديدة التي صارت منارات للعلم والأيمان، فظهرت مدينة جني (Gene) التي أسلم أهلها في القرن الثاني عشر الميلادي (١٤).

لكن للسياسة الحازمة التي لتبعها ابن يسن، وإصراره على تنفيذ إصلاحاته بشدة جعلت كثيراً من الناس ينفضون من حوله، وينشقون عليه خصوصاً بين أبناء جدالة. وكان لوجود يحيى بن إبراهيم دور هام في استجابة الناس لدعوة ابن يسن، لكن بمجرد وفاة زعيم القبيلة ثار الناس عليه، وظهر رجل يدعى الجوهر بن سيكوم الذي حرم عبد الله بن يسن من حق إصدار الفتاوى الشرعية، واضطر عبد الله بن يسن إلى الهجرة سرا إلى وجاج بن زالو الذي أصدر فتوى تعتبر كل من عصي أوامر عبد الله بن يسن خارجاً عن المجتمع وأن دمه حلال، وطلب وجاج من عبد الله بن يسن العودة إلى وطنه حيث عاد وواصل دعوته (١٥).

ونظراً لأن جدالة هي التي ثارت علي عبد الله بن يسن بعد موت رعيمها يحيى بن عمر - فإن عبد الله عاد إلى قبيلة لمتونة وتحالف مع زعيمها يحيى بن عمر، الذي صار الزعيم العسكري للمرابطين. وصارت لمتونة هي الأساس الفكري والديني والقوة السياسية المسيطرة على الصحراء .

وحسب رواية ابن أبي زرع فإن حركة المرابطين خرجت بعد انكماشها فترة في عام ١٠٤٢، وبدأ عبد الله بن يسن تحت قيادة يحيى ابن عمر يبحث عن ضم قبائل صنهاجة في الصحراء الجنوبية

لحركته، وفعلاً انضمت إليه العناصر الرئيسية من امتونة وجدالة وماسوغة (١٦).

ولما طلب عبد الله بن يسن من القبائل التحالف سويًا لنشر الدين الإسلامي في الجنوب - رفضت قبيلة جدالة الانضمام إلى التحالف بل وانسحبت إلى الساحل ، مما اضطر ابن يسن إلى طلب محاربتها من القائد والأمير يحيى بن عمر ، وفعلاً هاجمت قوات جدالة الأمير يحيى وحاصرت في عام ١٠٥٦ م ، والنقى الجيشان في موقعة تابفاريللا (TABFARILLA) حيث قتل يحيى بن عمر مع عدد كبير من أتباعه، ومنذ ذلك التاريخ لم تفكر حركة المرابطين في القيام بأي هجوم على قبيلة جدالة .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل قامت اضطرابات أخرى في الصحراء بعد أن فتح المرابطون السوس الأقصى، واضطر الأمير أبو بكر بن عمر إلى التوجه إلى المغرب، وعين يوسف بن تاشفين محله، وقد استطاع يوسف بعد جهاد استمر أكثر من خمسة عشر عاماً أن يستولى على القسم الأكبر من غانة، وأن يضمه إلى دولة المرابطين القوية، واستطاع دعاة المرابطين أن ينشروا الإسلام على ضفاف السنغال والنيجر وتم تأسيس مدينة (تمبكت) وتكونت وحدة سياسية في المغرب الأقصى .

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه : لماذا إتجه المرابطون إلى بلاد المغرب؟

لقد اختلفت الآراء وتعددت التفسيرات لهذا الاتجاه نحو المغرب، فيرى البكري مثلاً أن ابن يسن أخضع الصحراء واستجابت له الجماعات المحلية التي قبلت شروطه ، ووافقت على توجيهاته ، كما أن عبد الله بن يسن لقي تشجيعاً من أستاذة واجاج بن زلو فراح ينشر مبادئه شمالاً في أقاليم المغرب (١٧).

أما المؤرخ الفرنسي تيراس (TERRASSE) فيرى أن أحد الأسباب الرئيسية لتوسع المرابطين في المغرب - يرجع إلى الإكتظاظ السكاني في الصحراء، بالإضافة إلى الموارد المحدودة حيث لم تعد الواحات بمواردها كافية لأعداد السكان المتزايدين (١٨) .

لكن السبب الأهم والأقوى هو الوضع السياسي في مراكش عند بداية هذا الغزو، فلقد كانت طوال القرن العاشر الميلادي تعاني من

التنافس الديني ما بين الفاطميين في أفريقيا والأمويين في إسبانيا - لكن نتيجة لإنشغال الفاطميين بحملتهم إلى الشرق نحو مصر وإنشغال الأمويين بصراعهم مع المسيحيين في الأندلس ، تأثر المركز الثقافي السياسي بالصراعات ما بين صنهاجة وزناته. ويرى ابن أبي زرع أن زناته عندما كانت تابعة للأمويين نعمت بالسلام والمكينة، وأصلحت أبواب مدينة فاس وتوسعت المدينة، واستمر هذا الرخاء الإقتصادي حتى قبيل وصول المرابطين .

وبعد سقوط الدولة الأموية في إسبانيا انهارت قوة زناته، وارتفعت الأسعار وحل البؤس محل الرخاء، وكان وصول المرابطين بمثابة الإنقاذ للسكان (١٩) .

على كل حال فإن غزو المرابطين للمغرب لم يؤثر على هذه الحركة وإتجاهاتها جنوبا، حيث ! استطاع عبد الله بن يسن دخول مدينة أودغشت (٢٠) .

وبعد أن استولى عليها في عام ١٠٥٥، تدفقت قوات المرابطين جنوب الصحراء الكبرى وسيطروا على طرق التجارة الصحراوية ، فانتشر الدين الإسلامي في هذه الربوع رغم انشغال المرابطين بجبهات أخرى ، وواصل عبد الله بن يسن غزواته في إقليم السوس عام ١٠٥٩ ، واستسلمت قبائل مصمودة تون مقاومة ، ودخل في صراع مع قبائل زناته ، وغزا عاصمتها (أغمات) بعد حصار طويل ومركة عنيفة، وهرب حاكمها لأكوت بن يوسف المجراوى إلى أقاربه من بنى أفران، واضطر أبو بكر إلى الدخول في صراع مع هذه الجماعات حتى قتل لأكوت ودخل عاصمة بنى أفران (تادلا) .

وواصل المرابطون زحفهم في مناطق الصحراء حتى أراضي بروجواته (BERGHAWATA) حيث مات عبد الله بن يسن أثناء صراعه مع هذه الجماعات في عام ١٠٥٩ ، وواصل أبو بكر الحرب حتى قضى على هذه الجماعات (٢١) .

والأهم من ذلك أن أبا بكر بن عمر إتجه بجيشه لمقابلة كفار السودان فخرج إلى الصحراء، وكانت هذه خطوة هامة ومرحلة جديدة لنشر الإسلام في غرب أفريقيا جنوب الصحراء وأضاف بذلك جهدا جديدا إلى جهود الإدارة في هذه المنطقة بالذات (٢٢) .

وهكذا استطاع عبد الله بن يسن قبل إستيلاءه أن يجعل حركة المرابطين - دولة واسعة الأطراف امتدت في قلب أفريقيا جنوب الصحراء، ونشرت الدين الاسلامي بين الشعوب الوثنية هناك، ودخلت قلب إمبراطورية غانة، وأخضعت بدو الصحراء وقبائله، وساهمت في تحويل شعب التوكولور الى الدين الإسلامي في القرن الثاني عشر، فكانت حركة مباركة ساهدت بنصيب كبير في حمل لواء الدعوة الإسلامية الى ذلك الجزء من القارة الأفريقية (٢٣) .

وقد كانت حكومة غانة الإسلامية على اتصال مباشر بالخلافة العباسية في بغداد، واجبرت رعاياها على لبس العمامة، بل وإدعى ملوك غانة الإسلامية انهم ينتمون الى البيت العلوي (٢٤) .

ولم يؤد فتح المرابطين لمملكة غانة الى نهايتها، وإنما جاءت النهاية في القرن الثالث عشر عندما احتلها الماندنغو . وفي عام ١٢٤٠م نجح (ماري جاطة) في تدمير مابقى من (كومبي صالح) عاصمة غانة، وبذلك انتهت هذه الدولة، وقامت مملكة مالي، وقام ماري جاطة بنقل العاصمة الى (نياني) التي تأسست عام ١٢٣٨ . ووسع (سندياتا) مملكته فاستولى على مناجم الذهب، وتوغل نحو الغرب حتى وصل الى وادي نهر جامبيا ، ومستنقعات بلاد التوكولور وبلاد الجولوف (٢٥) .

وانتشر الإسلام في مالي على أيدي المرابطين، وصار الماندنغو من أكثر شعوب غرب أفريقيا تمسكا بالإسلام وتحمساً له ، وزداد انتشاره بينهم ، وأصبح دين الدولة الرسمي وساد المذهب السني المالكي في هذه الدولة، واستطاعت دولة مالي أن تنتشر الإسلام في بلاد الهوسا منذ حوالي القرن الثالث عشر الميلادي (٢٦) .

وتوسعت هذه الدولة في عهد سلاطينها الأقوياء خصوصاً السلطان (منسى موسى)، الذي يعتبر من أعظم سلاطين هذه الدولة، والذي يعتبر موكب حجه عام ١٣٢٤ من أروع مشاهد الحج التي وفدت على مصر في القرن الرابع عشر (٢٧) .

وانتهز منسى موسى فترة وجوده في مصر، واشترى عدداً من الكتب الدينية ليوفر لأهل مملكته طرفاً من مناهل الثقافة المصرية المصرية ورحل بعد ذلك عدد كبير من علماء مصر الى (تمبكت)، كما رحل علماء تمبكت الى مصر، وقد التجار المصريون الى هذه البلاد، ورحل تجار بلاد التوكولور الى القاهرة، بل واستقرت طوائف منهم في مصر، وعملوا في التجارة، وازدهرت الحركة الإسلامية في عهد ملوك وسلاطين مالي ، وحتى عندما زار (البوا الأفرقي) هذه البلاد في القرن الخامس عشر وجد ممالك إسلامية مزدهرة، وذلك بفضل الجهود المتصلة التي بذلها هؤلاء الملوك لخدمة الإسلام

ونشر الثقافة الإسلامية. ويعتبر الدور الذى قامت به دولة مالى فى نشر الإسلام من أهم مراحل إنتشار الإسلام فى أفريقيا جنوب الصحراء (٢٨) . وفى نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر وصلت دولة مالى الى حالة يرثى لها من الضعف، حتى فقدت إستقلالها فى عام ١٥٥٠، وحلت محلها النيجر، ولزادت نمواً وازدهاراً، واعتنق ملوكها الإسلام، لكنهم سقطوا تحت سيطرة دولة مالى عام ١٢٢٥، وفى عهد (سنى على) أو على بركها بلقبونه الذى أعلى عرش صنغى فى عام ١٤٦٤ ابدأ تحرير صنغى من سيطرة الماندينجو، واستولى على تمبكت عام ١٤٦٨، وأسست دولة مستقلة، وتوالى على حكم هذه الدولة عدد من الملوك الأقوياء اتخذوا لقب الأيسكيا (٢٩) .

وقد سعى ملوك صنغى الى الإتصال بالقوى الإسلامية تحقيقاً لروح الأخوة الإسلامية ، واهتم الحكام بإحاطة انفسهم ببطانة من العلماء الذين وجدوا تشجيعاً من الملوك الذين ساهموا فى نشر الإسلام فى غرب القارة (٣٠) .

وهكذا صار شعب الماندينجو من أكثر سكان غرب أفريقيا تمسكاً بالإسلام ، وتحمساً له، وازداد انتشاره بينهم ، وأصبح دين الدولة الرسمى الإسلامى، وساد المذهب السنى فى معظم دول غرب القارة (٣١) .

لكن رغم انتشار الدين الإسلامى فى غرب أفريقيا، وقيام امبراطوريات إسلامية كبرى فى غرب القارة مثل مالى وصنغى والبورنو- إلا ان الدين الإسلامى ظل يعانى من منافسة الوثنيين، بل ودخلت الكثير من البدع على هذا الدين، وظل الحكام الوثنيون هم أصحاب السيطرة والسيادة فى قطاعات كثيرة من غرب القارة .

ونتيجة لوجود صحوة إسلامية فى المشرق العربى فى القرن التاسع عشر بسبب ظهور حركات الإصلاح والتحدى- لم يكن غريباً أن يشهد غرب أفريقيا أصداء الحركة الاصلاحية ، وإن تظهر مجموعة كبيرة من حركات الإصلاح قادها رجال الدين الإسلامى بعد أن نهلوا من ثقافة المشرق، وبعد أن شاهدوا البدع التى أحاطت بالدين، وصارت جزء من ممارسات الناس العادية. وكان لابد من ثورة اصلاحية تحاول تطبيق الشريعة الإسلامية، وتسعى الى العودة الى نقاء العقيدة فى عهد الرسول والخلفاء الراشدين .

ولهذا كله قامت حركات الدعوة الإسلامية فى غرب القارة، وحمل الشيخ عثمان بن فودى لواء حركة التجديد والإصلاح، وانتشرت حركته فى مختلف المناطق، وسوف نحاول من خلال هذا الكتاب ان نعرض لحركات الدعوة الإسلامية فى غرب أفريقيا خاصة تلك

الحركات التي قامت في كل من نيجيريا ، ومنطقة ماسينا، وبلاد السنغال، ومنطقة جامبيا، وغينيا.

هوامش الفصل الاول

مراجع باللغة العربية

- ١- إبراهيم طرخان : إمبراطور غانة الإسلامية (١٢٩٠ هـ)
- ٢- إبراهيم طرخان : دولة مالي الإسلامية .
- ٣- إبراهيم طرخان : إمبراطورية البربر الإسلامية (١٩٧٥) .
- ٤- ابن أبي زرع : الاتيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك الغرب وتاريخ مدينة فاس .
- ٥- ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر . ج ٦ (بولاق ١٢٨٤ هـ)
- ٦- الإصطخرى ، ابو اسحاق إبراهيم بن محمد الإصطخرى : المسالك والمعالك (تحقيق د. محمد جابر عبد العال الحنسى - مراجعة شفيق غريال - القاهرة . ١٣٧١ هـ - ١٩٦١ هـ)
- ٧- البكري ، عبيد الله : المغرب في ذكرى سلام افريقية والغرب (باريس ١٩١٤) .
- ٨- الشيخ الأمين عوض الله : العلاقات بين المغرب الأقصى والسودان في عهد السلطنتين الإسلاميتين مالي ومني (جده ١٩٧٩)
- ٩- حسن إبراهيم حسن : انتشار الإسلام في القارة الافريقية (القاهرة ١٩٦٣)
- ١٠- حسن أحمد محمود : الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا .
- ١١- حسن أحمد محمود : قيام دولة المرابطين (القاهرة ١٩٦٣)
- ١٢- حسين مؤنس : فتح العرب للمغرب (القاهرة ١٩٥٧)
- ١٣- ياقوت الحموي : معجم البلدان ج ٤ (بيروت ١٩٥٦)
- ١٤- يحيى هويدي : تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الافريقية .

مراجع اللغات الأجنبية :

- 1- Barth , H. : Travels and Discoveries in North Central Africa in the years 1849-1855 (London 1855) vol. iv .
- 2- Terrasse , H . Roole Des Almoravides Dans l'Histoire De L'occident vol .I (Paris 1951)
- 3- Trimingham , J .s . : Islam in west Africa.
- 4- Willis, R. : The Cultivatots of Islam vol. I .

الفصل الثاني

الجهود الدولية لإلغاء الرق في أفريقيا (مع التركيز على غرب القارة)

محتويات الفصل :

- نشاط الدول الأوروبية في تجارة الرقيق من غرب القارة .
- معاملة الأوروبيين للرقيق الإفريقي .
- جماعة الكويكرز والحملة الانسانية ضد تجارة الرقيق .
- الجهود البريطانية لإلغاء الرق .
- مؤتمر بروكسل ١٨٩٠ لبحث مسألة الرقيق الإفريقي .
- مواجهة مشكلة الرقيق المحررين .
- لماذا اقدمت بريطانيا على إلغاء تجارة الرقيق ؟
- الاثار التي تترتب على تجارة الرقيق (الاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية).

تعد تجارة الرقيق وصناعة عار على الحضارة المسيحية عندما بدأت الدول الأوروبية عمليات استرقاق الجنس البشري، خاصة عندما بدأت كل من اسبانيا والبرتغال شحن الرقيق الى جزر الهند الغربية مع حلول القرن السادس عشر، واستمرت هذه التجارة المشعة في البشر طوال أربعة قرون من الزمان وشاركت بريطانيا في هذه التجارة بشكل واضح خصوصاً بعد أن صار الرق مصدر رخاء للتجار البريطانيين. ولا ينسى التاريخ ما قام به الانجليز من جهود في تجارة الرقيق منذ القرن السادس عشر حيث كان القرصان الانجليزي سير جون هوكنز (SIR JOHN HAWKINS) أول بريطاني ينادي بجذوى تجارة الرقيق التي تحقق ارباحاً تفوق ارباح الاتجار في الذهب أو العاج، وقد بدأ مغامراته في هذا المجال عندما رسي في سيراليون لأول مرة في الثامن من مايو ١٥٦٢ وأسر ٤٠٠ أفريقي وبيعهم للأسبان في العالم الجديد وذلك مقابل ٢٥ جنيهًا للأفريقي، وتبعه في هذا المضمار عدد آخر من التجار الإنجليز (١).

وكانت الشركات البريطانية تعمل أولاً في ميدان تجارة الذهب ولكنها بدأت تنجس الى الرقيق، وكانت أول دفعة من هذا الرقيق قد وصلت الى فرجينيا (VIRGINIA) في عام ١٦٢٠ وبلغ عددهم عشرين ألفاً (٢) .

ومنذ عام ١٦٤٠ بدأ الانجليز يصيدون الرقيق الى مستعمراتهم ومستعمرات الدول الأخرى في الأمريكتين، ولما كانت هذه التجارة تدر أرباحاً طائلة فقد تحول عدد كبير من الإنجليز الى تجار رقيق حتى أن عدد الرقيق الذين حصل عليهم البريطانيون في عام ١٧٠٠ يبلغ حوالي ١٥٠٠٠ عبد نقلهم الانجليز عبر الأطلسي. وزاد هذا العدد الى ٤٠٠٠٠ في عام ١٨٠٠، وبلغ عدد السفن البريطانية التي كانت تعمل بنقل الرقيق حوالي ١٩٢ سفينة بالإضافة الى أربعة سفن تخص لانكستر. وكانت سعة كل من هذه السفن ٥٠٠٠ عبد، وصارت منطقة سيراليون اهم المصادر الرئيسية للرقيق في القارة الأفريقية وكان تجار الرقيق يقيمون مخازن وحظائر لحفظ الرقيق المخطوفين وكانت تلك المخازن تقام داخل قلاع وصل عددها في عام ١٧٩١ حوالي ٤٠ قلعة. ولكل من البرتغاليين والدانماركيين أربع قلاع، أما الفرنسيون فكانت لهم ثلاث قلاع .

لقد كان دخول الدول الجديدة الى ميدان تجارة الرقيق وبالا على سكان افريقيا (٣) اذ قامت هذه الدول مجتمعة بالعمل في الرق الجماعي وأخذت بريطانيا مكان الصدارة في هذه التجارة حيث وصل عدد الرقيق الذين ارسلوا الى الممتلكات البريطانية وحدها فيما بين أعوام ١٦٨٠ ، ١٧٨٦ الى مليونين ومائة وثلاثين ألفاً. وإذا قدرنا أن ما وصل الى المستعمرات كان نصف ما خرج من افريقيا لأدركنا ان خلال تعرضت له افريقيا خلال القرن

السابع عشر حيث قدر ماوصل الى المستعمرات الاوربية كلها حوالى أربعين مليوناً وهذا يعنى ان قارة أفريقيا خسرت قرابة ثمانين مليوناً من سكانها (٤) . وليس أدل على سوء المعاملة التى كان يلقاها الرقيق من جانب الأوربيين من تعليق مورس مان (HORACE MAANN) النائب عن ولاية ماسوشيتس الأمريكية فى مجلس العموم فى ٣٠ يونيو عام ١٨٤٨ حيث جاء فيه (ان الانسان يخجل من الاعمال التى اقترفها تجار الرقيق فقد كانت الدول تلهث من أجل الحصول على الذهب الاسود وحتى يمكنها الحصول عليه عقدت اتفاقاً مع اللصوصية والموت وكانت وسائلها للحصول على أغراضها من هذه التجارة فى الرقيق هى القيسود والسلاسل الحديدية والأسلحة النارية وغيرها لإضطهاد الجنس البشرى، وقد جعلت من افريقيا مسرحاً لصيدها ومن أهلها قريسة لها ومن مستعمراتها سوقاً لها، فقد اندفعت الى حيث يسكن السود كالذئب الى حظيرة الغنم فى منتصف الليل ، واشعلت فى القارة الافريقية النيران حتى تتمكن من الإمساك بأهلها العزل وهم يهيمون على وجوههم من لهيب النيران وتركت الأطفال والشيوخ للهلاك، أما الاقوياء من الرجال والنساء فقد ساققتهم لزعين مضطربين الى الشاطئ مقيدين ومغلغلين كالبيضاض على مراكب ليس بها اية تهوية ومتلاصقين بدرجة لاتسمح حتى بمرور الهواء بينهم لتبدأ رحلتهم عبر المحيط وقد فتحت لهم فتحات المراكب مرة يومياً لامدادهم ببعض الطعام أو لإخلاء الموتى .. حتى تصل المراكب الى الشاطئ فيكافىء الأوغاد من اهل الأرض الجديدة اللصوص بشراء ضحاياهم) (٥) .

وأثناء هذه الرحلة فى التجارة المثلثة كانت تتبع أقسى الوسائل الوحشية التى كانت تؤدى فى معظم الأحيان الى هلاك عدد كبير من الرقيق، وكان العبيد يجبرون على فتح أفواههم لبلع الطعام بواسطة قضبان حديدية محماه فى الفم، كما كانوا يجبرون على الرقص والغناء وذلك بالقفز الى اعلى مع خبط ملابسهم بقوة لتحدث صوتاً ومن يرفض يتم ضربه بالمسياط، كما كان الرقيق يربطون بالسلاسل والقيود الحديدية مع بعضهم أزواجاً وهم عرايا تماماً ويتم شحنهم فى المراكب فى مساحة لاتتجاوز للفرد ١٨ بوصة حتى لا يلتفت أى عبد وراءه أو على جانبه دون مراعاة لاي ناحية صحية وذلك حتى يمكن شحن اكبر عدد ممكن من الرقيق .

وهناك قصص كثيرة يصعب حصرها عن تلك المعاملة القاسية التى كان يواجهها الرقيق وتأخذ مثلاً واحداً لتلك الأعمال غير الانسانية لسفينة انجليزية تدعى زونج (ZONGI) أبحرت عام ١٧٨١ فى رحلتها عبر الاطلنطى وهى محملة بكامل حمولتها من الرقيق ، وعندما اكتشف الربان ان مياه الشرب غير كافية لهذا العدد الذى تحمله السفينة وخوفاً من هلاك ركبها فقد

تم إلغاء حوالي ١٣٢ عبداً في عرض البحر حتى يمكن استرداد قيمة الخسارة من شركة التأمين وبالفعل تم تعويض السفينة بواقع ٣٢ جنيهها إسترلينيا عن كل عبد وذلك على إعتبار إن هذا الرقيق عبارة عن ممتلكات أو متاع لولا التضحية به لفقدت كل الشحنة وأيدت المحاكم الأمريكية ذلك وقررت أنه لا تنطبق على اصحاب السفينة أية جريمة من جرائم القتل (٦) .

وظهرت الوحشية في ممارسة هذه التجارة حيث شلت مظاهر الحياة الأفريقية وصارت الأرض التي نزلها الأوربيون لحلك بقاع العالم ظلاما وسوادا وعزلة، ومن الحقائق التاريخية إن الأفريقيين أنفسهم لطخوا أيديهم بهذه الدماء فاشتركوا مع غيرهم من التجار الأوربيين بنصيب وافرقى هذه التجارة. إذ لم يكن التاجر الأوربي يجرؤ على التوغل في الداخل خوفا من فقدان حياته وكانت بعض القبائل الأفريقية التي عرفت بالقسوة والشجاعة توفر على التاجر الأوربي كل هذه المخاطر، فيسوقون بنى جلعهم بالألوف إلى الشواطئ تحت لهيب المياط، واستمر الرق، والقارة تتعرض لحملات منظمة والتجار الأوربيون يشجعون استمرار هذه التجارة التي كانت تدر أرباحا طائلة حتى أواخر القرن الثامن عشر، ووصلت تجارة الاتجار في الرقيق ذروتها قبل حرب الإستقلال الأمريكية، وكانت ليفريول أهم موانئها وإلى جانبها لندن وبرستول لاكتشير (٧) .

وإدرك الإنجليز أن التاريخ لن يغفر لهم ما اقترفوه من أثام في حق الجنس البشري بممارستهم هذه التجارة البشعة، فكانت بعض الجماعات الانسانية لمكافحة الرقيق. ومن أبرز أعضاء هذه الجماعات توماس كلاركسون (THOMAS CLARKSON) الذي سافر إلى برستول ليفريول لجمع البيعات عن الرقيق، وإستطاع أن يجمع العديد من المعلومات عن هذه التجارة وحمل معه عند عودته نماذج من قيود اليتيم وقيود القدمين، ونزاعات الأظافر وفتحات الفم وأسياخ الحديد التي كانت تكوى بها أجسادهم عند كتابة أسماء أسيادهم على ظهورهم وكذلك الأطواق التي كانت تشد إليها رقابهم حتى لا يفرون إلى الغابات (٨) .

كما نقل جون نيوتن (John Newton) أحد تجار الرقيق الذي صار قسيسا بكنيسة سان ماري بلندن صبورا عن سفن العبيد أثناء الرحلة عبر الأطلسي إلى العالم الجديد. ولعبت الكنيسة دورا ملحوظا في الدعوة إلى إلغاء تجارة الرقيق حيث أصدر البابا ليو العاشر (شغل منصب البابوية من ١٥١٣-١٥٢٢) قرارا ضد العبودية. كما أصدر الإمبراطور شارل الخامس إمرأ في عام ١٥٤٢ يقضى بمنع الاتجار في الرقيق وبإطلاق جميع العبيد في أمريكا الإسبانية، كما وجهت الملكة إليزابيث لوما شديدا إلى جون هوكنز الذي نقل العبيد في ١٥٦٢ إلى جزيرة هسبيانيولا، وتحركت قوى أخرى تدفعها الشفقة والرحمة على أبناء الجنس البشري، فأصدرت جماعة الكويكرز (QUAKERS)

قراري عام ١٧٢٤ ضد تجارة الرقيق (٩) . وفي عام ١٧٨٣ أسست هذه الجماعة أول جمعية لإلغاء الرق في بريطانيا وقامت بحملة واسعة من أجل القضاء على هذه التجارة وخاصة في غرب أفريقيا ، وكانت هذه الجمعية أول واحدة من نوعها في العالم ، وكان ذلك سبباً لتحرك طوائف الكويكرز في المستعمرات البريطانية في أمريكا فطردت من بينها كل من يمتلك عبداً ورفض تحريره (١٠) .

وعندما ثارت المستعمرات البريطانية في أمريكا ضد الحكومة وحاربت الإنجليز وحصلت على استقلالها في عام ١٧٨٣ وعد البريطانيون إنشاء الحرب العبيد هناك بمنحهم الحرية إذا ما تخلوا عن أسيادهم من الأمريكيين ، وقد هرب عدد كبير منهم وانضموا إلى القوات البريطانية ورحل عدد منهم إلى لندن بعد الحرب حيث صاروا أحراراً ولكنهم كانوا قراء فاضطروا إلى الاستجداء في الشوارع وصاروا فيما بعد مصدر قلق في المجتمع .

وتحركات بعض الشخصيات البارزة في المجتمع تدافع عن تلك الفئات المنكوبة وأخذت هذه الشخصيات تقوم حملة ضخمة لإقناع الشعب البريطاني بفضاعة هذه التجارة وبطالون بلغائها والقضاء عليها ، ومن تلك الشخصيات جرانفيل شارب (GRANVILLE SHARP) الذي التقى بأحد العبيد ويدعى جوناتان سترونج (JONATAN STRONG) الذي كان عبداً عند أحد المحامين في جزيرة بربادوس وقد تلقى هذا العبد معاملة قاسية من سيده إنتهت بفقدان إحدى عينيه (١١) .

و قام شارب بطبع نشرة عن سوء معاملة هذا العبد ووزعها على الأوساط القضائية وتضمنت الدعوة إلى مساواة العبد بالحرفي الحقوق والواجبات بمجرد أن تطلأ قدماء أرض إنجلترا ، وفي تلك الفترة ظهرت إلى حيز الوجود قضية العبد جيمس سمرست (JAMUS SOMERSET) . جاء هذا العبد إلى إنجلترا في صحبة سيده شارل ستوروت وما أن وصل إلى إنجلترا حتى هرب من سيده - لكن أمكن القبض عليه مكبلاً بالأغلال وأرسل إلى جزيرة جامايكا وعرض الأمر على القضاء فقضت المحكمة في ٢٢ يونيو ١٧٧٢ بالحكم الذي أصدره القاضي اللورد مانسفيلد (LORD MANSFIELD) بأنه بمجرد أن تطلأ قدم أي عبد من أرض بريطانيا أو ممتلكاتها فإنه يصبح حراً ، وكان هذا الحكم أول صفة أصابت تجارة الرقيق والعاملين بها وضاعف من الآمال المعقودة للقضاء عليها (١٢) .

وبعد الحكم في قضية هذا العبد بدأ دعاة تحرير الرقيق يكتفون من نشاطهم فتألفت في لندن في عام ١٧٨٧ جمعية تتكون من اثني عشر عضواً منهم

ثمانية من جماعة الكويكرز، وأخذت هذه الجمعية تطالب بإلغاء تجارة الرقيق، وتقابل معهم وليام ولبر فورس (WILLIAM WILBERFORCE) الذى وعد بالتحدث بلسانهم فى البرلمان .

إن الحملة الانسانية ضد الرقيق وتجارته قد أثرت بشكل عميق على السياسة البريطانية فى غرب أفريقيا، ومن أبرز الأعمال الفعالة لهذه الحملة حكم اللورد مانسفيلد عام ١٧٧٢ وقرارات البرلمان فى عامى ١٨٠٧ و ١٨٢٣ ، وقد تضمن الأول والأخير التحرر فى إنجلترا وفى الممتلكات البريطانية والخارج، وعلى هذا الأساس خول قرار فى المجلس عام ١٨٠٨ الحق فى القبض على قوارب الرقيق ومن ثم بدأت الحملة البحرية فى المحيط الأطلسى وعلى الساحل . وفى عام ١٨١١ بدأت محاولة استخدام فرقة دفاعية وهى عبارة عن عدد محدود من الرجال والقوارب التى تتركز فى مناطق محددة أو التى تقوم بعمليات الاستيلاء على الرقيق من السنغال الى الكونغو (١٤) واستمر الخلاف حول استراتيجية الوسائل البحرية الفعالة طوال الحملة وذلك عندما زاد عدد السفن الحربية من مجرد ست سفن الى أكثر من عشرين سفينة عام ١٨٤٠ .

وسوف نعرض لجهود بريطانيا فى القضاء على تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا الذات وقد ظهر هذا عندما أرسل المندوبون الساميون فى البحرية البريطانية تعليمات الى القائد البحرى السير كولير (COLLIER) فى الثالث من نوفمبر ١٨١٩ ، وتضمنت الوثائق البريطانية فى مجال تحرير الرق منها قراراتين للبرلمان بالموافقة على المعاهدات التى أبرمت مع البرتغال واسبانيا من أجل القضاء على الاتجار فى الرق وبالإضافة الى الأوامر الأخرى التى تحمل أعلام الدول الخاصة بالدولتين وكذلك المعاهدة التى وقعت مع ملك هولندا فى ٤ مايو ١٨٤٨ بشأن القبض على الرقيق (١٥) .

وفى مذكرة السير توماس فويل بوكستون T. F. BUTXTON الى جمعية التحضر الافريقية فى ابريل ١٨٢٩ يقول ان المبدأ هو تخليص افريقيا عن طريق تنمية مواردها ولكى يتم ذلك يجب القضاء على تجارة الرقيق والاهتمام بالتجارة وتنقيف الافارقة ولهذا لا بد من زيادة وتركيز الحملات التفتيشية وعقد المعاهدات مع رؤساء الساحل والداخل والحصول على أراضى للزراعة واحياء الثقافة الافريقية وهذا يتطلب من الحكومة ارسال البعثات الدبلوماسية لعقد المعاهدات التى تتضمن إيقاف تجارة الرقيق ومنح الأراضى لاجل استغلالها فى الزراعة وتأسيس الشركات التجارية واحياء المؤسسات الثقافية الافريقية (١٦) .

وقد أرسل اللورد بلمرستون الى المندوبين الساميين فى سيراليون والى رؤساء السفن البرتغالية فى الثامن من نوفمبر ١٨٢٩ يفيد بأن الأوامر قد

صدرت من جلالة الملكة الى قواد البحرية البريطانية لمنع السفن التي تعمل في الرقيق وتحمل اعلام البرتغال وكذلك منع السفن التي تعمل في هذه التجارة

ولا تحمل اية اعلام او اى أوراق تثبت جنسيتها كذلك صدرت الأوامر لانتشاء محاكم بريطانية من نواب البحرية في اى مكان داخل مجال النفوذ البريطانى والمستعمرات فى الخارج .

كما صدرت الأوامر بان تجارة السفن البرتغالية التي تم احتجازها سوف ترسل الى موانئ النفوذ البرتغالى حيث يتم تسليمها الى السلطات البرتغالية .

وصدرت الأوامر ايضا بان الزنوج الموجودين على هذه السفن المحتجزة سوف يستقرون فى أقرب مستعمرة بريطانية او ميقاء بريطانى وسوف يكونون تحت اشراف الحاكم او غيره من المسؤولين فى المستعمرة وصدرت الأوامر ايضا الى حكام المستعمرات باتخاذ الاجراءات اللازمة لمساعدة الزنوج الذين يطلق سراحتهم حسب هذه الأوامر (١٧) .

وفى عام ١٨٤١ ارسل اللورد راسيل Russell الى مندوبى جلالة الملكة على ساحل النيجر فى ٣٠ يناير ١٨٤١ يخبرهم باقامة علاقات طيبة مع الرؤساء والاتفاق معهم على إلغاء التجارة فى الرق فى مناطقه وابدال ذلك بالتجارة المشروعة وتبادل السلع التجارية معهم (١٨)

وفى السابع عشر من فبراير ١٨٤٤ عقدت بريطانيا مع رؤساء بمبيا Bambia فى الكامبيرون ونصت فى مادتها الأولى على منع تصدير الرقيق الى الابد فى المناطق التابعة لرؤساء بمبيا ويتعهد هؤلاء الرؤساء على اصدار التشريعات التي تمنع الاتجار فى الرق بين رعاياهم كما نصت المادة الثانية على عدم السماح باقامة اى اوربى فى مناطق رؤساء بمبيا بخرض القيام بعمليات تجارة الرقيق كما انه لا تقام اى منازل او مخازن بهدف الاتجار فى الرقيق كما تمهدت ملكة بريطانيا باعطاء سلع لرؤساء بمبيا قيمتها حوالى ١٢٠٠ دولار (١٩) .

وفى ١٢ يونية ١٨٤٤ صدرت تعليمات للرؤساء البعثات التي تتفاوض مع الزعماء الافارقة تضمنت ضرورة حصولهم على المعلومات الدقيقة عن تجارة الرقيق ووضعها فى ذلك الوقت والهيئات التي تمارسها والدول التي تخضع لها والطرق التي يتم بها الاتجار فى الرق واساليب استلام ثمن الرقيق والاماكن التي تورد الرق . وطالبت التعليمات بضرورة تزويد قواد البحرية بتقرير سنوى مفصل على وضع التجارة المشروعة ومدى القضاء على الرق (٢٠) .

الجهود البريطانية لإلغاء الرق فى غرب افريقيا:

وحتى عام ١٨٠٤ لم تقم إنجلترا بأى إجراء ايجابى لأجل مقاومة هذه التجارة بينما كانت الدنمارك قد سبقتها وأصدرت مرسوما ملكيا فى ١٦ مايو ١٧٩٢ بإبطال تجارة الرقيق على رعاياها ولكنها جعلت عام ١٨٠٢ نهاية للتجارة (٢١) .

وأخيرا نجحت الحركة من جديد عندما اقراها اللورد جرانفل عام ١٨٠٦ ونجح فى حمل المجلس على اصدار قرار بانتهاء تجارة الرقيق من جميع الأراضى البريطانية ولكن لم يوافق مجلس اللوردات الا فى عام ١٨٠٧ (٢٢) .

وتوجت هذه الجهود عندما وافق البرلمان البريطانى فى عام ١٨٠٧ على إلغاء تجارة الرقيق وتحولت مدينة فريتون (FREETOWN) فى سيراليون الى قاعدة للأسطول البريطانى لمراقبة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسمى وواصل

دعاة تجارة الرق جهودهم حتى صدر القرار النهائى بإلغاء الرق فى عام ١٨٣٣ فى جميع انحاء الامبراطورية البريطانية .

وأخذت الحكومة البريطانية تسعى جاهدة لتنفيذ هذا القرار عن طريق دوريات سفن الاسطول البريطانى التى أخذت تجوب مياه غرب افريقيا لمنع تصدير الرقيق أو نقله. وأصبح عدد السفن التى تعمل فى مكافحة تجارة الرقيق حوالى عشرين سفينة حربية تقل أكثر من ألف بحار مهمتهم البحث عن السفن التى تتاجر فى الرقيق. وكانت سيراليون هى القاعدة البريطانية الوحيدة التى تضم قاعدة لسفن دوريات مكافحة الرق، وأنشئت بها محكمة لمحاكمة السفن التى يتم القبض عليها وهى تحمل الرقيق (٢٣) .

ونجح الأسطول البريطانى فى القبض على مئات السفن التى تعمل بهذه التجارة كما استطاع ان يحرر عشرات الالوف من العبيد وبالرغم من هذا فقد استمرت سفن الرقيق تحمل حوالى ١٢٥,٠٠٠ عبد حتى عام ١٨٣٠ ورغم هذا استمرت بريطانيا فى مكافحتها لهذه التجارة وتبعتها دول أخرى حيث حرمت الدنمارك تجارة الرقيق فى ١٨٠٢ وحرمتها الولايات المتحدة فى عام ١٨٠٤ وحرمتها فرنسا فى عام ١٨١٨ الا ان اصدار هذه القوانين لايعنى القضاء على تجارة الرقيق ذلك لأن الدول الأوربية لم تكن جادة فى وضع القوانين موضع التنفيذ (٢٤) .

وكان مؤتمر فيينا الذى عقد فى عام ١٨١٥ لاعادة تنظيم خريطة اوربا بعد الحروب النابوليونية فرصة طيبة لمحاربة تجارة الرقيق لاسيما وان السفن التابعة لدول شمال افريقيا كانت دائمة الاغارة على سفن الدول الأوربية لنهبها واسترقاق ركبائها فاتخذ المؤتمر قرارا بضرورة سحق هذه التجارة ومن اجل تنفيذ ذلك عقدت كل من إنجلترا وفرنسا اتفاقا بالتعاون فى عدم ادخال

للرقيق في ممتلكاتها على ان يتوقف هذه التجارة نهائيا في اول يونية عام ١٨١٩ (٢٥)

وفي عام ١٨١٧ سمحت اسبانيا والبرتغال لسفن الاسطول البريطاني بتفتيش السفن التابعة لهما وفي عام ١٨٣١ انضمت فرنسا الى هاتين الدولتين وقد كداتخذت بريطانيا من هذه الأعمال ذريعة لفرض سيطرتها البحرية. وكان رئيس الوزراء البريطاني بلمرستون (PALMERSTONE) قد بذل أقصى جهد يستطيع رجل ان يبذله في سبيل تشجيع القضاء على هذه التجارة واتخذ خطوة حاسمة في

هذه المجال عندما شكل لجنة في عام ١٨٧١ لبحث نشاط التجار على الشاطئ الافريقي ثم دراسة بنود المعاهدات والاتفاقيات السابقة والبحث عن امكانيات الاستكادة منها في وضع حد لتجارة الرقيق والتفق الرأي على وجوب زيادة سفن الرقابة في المحيط الاطلسي وكان هذا الاجراء خطوة لاستبدال المعاهدات القائمة بمعاهدات أخرى تنص على تحريم الرقيق نهائيا (٢٦).

لكن هذه الجهود البريطانية لم تحقق الآمال المعقودة عليها في القضاء على تجارة الرقيق لأن عدد العبيد المصدرين سنويا من غرب افريقيا بلغ حوالي ١٣٥٠٠٠ عبد في عام ١٨٤٠ ويقدر فيليب كيرتن (PHILIP CURTIN) ان عدد الرقيق الذين اخذوا من افريقيا الى الامريكتين قبل عام ١٦٠٠ كان حوالي ١٢٥٠٠٠ عبد ويمكن ان يضاف اليهم ١٥٠٠٠٠ تم نقلهم الى اوربا ليصل المجموع الكلي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر حوالي ٢٧٥٠٠٠ والمتوسط السنوي لهذه الفترة التي بلغت ١٥٠ عاما حوالي ١٨٠٠ عبد سنويا وفي القرن السابع عشر قدر فيليب كيرتن عدد الأفارقة الذين رحلوا إلى العالم الجديد بحوالي ١,٢٨٠,٠٠٠ عبدا ويمكن أن يضاف اليهم ٢٥٠,٠٠٠ عبد رحلوا إلى أوربا وجزر الأطلسي وبهذا يكون المتوسط السنوي للقرن السابع عشر حوالي ١٢,٠٠٠ عبد سنويا كما قدم فيليب كيرتن عرضا مبرعا للرقيق المصدرين إلى أوربا والأمريكتين على النحو التالي (٢٧).

عدد المصدر إلى أوربا وجزر الأطلسي	عدد المصدر إلى أمريكا	المتوسط السنوي
حتى عام ١٥٠٠	—	٦٧٠
١٦٠٠ - ١٥٠١	١٢٥,٠٠٠	٢,٤٠٠
١٧٠٠ - ١٦٠١	١,٢٨٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠
من عام ١٧٠١ - ١٨١٠	—	٦,٢٦٥,٠٠٠
٥٧,٠٠٠		
بعد عام ١٨١٠	—	٢٧,٠٠٠
الاجمالي	١,٦٢٨,٠٠٠	٩,٢٩٨,٠٠٠
	١٧٥,٠٠٠	

التاسع عشر وهو قرن مكافحة هذه التجارة خاصة أن قرارات الحظر قد طبقت علي أوروبا ولكن استمرت أفواج الرقيق إلى الأمريكتين ومع هذا لم تنف جميعيات مناهضة الرق مكتوفة الأيدي أمام استمرار ممارسة الاتجار في الرقيق، وواصل وليز فورس جهودها في سبيل القضاء عليها نهائياً ولخمس خليفة له من الشيايب يدعى توماس باكستون (Thomas Fzel Buston) الذي تقدم إلى البرلمان باقتراح بلغ تعويض لأصحاب العبيد في جزر الهند الغربية عن إلغاء الرق وفي ٣١ يولية ١٨٣٤ كان قد تم تحرير ٨٠٠ ألف من الرقيق من جزر الهند الغربية. وكل هذا كان نتوجاً لجهود وليز فورس الذي يكفيه فخراً إنه حمل أمته علي رؤية ما في تجارة الرقيق من خطأ، ثم حملها علي الإيمان بعد ذلك بأن الرق نفسه عمل غير مشروع حتى أبحت استعدادها لاصلاح هذا الخطأ مهما كلفها من أموال (٢٨).

جهود أفريقية لمقاومة الرق:

في الوقت الذي كانت بريطانيا توالى جهودها لمقاومة الرق مع الدول الأوروبية قامت بضغط مماثل مع الزعماء الأفارقة، وعقدت معهم حوالي ١٥٠ معاهدة صداقة وسلام تنازل الزعماء بمقتضاها عن أجزاء من بلادهم لبريطانيا وتعهدوا فيها بالإمتناع عن الاتجار في الرقيق، وكان هذا في مقابل بعض الهدايا من الأقمشة والطباق والخمور. وليس معني عقد هذه المعاهدات أن الزعماء الأفارقة لم يقوموا بعمل إيجابي من وحي أنفسهم من واقع الشعور بالمسؤولية للقضاء علي هذه التجارة. فهناك بعض الجهود الأفريقية لمقاومة تجارة الرقيق، وبدأت تلك الجهود في عام ١٥٢٦ عندما كتب الملك المشهور لدولة باكونجو (Bakongo) التابعة للكونغو (قرب مصب النهر) خطاباً يحث فيه علي ملك البرتغال أفونسو (Afonso) ويشكو إليه بأن تجارة الرقيق قد سببت أضراراً كثيرة لدولته (٢٩).

وفي داهومي علي ساحل أفريقية الغربية أرسل الملك أجاغا (Agaja) جيشه للاستيلاء علي مدينة إداره (Adrah) في عام ١٧٢٤ بقصد القضاء علي تجارة الرقيق وأرسل خطاباً إلى الحكومة البريطانية يخبرها برغبته في إيقاف تصدير

الرجال والنساء من شعبه، وشرح لهم الأضرار التي عادت علي دولته من جراء هذه التجارة البشعة.

ومثال آخر أورده رحالة سويدي في عام ١٧٨٩ عندما زار الإمامة في فوتاتورو في شمال السنغال وقد كتب هذا الرحالة بأن الإمامة في فوتاتورو أصدرت قانونا ينص على عدم إخذ أي رقيق من فوتاتورو للبيع في الخارج. ولقد حاولت السفن الفرنسية إرغام الإمام على إنهاء العمل بهذا القانون، ولكنه رفض هذا بالاضافة إلى عدة محاولات أخرى في منطقة (بنين) ولكنها باءت بالفشل ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن تجارة الرقيق كانت جزءا أساسيا من النظام التجاري لخرب أفريقيا حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر وذلك للعمل في المناطق الإستوائية الأمريكية (٣٠).

وفي أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر بدأت حكومة الولايات المتحدة تبذل جهودا جادة للقضاء على هذه التجارة ولم يأت عام ١٨٦٥ حتي كانت تجارة الرقيق عبر الأطلسي قد انتهت، وشهد النصف الثاني من التاسع عشر جهودا دولية أخرى للقضاء التام على هذه التجارة في الجنس البشري فقامت بريطانيا بعقد بعض المعاهدات مع الدول من أجل القضاء على الرق. ومن أبرز تلك المعاهدات هذه المعاهدة مع سلطان زنجبار في الخامس من يونيو ١٨٧٣. ونصت على منع تصدير العبيد في ممتلكات سلطان زنجبار وإغلاق كل الأسواق العالمية التي تقوم في مملكته بالتعامل في الرقيق (٣١).

كما عقدت بريطانيا معاهدة مع مصر في الثالث من أغسطس ١٨٧٧ جاء في مادتها الخامسة بتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خاص يرفق بالمعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلي في أرض مصر ابتداءً من تاريخ نشر الأمر المشار إليه مع تخصيص نوع الجزاء الذي يترتب على من يخالف ذلك (٣٢).

وعلى المستوى الدولي واصلت بريطانيا جهودها مع بقية الدول الأخرى على أن تتضمن كافة اللقاءات الدولية ما يفيد إلغاء الرق وتعميم الإتجار فيه، وجاء ذلك في مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ حيث نصت المادة التاسعة من نصوص المؤتمر على أنه "تظرا لأن تجارة الرقيق ممنوعة طبقا لمبادئ القانون الدولي الذي تعترف به القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر، ونظرا لأن عمليات نقل الرقيق برا وبحرا ممنوعة، لذا فإن القوى التي لها حقوق سيادة أو نفوذ في المناطق التي تكون حوض الكونغو، تعلن أن هذه المناطق لن تستخدم كسوق للرقيق وتلتزم كافة القوى باتخاذ كافة الوسائل لوضع حد لهذه التجارة، ومعاينة المشتغلين بها" (٣٣).

وفي مؤتمر بروكسل الذي عقد في الثاني من يوليو ١٨٩٠ لبحث مسألة الرقيق الأفريقي نلاحظ أن معظم مواد هذا المؤتمر تدور حول القضاء على تجارة الرقيق، وتنظيم عمليات القضاء عليها، وقد أفاض المؤتمر كثيرا في النقاط والبنود التي تتعلق بالقضاء على هذه التجارة. فلقد نصت المادة الثالثة على أن نتعهد القوى التي تمارس السيادة أو الحماية على مناطق في

أفريقيا أن تعمل على القضاء عليها بأى وسيلة فعالة ومن حق القوى التي تقوض مسئولياتها إلى شركات ذات براءة في كل المناطق الواقعة تحت سيادتها، ونظراً لهذه القوى مسئولة بشكل مباشر عن تنفيذ هذه البنود (٣٤).

ويقع هذا المؤتمر في سبعة فصول تضمنت مائة مادة تدور كلها حول تجارة الرقيق والأمثلة النارية، وقد اشتمل الفصل الأول على مواد خاصة بالتنظيم الإداري والقضائي والديني والعسكري والعقوبات التي توقع ضد من يتاجر في الرق كما تضمن هذا الفصل بنوداً حول الرقيق المحرر وبناء المعسكرات ومحطات استقبال الرقيق المحرر، ويتضمن الفصل الثاني بنوداً خمسة تدور حول مراقبة طرق التجارة في الرق وكذلك الوسائل الواجب إتخاذها لمنع الاتجار في الرق وأيضاً طرق تحرير الأفراد والأرقاء.

وجاء في الفصل الثالث حوالى اثنين وأربعين مادة عالجت مسائل القضاء على الرقيق بحراً وحق الرقيق في إستعادة حريتهم على ظهر السفن الوطنية، وتضمن الفصل الرابع اثني عشر مادة خاصة بالرقيق المحررين والهاربين والرقيق على متن السفن المحلية.

وجاء في الفصل الخامس ست عشرة مادة عالجت مسائل حماية الرقيق المحررين ومعاقبة كل من يمارس العمل في هذه التجارة. أما الفصل السادس فقد عالج في ست مواد وسائل منع المشروبات الكحولية والرسوم الخاصة بها. وجاء في الفصل الأخير النص على سريان مفعول هذا المرسوم بعد ستين يوماً من ايداع المرسوم في أرشيف الحكومة البلجيكية (٣٥).

وقد تصدرت المادة الأولى من قرارات هذا المؤتمر إعلان القوى الموقعة على هذا المؤتمر بإتخاذ الوسائل الآتية للقضاء على الرقيق:

١ - التنظيم المستمر للخدمات الإدارية والقضائية والعسكرية للمناطق الأفريقية التي تدخل تحت حماية وسيادة الأمم المتحدة.

٢ - أن تقوم القوى المسئولة في كل منطقة بإنشاء محطات قوية بشكل تدريجي في الداخل وتكون مهمتها إتخاذ الإجراءات الفعالة لكبح وحماية عمليات صيد الرقيق في المناطق التي دمرت بسبب هذه التجارة.

٣ - إنشاء الطرق وخصوصاً السكك الحديدية التي تربط هذه المحطات المتقدمة بالساحل والعمل لسهولة الاتصال بالمياه الداخلية وإلى مجارى الأنهار ومنابعها والتي تفصلها الشلالات والجنادل وذلك لأحلال وسائل نقل سريعة اقتصادية بدلاً من وسائل الحمل عن طريق الرجال.

٤ - بناء القوارب التجارية على المجارى المائية الصالحة للملاحة وكذلك على البحيرات في الداخل بشرط أن تساندها مراكز محصنة على الشواطئ.

٥ - إنشاء الخطوط التلغرافية التي تضمن إتصال هذه المراكز والمحطات مع الساحل ومع المراكز الإدارية.

٦ - تنظيم الحملات والطواير المتحركة لإستمرار عملية إتصال المحطات مع بعضها البعض ومع الساحل بقصد مساعدة الأعمال القمعية ولضمان سلامة طرق المواصلات.

٧ - الحد من استيراد الأسلحة النارية أو على الأقل الأنماط الحديثة وكذلك الذخائر في كل المناطق التي تأثرت بتجارة الرقيق.

كما جاء في المادة الثالثة أن تتعهد القوى التي تمارس حق السيادة أو الحماية في أفريقيا بالعمل تدريجياً كلما سمحت الظروف لكي تؤكد وتدقق في قراراتها السابقة وذلك بالوسائل السالف ذكرها أو أي وسيلة أخرى مناسبة تهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق داخل منطقتها الخاصة وتحت إشرافها وعندما تجد ذلك ممكناً فإنها تمد يد العون إلى القوى التي تعمل في أفريقيا لنفس الغرض ويهدف إثنين محض.

كما نصت المادة الخامسة على أن تتعهد الدول الموقعة على مرسوم المؤتمر بتطبيق القوانين الواردة به وأن تصدر التشريعات الخاصة بوضع عقوبات على الأشخاص الذين يشتركون في القبض على الرقيق بالعنف، ونصت المادة السادسة على أن الرقيق المحررين نتيجة توقف أو مصادرة قوافل الرق داخل القارة سوف يعودون من جديد إذا سمحت الظروف إلى مناطقهم الأصلية .

وجاء في المادة السادسة* يتم إرسال الرقيق المحررين طبعاً للتوقف أو تشتت السفن في داخل القارة إلى موطنهم الأصلي بقدر ما تسمح به الظروف وإذا تعذر ذلك تقوم السلطات المحلية بمساعدتهم في الحصول على وسائل الرزق إذا رغبوا في الإقامة في نفس المناطق" (٣٦).

وجاء في المادة السابعة أن أي هارب يطلب من الدول الموقعة على هذا المرسوم حمايته، فعليها أن تلبس طلبه، وأن تستقبله داخل المعسكرات أو المحطات التي أنشئت لهذا الغرض على ظهر السفن الحكومية ويجب على الحكومات التي توافق على هذا الاتفاق أن تبشر مسئولياتها نحو حماية الرقيق المحررين، و أن تكفل لهم سبل الحياة الكريمة.

وبدأت الدول الأوروبية ابتداء من القرن التاسع عشر وضع مبادئ تحريم الرق موضع التنفيذ، ففي عام ١٨١٦ تأسست جمعية الإستعمار الأمريكية، ومنذ تأسيسها أخذت على عاتقها مسئولية نقل الرقيق المحررين إلى ليبيريا، ولم يكن الدافع إلى ترحيل هؤلاء الرقيق إنسانياً وإنما كان الدافع الحقيقي هو أن كثير من الرقيق نالوا حریتهم بسبب موت أسيادهم في الولايات المتحدة في أوائل القرن التاسع عشر وكان ملاك الرقيق يكرهون أن يجدوا في أرضهم

رقيقاً يتجولون وهم أحرار من كل سلطان فيحرضون بني جنسهم من الرقيق على التطلع إلى الحرية وهو شيء لا يتفق أصحاب المزارع الواسعة (٢٧) وفي عام ١٨١٩ قررت الحكومة الأمريكية إعطاء البحرية الأمريكية حق تفتيش السفن في البحار بحثاً عن الرقيق وأن تطلق سراحهم وتعيدهم إلى أفريقيا مرة أخرى.

ونسقت جمعية الاستعمار الأمريكية جهودها مع الحكومة، وأرسلت بعثة لاستكشاف مدى صلاحية شواطئ ليبيريا للتعمير، وحصلت الجمعية في عام ١٨١٩ على مرسوم حكومي بإنشاء مستعمرة ليبيريا على مثال سيراليون. لكن الحرب الأمريكية التي استمرت أربع سنوات من عام ١٨٦١ - ١٨٦٥ هددت تحرير الرقيق بسبب ارتباط الجنوبيين بالرقيق وتجارته. ولكن رغم ذلك فقد استطاع أعضاء البعثة شراء قطعة من الأرض في ليبيريا وأخذت السفن تجلب الرقيق المحرر إلى هذه المنطقة. وأخذت ليبيريا تستقبل جموع الرقيق المحررين وقامت جمعية الاستعمار بإدارة شؤون هذه الدولة الناشئة حتى منتصف القرن التاسع عشر ففي عام ١٨٤٧ انسحبت الجمعية من هذه المهمة، وأصبحت ليبيريا جمهورية زنجية مستقلة، وسار (جوزيف جنكر روبرت) أول رئيس لها. وفي عام ١٨٥٧ انضمت إليها ولاية ماريلاند، وهي أقصى مقاطعات ليبيريا جنوباً، وفي عام ١٨٦٠ اعترفت الولايات المتحدة بها رسمياً (٣٨).

أما الرقيق المحررون في بريطانيا ومستلكتها فقد أنشئت لهم أول مستوطنة أفريقية في سيراليون وهي مستوطنة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقصة الرق في بريطانيا حيث ترتب على حكم القاضي مانسفيلد في عام ١٧٧٢ أن عدداً كبيراً من الخدم الزوج تجاوز أربعة عشر ألفاً هاموا على وجوههم في طرقات وشوارع لندن دون عمل، مما ترتب عليه بطالة وجوع ومرض، وبذلك ظهرت مشكلة تحتاج إلى حل، وهنا أحس جرانفل شارب بمسئوليته، فصارع بالإتضام إلى لجنة تكونت بعد ذلك من رجال الأعمال في لندن عام ١٧٨٦ وعرفت هذه اللجنة باسم لجنة إغاثة السود The Committee for Relieving the Black Poor ونشرت نداء في الصحف لجمع التبرعات لتحسين أحوال السود، وتجم عن هذا النداء جمع مبلغ ثمانمائة جنيه في شهر قلائل (٣٩).

وفي عام ١٧٨٦ تقدم دكتور هنري سميثمان (Henry Smeethman) بمشروع لإقامة مستوطنة في شبه جزيرة سيراليون لإيواء الزوج في بريطانيا، واقتضت لجنة السود بهذا الاقتراح وعرضته على وزارة الخزانة البريطانية التي وافقت عليه، وتكفلت بدفع الأموال اللازمة لنقل الرقيق إلى سيراليون. وبالفعل تم جمع كل العبيد المتسولين من الطرقات والشوارع وأمكن شحن سفينتين، وقد وصلت القافلة إلى تناريف (Teneriffe) إحدى جزر

كناريا في العاشر من مايو ١٧٨٧، وبعد أسبوع قضته هناك واصلت سيرها إلى خليج فرنشمانز (Frenchman's Bay) عند مصب سيراليون (٤٠).

وفي عام ١٧٩٠ لجح جرانفل شارب وزملاؤه في تأسيس شركة عرفت باسم رابطة سان جورج (The St George's Bay Association) بهدف تشجيع وتنظيم التجارة المشروعة مع ساحل غرب أفريقيا، وفي ١٧٩١ زاد عدد مؤسسي الجمعية حتى بلغوا مائة عضو وطالبوا البرلمان بإصدار قرار تأسيس الشركة.

وعرض المشروع على مجلس العموم، وصدر القانون بتأسيس شركة سيراليون في السادس من يونيو ١٧٩١ وحلت محل الشركة السابقة، وفي ١٥ يناير ١٧٩٢ حملت السفن المهاجرين تبا على الفترة من ٢٨ فبراير إلى ١٩ مارس ١٧٩٢ وبلغت جملة المهاجرين حوالي ١١٣١ فرداً ومات أثناء الرحلة ٥٦ رجلاً (٤١).

واستمرت الشركة تباشر عملها، ولكن بسبب الخسائر الفادحة بدأت المحاولات في عام ١٨٠٣ لإقناع الحكومة بتولي أمور سيراليون، وأرسلت لجنة برلمانية للتحقيق في خسائر الشركة وأوصت هذه اللجنة بنقل إدارة المستوطنة إلى الحكومة ووافق البرلمان بالفعل على صرف المبالغ اللازمة لإقامة المزيد من التحصينات، وفي أوائل عام ١٨٠٧ صدر قانون بتحويل المستوطنة إلى مستعمرة للتاج وحلت شركة سيراليون ورفع العلم البريطاني، على المستوطنة وهكذا صارت سيراليون مستعمرة بريطانية وانتهت قصة الرق داخل بريطانيا بعد صدور قرار إلغاء هذه التجارة في الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار، وصار امتلاك العبد محرماً في أي جزء من الممتلكات البريطانية في عام ١٨٣٣ (٤٢).

لماذا أقدمت بريطانيا على إلغاء تجارة الرقيق

لعل من إقدام بريطانيا على محاربة الرقيق لم يكن حياً في الإنسانية ولا إدعاء بالمعنى نحو فعل الخير لبلى البشر، ولكن بريطانيا أقدمت على هذا العمل بناء على أسس تجارية صرفة إن لم يكن من المستطاع البدء في أي نشاط تجاري عادي بين أوروبا وأفريقيا قبل القضاء على تجارة الرقيق لأنها كانت أسهل وأوفر من التجارة العادية، وإذا كان من الضروري أن تتكاتف الجهود بين كل الدول وعلى رأسها بريطانيا للقضاء على الرق حتى يفسح المجال للتجارة العادية. كما أن بريطانيا اتخذت من عملية محاربة الرق وسيلة لتفتيش سفن الدول الأخرى، وفرض زعامتها على البحار، وتحت الرق ومحاربة هذه التجارة البشعة استطاع الإنجليز التوغل في الأنهار الأفريقية وعقدوا المعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين، كما فرضوا حمايتهم على مناطق أخرى من غرب أفريقيا تحت ستار القضاء على الرقيق (٤٣).

وهناك عوامل أخرى ساعدت على ضرورة الحد من هذه التجارة بل والسعي للقضاء عليها، ومن هذه العوامل النقص الخطير في عدد سكان غرب

أفريقيا بسبب ما فقدته من أعداد ضخمة أثناء عملية صيد الرقيق، و إنشاء شن الغارات على الأهالي كذلك بسبب عدم الحاجة إلى هؤلاء الرقيق بسبب الاختراعات الحديثة والنهضة الصناعية في أوروبا واستخدام الآلات التي تحل محل الأيدي العاملة . وبسبب إستقلال الولايات المتحدة الأمريكية وضياح المستعمرات الأوربية هناك وسعى الدول الأوربية لاستغلال الموارد الأفريقية داخل أفريقيا نفسها ، كذلك كان للأفكار والحركات الإنسانية التي أخذت تنادي بالقضاء على الرق واتفاق هذه المصالح الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق بالسيطرة التامة على المنطقة واستغلالها واتخاذ شعار محاربة الرقيق وسيلة لتحقيق تلك السيطرة - كانت بريطانيا أول الدول التي استغادت من هذه الأفكار بسبب امتلاكها لأسطول ضخم ساعدها على تبني وتزعم فكرة حركة مكافحة تجارة الرقيق (٤٤).

ومن أكبر مخزيات التاريخ الأفريقي أن تلك الاتصال البحري الذي أنهى عزلة أفريقيا وجعلها على اتصال بأجزاء العالم المختلفة قد أدى في النهاية إلى وضع جعل أهم صادرات أفريقيا هو سكانها . ولقد أدت ممارسة العمل في هذه التجارة إلى القضاء على بعض الجماعات البشرية القليلة العدد، كما عانت جماعات أخرى فترة من الزمان وبدأت القلاقل والاضطرابات بين الجماعات الأفريقية لعدة سنين (٤٥).

لقد كانت تجارة الرقيق سيئة على سكان أفريقيا واختلف هذا سوء من مكان لآخر، واشتد السوء على الضحايا أنفسهم حيث كانوا يوضعون في الأغلال وفي مخازن عديمة التهوية، ويمضون الأطلسي في رحلة الموت حيث كان يموت واحد من بين كل ستة أنفس من الأسرى (٤٦)

وقد أثرت تجارة الرقيق على الإنتاج الأفريقي في مجالين : المجال الأول : إنها أجبرت غرب أفريقيا على تصدير أغلى مواردها الخام وأعنى بذلك الأيدي العاملة البشرية، حيث نقل الملايين من الفلاحين والعرفيين للعمل في المزارع والمناجم الأمريكية ، وحققوا بذلك أرباحا طائلة وثروات ضخمة ليس لوطنهم ولأنفسهم بل لدول أوروبا وأمريكا .

والمجال الثاني : هو أن أفريقيا مقابل تصدير أغلى ثباتها كانت تحصل على سلع مصنعة في أوروبا وترثت على تدمير ثروات أفريقيا (٤٧).

وترثت على تجارة الرقيق في أفريقيا آثار أكثر خطورة في المجال السياسي فلقد نجم عن ذلك استيراد كميات ضخمة من البنادق والبارود، مقابل الرقيق، وقد ساعد إدخال الأسلحة النارية على إحداث ثورة في مجال القنص والقبض على الرقيق ذلك لأن الأسلحة النارية كانت أكثر فاعلية من السيوف

والحروب. وعلى هذا فإن الطلب على الأسرى من الرقيق سار جنباً إلى جنب مع الطلب على الأسلحة النارية ، وقد ساعد هذا الأزدواج على انتشار الحروب والصراع بين القبائل الأفريقية فأحدث دماراً في الإنتاج وفتكا بالقوى البشرية وتشثيتا للسكان، كما أثار الفرع والخوف في نفوس الناس. وعندما بدأ التكالب على غرب أفريقيا كغيره من المناطق الأخرى - كان الانقسام والتشتت وطابع الجماعات البشرية في أفريقيا مما سهل على الغزاة مهتهم في السيطرة على أجزاء القارة المختلفة، وكان هذا من أسوأ الآثار التي نجمت عن تجارة الرقيق (٤٨)

وهكذا شهدت أفريقيا بعد الكشوف الجغرافية قيام تجارة الرقيق في أثنى شيء بها ألا وهو سكتها طوال ثلاثة قرون ونصف. وبعد هاضمات القوانين لإلغاء الرق وبداية الاستعمار الكامل لأجزاء القارة بما فيها سكتها، أى أن إلغاء الرق من أفريقيا كان المقدمة الطبيعية لاستعمار أفريقيا والسيطرة على كل مواردها وثرواتها، ولكن هذه التجارة تركت آثارها على المنطقة.

الآثار التي ترتب على تجارة الرقيق:

من المعروف أن منطقة غرب أفريقيا قد شهدت استقراراً سكانياً بعد حدوث اختلاط بين قبائل الشمال الأفريقي من البربر ومنطقة غرب أفريقيا، وتوفرت لدى شعوب المنطقة كل مقومات التطور والنمو السكاني داخل وحدات قبايلة أو سياسية فكان نظام التطور والنمو السكاني داخل هذه الوحدات وأرتبط نظام الرق بها بالنظام الاقتصادي حيث استخدم الرقيق لاستغلال موارد المنطقة وثرواتها في المجال الزراعي والتجاري - ولكن مع قدوم الأوروبيين حدثت عملية تدمير سكانية حيث تم القضاء على قبائل بأكملها في نطاق الممالك والإمبراطوريات في إقليم الغابات (٤٩).

ومع قدوم الأوروبيين إلى غرب أفريقيا منذ القرن الخامس عشر حدثت تطورات هامة في غرب أفريقيا حيث كانت تجارة الرقيق ورواجها بمثابة عامل جديد برز ليؤثر على شكل الحياة في المنطقة وليمثل عامل هدم سكاني فيها في الوقت الذي كان يشهد فيه السكان تطورا في نواحي حياتهم المختلفة، فلقد ترتب على تجارة الرقيق ورواجها نقص خطير في عدد السكان أدى إلى تدمير الهيكل السكاني بعد نقل عدد كبير من الجنسين إلى العالم الجديد، وكانت الآثار الديموغرافية أخطر مما يمكن تصوره بسبب النقص الخطير في عدد سكان المنطقة من ناحية وبسبب الأساليب التي أتبعته في الرقيق نفسة، وحرق القرى وتدمير مساحات واسعة في أنحاء المنطقة من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك الأمراض التي انتشرت بين السكان نتيجة ذلك أو لما نقله الأوروبيون أنفسهم من أمراض لم تكن تعرفها المنطقة قبل وصولهم إليها.

ولعل من أهم الآثار التي أحدثتها تجارة الرقيق هي تلك الفوضى والحروب بين السكان أنفسهم بسبب الأسلحة النارية التي استخدمت في

عمليات القنص وتعقب الرقيق، وما أعقب ذلك من خلافات بين الزعماء الوطنيين وشن الحروب ضد بعضهم بعضاً للقبض على أكبر عدد من الرقيق لإرسالهم إلى العالم الجديد، وقد أدى هذا إلى تدمير السكان من الداخل والقضاء على مجتمعهم القبلي، وبالطبع ترتب على كل هذا وجود حالة من القلق والفوضى وعدم الاطمئنان بين سكان هذه المجتمعات. وعلى العموم فقد ارتبط بالتواجد الأوربي في غرب أفريقيا تغيير في توزيع السكان بعد تغيير اتجاه التجارة إلى الواجهة البحرية للمنطقة حيث استلزم إنشاء النقاط التجارية على السواحل - عملية تكثيف جديد للسكان في مناطق جديدة مثل سانت لويس وداكار واكرا. كما أدى مجيء الأوربيين إلى المنطقة إلى ظهور مدن أخرى كثيرة نتيجة النظم السياسية الجديدة، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن مدينة كادونا وابدجان قد ظهرت بفضل نظام الإدارة القائم على المراكز والأقسام ويتضح من هذا العرض أن تجارة الرقيق في غرب أفريقيا قد تركت آثارها على كل مناحي الحياة، ولمعرفة هذه الآثار يشئ من التفصيل فإن الأمر يتطلب دراسة لكل أثر على حدة .

أولاً: الآثار الاقتصادية

لمعرفة آثار الرق على النواحي الاقتصادية يجدر بنا أن تلقى نظرة على الأحوال الزراعية والصناعية قبل قدوم الأوربيين حتى يتضح الأثر الذي أحدثه هذا التواجد الأوربي، ومن المعروف أن شعوب منطقة غرب أفريقيا قد عرفت الزراعة منذ أمد بعيد، وانتشرت الزراعة عبر السافانا وقامت زراعات الدخن والذرة والكسافة والموز واليام، ومساعد اشتغال السكان بالزراعة على توفر عامل

الاستقرار السكاني في المنطقة وإدخال عدد من المحاصيل التجارية بعد اعتناق السكان للدين الإسلامي في نطاق السافانا في شمال نيجيريا ومالي والسنگال، وكانت الزراعة بدائية يمارسها السكان من الولوف والماندينجو والسنگاي والهوسا وشعوب الأيو واليوروبا والأشانتى، وكان الرق يستخدم في الزراعة من أجل استغلال ثروات المنطقة لصالح سكانها (٥٠).

أما في المجال الصناعي والحرف التعدينية فنجد أن المنطقة قد شهدت صناعات يدوية متمثلة في صناعة النسيج والفخار والأدوات النحاسية والبرونزية وقامت حضارات قديمة في إيفي وبنين في الأطراف الشمالية من الغابة، كما قامت حرف تعدين وصياغة الذهب في ممالك غانا ومالي وصنغاي، وقامت صناعة الملح والقصدير. ويحدثنا بارث عندما زار كانو عام ١٨٥١ أنه وجد رواج المنتجات الوطنية كالأكمشة القطنية المنسوجة كما وجد أن المنتجات الجلدية تحتل مكانة بارزة بين الصناعات الوطنية (٥١).

وباختصار فإن تجارة الرقيق وإن كانت قد وجدت في غرب أفريقيا قبل وصول الأوروبيين فقد بدأت تظهر الآثار الاقتصادية السيئة بوصولهم حيث أدت هذه التجارة إلى تدمير وهدم القوى البشرية في المنطقة وهي أهم عامل في القوى الانتاجية يضاف إلى ذلك عمليات التدمير والهدم بسبب تجارة الرقيق وما أعقبها من نقص خطير في عدد السكان والقوى العاملة في المنطقة، هذا فضلا عما لحق بالأرض الزراعية من تدمير لمساحات واسعة وحرق وتدمير القرى بسبب غارات الرقيق، وقد ترتب على هذه العمليات الهدمية العجز الكامل عن مزاولة أي نشاط إيجابي سواء من الناحية الزراعية أو الصناعية أو التجارية (٥٢).

لقد حطمت تجارة الرقيق القرى والمراعي وهجر الناس مناطق استقرارهم إلى مناطق أخرى أكثر أمنا وطمأنينة وقد أدى هذا التشتت الذي لحق بالشعوب الأفريقية إلى نقص في القدرة الانتاجية بسبب إصطبياد عدد كبير من الرقيق أو بسبب تدمير المناطق الشاسعة الصالحة للزراعة أو للرعي، وترتب على هذا الدمار اتجاه النشاط الاقتصادي إلى إنتاج الحد الأدنى للطعام والذي لا يغطي الاستهلاك المحلي أو المشاركة في الحروب ضد القبائل الأخرى لصيد أكبر عدد من الرقيق.

وفي المجال الصناعي نجد أن الاضطراب الذي صاحب عمليات قتل الرقيق قد أدى إلى عدم وجود دوافع لدى الأفراد للعمل في المجال الصناعي لأن الأسواق فقدت المستهلكين وتحول عدد كبير منهم إلى العمل بالرعي والبحث عن وسائل لشن الحروب والإغارة على القبائل الأخرى، وقد أثر هذا على الصناعات المحلية كالنسيج والأقمشة والأحذية والودع والصناعات الفخارية، كما إنصرف الناس إلى شراء المصنوعات الأوروبية البديلة وأدى هذا إلى إحصار النشاط الصناعي في بعض المناطق الشمالية من غرب إفريقيا، والمثال الواضح لذلك هو مدينة كانو في شمال نيجيريا التي زارها بارت عام ١٨٥١ ووجد بها نشاطا صناعيا وتجاريا هاما (٥٣).

ولقد كان لرواج تجارة الرقيق على أيدي الأوروبيين أثره في نهب ثروات المنطقة الاقتصادية والقضاء على أي مظهر من مظاهر النشاط الاقتصادي فيها، ولم يتوقف الأمر عند حد استثمار ضياع القوة العاملة أو الطاقة التي كان من الممكن الاستفادة بها في العملية الانتاجية أو عند حد استمرار تدمير الثروة الطبيعية نفسها من أراض ومحاصيل ومراكز تجارية - بل امتد الأثر إلى إحداث حالة خطيرة من الفوضى والقلق وعدم الاطمئنان يصعب معها إنتاج أدنى حد من الطعام سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير .

وبالخلاصة فإن تجارة الرقيق وراوجها من منطقة غرب إفريقيا عبر الأطلسي قد أدت إلى عملية استغلال منظم لثروات المنطقة لصالح القوى

الأوربية والتي تمتلئ في إستغلال الثروة البشرية كرقيق ثم نقلها الى العالم الجديد، وتبع ذلك عمليات إستغلال مستعمرة ومنظمة للثروات والمواد الخام الأخرى بالمنطقة بعد استعمارها وإعادة تشكيل أوضاعها الاقتصادية بما يتلاءم مع الظروف والأوضاع الجديدة وذلك من أجل قهق أكبر قدر من هذه الثروات بأدنى التكاليف. ولقد كان لهذا الإستغلال أثره بعد استقلال دول غرب إفريقيا التي لازالت تعاني من اقتصاد متخلف حيث يعتمد اقتصادها أساساً على تصدير المواد الخام الى الدول الأوربية الغربية، وبقاء المنطقة في عداد الدول المستهلكة للمنتجات والصناعات الأوربية وبالتالي إحتياجها سوقاً لها، وهذا الوضع لا يساعد بأي حال من الأحوال على قيام صناعات حديثة بسبب المنافسة العالمية أو عدم وجود رأس المال اللازم أن بسبب عدم وجود الخبرة الفنية، وبالتالي صارت تجارة الرقيق من العوامل التي أثرت في اقتصاديات دول غرب أفريقيا حتى بعد القضاء عليها.

وكانت أثار تجارة الرقيق مدمرة على المجتمعات الأفريقية حيث أن انحطاط الزوج في داخل القارة إنما يرجع إلى تعامل الأوربيين في هذه التجارة البشعة وكان لتعاملهم فيها الأثر الأكبر في انتشار الفوضى والخراب وتحطيم القبائل وتدمير مجتمعات بشرية بأكملها ولم يهلك الرقيق فقط من سوء المعاملة البدنية بل من اليأس والامس والانتحار (٥٤)

كما كان لفقد أفريقيا للأيدي العاملة للنشطة التي كان من الممكن إستغلالها في عمل انتاجي مثمر أثره في إيجاد حالة من الشك والريبة بين السكان الذين لم يشعروا في ظل هذه التجارة بالأمان والاطمئنان وبذلك صار السكان يعيشون ليومهم ولا يفكرون في غددهم أو في مستقبلهم، وهذا الشعور يجعل من الصعب البحث عن وسائل لتحسين الإنتاج بل ترتب على هذا أن العمليات كانت تتم بشكل جماعي وصار هدف السكان هو البحث عن وسائل للدفاع عن أنفسهم وليس البحث عن الاستقرار أو تشييد المدن (٥٥).

ثانياً- الآثار السياسية:

من أبرز الآثار السياسية التي ترتبت على تجارة الرقيق هو إستغلال الدول الأوربية لعملية القضاء على هذه التجارة بمحاولة جديدة هدفها السيطرة ووسط النفوذ على القارة الأفريقية لأجل الإستغلال الاقتصادي المباشر للمنطقة وشعوبها. ولتحقيق هذا الهدف اتخذت الدول الأوربية من محاربة الرق شكلاً ومظهراً انمائياً يبرز سيطرة هذه الدول على أجزاء من القارة الأفريقية. وصحيح أن محاربة الرق قد اتخذت شكلاً انمائياً هدفه النهوض بشعوب المنطقة والأخذ بيدهم الى سلم الحضارة والتقدم وأخذت الجماعات الإنسانية تبذل قصارى جهدها من أجل القضاء على هذه التجارة غير المشروعة وتزعمت إنجلترا هذا الدور البطولي حتى صدر قانون إلغاء الرق عام ١٨٠٧

والغنى الرقيق في بريطانيا ومستعمراتها في عام ١٨٢٣. ولم يكن هـ بريطانيا إنسانيا في حد ذاته ولكنه أرتبط أساسا بحقوقه لبريطانيا من سيادة على البحار وامتلاك وتكوين قواعد جديدة على السواحل الأفريقية تضمن الاحتكار التجاري والوصول إلى مستعمراتها في آسيا. وقد ساعدها على ذلك احتكارها للصناعة وعدم وجود منافسين لها في هذا المجال (٥٦).

لقد اتخذت الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا وفرنسا من عملية القضاء - الرقيق وسيلة لبسط السيطرة والنفوذ على مناطق غرب أفريقيا، ومن الملا أن بريطانيا تمكنت من تكوين أربع مستعمرات لها في غرب أفريقيا وثلاثة فرنسا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال. وأخذت كل دولة تدفع بالمخاضين والت لإثبات ملكية بلادهم في المناطق التي يستطيعون الوصول إليها بحجة محـ تجارة الرقيق، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل التنافس الدولي وتقسيم أفريقيا بين هذه الدول الأوروبية، ومع اشتداد المنافسة بين القوى الأوروبية : لابد لهذه القوى أن تتفق فيما بينها على أسلوب لتقسيم هذه الممتلكات و ذلك سببا في عقد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ الذي وافق = ادعاءات الدول الأوروبية وأضفى صفة شرعية وقانونية على ما تم الاتفاق عليه من أجزاء القارة الأفريقية.

وبعد استتباب الأمر للاستعمار والسيطرة الأوروبية على منطقة شـ أفريقيا وتقسيمها فيما بينها بدأت عمليات الاستغلال المنظم لموار الاقتصادية.

وباختصار يمكننا أن نقرر أنه في حين كانت التجارة الأوروبية الرقيق من منطقة غرب أفريقيا والوسائل التي تتبعوها سواء في استـ الأهلى أنفسهم أو التجارة فيهم - بمثابة هدم وتدمير لكل مظهر من مظاهر الحياة البشرية للمجتمعات الأفريقية فقد كانت بالنسبة للأوروبيين دعامة من دعائم بناء الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية مما جعلها تصل إلى م الانطلاق الإقتصادى الهائل، ولولا الرقيق الأفريقى والثروات الهائلة حققها الأوروبيون من جراء هذه التجارة في الإنسان الأفريقى لما قامت لأ لو لأمريكا مثل هذه القوة الهائلة في تلك الفترة الوجيزة نسبيا، ومن الممكن نقول أن الرقيق الأفريقى كان بمثابة الهشيم الذى احترق ليولد الطاقة اللا لتحريك ودفع محركات المجتمعات الأوروبية والأمريكية لبناء اقتصاد وتقدمها الحاضر.

الآثار - الاجتماعية والخلقية:

لقد تعرضت القارة الأفريقية لعملية استنزاف بشرى لم يسبق له ، فلقد ترتب على عمليات البيع للرقيق نقص شديد في عدد سكان القرى أن بعضها قد أزيل تماما وفي أوج صادرات الرقيق الأطلنطية في النـ الثاني من القرن التاسع عشر التي بلغت في عام أو عامين حوالى مائة

تسعة- أصبحت المستعمرات الأوربية فى العالم الجديد تضم حوالى أربعين مليوناً من الرقيق- ولعل النقص الشديد فى عدد السكان الذى ظهر بعد رواج هذه التجارة إنما يعود إلى طريقة معاملة السكان فى فترة الرق والذين نقل عدد كبير منهم إلى العالم الجديد بالقوة الناشئة وبدون رحمة أو هوادة (٥٧).

وكانت الرحلة التى يقطعها الرقيق من داخل القارة إلى محطات الشحن تمر بمراحل شاقة حيث كان الرقيق يلقون ألواناً من العذاب يتمثل فى قيدهم من أعناقهم بالأغلال وإذا فكر أحدهم فى المقاومة أو الاحتجاج شدوا أعناقهم على عود ثقيل من الخشب وبعد ذلك يلقون فى السفن بطريقة لا انسانية (٥٨). وخسرت أفريقيا الكثير من سكانها بسبب نقص الخدمات الطبية وارتفاع نسبة الوفيات بسبب انتشار الأمراض التى لم تكن تعرفها المنطقة من قبل وبسبب نقل عدد كبير من القوى البشرية إلى الخارج حيث كان متوسط ما ينقل من العبيد إلى أمريكا سنوياً أكثر من مائة ألف عبيد (٥٩). ويقدر عدد السكان الذين فقدتهم منطقة غرب أفريقيا ما بين ١٨ و ٤٠ مليوناً، وعلى الرغم من اختلاف الأرقام حول ما خسرت القارة الأفريقية من ثروتها البشرية إلا أنه من المؤكد أن أفريقيا خسرت أكثر من مائة مليون شخص معظمهم من الشباب ولم يبق بالقارة سوى العجزة والشيوخ غير القادرين على العمل والإنتاج، ولقد كان لهذا أثره فى أحداث خلل فى السكان، كما عانت منطقة غرب أفريقيا من فراغ سكاني.

وترتب على الحروب التى قامت بين الجماعات القبلية أكبر فائدة للأوروبيين الذين استغلوا منها لصالحهم، حيث نتج عن الأسلحة النارية والخمور فوضى وحروب بين الأفارقة الذين استغلوا وجود تلك الأسلحة بين أيديهم لتصفية الخلافات والمنازعات القبلية ولم يتوقف دور الأوروبيين عند هذا الحد بل تدخلوا فى هذه الخلافات وشجعوا فريقاً ضد الآخر لتوسيع حصة الخلاف وشن الحروب وحرق القرى، وكان الهدف من كل هذا هو القبض على أكبر عدد من الوطنيين واسترقاقهم (٦٠).

وعلى هذا فإنه بسبب تجارة الرقيق تجردت المجتمعات الأفريقية من بعض الصفات الانسانية وتركزت هذه التجارة أثرها فى سلوك الأفارقة الذين ظهرت عليهم علامات الشك والريبة والحذر والعداء للأوروبيين اعتقاداً منهم أن هذه التجارة كانت السبب المباشر فى ذلك التأخر الشديد الذى تحدث إليه قومهم بعد أن كانت لهم ممالك وحضارات مزدهرة قبل قدوم الأوروبيين (٦١).

مراجع الفصل

رابعاً: رسائل علمية

- ١ - تمكرى رضى شكرى التاجى: مكافحة بريطانيا لتجارة الرقيق فى غرب أفريقيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر - رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة عين شمس عام ١٩٧٤ .
- ٢ - صبحى محمد نافع: تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا وأثارها الحالية - رسالة دبلوم غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية عام ١٩٧٠ .

خامساً: دوريات علمية:

- د. سعد زغلول عبد ربه: تجارة الرقيق وأثارها على استعمار غرب أفريقيا، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد العشرون لعام ١٩٧٣ .

ثانياً: مراجع عربية:

- ١ - البراوى راشد: مجموعة الوثائق الأساسية، الجزء الأول، المركز الدولى لمصر وقناة السويس ، الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٥٢ .
- ٢ - الصقار ، فؤاد أحمد: التفرقة العنصرية فى أفريقيا، القاهرة ١٩٦٢ .
- ٣ - الجمل ، شوكى : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها: القاهرة ١٩٨٠ .
- ٤ - خلف الله، عبد الغنى عبد الله : مستقبل إفريقيا السياسى ، القاهرة ١٩٦١ .
- ٥ - رياض، زاهر : استعمار أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ٦ - رياض، محمد : الإقتصاد الأفريقى .
- ٧ - فيج جون ، رولاند أوليفر: موجز تاريخ أفريقيا ، ترجمة دولت أحمد صانق ومراجعة د . محمد السيد غلاب - القاهرة ١٩٦٥ .
- ٨ - كلارك جون هنريك : تجارة الرق و الرقيق ، ترجمة مصطفى الشهابى ١٩٨٢ .
- ٩ - عطية، أحمد محمد: دفاع عن الزنوج ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ١٠ - عوده، عبد الملك . السياسة والحكم فى أفريقيا - القاهرة ١٩٦٢ .
- ١١ - منير ، محمد عبد الرحيم: التمييز العنصرى فى أفريقيا .
- ١٢ - يونس، محمد عبد المنعم : أفريقيا بين الاسترقاق والتحرير - القاهرة ١٩٨١ .

ثالثاً: مراجع اجنبية :

- 1- BLAKE, JOHN : WEST AFRICA , 1445- 1578 . LONDON . 1977
- 2- BURNS: ALAN : HISTORY OF NIGERIA LONDON 1955
- 3- COUPLAND , R.: THE BRITISH ANTI - SLAVERY MOVEMENT ,
LONDON 1933.
- 4- CURTIN PHILIP : THE ATLANTIC SLAVE TRADE , A CENSUS
LONDON, 1969
- 5- CURTIN PHILIP AND OTHERS : AFRICAN HISTORY, LONDON , 1978.
- 6 - Davidson, Basil: A History of West Africa, U. S. A., 1966.
- 7 - Donnan, E : Documents Illustrative of the history of the Slave Trade to
America,
VOLI 4 Washington 1930 ..
- 8 - Elias, T. O. : Ghana and Sierra Leone, London, 1962 .
- 9 - Fage, J. D. : A History of Africa, London , 1978.
- 10 - Fyfe, C. : A Short History of Sierra Leone, London, 1965 .
- 11 - Good ell, William . Slavery and Anti Slavery, New York, 1852.
- 12 - Groves, C. P. : The Planting of Christianity in Africa, Vol . 1- London 1955 .
- (13) Hertslet, M. : Map of Africa by treaty, 3 vols. London , 1905 .
- 14 - Johnston, H. H . A History of the Colonization of Africa .
Cambridge, 1913 .
- 15 - Kirk Green, A. H. M.: Barth's Travels in Nigeria, London, 1952 .
- 16 - Lucas, C. P. : An Historical Geography of the British Colonies, vol. III, West
Africa, Oxford, 1913.
- 17 - Newbury, C. W.: British Policy towards West Africa, London . 1965 .

الفصل الثالث

مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥
وأثره على غرب أفريقيا

محتويات الفصل

- الأوضاع الدولية في الفترة السابقة لأنعقاد المؤتمر.
- نشاط الدول الأوروبية في أفريقيا قبل انعقاد المؤتمر.
- تطور مشكلة الكونغو قبل عقد المؤتمر .
- الظروف التي مهدت لعقد مؤتمر برلين .
- المؤتمر وما دار في جلساته .
- آثار مؤتمر برلين على غرب أفريقيا .

مؤتمران في برلين :

شهدت مدينة برلين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مؤتمرين دوليين كان لهما أبلغ الأثر في مستقبل العالم العربي خاصة ومستقبل القارة الأفريقية عامة.

عقد المؤتمر الأول في ١٣ يولية ١٨٧٨ وذلك لتسوية الخلافات بين تركيا والدول الأخرى خاصة فيما يتعلق بالشئون البلقانية، وإنعقد المؤتمر الثاني في ١٥ نوفمبر ١٨٨٤، وانتهى في ٢٦ فبراير عام ١٨٨٥ وذلك لمناقشة مسائل كثيرة من بينها حرية الملاحة في حوض نهر الكونغو وتنظيم عمليات الاستعمار الأوربي في القارة الأفريقية. لكن لماذا وقع الاختيار على هذه المدينة بالذات لعقد هذين المؤتمرين الهامين بالرغم من حداثة ألمانيا في المجال الاستعماري. وما هي الدوافع التي دعت إلى عقدهما وما أثرهما على القارة الأفريقية والبلدان الغربية بالذات وإلى أي حد رسمت هذه المؤتمرات للقوى الاستعمارية طريق تقسيم هذه المناطق من العالم ؟ كل هذه تساؤلات تحتاج للإجابة عليها.

وإذا كان مؤتمر برلين لعام ١٨٧٨ قد لقي إهتماماً من الدارسين ، والباحثين العرب نظراً لأنه يمس في المقام الأول بعض الدول العربية- فإن مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ يستحق المزيد من الدراسة والبحث ، ولذا اخترت هذا المؤتمر الثاني لمحاولة إلقاء الضوء على نواحي انعقاده والعقبات التي واجهت انعقاده وما دار في جلساته، ثم المباحثات الجانبية التي واكبت انعقاد المؤتمر، ثم أثره على مستقبل أفريقيا عامة وغربها بصفة خاصة في الربع الأخير من القرن الماضي خاصة وقد توفرت لدينا العديد من الوثائق الفريدة المتعلقة بالمؤتمر بالإضافة إلى الأبحاث والمراجع التي تناولت جانباً أو أكثر من جوانب الموضوعات التي تتعلق بالمؤتمر، وقد اتسمت بعضها بالتحيز ، وقد اتسم البعض الآخر بمحاولة تحري الحقيقة وقد ظهر ذلك من مناقشتنا للقضايا والجوانب المختلفة المفصلة بالبحث

الاضاع الدولية في الفترة السابقة لانعقاد

مؤتمر برلين عام ١٨٨٤/١٨٨٥.

تتطلب دراسة مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ عرضاً سريعاً للوضع الأوربي الدولي في الفترة السابقة لإنعقاد هذا المؤتمر، ويقودنا هذا إلى الرجوع قليلاً إلى عام ١٨٧٠ ، ذلك العام الذي شهد دخول الألمان فرنسا وكان ذلك نذيراً بإنهاء عهد وبداية عصر جديد بعد هزيمة فرنسا وتخليها عن زعامتها لأوروبا، فقام بسمارك بدور قيادي في القارة الأوربية بعد أن جعل من ألمانيا دولة كبرى حيث إتحدت معظم الولايات الناطقة باللغة الألمانية حول بروسيا من أجل انشاء اتحاد يمكن ألمانيا من الدخول في عالم الصناعة، وأدى

هذا بالفعل الى ظهور دولة أوربية جديدة، استطاعت ان تتنافس فرنسا عسكريا، وانجلترا صناعيا (١) .

ترتب على الوحدة الألمانية وانتصار جيوش ألمانيا على فرنسا ودخولها باريس، وتوقيع معاهدة فرانكفورت حركة ثورية كبرى، حيث تحول الشعب الألماني من شعب يعشق الادب والموسيقى والفلسفة الى شعب عملي يثق بقوة الحديد والنار، وكان لابد من توجيه هذه القوى الى ميادين الصناعة والتجارة، واستطاعت الحكومة الألمانية في ذلك الوقت ان تضع سياسة صناعية موحدة بعد توجيه أموال التعويضات الحربية التي حصلت عليها من فرنسا الى تمويل الصناعة، كما استفادت من الصناعات الناجحة في إقليمي الألزاس واللورين، ونتيجة لهذه السياسة اخذت الصناعة الألمانية تتقن طريقها الى الأسواق (٢)

وبينما كانت الصناعة تتطور في إنتاجها، وجهت الحكومة عناية كبيرة لتنمية البحرية الألمانية حيث تضاعفت سفن الامبراطورية الألمانية في الفترة بين ١٨٧٠، ١٨٩٠ سبعة أمثالها وارتفعت في ألمانيا الأصوات عالية مطالبة بمستعمرات ووضع حماية جمركية ضد القمح الأمريكي، والمصنوعات الإنجليزية وبلغ الضغط حده عندما اكراه الشعب بسمارك على التسليم بمطالبه فأقر في عام ١٨٧٩ مبدأ حماية الصناعة الألمانية كأساس لسياسة الجمركية ثم أسرع بعد ثلاث سنوات يوجه ألمانيا في طريق الاستعمار (٣) .

وكان لتفوق ألمانيا في ميدان الاقتصاد والتجارة أن أصبحت غنية بمواردها الاقتصادية، وازداد الحماس الوطني بين الشباب الألماني لكن بسمارك وجد ان فرنسا رغم هزيمتها الحربية لازالت تحتفظ بحيويتها الكبيرة

ونشاطها الواضح، ولذا فانه وجه سياسته الخارجية على أساس أن فرنسا تمثل عدوه للحد فأخذ يشجعها على إمتلاك تونس كي تتناحز مع إيطاليا، وشجع إنجلترا على إمتلاك مصر كي تتصارع مع فرنسا، وفي شرق أوروبا وجد أن أفضل وسيلة لمنع تحالف دولي ضده قد تنظمه فرنسا الحاقدة على بلاده هي تكوينه التحالف الإمبراطوري الثلاثي بين روسيا وألمانيا والنمسا في عام ١٨٧٩ وإنضمت اليه إيطاليا فيما بعد في عام ١٨٨٢ (٤) .

ولم يكن أمام ألمانيا من وسيلة لدعم صناعاتها وجعلها تنافس المصنوعات الأوربية الأخرى الا بالحصول على مستعمرات غنية تجد فيها المواد الخام اللازمة لصناعاتها ووجدت ألمانيا ضالتها المنشودة في القارة الأفريقية، وكانت ألمانيا قد تأخرت في مجال الاستعمار وكان عليها أن تتحرك بسرعة لتأخذ نصيبها من القارة الأفريقية (٥) .

واندفع الرأسماليون الألمان إلى سواحل أفريقيا يطلبون من حكوماتهم المراسيم التي تبيح لهم حق الإتجار في المناطق التي يجدونها ملائمة كمجال

لنشاطهم، ولم تتردد الحكومة الألمانية في ذلك الوقت عن إجابة رغبتهم بعد أن أخذ الكتاب الألمان يشيرون إلى ضرورة إيجاد مستعمرات لألمانيا لترويج تجارتها (٦).

وفي عام ١٨٧٨ أنشئت الجمعية الألمانية للدراسات الأفريقية في مدينة برلين وأخذ المستكشفون الألمان يعملون في المنطقة بين زنجبار وتنجانيقا. وفي عام ١٨٨٢ أنشئت الجمعية الألمانية للاستعمار (German Colonial Society) الألمان الاستعماري (٧).

وكان هدف هذه الجمعية الدعوة إلى إقامة مستعمرات وتجميع الجهود لهذا الغرض، وتمكنت الجمعية عام ١٨٨٤ من إصدار صحيفة باسمها وسميت بالصحيفة الاستعمارية وضمت هذه الجمعية أكثر من عشرة آلاف عضو (٨).

وكان بسمارك حتى عام ١٨٨٤ يعارض إنشاء مستعمرات ألمانية فيما

وراء البحار حتى يظل محتفظا بمكان المصدرة داخل القارة الأوروبية، وقد علل ذلك بعدة اعتبارات منها الرغبة في تحقيق الأمن للرايخ الألماني وذلك بالإبتعاد عن مشكلات الإستعمار التي تؤدي إلى الاحتكاك مع بقية الدول، ومنها عدم إقتناعه بالحصول على مستعمرات لدولة ناشئة مثل ألمانيا، ومنها اعتقاده بأن الألمان ليسوا في وضع يجعلهم يدخلون مجال المنافسة مع البريطانيين. وعلى هذا ظل بسمارك ردحا طويلا من الزمن يعارض السياسة الاستعمارية ولكن لم يلبث أن تغير الوضع بسرعة حتى أنه في غضون عام واحد، كانت ألمانيا قد كونت إمبراطوريتها الأفريقية، حيث يرجع النفوذ الألماني في الكاميرون إلى يولية ١٨٨٤ وفي جنوب غرب أفريقيا الألمانية إلى أغسطس ١٨٨٤، وفي غينيا الجديدة إلى ديسمبر من نفس العام، وفي أفريقيا الشرقية الألمانية إلى مايو ١٨٨٥ و أضيفت ساموا (Samoa) في عام ١٨٩٩ وهكذا اكتملت الإمبراطورية الإستعمارية الألمانية في فترة وجيزة (٩).

وكان بسمارك قد دعى مجلس الشيوخ الألماني في عام ١٨٨٣ وأطلعهم على الطريقة التي استولت بها فرنسا على مناطق في سيرااليون وطلب من المجلس المقترحات حول حماية الحكومة الألمانية للتجارة في المستقبل. وكان إعلان ألمانيا لسيادتها على هذه المناطق السالفة الذكر في أفريقيا مفاجأة كبرى للدبلوماسيين الأوروبيين (١٠).

أفاقحت إنجلترا من سياسة الحياد الطويل والعزلة التي إتبعها لتجد فرنسا حليفها في حرب القرم وقد تحطمت قوتها، ووجدت أمامها دولة أخرى ناشئة أكثر منها قوة، وبالطبع خشيت إنجلترا من هذه القوة الجديدة. وكان بسمارك يعرف شعور إنجلترا ويعرف جلاستون وزملاءه من الأحرار، ولكن تغير

الموقف حين تولى زعيم المحافظين الوزارة فلقد كان دزرائيلي يسعى لاتباع سياسة خارجية نشطة، تخرج بريطانيا من عزلتها، وتعيد إليها مركزها في أوروبا، ولهذا كان بسمارك حريصا على إرضاء انجلترا في عهدهما الجديد (١١).

وكان الإقتصاد الأوربي قد مر بأزمة عنيفة في الفترة بين ١٨٧٠، ١٨٨٠ وبالتالي فقدت إنجلترا إحتكارها الصناعي العالمي لإفريقيا، وأخذ أصحاب المصالح والتجار يحاولون اهتمامهم نحو القارة، واندفع المغامرون والتجار بحثا عن المعاهدات التي تضع مناطق من تلك الجهات تحت سيطرة الدول الأوربية.

وقد تحركت انجلترا صوب غرب أفريقيا تحت ضغط فرنسا وبلجيكا ودخلت في صراع مع ألمانيا في شرق أفريقيا، ومن ثم بدأ التنكالب على القارة الأفريقية من أجل الحصول على المناطق الغنية بالمواد الخام (١٢).

أما بالنسبة لفرنسا فإن ثلاثة عوامل ساهمت بشكل فعال في إثارة الرأي العام الفرنسي نحو الاستعمار، وأعطى هذه الإنجازات التكنولوجية المشهورة في العالم ككل، ثم اكتشاف الماس في عام ١٨٦٠ في جنوب أفريقيا، وأخيرًا تلك الروح القومية التي تولدت لدى الشعب الفرنسي بعد هزيمة فرنسا في عام ١٨٧١، وقد كان فقدان الألزاس واللورين عاملا في إثارة مختلف الطبقات نحو إظهار أن فرنسا لا زالت دولة قوية قادرة على التوسع وإكمال مهمتها الحضارية (١٣).

وبدأ مع إشراف عام ١٨٧٠ ظهور موقف جديد في غرب أفريقيا حيث لم تعد التجارة مقصورة على الساحل فقط بل أخذ التجار يتوغلون تدريجيا نحو الداخل مع إمتداد السكك الحديدية، وأخذ الفرنسيون بالذات يشقون طريقهم في داخل وادي السنغال وأصبح من الواضح أنهم يهدفون إلى ربط السنغال وأعلى النيجر بخط حديدي لكي تصبح تجارة ومنتجات غرب القارة في أيدي الفرنسيين، وبالطبع فإن مثل هذا الموقف يؤثر بشكل مباشر على المراكز التجارية البريطانية في غينيا كما يؤثر على الطرق التجارية المؤدية إلى سيراليون وساحل الذهب (١٤).

وكانت بريطانيا حريصة على مصالحها في مناطق غرب أفريقيا ما بين داهومي والكاميرون، وكانت قد بدأت هذا الدور ككأجر للرفيق ثم كرجل بوليس يعمل على الحد من هذه التجارة وأخيرا ككأجر شرعي. وقد نجحت خلال القرن الثامن عشر في المحافظة على إحتكارها الكامل لتجارة الرقيق، وبعد إلغاء هذه التجارة في أوائل القرن التاسع عشر أخذت على عاتقها مهمة القضاء على الذين يمارسون التجارة في ذلك الجزء من العالم (١٥).

ولم يكن هناك تدخل من جانب القوة الأخرى فظلت المنطقة طيلة ثلاث أرباع قرن تمارس فيها بريطانيا إلى جانب القضاء على تجارة الرقيق بعض الأعمال التجارية المشروعة، وأخذ التجار يتبادلون منتجات زيت النخيل والعاج مقابل بعض السلع الصناعية الرخيصة (١٦).

وخلال العقد السابع من القرن التاسع عشر بدأت بريطانيا في تقوية نفوذها عندما بدأت تتخذ خطوات إيجابية لتأكيد مكانتها بسبب ظهور الفرنسيين كقوة على مسرح الأحداث حيث كانت فرنسا تسعى لشق الطريق باستمرار منذ عام ١٨٦٠ نحو الداخل شرقاً من قاعدتها في السنغال (١٧).

وكانت فرنسا قد بدأت تتدفع نحو أعالي النيجر بعد سلسلة من العمليات العسكرية في مائنجامبيا بهدف الوصول إلى النيجر والابحار فيه عن طريق ربطه بخط حديدي يصل إلى المجرى الملاحي لنهر السنغال (١٨).
في حوض النيجر .

وفي عام ١٨٨٢ أدرك الفرنسيون أن الانجليز قد أسقطوا في حوض النيجر لذا نجد أنهم يركزون على نهر بنوى حتى يكون خطوة نحو التوسع في حوض تشاد .

وقد نجح السير جورج جولد (Georg Goldie) في الحد من النشاط الفرنسي في زمن حرب قاسية في الأسعار على الشركات الفرنسية حتى أقفلت هذه الشركات وفي عام ١٨٨٤ باعت حقايقها للشركات البريطانية (٢٠) .
ولم يشهد هذا العام حقيقة من جانب أي دولة أوروبية للقيام بمغامرة استعمارية في أفريقيا وذلك لأن العمل الاستعماري لم يكن مقبولا سياسيا ، كما أنه غير مشجع اقتصاديا ، ولم تكن تجارة الرقيق تغري باحتلال أي جزء من أفريقيا بسبب التحول إلى التجارة المشروعة (٢١) .

نشاط الدول الأوروبية في أفريقيا قبل انعقاد المؤتمر

دراسة نشاط القوى الأوروبية قبل انعقاد المؤتمر تقودنا الى ان نتساءل: كيف تغير الرأي العام الأوربي ما بين اعوام ١٨٨٠، ١٨٨٥ لدرجة إنه في خلال عشرين عاماً صارت القارة الأفريقية بإسثناء اثيوبيا وليبيريا خاضعة للاستعمار الأوربي .

ان خريطة أفريقيا في عام ١٨٨٤ توضح هذه الحقيقة ، فلقد كانت أهم القوى في تلك الفترة هي إنجلترا وفرنسا والبرسغال، وكانت البرتغال تدعى سيطرتها على مناطق شاسعة من أفريقيا، ولكن احتلالها الفعلي لهذه المناطق لم يكن جاداً، وكانت بريطانيا تحبذ فكرة إستحواز البرتغال على شريط يمتد من خط ١٢° الى خط ٨° جنوباً بما في ذلك مصيب نهر الكونغو ، حيث لم تكن دولة الكونغو الحرة قد برزت بعد الى حيز الوجود (٢٢) .

أما بالنسبة لفرنسا فكانت قد استقرت منذ بداية القرن التاسع عشر في الجزائر، ثم وجدت لها موضع قدم على الساحل الغربي لأفريقيا وأخذت تتطلع

نحو النيجر كما وسعت مجال نفوذها في الجابون واستولت على منطقة واسعة من الكونغو على ضفة النهر اليمنى، وكانت تسمى لوضع مدغشقر تحت نفوذها. أما بريطانيا فكانت تسيطر عملياً على بعض المناطق في جنوب أفريقيا حتى نهر أورنج وخليج دالجو، وكانت تستعد للسيطرة على بتمسوانا لاند، وعلى الساحل الغربي كانت تتمسك بمستعمراتها الأربع هناك ، وكانت لها بعض مناطق النفوذ في مملكة الميتابيلي في وسط القارة، بالإضافة الى نفوذها في زنجبار (٢٣) .

وكانت مصر في تلك الفترة قد فقدت السودان بسبب الثورة المهدية وكانت إيطاليا تتطلع إلى السيطرة على ليبيا، بينما كان تجارها يرتادون مناطق من الحبشة، وأما إسبانيا فلم يكن لها موضع قدم على ساحل السودان الغربي بالرغم من إدعاءاتها في بعض المناطق هناك (٢٤) .

ويعتبر عام ١٨٨٠ عاماً حاسماً في تاريخ إيطاليا الاستعماري حيث ثبت الإيطاليون أقدامهم لأول مرة في القارة الأفريقية في منطقة خليج عصب (ASSAB BAY) شمال أوبوك التي استولت عليها فرنسا على ساحل البحر الأحمر، وكانت أنظارهم تتطلع الى تونس - لكن فرنسا أفسدت عليهم خططهم ، بإحتلالها لها - فأتجهت أنظارهم بعد ذلك الى منطقة الحبشة وشرق أفريقيا .

لقد كان للتقدم التكنولوجي في أوربا في ذلك الوقت، والوضع الاقتصادي أثرهما على الامتعمار الأوربي لأفريقيا كما أن التقدم في العلوم الجغرافية أحدث ثورة فكرية جعلت دول أوربا تشعر بأن قارة جديدة واجناساً مختلفة يمكن أن تسهم في حضارة العالم ، ومن ثم اخذ ميزان القوى يتغير (٢٥) .

ومنذ عام ١٨٨٠ كان التكاليف للحصول على الأسواق للمنتجات الأوربية في أفريقيا من أهم الدوافع التي دفعت الدول الاستعمارية لاستعمار أجزاء من هذه القارة، وقد برزت أحواض الكونغو والنيجر بمثابة الممرات الطبيعية نحو الأسواق الداخلية التي كان رجال الصناعة في أوروبا يبحثون عنها لتصريف فائض رأس المال، وكانت تقارير الرحالة ومنهم هنري بارث (Henry Barth) قد أعطت الثقة للتجار، وأكدت لهم المكاسب التي يمكن أن تتحقق بجعل أنهار الكونغو والنيجر حرة للملاحة لكافة الدول بينما كانت النزعة الاستعمارية والسعي نحو بناء الإمبراطوريات، وتحقيق الامجاد القومية ونظريات الحضارية والسيادة للرجل

ومن هنا جاء التكاليف على أفريقيا وسعى الدول الأوربية للسيطرة على أكبر جزء من القارة، وكانت فرنسا تعارض أي توسع أجنبي آخر في غرب القارة بعد ما حققته من تقدم ملموس في منطقة السنغال، وكانت الحكومة البريطانية تعارض أيضاً أية توسعات استعمارية في المستقبل لانقي بتفلية نفقات إدارتها، وكانت ألمانيا تعارض المشروعات الاستعمارية، ورغم كل هذا فقد تكالبت الدول الاستعمارية على القارة، ذلك لأن الشكوك المتبادلة بين هذه القوى جعلت كل منها يقدم على التوسع الاستعماري خوفاً من ضياع أسواقه إذا ما سيطرت عليها قوة أخرى (٢٧).

وكان نشاط استتالي في حوض الكونغو وبخاصة في تأسيس أول محطة هناك بإسم المنظمة الدولية التي نادى بها الملك ليوبولد ملك بلجيكا في عام ١٨٨٠، وكذلك الاهدات التي وقعها مع الزعماء الوطنيين دافعاً لأن يكشف الملك ليوبولد القناع عن أغراض الهيئة (هيئة الكونغو الأعلى). وكانت عملية تجريد الهيئة الدولية من صفاتها العالمية وجعلها مشروعاً بلجيكياً بحثاً هي الشرارة الأخيرة التي ألهمت التوسع الاستعماري الأوربي في القارة الأفريقية، وجعلت الدول الأوربية تتسابق في الحصول على أرض أفريقية حيث احتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١، واحتلت إنجلترا مصر في عام ١٨٨٢ وتتابعت عمليات التوسع والاستعمار (٢٨).

ويرى روبنسون وجالاجار (Robinson and Gallagher) إن عملية تقسيم أفريقيا الإدارية في هذه الفترة يرجع أساساً إلى الأزمة في مصر، فعندما دخل البريطانيون مصر بدأ التكاليف وبعد أن استقروا في القاهرة إندفعت الدول لأوربية الأخرى في مجال الاستعمار في أفريقيا حتى أنه لم يبق هناك جزء من القارة لم تمسه يد المستعمرين، وكان هدف بريطانيا من إحتلال مصر - على حد قوله - هو ضمان أمن مصر والبحر المتوسط والشرق، ولتحقيق هذا الأمن أصبح ضرورياً إحتلال مصر مما جعل القوى الأخرى أكثر توتراً ودخلت أفريقيا في مجال المنافسة الأوربية ومن ثم فإن إحتلال مصر أعطى الإشارة للتكاليف الاستعماري على القارة (٢٩).

على كل يمكن القول إنه بسبب هذا الصراع بين القوى الأوروبية وفي جو التشكوك التي ساورت كل منها في نوايا الدول الأخرى - بدأت الخيوط التي تجمعت في النهاية وأنت لعقد مؤتمر دولي تناقش فيه تلك القضايا الأفريقية . ورغم أن هذا المؤتمر كان في بدايته مهتما أساسا بمسألة الكونغو كما أدعت الدول الداعية إليه فإنه امتد ليشمل قضايا أخرى . ونبعت فكرة المؤتمر أصلا للقضاء على معاهدة لم تعتمد بعد بين بريطانيا وبرتغال في ٢٦ فبراير ١٨٨٤ ، ورغم أن هذه المعاهدة تتعلق أساسا بإنجلترا وبرتغال إلا أنها امتدت لتشمل قوى أخرى مثل فرنسا والمنظمة الدولية للكونغو وإمتد نطاقها فيما بعد فشملت عدة دول أخرى (٢٠).

وكانت إنجلترا قد تفلوشت مع البرتغال من أجل القيام بعمل مشترك ضد مشروع ليوبولد بتجريد الهيئة من الصبغة الدولية وتحويلها إلى مشروع بلجيكي بحت ، ووصلت الدولتان في ٢٦ فبراير ١٨٨٤ إلى اتفاق تعترف فيه بريطانيا بأحقية البرتغال في الإستيلاء على إقليم الكونغو بين خطي عرض ١٢ ، ٨ جنوبا على أن تكفل حرية الملاحة في كل من الكونغو والنيجر ، وأن تعمل الدولتان سويا للقضاء على تجارة الرقيق ، وكانت بريطانيا ترى في الاعتراف بحقوق البرتغال في الكونغو خطوة تمهيدية لفرض السيادة البريطانية عليه (٣١).

تطور مشكلة الكونغو قبل عقد مؤتمر برلين :

المعروف أن البرتغال هي أقدم الدول الإستعمارية نشاطا في منطقة الكونغو - ولكن ادعاءاتها في هذه المناطق لم تكن واضحة ولم تؤيد ذلك باحتلال فعلي بل ارتبطت مصالحها في هذه المنطقة طوال أربعة قرون بتجارة الرقيق التي ألغيت رسميا في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، ورغم هذا - استمرت البرتغال تمارس هذه التجارة ، وكانت كل من بريطانيا وفرنسا تعملان على منع أية قوة تمارس العمل في تجارة الرقيق من السيطرة على مصب نهر الكونغو أو الشواطئ المجاورة فيما بين خطي عرض ١٢ و ٩ جنوبا ، وبذا صارت هذه الأرض تمثل أرضا لا صاحب لها (Ros Nelius) تمارس كل القوى التجارة فيها في ظل الحرية الكاملة ، ومع إكتشافه الأوربيين لوجود كميات ضخمة من المطاط والعاج وزيت النخسول والفول السوداني في حوض الكونغو ، وحاجة الدول الأوروبية لهذه المواد لصناعة الصابون والشمع - بدأ نشاط البيوت التجارية الضخمة في مصب الكونغو (٢٢) . وبدأت الدول الأوروبية تهتم بالسيطرة على مناطق نهر الكونغو وكانت الإدعاءات الإقليمية التي حصل عليها دي برازا (De Brazza) لصالح فرنسا مسنولة بشكل مباشر عن تلك الإتفاقية البرتغالية البريطانية التي أشر إليها سابقا . وكانت بريطانيا تهتم بحرية التجارة أكثر من غيرها في ذلك

الوقت، كما كانت ترى الاعتراف بحقوق البرتغال في حوض الكونغو خطوة تمهيدية لفرض السيطرة البريطانية عليه (٣٣).

وكانت إنجلترا تسعى إلى عقد معاهدة مع البرتغال لأنها كانت في ذلك الوقت حليفة لها، وكانت إنجلترا تهتم أساساً بتسوية المشكلات الدولية في غرب أفريقيا والتي كان الكونغو يشغل جزءاً كبيراً منها، وقد اقترح السفير البريطاني في لشبونة (السيد روبرت موريس) (Robert Morris) أن تعترف بريطانيا بحقوق ومطالب البرتغال بحيث يصبح النشاط الشمالي تابعاً لإنجلترا، وأن يوضع للنهر نفسه تحت الرقابة الدولية - ولكن الحكومة البريطانية لم تهتم بهذا الاقتراح (٣٤).

واستمرت المفاوضات حول الكونغو. وفي أكتوبر ١٨٨٣ نوقش موضوع الكونغو مرة ثانية وكان الخوف من نشاط فرنسا هو المسيطر على السياسة البريطانيين في هذه المفاوضات، وكانت البرتغال تخشى من نفوذ الدول الأوروبية الأخرى التي أخذت تعمل بنشاط في حوض الكونغو، ولذا فإنها انتهزت الفرصة وفرضت نفوذها على النشاط الجنوبي للنهر، وكانت تحبذ عقد اتفاق مع إنجلترا لأنها أقل طموحاً من فرنسا، واستمرت المفاوضات حوالي أربع وعشرين شهراً نظراً للعديد من المشاكل التي واجهت هذه المباحثات الثنائية بين الدولتين - لكن انتهى الأمر بتوقيع الاتفاق البريطاني البرتغالي الذي يقضي ببسط البرتغال نفوذها على حوض الكونغو (٣٥).

ومساعد عقد هذه المعاهدة على التقارب بين ألمانيا وفرنسا، قرغم عدائهما السابق إتفقا على عقد مؤتمر دولي للقضاء على ما اتفق عليه في المعاهدة

ووضع الأمور في نصابها، وبالرغم من أن المعاهدة قد وقعت في ٢٦ فبراير ١٨٨٤ م - إلا أن إجراءات اعتمادها نهائياً من الهيئات التشريعية في الدولتين لم تستكمل (٣٦).

ويرجع السبب في ذلك إلى معارضة الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا ثم هولندا فالولايات المتحدة وأخيراً ألمانيا، حيث أرسل بسمارك في ٧ يونيو ١٨٨٤ معارضته لهذه المعاهدة إلى الخارجية البريطانية، وطلب بسمارك من فرنسا أن توقف موقفاً متشدداً من بريطانيا في المسألة المصرية، كما وجه الانتقادات إلى سياسة جلاستون، واقترح توحيد الجهود لوضع قواعد عامة لتنظيم التجارة في المناطق التي لم تدخل بعد في حوزة إحدى الدول الأوروبية، وبدأت ألمانيا تسعى لعقد مؤتمر دولي لدراسة مسألة الكونغو ككل، وهي القضية التي فجرتها البرتغال نفسها بالإضافة إلى القضايا الأخرى المتعلقة بالاستعمار الأوربي في أفريقيا، وتبنت الاقتراح الذي فكر فيه

بسمارك فكان ذلك في يونيو ١٨٨٤، وبعد شهر تقريبا وافق اللورد جرانفيل (Granville) على الاشتراك في المؤتمر (٣٧). ولكن لماذا وقعت ألمانيا موقفاً عدائياً من المعاهدة البريطانية البرتغالية رغم أن مصالحها ضئيلة جداً في حوض الكونغو؟ ولماذا سمحت في نفس الوقت إلى التعاون مع فرنسا لعقد هذا المؤتمر الدولي؟

وللرد على هذا التساؤل لابد من معرفة الإستراتيجية التي كان بسمارك ينتهجها للحصول على مستعمرات في أفريقيا بعد أن قرر دخول ألمانيا ميدان الاستعمار كغيرها من الدول الأوروبية التي سبقتها في هذا المضمار. وكان من الطبيعي أن يؤدي سعي ألمانيا لأن تكون لها مستعمرات في أفريقيا إلى معارضة من جانب إنجلترا أقوى دولة استعمارية في العالم في ذلك الوقت خاصة أن ألمانيا قد إتضح أنها تسعى لأن تصبح قوة أوروبية عالمية - إلا أن الاحتكاك بين القوتين لم يكن في ذلك الوقت من الدرجة بحيث يؤدي إلى تباعد وتناحر بينهما لأن المنافسة التجارية التي بدأت بينهما في النصف الجنوبي من القارة وخاصة في الجزء الجنوبي الغربي منها في الفترة بين عامي ١٨٧٠، ١٨٨٤ - لم تكن بنفس القدر الذي يؤدي إلى مثل هذا التباعد بينهما (٣٨).

إن سوء الفهم الذي حدث بين إنجلترا وألمانيا كان نتيجة لسلسلة من الأحداث التي أنتت الي قطعية بينهما، وكان الخلاف بين الدولتين قد بدأ حول منطقة أنجرا بكوينا (Angra Pequena) وهي قطعة من الأرض على الساحل الجنوبي الغربي لأفريقيا، وهي من أفقر المناطق الأفريقية، ولا تساوي الضجة التي أثارت حولها والتي دفعت بسمارك بعدها إلى الاستيلاء على الكاميرون ثم الاستيلاء على توجولاند، وعلى جزء من غينيا الجديدة، وعلى شرق أفريقيا الألمانية في محاولة للرد على التحدي البريطاني (٣٩).

ففي عام ١٨٨٢ كان نشاط البعثات التبشيرية في منطقة جنوب غرب أفريقيا قويا، ولكن هذه البعثات تعرضت للمسلم والنهب من قبائل هذه المنطقة، وطلبت هذه البعثات حماية من حاكم مستعمرة الكاب - إلا أنه لم يتخذ أي إجراء عاجل. ولكن بعد اتصالات مستمرة أرسل رئيس حكومة الكاب هنري باركلي (Henry Barkly) بعثة برئاسة وليام بلجراف (William Palgrave) لدراسة أحوال هذه المنطقة وكان ذلك في عام ١٨٧٦ (٤٠).

وقدم بلجراف تقريراً إلى حكومة الكاب أوصى فيه بضم خليج والفيش (Walfish) وكل الساحل من نهر أورانج في الجنوب حتى الحدود البرتغالية في الشمال، وفي ٦ مارس ١٨٧٨ ظهرت السفينة الحربية البريطانية اندستري (Indistry) في خليج والفيش ورفعت العلم البريطاني على المنطقة، وتم إعلان سيادة حكومة الكاب على المنطقة (٤١). وفي هذه الفترة طلبت بعثة الراين

التبشيرية من الحكومة الألمانية أن تطلب من الحكومة البريطانية التدخل في جنوب غرب أفريقيا لتطبيق النظام وحماية الرعايا الألمان من المبشرين والتجار، ولكن الحكومة البريطانية رفضت اتخاذ أي إجراءات للتدخل خارج منطقة خليج والفيش (٤٢).

ورفض وزير الخارجية البريطاني لورد جرانفيل (Granville) أن توسع بريطانيا مجال نفوذها إلى الشمال من نهر أورانج الذي كان يعتبر الحد الشمالي لمستعمرة الكاب، وأرسل بسمارك إلى الحكومة البريطانية التي التزمت الصمت ولم

ترد على بسمارك إلا بعد ستة أشهر (من ١٩ يناير ١٨٨٤ - يونيو ١٨٨٤) (٤٣).

وإذا رجعنا إلى الوراء قليلا نجد ألمانيا بدأت تهتم بهذه المنطقة عندما أرسل أحد رعاياها ويدعى لودريتز (Luderitz) إلى وزارة الخارجية الألمانية يخبرها بأنه استكشف قطعة من الأرض وأنه يرغب حماية الحكومة الألمانية له (٤٤).

وفي ١٨ أغسطس ١٨٨٣ أرسلت الحكومة الألمانية تعليماتها إلى قنصلها في مدينة الكاب تخبره بموافقة بسمارك على منح لودريتز الحماية الألمانية طالما أن ذلك لا يتعارض مع سيادة الآخرين. كما أرسل بسمارك إلى الحكومة البريطانية يستفسر عن مدى استعداد الحكومة البريطانية لحماية الأرواح والمصالح الأجنبية في منطقة غرب أفريقيا وأنه في حالة رفض بريطانيا لهذه الحماية فإنه يحتفظ لنفسه بحق وضعها تحت الحماية الألمانية، وقد ساور بريطانيا شك في موافقة بسمارك على ذلك ومن ثم لم يحظ الموضوع باهتمام المسؤولين البريطانيين ولم ترد بريطانيا إلا بعد ستة أشهر كما سبق أن ذكرنا، وقد أغضب هذا التصرف بسمارك الذي اضطر إلى اتخاذ قرار بضم المنطقة إلى ألمانيا (٤٥).

وقد كان قرار بسمارك بالضم مفاجأة للحكومة البريطانية حيث لم يتوقع أحد أن بسمارك يريد بسط السيادة الألمانية على المنطقة، وكان قرار إعلان الحماية في ٢٤ أبريل ١٨٨٤ سببا في توتر العلاقات بين ألمانيا وبريطانيا وازدياد التنافس بينهما، وعندما وصله الرد البريطاني بالرفض كان بسمارك قد اتخذ الخطوة الإيجابية بإرسال برقية إلى القنصل الألماني في مدينة الكاب يعلن فيها أن المستعمرات الألمانية شمال نهر أورانج ستكون تحت الحماية الألمانية كما أبلغ الحكومة البريطانية بقراره هذا (٤٦).

وكانت ألمانيا في ذلك الوقت تسعى للحصول على مستعمرات بأي طريقة وفي أي مكان وبأي تكلفة دون أن تضع في الاعتبار القيمة الاقتصادية لهذه

المناطق التي تسعى للسيطرة عليها وذلك مثلما حدث في منطقة انجرا بكوينا ولعل ذلك يرجع لدخولها ميدان الاستعمار متأخرة (٤٧).

وهكذا حدث التباعد بين سياسة ألمانيا وبين سياسة إنجلترا في تلك الفترة بسبب سوء الفهم هذا، وأدت هذه القطيعة بدورها إلى التقارب بين فرنسا وألمانيا وكانت أولى ثمار هذا التقارب الاتفاق على انعقاد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ .

ويعتبر المؤرخون أن يوم ٢٤ أبريل ١٨٨٤ وهو اليوم الذي أرسل فيه بسمارك البرقية التي قصلته في مدينة الكاب معلنا ضم المنطقة إلى ألمانيا - ميلاد الامبراطورية الاستعمارية الألمانية (٤٨).

وكان موقف إنجلترا بالنسبة لمسألة انجرا بكوينا سببا في انتهاج بسمارك لسياسته الاستعمارية التي تعارض المصالح البريطانية وتسعى في نفس الوقت إلى التقارب من فرنسا، كما جعلته يفكر بالفعل في الاقتراح البرتغالي لعقد مؤتمر دولي، وقد وافق عليه بعد استشارة فرنسا في ١٨ مايو كما وافقت فرنسا على برنامج المقترح (٤٩).

وفي تلك الفترة صدرت التعليمات إلى الدكتور ناختيجال بالعمل على ضم الكاميرون للنفوذ الألماني ومن ثم الاقتراب من مجال النفوذ البريطاني على الساحل الشمالي الغربي لأفريقيا.

وفي ١٥ مايو ١٨٨٤ تم تأسيس شركة غينيا الألمانية الجديدة (German New Guinea Company)

وتوضح هذه الأعمال المتتالية بجلاء أن بسمارك كان يفتتح سياسة معادية لبريطانيا ثم جاءت أزمة انجرا بكوينا لتقضي على آخر أمل في التفاهم بين إنجلترا وألمانيا (٥٠).

الظروف التي مهدت لعقد مؤتمر برلين كان بسمارك قد أرسل إلى اللورد جراتفيل فور وصول رد بريطانيا على رسالته الخاصة بحماية الألمان في جنوب غرب أفريقيا ما يفيد أن مصالح ألمانيا الحيوية لا يمكن التضحية بها من أجل حسن النوايا البريطانية (٥١).

وبالرغم من أن بريطانيا اعترفت بالمحمية الألمانية في انجرا بكوينا إلا أن سياسة بسمارك بعد ذلك أدت إلى احتكاك بين الدولتين، فلقد توسعت المستعمرة الألمانية في انجرا بكوينا إلى مناطق أخرى على الساحل لم تكن لألمانيا أية ادعاءات فيها من قبل. وعندما أدرك اللورد ديربي (Derby) هذه النوايا الألمانية أرسل إلى اللورد امبتهل السفير البريطاني في برلين يطلب منه أن يؤكد للحكومة الألمانية قرار الحكومة البريطانية الخاص بالتعليمات التي صدرت إلى حكومة الكاب بوضع هذه المناطق من الساحل تحت النفوذ البريطاني حيث توجد هناك مصالح للرعايا البريطانيين (٥٢).

الأنهار الأخرى فى أفريقيا مثل السنغال وهذا بالطبع يضر بمصالح فرنسا (٦٠).

ونجح بمبارك فى الحصول على اعتراف بريطانيا بالمنظمة الدولية فى الكونغو التى كان الملك ليوبولد قد نجح فى الحصول على ضمان دولي لها.

كان هذا هو الوضع السائد بين مختلف القوى قبل انعقاد المؤتمر فى ١٥ نوفمبر حيث ظهر التباعد التدريجى بين ألمانيا وفرنسا فى الوقت الذى تم فيه التقارب بين ألمانيا وإنجلترا، ويزداد هذا التقارب وضوحا أثناء مباحثات المؤتمر بين مختلف الوفود التى شاركت فى أعماله.

المؤتمر ومادار فى جلساته:

دعت ألمانيا مختلف القوى الدولية لحضور هذا المؤتمر الذى عقد فى مدينة برلين فى الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ الى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وحضره مندوبوا أربع عشرة دولة هى (النمسا والمجر، وألمانيا، وبولجيكيا، والدنمارك، وإيطاليا، وهولندا، والبرتغال، وروسيا، وأسبانيا، والسويد، والنرويج، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا) وقد عبر عنها بالنجح بقوله ان المؤتمر قد اشتمل على الست دول الكبرى فى ذلك الوقت والمربع دول البحرية ثم الولايات المتحدة الأمريكية (٦١) .

وإذا ألقينا نظرة على الدول والقوى المشتركة فى هذا المؤتمر نجد ان هناك خمس دول كان لها اكبر الأثر فى مجريات الامور داخل المؤتمر وأعنى بذلك فرنسا وألمانيا وبريطانيا والبرتغال وهيئة الكونغو الدولية (المنظمة الدولية)، وكانت ألمانيا تساعد هذه الهيئة مما ساعد على التباعد بين فرنسا وألمانيا. هذا فى الوقت الذى تقاربت فيه ألمانيا من إنجلترا، أما البرتغال فقد ارتبطت سياستها بفرنسا، على ان الكولونيل ستورش (Storch) والكابتن فندر فلد (Van der Velde) الذين أرسلهما الملك ليوبولد كان يمثلان الهيئة ، هذا بالإضافة الى أعضاء الوفد البلجيكي الحكومى والأمريكى الذين كانوا جميعا يعبرون عن وجهه نظر هذه الهيئة الدولية .

أما فيما يتعلق بالقوة الأخرى نجد ان هولندا أبدت بشكل واضح مطالب كل من ألمانيا وبريطانيا وبخصوص حرية التجارة فى حوض الكونغو، ولما روسيا قد وقعت الى جانب فرنسا بسبب كرهها التقليدى لاي مبدأ يتضمن التجارة الحرة خوفا من تطبيق هذا المبدأ على مصالحها فى الدانوب، أما موقف إيطاليا فكان مشكوكا فيه طوال جلسات المؤتمر، لأنها كانت ترغب فى الإبقاء على علاقات ودية مع بريطانيا من أجل مصالحها، ولذا فإنها انضمت الى القوى التى تطالب بتطبيق مبدأ حرية التجارة فى حوض الكونغو (٦٢).

عقد مؤتمر عشر جلسات كاملة، وقد بدأت الجلسة الأولى فى ٢٥ نوفمبر ١٨٨٤ وعقدت الجلسة الأخيرة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وهو تاريخ

الذكرى الأولى لتوقيع المعاهدة الإنجليزية البرتغالية، وقد انحصرت أعمال المؤتمر الأساسية في اللجان الفرعية التي كانت تعقد بين الجلسات العامة، وصدرت قرارات المؤتمر في شكل ميثاق عام (General act)، وتضمن ثمان وثلاثين مادة ووقعه ممثلو الدول المشتركة في المؤتمر عدا الولايات المتحدة الأمريكية. ونصت المادة (٣٨) من نصوص المؤتمر على أن المواد التي تعتمد عليها الدول المشتركة سوف تصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من كافة الدول، ونصت هذه المادة أيضا على أن ترسل الحكومات اعتمادها لقرارات المؤتمر إلى حكومة الامبراطورية الألمانية وسوف تقوم الحكومة الألمانية بإيداع كل الموافقات في أرشيف الحكومة، وبعد وصول كل الموافقات على نصوص المؤتمر يصدر مرسوم نهائي في شكل بروتوكول (protocol) يوقعه ممثلو كل القوى المشتركة في المؤتمر، وبعد التوقيع ترسل نسخة منه إلى كل دولة اشتركت في المؤتمر (٦٣).

وبالفعل اعتمدت كل الدول المشتركة في المؤتمر هذه القرارات عدا الولايات المتحدة، وقد ذكر بمشارك في اجتماع ١٩ أبريل عام ١٨٨٦ أن الولايات المتحدة سوف تدخل في قائمة القوى التي ربما تنضم بعد ذلك إلى نصوص المؤتمر حسب المادة ٣٧ التي تنص على أن القوى التي لم توقع على المرسوم العام للمؤتمر سوف تنضم إليه فيما بعد (٦٤).

والحق بالبروتوكول الخاص تلك المعاهدات التي وقعتها الدول المشتركة في المؤتمر فيما بينها، آخرها تلك المعاهدة التي وقعت في ٢٣ فبراير ١٨٨٥ والتي اعترفت فيها بلجيكا بالمنطقة التي بسطت الهيئة الدولية للكونغو نفوذها عليها كدولة مستقلة للهيئة التي أسسها الملك ليوبولد وحملت اسم "دولة الكونغو الحرة" (Congo Free State) وظلت تحمل هذا الاسم حتى ضممتها بلجيكا إليها في عام ١٩٠٨ (٦٥).

ويمكن أن نميز بين ما دار في جلسات المؤتمر الرسمية الشاملة وبين الاتفاقيات الجانبية بين دولتين أو أكثر من دول المؤتمر، أولا: ما تم في جلسات المؤتمر الرسمية:

أن أهم المسائل التي عالجها المؤتمر في جلساته الرسمية هي:

حرية التجارة في حوض نهر الكونغو:

استمر بحث هذه المسألة حوالي أسبوعين أي من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ حتى الأول من ديسمبر من نفس العام. وقد كشفت المناقشات حول هذا الموضوع عن تقارب بين ألمانيا وانجلترا والهيئة الدولية، وكانت هذه المجموعة تهدف إلى التوسع في عملية حرية التجارة ككل في أواسط أفريقيا، ولكن فرنسا والبرتغال عارضتا هذا المبدأ حيث سعت كل منهما إلى تضيق حدود التوسع بقدر الإمكان، وظهرت القطيعة الواضحة بين أعضاء وفود

فرنسا وألمانيا، وقد تعاطف بسمارك مع إنجلترا والهيئة الدولية وحقق بذلك انتصاراً، ملموساً لمبادئ حرية التجارة (٦٦).

وقد نجح المؤتمر بعد الجلسة الأولى في تحديد الحدود الجغرافية لحوض الكونغو وشكلت لجنة لهذا الغرض، وأمكن رسم هذه الحدود التي تمتد من مناطق سقوط الأمطار على الحوافي الجبلية للأحواض المجاورة لأنهار نيارى (Niani)، واجووى (Ogowe)، وشكاري (Schari) ونهر النيل في الشمال، وسقوط الأمطار الشرقية على تتجانيقا في الشرق وكذلك مناطق سقوط الأمطار على أحواض الزمبيزي ولوجي (Loge) في الجنوب، وقد أثارت البرتغال بعض المشكلات بسبب رغبتها في ضم بحيرة تتجانيقا لأملاكها لكنها لم تنجح في ذلك وأمكن الانتهاء من بحث هذه المسألة مع أوائل ديسمبر ليتفرغ المؤتمر لبحث المسألة الثانية (٦٧).

٢ - حرية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر.

استغرق بحث هذه المسألة شهر ديسمبر بأكمله ثم تأجلت الجلسات بسبب أعياد رأس السنة الميلادية. ثم عادت لجان المؤتمر تستأنف أعمالها مرة أخرى في السابع من يناير ١٨٨٥ لدراسة المبحث الثالث. ومنذ البداية تعاونت فرنسا مع ألمانيا في وضع مشروع تقدمت به ألمانيا لبقية وفود المؤتمر، وكان المشروع يتعلق بالملاحة في أحواض الأنهار الأفريقية. ورغم هذا فقد حدثت اختلافات بين ألمانيا وفرنسا عند دراسة ومناقشة بنود هذا المشروع وكانت فرنسا هي التي طلبت إدراج موضوع النيجر في جدول أعمال المؤتمر، ووافق بسمارك على ذلك في ذروة صراعه مع إنجلترا دون أن يدرك المغزى الذي تسعى إليه فرنسا من وراء ذلك، حيث كانت فرنسا في السنوات السابقة لاتخاذ المؤتمر في صراع مع إنجلترا حول حوض النيجر وبعض المناطق في ساحل غينيا، وكانت فرنسا ترمي من وراء إدراج هذا الموضوع في المؤتمر أن تضمن نجاحاً لمصالحها هناك بتأييد من ألمانيا (٦٨).

هذا وقد كان هناك مشروع ألماني ينص على إنشاء نظام مشترك للرقابة الدولية على النهرين قدمه بسمارك بالفعل إلى القوى المشتركة في المؤتمر في أول لقاء بعد ١٥ نوفمبر، ولكن هذا المشروع لم يوزع حتى ٢٥ نوفمبر ولم يناقش حتى الاجتماع الرابع الذي عقد في أول ديسمبر ١٨٨٤.

وتقدمت بريطانيا بطلب لمعالجة موضوع النيجر مستقلاً عن الكونغو، ووافق المؤتمر بالاجتماع على الطلب البريطاني، وكان هذا ضربة قاسية لفرنسا التي كانت تأمل مساندة ألمانيا حسب الاتفاق بينهما على تطبيق نفس الوضع السائد في الكونغو، ولكن بسبب جهود بسمارك فقدت فرنسا هذا التأييد الألماني.

فقد حدث تغير من جانب بسمارك نحو فرنسا، وقد ساعد هذا بريطانيا على تحقيق ما تريده، وأولها الاعتراف بوضعها في ذلك الجزء من ساحل إفريقيا الغربية، واستطاعت أن تتجنب امتداد الهيئة الدولية إلى النيجر، وأعلنت حرية الملاحة لكل الدول على النهرين ولكن مع فارق بين الوضعين حيث كان البريطانيون هم الذين يضمنون هذه الحرية في النيجر والتي أوكلتها بريطانيا إلى شركة النيجر الملكية التي حصلت -أي البراءة الملكية في عام ١٨٨٦ (٦٩). وأدى هذا إلى تكسة للمصالح الفرنسية في النيجر، وفي نفس الوقت زاد من التوتر الألماني الفرنسي حول الكونغو إلى حد القضاء على الوفاق بين الدولتين بسبب تبني بسمارك قضية الهيئة الدولية للكونغو التي أنشأها الملك ليوبولد، وكان موقف بسمارك هذا سببا في قيام دولة الكونغو الحرة. وجاء اعتراف بريطانيا بالهيئة في أوائل ديسمبر وبعدها اعترفت بها إيطاليا في ١٩ ديسمبر، ثم النمسا والمجر في ٢٤ ديسمبر وجاء اعتراف هولندا يوم ٢٧ ديسمبر، أما أسبانيا فقد جاء اعترافها في السابع من يناير وروسيا في الخامس من فبراير والسويد والنرويج في العاشر من فبراير والدنمارك في الثالث والعشرين من نفس الشهر وهو نفس اليوم الذي اعترفت فيه بلجيكا لتصبح آخر دولة تعترف بالمنظمة (٧٠). نصت المادة (٣٠) من نصوص المؤتمر على أن تتعهد بريطانيا بتطبيق مبادئ حرية التجارة والملاحة في مياه النيجر وفروعه ومناقذه الواقعة تحت سيادتها، كما تعهدت بريطانيا بالعمل على حماية التجار الأجانب، وجميع المنشآت التجارية في حوض النيجر الواقعة تحت السيادة البريطانية وذلك بشرط التزام التجار بشروط وقواعد التجارة هناك .

كما نصت المادة (٣٣) على حرية الملاحة في النيجر والمياه الإقليمية خلال الحرب حيث تظل نصوص المؤتمر سارية المفعول في زمن الحرب، وعلى هذا تظل الملاحة حرة لكل الدول سواء المحايدة منها أو التي في حالة حرب (٧١).

٣ - الاحتلال القطري وشروطه :

استغرق بحث هذا الموضوع حوالي ثلاثة أسابيع بدأت في السابع من يناير عام ١٨٨٥ ونصت المادة (٣٤) من نصوص المؤتمر على أن أي قوة تستولي على أي جزء من الأرض على سواحل القارة خارج ممتلكاتها الحالية أو التي لم تمتلكها أو التي تنوي إعلان حماية عليها - يجب أن تخطر كل القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر حتى تتمكن من الدفاع عن ادعائها الخاصة .

اتفاق وظهر واضحا منذ بداية المؤتمر اتفلق الآراء بين إنجلترا وألمانيا في الوقت الذي انهار فيه التفاهم الودي بين ألمانيا وفرنسا، وكان هذا المبدأ آخر المسائل التي ناقشها المؤتمر، ولم تكن هناك تكتلات حول هذا المبدأ، وكان

القصء من دراسة هذا الموضوع تحديد الالتزامات السياسية نحو الشعوب الخاضعة للسيطرة الأوروبية فى المستقبل وتحديد الاجراءات الواجب اتباعها قبل احتلال مناطق جديدة على سواحل افريقيا. ولقد اضطر بسمارك ان يفصل مسألة حرية الملاحة والتجارة عن قضية الاحتلال الفعلى، وكان مضطرا لتصرها على سواحل افريقيا فقط بالاضافة الى المناطق التى سوف تستعمر فى المستقبل، وقد عرض بسمارك المشروع الالمانى الفرنسى على المؤتمر والخاص بالاحتلال الفعلى فى السابع من يناير ١٨٨٥ (٧٢) .

عرض المشروع على لجنة انتهت فى اواخر يناير من صياغته واعتمده المؤتمر فى ٣١ يناير ١٨٨٥ واحتوى على بندين :

البند الاول: يقضى بان اى قوة تحصل على منطقة ما فى المستقبل على سواحل افريقيا وتقع خارج ممتلكاتها الحالية عليها ان تصحب ذلك باعلان كل القوى الاخرى البند الثانى: فى المؤتمر .

لما **البند الثانى :** فيقضى بعدم اعلان اى دولة الحماية على منطقة من القارة الافريقية دون ان تكون هذه الحماية مؤيدة باحتلال فعلى للمنطقة على ان تقوم هذه الدول بالعمل على تقدم سكان المنطقة وتقيم بها حكومة عادلة مع نظام قضائى عادل، واحترام حقوق المواطنين واحترام حقوق التجارة والنقل والمواصلات (٧٣) .

وبعد مناقشات بين الوفود حول مسألة الاحتلال الفعلى تمت الموافقة النهائية على مواد الاحتلال الفعلى على ان تكون فى فصل مستقل من الميثاق النهائي، وكانت المسودة النهائية قد تضمنت بالفعل ضرورة اعلان الدول الاخرى عند احتلال اى منطقة من افريقيا . وان يتبع هذا الاحتلال بقوة فاعلية تضمن نظام للحكم بها، وهكذا تم فى برلين ودون ممثلين لاي دولة لافريقيا وضع الأسس التى تم على اساسها تقسيم افريقيا الى وحدات صارت فيما بعد أساس الدول الحديثة، وهى الأسس التى وضعها التجار الأوروبيون ورجال البعثات التبشيرية بعد الغاء تجارة الرقيق وصارت هذه الأسس حدود الدول المستقلة الجديدة فى افريقيا (٧٤) .

٤ - أما المسائل الانسانية مثل مقاومة تجارة الرقيق فقد ناقشها المؤتمر فى عبارات موجزة وشامضة وبالتالي فإنها لم تشكل الا جزءا بسيطا من أعمال المؤتمر .

ولقد جاء فى المادة التاسعة من نصوص المؤتمر ما يفيد حيث أن تجارة الرقيق محرمة طبقا لمبادئ القانون الدولى، ولذا فإنه لا بد من العمل على منع الاتجار فى الرقيق سواء برا أو بحرا، وعلى القوى التى تمارس سيادتها أو نفوذها على بعض المناطق فى حوض الكونغو أن تعلن تحريم

تجارة الرقيق هناك، وعلى كل القوى أن تجد كل الامكانيات المتاحة لوضع حد لتجارة الرقيق ومعاقبته كل من يمارس العمل بها (٧٥).

وإذا كان المؤتمر قد عالج مثل هذه الموضوعات بشكل موسع وكرس أعضاء الوفود جهودهم لمناقشة هذه القضايا فإن مباحثات جانبية كانت تسير جانباً إلى جنب مع الاجتماعات المؤتمر ونجحت هذه الاجتماعات الجانبية أن تحل بعض المشاكل التي واجهت المؤتمر منذ انعقاده.

ثانياً: الاتفاقات الجانبية بين دول المؤتمر:

من المعروف أن فرنسا قد وافقت من حيث المبدأ على التعاون مع ألمانيا لعقد مؤتمر برلين على شرط استبعاد كل المسائل الإقليمية من برنامج المؤتمر لأنها كانت ترى أن التفاوض المباشر مع منافسيها دون تدخل من قوى خارجية أفضل لها، واستجاب بسمارك لذلك على أساس أن هذا هو الشرط اللازم لأجل تعاونها معه.

ومنذ افتتاح المؤتمر كان بسمارك يأمل أن تحل كل المسائل الجانبية قبل انتهاء المؤتمر. وقد بدأت المفاوضات لتسوية المسائل الإقليمية في الكونغرس، ورغم أن هذه المفاوضات الإقليمية قد تمت خارج الجلسات الرسمية للمؤتمر إلا أنها تشكل جزءاً هاماً من اتجايزات المؤتمر، وكان لموقف كلا من إنجلترا وألمانيا بصفة خاصة تأثير كبير على تلك المفاوضات بسبب تأييدهما لموقف الهيئة الدولية في الكونغرس ضد رغبات فرنسا، وقد تعقدت المفاوضات بسبب عدم رغبة كل من ألمانيا وإنجلترا في الضغط على فرنسا وذلك لأن بسمارك كان حريصاً على عدم القضاء على الوفاق الألماني الفرنسي، كما أن إنجلترا لم تحاول الضغط على فرنسا خوفاً من سوء العلاقات بين الدولتين .

ولقد مرت المفاوضات التي تمت بين فرنسا والبرتغال والهيئة الدولية في ثلاث مراحل :

١ - بدأت المرحلة الأولى تحت إشراف بسمارك في بداية ديسمبر ١٨٨٤ وتوقفت في نهاية الشهر بسبب الاتصالات الألمانية والإنجليزية مع فرنسا لمعرفة رأيها في الموضوع .

٢ - انتقلت المفاوضات إلى باريس في بداية يناير ١٨٨٥ حيث توصلت فرنسا والهيئة الدولية إلى اتفاق في الخامس من فبراير (إلا أنهما فشلوا في التفاهم مع البرتغال بخصوص ما اتفقا عليه).

٣ - انتقلت المفاوضات مرة أخرى إلى برلين في منتصف فبراير حيث افتتحت البرتغال في النهاية بمساعدة إنجلترا وألمانيا بتوقيع معاهدة مع الهيئة الدولية في ١٤ فبراير ١٨٨٥ (٧٧) .

وكان ليوبولد قد وافق على توقيع معاهدة مع فرنسا بشرط قيام فرنسا بالوساطة بينه وبين البرتغال لكي تقنعها بالاعتراف بإدعاءات الهيئة على الشاطئ الأيمن والأيسر للكونغو حتى نقطة تقع في المياه العميقة التي يمكن (٧٦) سيقتصر الحديث في هذه الاتفاقيات الجانبية على المشاكل التي حلت خارج جلسات المؤتمر الرسمية باتفاق تم بين دولتين أو أكثر ممن يهمهم الأمر .

(٧٧) استخدامهما كنهاية لخط السكك الحديدية حول شلالات النهر، وقد وعد فيري (Ferry) رئيس وزراء فرنسا القيام بذلك (٧٨) .

ولكن فيري كان يتأمر مع البرتغال من وراء ليوبولد حيث أعطاهم وعدا بالمساعدة أثناء تفاوضهم مع الهيئة الدولية، ونتيجة لذلك توقفت المفاوضات بين فرنسا والهيئة الدولية (٧٩) .

وكانت البرتغال ترغب في وساطة فرنسا بينها وبين الهيئة الدولية، وأرسلت حكومة البرتغال مبعوثا يدعى سنيور كارلوس (Senhor Carlos) ومعه تعليمات كمحاولة لكسب ثقة فيري وأن يؤكد له الحاجة إلى التعاون الفرنسي البرتغالي في التفاوض مع الهيئة. وفي نفس الوقت الذي وصل فيه المبعوث البرتغالي أي في يوم ٣١ ديسمبر ١٨٨٤ - وصل ممثلو ليوبولد وتقابلوا مع فيري وبدأت المفاوضات بين الأطراف الثلاثة ولكنها تعقدت واضطر فيري في النهاية إلى انتهاء المباحثات، وأفاد أنه سيكتب إلى برلين معلنا أنه وجد استحالة للتفاهم مع الهيئة الدولية وكتب فعلا إلى بسمارك بذلك.

وبعد أسبوع استأنف فيري المفاوضات من جديد وكان كل طرف على استعداد لتقديم تنازلات، فأعلنت الهيئة الدولية عن استعدادها لإعطاء البرتغال الشاطئ الشمالي للكونغو حتى خط ١٣ شرقا على أن تحتفظ لنفسها بكل الشاطئ الأيمن وكذلك المناطق شمال هذا الشاطئ حتى الحدود الفرنسية (٨٠) .

وأعلن

فيري عن استعداده لعرض هذه المقترحات على البرتغال، وبالفعل عرضها وكان رد البرتغال أنهم على استعداد للتخلي عن الشاطئ الأيمن للكونغو ولكنهم طالبوا بالشاطئ الشمالي حتى نوكي (Nokki) كما طالبوا بمنطقة داخلية عبارة عن شريط يقع شمال نهر الكونغو، ولكن الهيئة الدولية رفضت هذه المطالب البرتغالية، وهكذا دخلت المفاوضات في طريق مسدود وعادت المشكلة برمتها إلى المؤتمر (٨١) . ولم يكن بسمارك على استعداد للتدخل بين فرنسا والهيئة الدولية، وهكذا تعقدت المشكلة، لكن بعد مفاوضات مطولة بين الوفود الفرنسية والإنجليزية والبلجيكية في برلين تقرر أن تستمر الهيئة في اتصالها مع فرنسا طالما أن فرنسا قد وعدت بمساعدتها فيما بعد بمفاوضاتها مع البرتغال، وبدأت المفاوضات من جديد في برلين، وفي الخامس من فبراير

تم توقيع معاهدة باريس بين فرنسا والهيئة الدولية على أساس ما وصلوا من تفاهم (٨٢).

وطبقا لهذه المعاهدة حصلت فرنسا على كل المنطقة الغنية لنهر نيب كويلو (Niani Kwilu) وحددت الحدود الجنوبية على امتداد مصب نهر شيلونج (Chilongo)، كما حصلت فرنسا على الشاطئ الأيمن من مانجانج (Manjang) في ذلك حوض ليكون (Likone)، بينما حصلت الهيئة الدولية على المنا جنوب خط شيلونجو وكل الشاطئ الأيمن من الكونغو حتى ماتيا (Manyanga)، ولم تشر المعاهدة إطلاقا إلى الوعد الفرنسي بالمساواة البرتغال، ولكن أرفق بالمعاهدة خطاب خاص من الحكومة الفرنسية يؤكد الوعد (٨٣).

وهكذا انتهت المفاوضات مع الهيئة وفرنسا وبقي أمام هذه الهيئة الدو مشكلة كبرى تتمثل في الوصول إلى اتفاق مع البرتغال، وكان اتفق المفاوضات إلى برلين اعترافا بقشل فيري (Ferry) في المساواة بين البرت والهيئة الدولية، ومن ثم انحزت البرتغال بعد تخلى فرنسا عنها وبدأ بسم يمارس ضغطه على البرتغال. وبمجرد انتقال المباحثات إلى برلين اد ليوبولد عن استعداده لمنح البرتغال المنطقة الداخلية في كابينا (Cabina) وكذا الشاطئ الشمالي للكونغو حتى نوكي (Nokti)، وقد قدمت التنازلات في الا من فبراير ونقلها كورسيل إلى السفير البرتغالي في برلين (٨٤).

ووزع اعلان البرتغال قبولها من حيث المبدأ إلا أنها اعريت عن ضر صياغتها بشكل واضح مع تأكيد معاندة كل من فرنسا والمانيا وبريطانيا لوفى السابع من فبراير ١٨٨٥ ارسلت كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا مذ إلى الحكومة البرتغالية توصي فيها بترتيب اتفاق مع الهيئة الدولية للكونو تحصل بمقتضاء البرتغال على الشاطئ الشمالي للكونغو والخط المسد حتى شيلونجو (Chilongo). وفى العاشر من فبراير جاء رد البرتغال متضا رفض هذه المقترحات ورغبة الحكومة البرتغالية فى الحصول على مند كابينا وميناء بانانا (Banana) فى مصب نهر الكونغو والشاطئ الشمالي للا حتى فيفي (Vivi) بدلا من نوكي (Nokti) (٨٥).

وقد اتزعج بسمارك لهذا الموقف البرتغالي الجديد وكان رد الفعل بين الا هو انذار ثلاثى من المانيا وانجلترا وفرنسا، وفى ١٢ فبراير اعلنوا فيه رة المطالب البرتغالية فى بانانا والشاطئ الشمالي حتى فيفي (Vivi)، كما اعل انه فى حالة اصرارها على مطالبتها فسوف تسحب كافة الامتيازات ال وعدت بمنحها لها فى الكونغو (٨٦).

وفى ١٥ فبراير اعلنت البرتغال موافقتها على المطالب التي قدمتها ال الدولية وتم توقيع معاهدة فى برلين فى نفس اليوم الذى وافقت فيه (١٥ ابرا وبفضل هذه المعاهدات حصلت الهيئة الدولية على كل الشاطئ الايمن لـ

الكونغو حتى مانيانا (Manyana) وهي منطقة تمتد شمال النهر بما في ذلك شريط من الساحل طوله ٢٢ ميلا فوق المصب مما اعطاها للسيطرة على راقده حيث تضمنت المنطقة ميناءاتانا، وأخيرا المنطقة جنوب الكونغو الممتدة شرقا لمسافة بعيدة على خط عرض نوكي (Nokki) .

أما فرنسا فقد عزلت تماما حسب اتفاقية الخامس عشر من فبراير عن المصب لكنها حصلت على الولدي الخصيب في نيارى كويلو (Niarikwihu) و حصلت أيضا على الشاطئ الأيمن من مانيانجا (Manyanga) ورغم عدم حصولها على مناطق على المحيط فانه كان بإمكانها أن تستخدم مجراى العلوى بسهولة من الجابون (٨٧) .

أما البرتغال فقد حصلت على كل المناطق في الكونغو حتى الشاطئ الشمالى للنهر وكذلك النهر نفسه حتى نوكي (Nokki) ، وكان حصولها على نوكي نفسها قد اعطاها فرصة للاتصال بمناطقها الواسعة في اتجولا .

وبفضل هذه المعاهدات مع الهيئة الدولية تم اعتراف المؤتمر بها، وفي الاجتماع التاسع الذى عقد في ٢٣ من فبراير أعلن الكولونيل ستورش (Storch) أنه قد تم الاعتراف من جانب الوفود بالهيئة باستثناء تركيا (٨٨) .

وفي الاجتماع النهائى للمؤتمر والذى عقد في ٢٦ فبراير ١٨٨٥ برئاسة بسمارك أعلن انضمام الهيئة إلى القوى الموقعة على ميثاق المؤتمر النهائى وتحولت الهيئة إلى قوة رسمية ذات سيادة وأشار إليها في حديثه باسم "دولة الكونغو الحرة" (٨٩) .

تقديم المؤتمر واثاره على الخريطة السياسية لغرب أفريقيا فى الحقيقة أن مؤتمر سواء فى مناقشاته أو النتائج التى توصل إليها يعطى صورة حية للصراعات المختلفة بين القوى الأوروبية الكبرى فى ذلك الوقت وخاصة ألمانيا وفرنسا وإنجلترا أما بقية الدول التى اشتركت فى المؤتمر فقد كانت تسير فى ذلك واحدة من هذه القوى أو بإعاز منها (٩٠) .

ومن الأمور المدهشة أن هدف المؤتمر كان دراسة احتلال سواحل أفريقيا فقط، ورغم هذا فإن الميثاق النهائى للمؤتمر الذى شمل كل المناقشات التى دارت فى المؤتمر صار أساسا لاحتلال أى جزء من أفريقيا حيث وضع المؤتمر أسس احتلال أية قوة لأى جزء من القارة بشرط أن يصحب ذلك احتلال قسطنطينية لهذا الجزء (٩١) .

ونجح المؤتمر فى تحقيق هدفين رئيسيين :

أولا - قيام دولة حرة كبرى فى قلب أفريقيا الاستوائية تكون من الناحية الاسمية مفتوحة لكل الشعوب وبعيدة عن المناقشات الدولية .

ثانيا - وضع المؤتمر اسس التنظيمات الاقتصادية المتعلقة بالمناطق الداخلية فى القارة، وقد أيد المؤتمر فى قراراته مبادئ الحرية والمنافسة الشريفة على

عكس النظم الاستعمارية البالية، كما اتاح المؤتمر الفرصة لتقسيم القارة شمالي وجنوبي خط الاستواء بطريقة لاتسبب الخلافات الطاحنة بين الدول الأوربية المستعمرة كذلك التي صاحبت استعمار الأمريكتين فقد تم تقسيم القارة بشكل سليم .

وهذا المرسوم الذي وقعت عليه القوى المهمة بأفريقيا والتي كان يحددها الأمل في رسم خريطة أفريقيا في المستقبل دون صراعات دموية بين الدول الكبرى، فقد نص المؤتمر على حرية التجارة بأوسع معانيها في حوض الكونغو وعلى حرية الملاحة في الأنهار الأخرى، ونص على حماية المواطنين ومصالحهم والقضاء على تجارة الرقيق. كما وضع المؤتمر للقوى الأوربية التي ترغب في ضم مناطق جديدة في المستقبل ان تعلن ذلك للقوى الأخرى وأن يكون هذا الاحتلال فعليا. وقد طبقت اسس الاحتلال القملي على سواحل غرب أفريقيا وهي التي كانت قد سيطرت عليها القوى الأوربية بالفعل، أو تم الاستيلاء عليها في السنوات القليلة التي تلت انعقاد المؤتمر . لكن اذا كان المؤتمر قد نظم عملية الحصول على اجزاء من القارة الأفريقية بطريقة قانونية الا ان هذا الاجراء القانوني تتضاءل قيمته اذا ما نظرنا اليه في ضوء ما طرأ بعد ذلك من أحداث وما تلاه من تطورات بينهم .

واذا كانت ألمانيا قد تحالفت مع فرنسا من أجل عقد هذا المؤتمر وانجازه فان الأحداث التي دارت في جلسات المؤتمر أثبتت فشل هذا التحالف وعدم امكان استمراره، هذا في الوقت الذي حدث فيه تقارب بين ألمانيا وانجلترا التي استغادت من المؤتمر في ابعاد فرنسا عن النيجر الاسفل وعن حوض الكونغو وهو نجاح كبير للدبلوماسية البريطانية (٩٢) .

وترى ساويل كرو (Sabyl Crowe) استاذة القانون الدولي أن المؤتمر حاول أن ينظم العلاقات بين القوى الاستعمارية على أسس قانونية محدودة - لكن الذي حدث هو دفع عجلة التكالب الاستعماري على القارة الأفريقية بالاضافة الي أن هدف

المؤتمر كان كما قيل تحقيق حرية الملاحة والتجارة في أحواض النيجر والكونغو - لكنه في الحقيقة أسفر في النهاية عن احتكار الدول الكبرى للتجارة في المناطق التي خضعت لنفوذها في هذه الجهات (٩٣) .

وهكذا نجد أن مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ قد أعطى اعترافا دوليا لموقف كان موجودا بالفعل، فقد حاول المؤتمر وضع اطار معين ينظم العلاقات الدولية فيما يتعلق بأفريقيا، وبعد المؤتمر بدأ التكالب على القارة بالفعل وبشكل عنيف وسريع فأخذت كل القوى تقدم ادعاءاتها على مختلف مناطق القارة.

فقد بدأت فرنسا مثلا تقدمها نحو السودان شرقا وأمكن ربط مناطق نفوذها في الستغال بمناطقها في حوض النيجر، وعلى الطرف الآخر من النهر وقع

السير جورج جولدي (George Goldie) معاهدات مع الحكام في دلتا النيجر وامتدت شمالا لدولة سوكوتو وامارة جواندو. وأما ألمانيا فقد أعلنت سيطرتها على الكامبيرون وتوجو كما وقعت فرنسا معاهدات مع حكام دلتا النيجر في ساحل داهومي (٩٤).

وليس حقيقيا أن المؤتمر قد قسم القارة الأفريقية، ذلك لأن المسائل الإقليمية قد استبعدت من جدول أعمال المؤتمر. وأما القضايا الإقليمية التي تهم الدول الكبرى فقد تم دراستها والاتفاق بشأنها في سلسلة من الاتفاقيات الثلاثية التي امتدت لعدة سنوات بعد المؤتمر، كما أن المسائل الهامة التي تتعلق بحدود حوض الكونغو قد ناقشتها الوفود في برلين خارج جلسات المؤتمر.

ولكى تكتمل أماننا صورة الآثار التي ترتبت على هذا المؤتمر بعد أن وضع إطار التقسيم والتكالب في المستقبل يتطلب الأمر دراسة الوضع في القارة الأفريقية وخاصة في الجزء الغربي منها ومدى ما أحدثه هذا التكالب بعد المؤتمر من تغييرات جذرية في الخريطة السياسية لغرب أفريقيا.

موقف القوى الأوروبية بعد المؤتمر

أحدث مؤتمر برلين تغييرا في سياسة الدول الأوروبية، فبعد عام ١٨٨٥ تمت دراسة اسم التوسع في كل من لندن وباريس على مبادئ جديدة من أجل الالتزام بشروط وقرارات المؤتمر والاستفادة منها. ففي يونيو ١٨٨٥ كونت بريطانيا من المناطق بين لاجوس والكامبيرون مع شواطئ النيجر حتى لوكوجا (Iokoja) وإيبي (Ibi) محمية سميت باسم محمية ساحل النيجر (٩٥).

وفي ٥ يونيو ١٨٨٥ كانت ألمانيا قد وقعت اتفاقية مع توجو وضعت بمقتضاها مناطق ملك توجو الواقعة على الساحل الغربي لأفريقيا حتى لومي (Lome) تحت الحماية الألمانية، وبعد ذلك قامت ألمانيا في نفس العام بتثبيت أقدامها في هذه المنطقة وتوطيد نفوذها فيها (٩٦).

وقد قامت الشركات البريطانية بإدارة المناطق في أعالي النيجر على اسم أن هذه وسيلة لتكالف الحكومات مسؤوليات أو نفقات ضخمة، وحتى تبعد الحكومة عن أي التزامات وحتى تحافظ على حرية الملاحة التي اقترها مؤتمر برلين (٩٧).

وبعد حصول شركة النيجر الملكية (Royal Niger Company) على البراءة الملكية في عام ١٨٨٦ مارست كل الحقوق باسم التاج كما سمح لها بجباية الضرائب من أجل تنظيم مصاريفها الإدارية، وبالفعل شكلت أطارا حكوميا تمكنت عن طريقه منع ألمانيا وفرنسا من أي تدخل في النيجر الأمفل (٩٨).

وعندما تولى سالسبوري (Salisbury) الوزارة البريطانية في عام ١٨٨٥ كان أول عمل قام به فتح المجال نحو التوسع شمالا من مستعمرة الكاب بإعلان الحماية البريطانية على بنشو انلاند وهي منطقة صحراوية كبيرة تقع بين

أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية وجمهورية البوير المستقلة في ترانسفال المعروفة آنذاك (بجمهورية جنوب أفريقيا) (٩٩).

وازدادت أهمية هذا العمل باكتشاف مناجم الذهب الضخمة في عام ١٨٨٦ في ويتوتر سترند (Witwater Strand) في ترانسفال، وكانت بنشوانالاند بمثابة قناة السويس نحو الشمال والتي عن طريقها تم انتقال جماعة من المستوطنين البيض الذين احتلوا روديسيا الجنوبية (١٠٠).

وكان العمل الثاني الذي أنجزه سالسبورى في هذا هو انقاذ ما بقى لبريطانيا من مناطق النفوذ في شرق أفريقيا بعد أن تفاوض مع ألمانيا في عام ١٨٨٦ على

تقسيم مناطق النفوذ إلى قسمين متتبعين الحدود بين كينيا وتنزانيا. وفي عام ١٨٩٠ تنازل سالسبورى عن جزيرة هيلوجولاند في بحر الشمال لألمانيا، وتم توقيع سلسلة من المعاهدات لتسوية الحدود اعترفت ألمانيا بمقتضاها بادعاءات بريطانيا في زنجبار وكينيا وأوغندا وروديسيا الشمالية وبنشوانالاند وشرق أفريقيا (١٠١).

وفي أبريل ١٨٨٧ عقدت بريطانيا معاهدة مع حكومة الكونغو نصت على أن يكون نهر أوبانجى (Ubanghi) فرع الكونغو الغربى هو الحد الفاصل بين الحدود الفرنسية وحدود دولة الكونغو واعتبرت المنطقة شمالية منطقة فرنسية والتي في جنوبية تابعة لدولة الكونغو (١٠٢).

وفي عام ١٨٩٠ وقع سالسبورى معاهدة مع فرنسا بخصوص الحد الغربى لنيجيريا في مقابل اعتراف بريطانيا بالمحمية الفرنسية في مدغشقر، وفي عام ١٨٩١ وقعت بريطانيا اتفاقية مع البرتغال بخصوص نياسلاند (ملاوى الآن) وروديسيا الشمالية والجنوبية، وهكذا رسمت الخطوط العريضة لمياسة سالسبورى الأفريقية قبل سقوطه في عام ١٨٩٢.

وتضمنت هذه السياسة استمرار احتلال مصر كما حددت ممتلكات بريطانيا في غرب أفريقيا أقل مما كانت عليه قبل بدء عمليات التقسيم، ولكنه حينئذ التوسع تجاه الشمال من أفريقيا، وكان سالسبورى يرى أن التوسع البريطانى في المناطق المدارية يجب أن يقوم على المشروعات التجارية دون الدخول في مناقشات حربية مع القوى الأخرى (١٠٣).

وتعتبر الفترة من ١٨٩١ حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنوات الحرب في أفريقيا حيث كانت الحملات الحربية هنا وهناك، وشهدت هذه الفترة استرداد السودان، والحرب بين إيطاليا والحبيشة، وحروب جنوب أفريقيا والحروب بين بدأت معركة أم درمان ودخل كتشتر الخرطوم وأكمل استرداد السودان الذى وضع تحت الحكم الثنائى المصرى الانجليزى، وجاءت حادثة فاشودة في الفترة التى ظهر فيها البريطانيون في الخرطوم عندما تقدم الجنرال مارشان (Marchant) بقوة من الكونغو الفرنسى نحو تلك المدينة على النيل الأبيض

وحدث احتكاك بين الدولتين انجلترا وفرنسا انتهى بتوقيع معاهدة بينهما في مارس ١٨٨٩ تم بمقتضاها استبعاد الفرنسيين تماما من حوض النيل وصار حط الحدود بين

وادي في الغرب ودارفور في الشرق حيث صارت دارفور تحت السيطرة البريطانية ، أما وادي قصارت تحت السيطرة الفرنسية، هذا وقد استبعدت ألمانيا أيضا من حوض النيل بموجب الاتفاقية الألمانية الانجليزية في عام ١٨٩٣ (١٠٤) .

أما فرنسا فقد بدأت بعد مؤتمر برلين تدعم نفوذها على ساحل أفريقيا الغربية، وفي عام ١٨٩٣ تأسست رسميا مستعمرات ساحل العاج وغينيا الفرنسية، وفي نفس العام دخلت القوات الفرنسية داهومي وعزلت ملكها بيهاقرن (Behanzin) آخر ملوكها المستقلين، وصارت داهومي منذ عام ١٩٠٠ مستعمرة فرنسية. وقد حدث أهم توسع فرنسي في غرب أفريقيا في حوض السنغال حيث التفتوا بامبراطورية أحمدو وشيخو بن الحاج عمر واستمرت الاشتباكات بين القائد الفرنسي جاليني (Gallieni) وقوات الشيخ أحمد وحتى انهارت امبراطورية التوكولور بعد القضاء على قواتها العسكرية ودخل الفرنسيون وادي النيجر الأعلى واستولوا على (ياماكو) عام ١٨٨٣ كما التفت مجموعة من الفرنسيين بساموري أحد قواد المسلمين من الماندنغو الذي نجح في عام ١٨٧٠ بعد سلسلة من الغزوات أن يوحد قبائل الماندنغو في المنطقة الشاسعة ما بين حوض نهر الفولتا العليا والنيجر، وصار خصما عنيدا للفرنسيين، ورغم احتلالهم لمعظم منطقة في عام ١٨٩١ إلا أنه لم يهزم الا في عام ١٨٩٨ (١٠٥) .

وفي عام ١٨٩٤ استولى الفرنسيون على تمبكت واستولوا على ساي (Sey) ولكنهم وجدوا مقاومة من جانب البريطانيين في هذه المنطقة فبمجرد أن سيطر الفرنسيون على أعالي ووسط النيجر وبدأوا يكرسون اهتمامهم لاحتلال المناطق وادي النيجر النيجر وممتلكاتهم على الساحل الغربي لأفريقيا كان لابد من التصادم مع القوات البريطانية في هذه المناطق (١٠٦) .

وكان تشامبرلين الذي تولى وزارة المستعمرات في عام ١٨٩٥ قد أدرك أن شركة النيجر الملكية عاجزة عن مجاراة المناخة الفرنسية في هذه المنطقة التي كانت قد امتدت الى برجو (Borgu) ولبتاكو (Liptako) سوكونو وعندما احتل الفرنسيون برجو عين تشامبرلين الكابتن فردريك لوجارد (F. Lugaard) في عام ١٨٩٧ ليتولى الاشراف على قوة حدود غرب أفريقيا (West Africa Frontier Force) التي استطاعت السيطرة على هذه المنطقة وضممتها الى التاج البريطاني بعد أن وقعت معاهدة مع فرنسا في ١٤ يونيو ١٨٩٨ قبل الفرنسيون بمقتضاها ادعاءات بريطانيا في دولة سوكونو. وبعد عامين تولت

أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية وجمهورية البوير المستقلة في الترنسفال المعروفة آنذاك (بجمهورية جنوب أفريقيا) (٩٩).

وزدادت أهمية هذا العمل باكتشاف مناجم الذهب الضخمة في عام ١٨٨٦ في ويتوتر سترند (Witwater Strand) في الترنسفال، وكانت بتشوانالاند بمثابة قفزة السويس نحو الشمال والتي عن طريقها تم انتقال جماعة من المستوطنين البيض الذين احتلوا روديسيا الجنوبية (١٠٠).

وكان العمل الثاني الذي أنجزه سالسبورى في هذا هو انقاذ ما بقى لبريطانيا من مناطق النفوذ في شرق أفريقيا بعد أن تفاوض مع ألمانيا في عام ١٨٨٦ على

تقسيم مناطق النفوذ إلى قسمين متتبعين الحدود بين كينيا وتنزانيا. وفي عام ١٨٩٠ تنازل سالسبورى عن جزيرة هيلوجولاند في بحر الشمال لألمانيا، وتم توقيع سلسلة من المعاهدات لتسوية الحدود اعترفت ألمانيا بمقتضاها بادعاءات بريطانيا في زنجبار وكينيا وأوغندا وروديسيا الشمالية وبتشوانالاند وشرق أفريقيا (١٠١).

وفي أبريل ١٨٨٧ عقدت بريطانيا مع حكومة الكونغو نصت على أن يكون نهر أوبانجى (Obanghi) فرع الكونغو الغربى هو الحد الفاصل بين الحدود الفرنسية وحدود دولة الكونغو واعتبرت المنطقة شماله منطقة فرنسية والتي في جنوبية تابعة لدولة الكونغو (١٠٢).

وفي عام ١٨٩٠ وقع سالسبورى معاهدة مع فرنسا بخصوص الحد الغربى لنيجريا في مقابل اعتراف بريطانيا بالمحمية الفرنسية في مدغشقر، وفي عام ١٨٩١ وقعت بريطانيا اتفاقية مع البرتغال بخصوص نياسلاند (مالوى الآن) وروديسيا الشمالية والجنوبية، وهكذا رسمت الخطوط العريضة لسياسة سالسبورى الأفريقية قبل سقوطه في عام ١٨٩٢.

وتضمنت هذه السياسة استمرار احتلال مصر كما حددت ممتلكات بريطانيا في غرب أفريقيا أقل مما كانت عليه قبل بدء عمليات التقسيم، ولكنه حينئذ التوسع تجاه الشمال من أفريقيا، وكان سالسبورى يرى أن التوسع البريطانى في المناطق المدراية يجب أن يقوم على المشروعات التجارية دون الدخول في مناورات حربية مع القوى الأخرى (١٠٣).

وتعتبر الفترة من ١٨٩١ حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنوات الحرب في أفريقيا حيث كانت الحملات الحربية هنا وهناك، وشهدت هذه الفترة استرداد السودان، والحرب بين إيطاليا والحبشة، وحروب جنوب أفريقيا والحروب بين بدأت معركة أم درمان ودخل كتشبر الخرطوم وأكمل استرداد السودان الذى وضع تحت الحكم الثنائى المصرى البريطانى، وجاءت حادثة فاشودة في الفترة التي ظهر فيها البريطانيون في الخرطوم عندما تقدم الجنرال مارشان (Marchant) بقوة من الكونغو الفرنسى نحو تلك المدينة على النيل الأبيض

وخلاصة القول أن مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ جاء لتتويجا لجهود ومحاولات القوى الأوروبية لتنظيم عملية التكايب والسيطرة على القارة الأفريقية، ويعتبر هذا المؤتمر خاتمة المطاف لذلك الصراع الدولي الأوربي على تلك القارة وثمرة من ثمار الدبلوماسية الأوروبية في تكايبها على السيطرة على قارة برمتها مثل قارة أفريقيا. وتكشف لنا النظرة الشمولية لخريطة أفريقيا قبل انعقاد المؤتمر أن حوالي ١٠٪ من مساحة أفريقيا كان في ذلك الوقت واقعا تحت السيطرة الأوروبية، ويتمثل هذا الجزء الضئيل في استنواذ فرنسا على الجزائر وبريطانيا لحوالي مائة وثلاثين ألف ميل مربع في جنوب أفريقيا - ولكن بعد المؤتمر وفي أقل من عشرين عاما تلت هذا المؤتمر استولى الأوروبيون على الجزء الباقي من القارة باستثناء مراكش وطرابلس، وقد تمت معظم هذه الأعمال من التقسيم خلال وبعد مؤتمر برلين الذي أسفر في النهاية عن تغيير ملامح الخريطة السياسية لقارة أفريقيا بعد أن نظم عمليات السيطرة والاحتلال. فاحتلت بلجيكا الكونغو وكانت بريطانيا قد احتلت مصر عام ١٨٨٢ وأعلنت حمايتها على الصومال في عام ١٨٨٤ وهي مناطق كانت تابعة لمصر، وضمت بتشواتلاند وجنوب أفريقيا ونيجيريا وأفريقيا الشرقية البريطانية، وتوسعت في غينيا وسيراليون وساحل الذهب وأعلنت حمايتها على أوغندا في عام ١٨٩٤ وسيطرت نفوذها على السودان باسم مصر بعد ذلك بفترة قصيرة.

أما فرنسا فكانت تحتل تونس عام ١٨٨١ ثم توسعت في السنغال، أما ألمانيا فأنها كونت مستعمراتها في جنوب غرب أفريقيا والكاميرون وتوجولاند وأفريقيا الشرقية الألمانية، وتوسعت البرتغال في غينيا البرتغالية وفي أنجولا وأفريقيا الشرقية البرتغالية، واحتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١٢، وسقطت مراكش (المغرب) تحت السيطرة الأجنبية حيث احتل الأسبان جزءا من شمسالها واستولى الفرنسيون على المنطقة الجنوبية، وخضعت طنجة لنظام دولي، واستمر الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الأولى وانتهت ألمانيا واقسمت الدول الأوروبية مستعمراتها في أفريقيا حيث حصلت بريطانيا على مستعمرة أفريقيا الشرقية (تنجانيقا) وعلى جزء من الكاميرون أضيف إلى نيجيريا وعلى جزء من توجولاند أضيف إلى ساحل الذهب.

وقد حصلت فرنسا على الجزء الباقي من توجولاند وضمته إلى داهومي وعلى الجزء الأكبر من الكاميرون وضمته إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية، كما أن بلجيكا والبرتغال حصلت كل منهما على جزء من مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية وحصل اتحاد جنوب أفريقيا على مستعمرة جنوب غرب أفريقيا الألمانية.

وتنتهي بذلك قصة الصراع الأوربي على أفريقيا وتخرج ألمانيا زعيمة عملية التقسيم والتكايب من كل هذه الغنيمة صفر اليدين، وتظل بصمات مؤتمر

برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ وأثاره السياسية تنعكس على القارة الأفريقية حتي بعد استقلالها.

مصادر الفصل ومراجعته

أولاً: وثائق غير منشورة باللغة الانجليزية:

- F. O. 84/ - F. O. 84/1809 (G. 4023) No. 8. F. O. to Cohen, February, 29, 1884 - ١
F. O. 84/1813 (G. 420) No. - 1813 (G. 4205) No. G. Plessen to Granville, Oct. 8, 1884.
F. O. 84/ 1821 Malet to Granville, Feb., 5, 1884, 11, Granville to Plessen, Oct. 8, 1884
Tel. 26
F. O. 84/1821 Malet to Granville, Feb., 14, 1885, Africa, 101. - ٥
F. O. 84/ 1810 Petre to Granville, April, 13, 1884, Africa, 27. (enclosure list of - ٦
factories established on Banks of Congo, February 1883)
F. O. 146/ Correspondence Respecting Affairs in the Oil River District on the - ٧
West Coast of Africa and the Question of the British Protectorate. Confidential Print No.

ثانياً : وثائق منشورة باللغة الانجليزية :

Hertslet, M. Map of Africa By Treaty, 3 Vols London 1906

Saishury

Special

Paper

-٢

ثالثاً: رسائل علمية:

- ١ - ابراهيم، عبد الله عبد الرزاق: دولة سوكونو منذ عام ١٨١٧ حتي عام ١٩٠٣ رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٨٠.
٢ - لاشين، فوزي علي: الاستعمار الألماني لجنوب غرب أفريقيا رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٧٨.
٣ - رشوان، نصر. دولة ساموري في غرب أفريقيا ١٨٧٢ - ١٨٩٨. رسالة دكتوراة غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٧٨

٤ - فلتاومس، بطرس فخرى: شركة النيجر الملكية، رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية عام ١٩٧٩.

رابعاً: المراجع العربية:

- ١ - الجمل، شوقي عطا الله: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة ١٩٨٠ الطبعة الثانية.
- ٢ - خلف الله، عبد الغنى عبد الله: مستقبل أفريقيا السياسي، القاهرة ١٩٦١.
- ٣ - رياض، زاهر: استعمار أفريقيا. القاهرة ١٩٦٥.
- ٤ - صفوت، محمد مصطفى: مؤتمر برلين ١٩٧٨. القاهرة ١٩٥٧.
- ٥ - عبده، على إبراهيم: مصر وأفريقيا في العصر الحديث القاهرة ١٩٦٢.
- ٦ - عودة، عبد الملك: السياسة والحكم في أفريقيا. القاهرة ١٩٥٩.
- ٧ - فيشر، هيربرت: تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٨٧٩ - ١٩٥٠. تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضيع، القاهرة ١٩٧٦.

خامساً: مراجع باللغة الأجنبية:

- 1 - Banning, Emile: Le Partage Politique de l'Afrique, Brussels, 1888.
- 2 - Betts, F. Raymond: The Scramble for Africa London 1986.
- 3 - Burna, Alan: History of Nigeria, London. 1972.
- 4 - Crowder, Michael: West Africa Under Colonial Rule, London 1971.
- 5 - Crowe, S. Erie: The Berlin West African Conference 1884 - 1885, London 1941.
- 6 - Flint, J. D.: Sir George Goldie and the Making of Nigeria, London. 1960.
- 7 - Gann, L. H.: Colonialism in Africa 1870 - 1960. Vol. I. Cambridge 1969.
- 8 - Groves, G. P.: The Planting of Christianity in Africa Vol. II, London 1954.
- 9 - Hargreaves, John: Prelude to the Partition of West Africa, London 1963.
- 10 - Johnston, Harry: A History of The Colonization of Africa, London 1913.
- 11 - Keith, A. B.: The Belgian Congo and Berlin Act, Oxford, 1919.
- 12 - Oliver Ronald and Antony Atmore: Africa Since 1800, London 1967.
- 13 - Perham, Margery: Lugard, The Years of Adventure, London 1956.
- 14 - Robinson Ronald and John Gallagher and Alice Denny: Africa and the Victorians, London 1961.
- 15 - Thomson. R. S.: Fondation de l'Etat Independant du Congo, Brussels, 1933.
- 16 - Tull, C. K. and P. Bulwer Britain and the World in the 20 th Century, London 1971.
- 17 - Walker, Erick The Cambridge History of the British Empire Vol. III
- 18 - Wienfeld, R. H. Franco - German Relations 1878 - 1885, Baltimore 1929.
- 19 - Yarnall, J. The Great Powers and Congo Conference 1884 and 1885 Göttingen 1934.

الفصل الرابع نظم الحكم الاستعمارية فى غرب أفريقيا

محتويات الفصل :

- الخريطة السياسية لغرب أفريقيا بعد مؤتمر برلين .
- نظم الحكم فى المستعمرات الألمانية فى غرب أفريقيا .
- نظام الحكم فى المستعمرات الفرنسية فى غرب القارة .
- نظام الحكم فى المستعمرات البريطانية فى غرب القارة .

بعد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤/١٨٨٥ أصبحت الخريطة السياسية لغرب أفريقيا موزعة على الدول الأوربية، فقد حصلت ألمانيا على الكاميرون وتوجو، واستولت إنجلترا على أربع مناطق هي سيراليون، وساحل الذهب، ونيجيريا وجامبيا، وأما فرنسا فقد استولت على مساحة شاسعة أطلقت عليها أفريقيا الفرنسية الغربية، وشملت موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسي (مالى الآن) والنيجر وداهومى (بنين الآن) وساحل العاج، وغينيا، وقولتا العليا (١).

وشملت الامبراطورية الفرنسية حوالى ١.٨٠٠.٠٠٠ ميلا مربعا وهو ما يوازي مساحة فرنسا تسع مرات، وتلى فرنسا بريطانيا التى استحوذت على مساحة قدرها ٤٨٠.٠٠٠ ميلا مربعا، أما ألمانيا فقد امتلكت حوالى ٢٣٣.٠٠٠ ميلا مربعا منها ٣٣.٠٠٠ ميل مربع فى توجو، والباقي وقدره ٢٠٠.٠٠٠ ميل مربع فى الكاميرون بينما اتحضر النفوذ البرتغالى فى غرب أفريقيا حوالى ١٤.٠٠٠ ميل مربع فى غينيا البرتغالية (٢).

وأفريقيا الغربية الفرنسية عبارة عن رقعة من الأرض لعلها من أكبر المساحات السياسية فى العالم كله، تمتد من شواطئ الأطلنطي غربا إلى نهاية الصحراء الكبرى شرقا، ومن حدود مراكش شمالا إلى حدود نيجيريا جنوبا، أى قدر مساحة فرنسا ثمانى مرات ونصف، وتبلغ نصف مساحة أوربا كلها وثلاثة أخماس مساحة الولايات المتحدة، وهى تحيط بالمستعمرات البريطانية بساحل الذهب وسيراليون، وجامبيا كما تحيط بنيجيريا من كل جانب عدا الساحل الجنوبى. وبهذا استطاع الفرنسيون أن يجعلوا مستعمرتهم الكبيرة وحدة سياسية واحدة (٢).

وتضم أفريقيا الغربية الفرنسية أعدادا من القبائل تتكلم ١٢٠ لغة مختلفة، ومن هذه القبائل الولوف، واليامبارا والتوما وبها حوالى مليون من الطوارق، والبربر وهى تنقسم إلى ثمانية أقسام إدارية كبرى هي:

١ - السنغال وفيه عاصمة أفريقيا الغربية دكار ومساحتها ٨٠.٦٠٠ ميلا مربعا.

٢ - موريتانيا: ومساحتها ٤٠٠ ألف ميل مربع وعاصمتها سامنت لويس.

٣ - السودان الفرنسي: وعاصمته باماكو ومساحته ٤٥٠ ألف ميل مربع.

٤ - غينيا الفرنسية: ومساحتها ١٠٦.٢٠٠ ميلا مربعا وعاصمتها كوناكرى.

٥ - ساحل العاج: ومساحته ١٢٣ ألف ميل مربع وعاصمته أبيدجان.

٦ - القولتا العليا: ومساحته ١٠٥.٩٠٠ ميلا مربعا وعاصمتها تاجادوجو.

٧ - داهومى: وهى قطعة من الأرض تقع بين توجولاند ونيجيريا.

٨ - النيجر: ومساحته ٤٩٤.٠٠ ميلا مربعا ويمتد فيما بين حدود نيجيريا

وليبيا وعاصمته نيامي ويسكنه حوالى مليونين من البشر

وهذه الأقاليم الثمانية تشكل أفريقيا الفرنسية الغربية. وقد اختلفت نظم الحكم الاستعمارية في غرب أفريقيا حسب طبيعة كل قوة أوروبية وسوف ندرس هذه النظم بشئ من التفصيل.

أولاً: نظم الحكم في المستعمرات الألمانية في غرب أفريقيا.
من المعروف أن الاستعمار الألماني بدأ أساساً على أكتاف الشركات التجارية، وكان المستشار بسمارك يصرّ على أن تتحمل المجموعات التجارية مسئولية إدارة المناطق التي تسيطر عليها، وأن تتحمل كل المصروفات المتعلقة بهذه المناطق، ولكن هذه الشركات الألمانية فوجئت بثورات عارمة في كل مكان، مما جعلها عاجزة عن مواجهة هذه الثورات بإمكانيتها المحدودة - الأمر الذي اضطرها إلى طلب العون من الحكومة الألمانية وانتهى الأمر بتنازل هذه الشركات عن سيادتها للحكومة الألمانية (٤).

وعندما تولت الحكومة الألمانية شئون الحكم في هذه المستعمرات عينت حاكماً عاماً على رأس كل مستعمرة، وقسمت المستعمرات إلى أقاليم على رأس كل منها مدير يعتبر الحاكم المحلي المسئول عن إدارة إقليمه، ولكنه يتلقى تعليماته من الحاكم العام، وفي بعض المناطق كان بعض هؤلاء المديرين من العسكريين، ويعاون الحاكم العام مجلس استشاري يتكون من أعضاء يمثلون مختلف الشئون الحربية والصحية والمالية والزراعية .. الخ. وكان نظام الحكم يسير وفق قانون المستعمرات الصادر في عام ١٨٨٦ حيث وضع هذا القانون حدود كل سلطة من السلطات الحاكمة في المستعمرة، فعلى سبيل المثال نجد أن سلطات الحاكم العام قد حددت بإشرافه على إدارة المستعمرة. وهو مسئول أمام المستشار الألماني عن إدارته، كما حدد هذا القانون وتعديلاته في عام ١٨٨٨ اختصاصات المجلس الاستشاري وغيره من المجالس الأخرى (٥).

وكانت المستعمرات الألمانية في غرب أفريقيا مثل بقية المستعمرات الألمانية الأخرى تتبع وزارة الخارجية حتى عام ١٩٠٧، ولكن بعد هذا التاريخ أنشئت وزارة مستقلة للمستعمرات تتولى الإشراف على شئون المستعمرات وتصدر لها كافة التعليمات والتشريعات، وكانت المركزية الشديدة هي طابع الحكم الألماني، ولم يشترك الوطنيون في الإدارة إلا حين تولوا رئاسة المحاكم الوطنية للفصل في القضايا الصغيرة (٦).

واستكملت الحكومة الألمانية هيكل نظام الحكم في المستعمرات بإنشاء محكمة ابتدائية في كل مقاطعة وذلك للنظر في القضايا المدنية البسيطة مثل قضايا المخالفات أو قضايا الميراث. لكن ترك البت في القضايا التي لا تمت للمستوطنين الألمان للزعماء الوطنيين ليعصنوا فيها حسب التقاليد الوطنية، وقد

أدخل الألمان نظام العقاب البدني (الجلد) وقيد الوطنيين بسلاسل جماعية، وفي بعض المسائل كانت القوانين المدنية والجنائية والإجراءات القانونية هي السائدة. وأصدرت ألمانيا عدة قوانين وضعت بموجبها أيديها على مساحات واسعة من الأرض في مستعمراتها الأفريقية واعتبرتها ملكا للتاج، وكانت توجرها أو تبيعها للشركات أو المستوطنين، وفرضت الحكومة ضرائب على المكان مثل ضريبة الرأس، وضريبة الميراث، وكان بعض هذه الضرائب يدفع عينا من القطن والمطاط والعاج والماشية وزيت النخيل. وقد أوجدت الحكومة نظام بطاقات العمل وبموجبها أمكن التحكم في العمال الأفريقيين حيث يتعين على الأفريقي أن يعمل مدة محددة من العام إما في المشاريع الحكومية أو المزارع الأوروبية وهذا نوع من العمل الإجباري يشبه صور الرق.

وقد حاول الألمان بعد أن استقرت أمورهم في الكاميرون أن يحولوا هذه المستعمرة إلى مستعمرة استيطانية فأقاموا إقطاعيات زراعية على أسس علمية وعلى نطاق واسع، وكانت هذه الإقطاعيات تقوم القوات الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى بكثير من المحاصيل المدارية، وقد شجعت الحكومة الألمان على الهجرة إلى هناك.

وإذا كان الألمان قد واجهوا ثورات ضخمة في كل مستعمراتهم - فإن المنطقة الوحيدة التي نعت بشيء من الهدوء طول حكمهم هي منطقة توجو (Togo) ولعل السبب في ذلك راجع إلى أن الألمان اكتفوا بالاستيطان في المناطق المرتفعة في الداخل وتركوا الأراضي الزراعية في أيدي سكانها ولم يتعرض المستعمرون للتجار من السكان، ومارس الزعماء المحليون وغالبيتهم من الهوسا سلطاتهم دون تدخل من السلطات الألمانية، وقد أدى هذا الهدوء في المستعمرة إلى ازدهارها اقتصاديا.

وسوف ندرس نظام الحكم الألماني في توجو بشيء من التفصيل كنموذج للإدارة الألمانية في أفريقيا.

من المعروف أن فترة الاستعمار الألماني قصيرة وهي أقصر بكثير في الأجزاء الشمالية من توجو فلم تبلغ أكبر من ثلاثين عاما.

كانت ألمانيا قد أعلنت حمايتها عام ١٨٨٤ على منطقة تمتد من الساحل إلى الداخل ولم يكن هذا أول تدخل ألماني في المنطقة، فلقد سبقته الشركات التجارية والبحاث التبشيرية الألمانية، وتقع توجو شرق المنطقة التي تسيطر عليها بريطانيا وغرب المنطقة التي تحت النفوذ الفرنسي ومن ثم كان هناك صراع بين بريطانيا وألمانيا، وبين ألمانيا وفرنسا من أجل بسط النفوذ السياسي على المناطق الداخلية من توجو، وقد تم تسوية هذا الصراع عن

طريق سلسلة من اتفاقيات الحدود بين الدول الاستعمارية في الفترة بين ١٨٨٥ ، ١٨٩٧ .

وينقسم تاريخ ألمانيا الاستعماري إلى ثلاث فترات.

الأولى: نظام بسمارك الاستعماري (١٨٨٤ / ١٨٩٠).

الثانية: فترة الارتباك وعدم الاستقرار في السيطرة الاستعمارية (١٨٩٠ - ١٩٠٦).

الثالثة: فترة الاستعمار العلمي المنظم (١٩٠٦ - ١٩١٤)

وفي الفترة الأولى كانت الإدارة مخولة للشركات ذات البراءة وكان هدف هذه الشركات الاستغلال دون أي إكترات بالمصالح الوطنية. أما في الفترة الثانية فقد كانت الإدارة في أيدي المستعمرين ورجال الطبقة البيروقراطية، وأما الفترة الثالثة فقد شهدت عهداً جديداً من الإصلاح الاستعماري .

وهناك فرق أساسي بين الإدارة في توجو وغيرها من المستعمرات الألمانية وهو أن إدارة توجو منذ البداية كانت تحت إشراف موظفي الحكومة الرسميين، فبعد إعلان المحمية في يونيو ١٨٨٤ تم تعيين قنصل مؤقت وحل محله مندوب سامي في عام ١٨٨٥، وعلى هذا لم تعرف توجو نظام إدارة الشركات، ومع ذلك أمكن مراعاة مصالح التجار الألمان حيث صدرت الأوامر والقوانين التي تُعزّل للمستعمر من الوطنيين وتقدم الامتيازات للشركات الأوربية. وكانت الإدارة الألمانية في السنوات الأولى محدودة حيث لم تعد القوة الإجمالية للموظفين (ثني عشر موظفاً) (٧). وعندما بدأت الإدارة الألمانية في توجو بعد القضاء على حركات المقاومة ضد استواجد الألمان - قسمت توجو الجنوبية إلى أربع وحدات (أحياء إدارية) بالإضافة إلى العاصمة (لومي) التي صارت وحدة مستقلة. وكان حكام هذه الأحياء يختارون من بين الضباط المجندين في الخدمة الاستعمارية كالمهندسين والأطباء وضباط البوليس ، وكانوا يقومون بتنفيذ أوامر الحكام مثل جمع الضرائب وتطبيق العدالة والأشغال العامة، وإلى جانب رؤساء الأحياء كان هناك قواد الأحياء الذين يحكمون المناطق (المراكز) الشمالية، وكانت قوة البوليس تحت إشراف الحكام المدنيين مباشرة من أجل ضمان الرقابة السريعة والفعالة، كانت هناك وحدات عسكرية تحت إشراف رؤساء الأحياء، وكان الرؤساء يشرفون على جمع الضرائب ويسمح لهم بحجز ٥٪ من أجل منفعتهم الخاصة.

وحاولت الإدارة الاستعمارية الألمانية منذ البداية تفويض سلطة الزعماء المحليين حيث فرض العمل الإجباري في توجو مثلما طبق في كافة المستعمرات الألمانية الأخرى.

واستمر العمل بهذا النظام الإجباري حتى عام ١٩٠٧ عندما صدرت الأوامر بتحديد هذا العمل على الأشغال العامة وأن يتقاضى العامل أجراً، وفي أكتوبر ١٩٠٩ وبسبب نقص الأيدي العاملة في إنشاء خط حديد نوتيجا أتاكام

(Nantja Atankpane) - أقامت الحكومة معسكرات إصلاح وتدريب حيث يتم تعليم العصاة والخارجين عن القانون على بعض الأعمال المفيدة، والهدف الرئيسي هو إستغلال هذه العمالة في المشروعات المدنية العامة.

وتقوم السياسة المالية أيضا على الاستغلال فكانت الضريبة غير المباشرة في شكل رسوم إستيراد هي مصدر الحكومة الرئيسي للدخل . وفي عام ١٩٠٣ كانت الجمارك وحدها تشكل ٨٨٪ من دخل الإقليم، وكان يدعم هذه الجمارك زيادة في الضرائب المباشرة والعديدة، فهناك ضريبة عمل لمدة إثني عشر يوما لكل الشباب البالغين. وفي أبريل ١٩٠٩ أدخلت ضريبة جديدة على المواطنين في مدن لومبي وانغشو، وحددها قانون ٢٧ مايو ١٩١٠ على أساس ٦ ماركات للدخول التي تقل عن ٤٠٠ مارك سنوياً و ١٠ ماركات ضريبة للدخول حتى ٨٥٠ ماركا وتستمر حتى تصل ٥٪ من دخل الموظفين. وهناك ضرائب أخرى مثل ضرائب الهجرة وضرائب على تربية الكلاب وضرائب على رفع الأعلام الألمانية، وهناك رسوم على رخص القيادة ورخص مزاولة مختلف الأعمال التجارية مثل الاتجار في السطاط وتجارة التجزئة. وحتى عام ١٩٠٨ كانت الضرائب المباشرة تشكل حوالي ١٠٪ من اجمالي الدخل ومع هذا كانت تزيد حتى وصلت ١٧٪، وحرمت الإدارة الألمانية المواطنين من كل الفرص التجارية حيث فرضت عليهم ضريبة قدرها مائة مارك سنوياً على تجارة التجزئة التي كان يعمل بها السكان الوطنيون كما حرمت للتجار الوطنيين من حق الاستيراد الذي صار قاصراً على التجار. وتشير الوثائق إلى العديد من الإلتامسات التي تقدم بها الوطنيون ضد هذه القيود التجارية لكن الحكومة لم تستجب.

أما بالنسبة لمسائل الأرض فقد اختلفت حكومة توجو عن حكومات بقوة المستعمرات الألمانية، ففي توجو لم تسبب مشكلة الأرض نفس الصراع الحاد الذي نشب في المستعمرات الأخرى مثل جنوب غرب أفريقيا والكاميرون، ولعل السر في ذلك هو أن توجو لم تحكمها الشركات ذات البراءة كما أن المنطقة لم تكن صالحة لاستقرار البيض، ومعظم الأراضي الزراعية كانت بالفعل في أيدي المزارعين الوطنيين كما أن هذه الدولة كانت محدودة الحجم حيث تبلغ حوالي ٣٣,٠٠٠ ميل مربع وفوق هذا وذلك كان عدد الأوربيين في توجو صغيراً، ففي بداية الحرب العالمية الأولى لم يصل عدد الأوربيين بها أكثر من ٤٠٠ رجل أوربي يتقنون الوظائف الحكومية وأما الجزء البقي فكان ٦٦٪ منهم من رجال الإرساليات التبشيرية.

ولم تحاول الإدارة الألمانية تطوير مستعمرة توجو اقتصادياً ولم تحاول تزويد السكان بالخدمات الاجتماعية، وكانت هناك بعض المحاولات لزيادة الإنتاج الزراعي وخاصة القطن الذي كان يلقي اهتماماً من الإدارة الاستعمارية حيث أنشئت المزارع العملية في مختلف مناطق إنتاج القطن. وفي بداية القرن

العشرين دخلت اللجنة الاقتصادية الاستعمارية الألمانية في هذا المجال وأنشئت العديد من المزارع التجريبية، وأرسلت الخبراء لتعليم المزارعين أسس الزراعة كما زودتهم بالبذور الأجنبية ذات الكفاءة العالية، وقد انعكس هذا على صادرات القطن التي ارتفعت من ١٤,٤٥٣ طن عام ١٩٠٢ إلى حوالي ٥٠٢,٠٠٠ في عام ١٩١٣ .

وفي مجال التعليم كانت جهود الحكومة محدودة مثل أي جهود أخرى في أفريقية، وكانت الأعمال الكبرى تحت إشراف الجمعيات التبشيرية مثل جمعية برمين Barmen ووسليان Wesleyan وجمعية الإرساليات الأفريقية Society of African Missions ، وكانت تبني المدارس وتركز الاهتمام على التعليم الحرفي والعمل وكانت سياستها السماح لعدد محدود من المتفوقين لمواصلة دراستهم في التعليم العالي بينما تقوم بتدريب غالبية الأبناء وإعطائهم المعلومات الأساسية في الاقتصاد الزراعي، وقد افتتح رجال الإدارة الألمانية مدرستين إلزاميتين في كل من لومي وأونشا. وفي عام ١٩٠٣ أنشأت مدرسة حرفية في لومي. كما افتتحت مدرسة زراعية في العاصمة عام ١٩٠٧. وفي عام ١٩١١ تم افتتاح مدرسة عليا - لكن غالبية التلاميذ كانوا يحصلون على تعليمهم في مدارس الإرساليات، وعلى سبيل المثال في عام ١٩١٢ كان عدد تلاميذ المدارس الحكومية ٣٣٥ طالباً، مقابل ١٤,٣٠٦ طالباً بمدارس الإرساليات، ورغم هذا فإن النظام الألماني قدم دعماً وعواً للتعليم أكبر مما قدم في المستعمرات الأخرى .

وباختصار اختلفت طبيعة الحكم الألماني في توجو عن غير، من المستعمرات الألمانية الأخرى حيث أنه منذ البداية كان حكم توجو من قبل السلطات الإمبراطورية ومن ثم تجنبت توجو مساوى الشركات التجارية ذات البراءة الملكية، يضاف إلى ذلك أن هذه الدولة كانت صغيرة وليست مناسبة للاستقرار الأوربي، كما أن الأراضي الصالحة للزراعة بها كانت في أيدي الوطنيين. وبسبب دخلها المحدود من الضرائب المحلية سواء المباشرة منها أو غير المباشرة فإن توجو كانت المستعمرة الألمانية الوحيدة المكتفية ذاتياً حتى أن الرايشتاج الألماني أطلق عليها المستعمرة النموذجية.

لكن الحكم الألماني لتلك المستعمرات في غرب أفريقيا لم يستمر طويلاً حيث كان قيام الحرب العالمية الأولى بداية النهاية للمستعمرات الألمانية، ففي أغسطس ١٩١٤ سلمت توجو للقوات الفرنسية والبريطانية كما دخلت هذه القوات الكاميرون في عام ١٩١٦، وبعد الحرب قرر مؤتمر الصلح في باريس حرمان ألمانيا من جميع مستعمراتها، واستولت عصبة الأمم على هذه المستعمرات وعهدت بإدارتها للدول المنتصرة في ظل الانتداب، وصار الوضع بالنسبة لمستعمرات غرب أفريقيا موزعاً بين إنجلترا وفرنسا، فقسمت

توجو إلى قسمين، أعطى القسم الأكبر لفرنسا وقد ضم هذا إلى داهومي بينما أعطى القسم الآخر إلى إنجلترا فضم إلى ساحل الذهب. أما الكامبيرون الألمانية فقد قسمت إلى قسمين، قسم ضم إلى فرنسا فضمته إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية والآخر إلى إنجلترا فضمته إلى نيجيريا. وهكذا كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تصفية للاستعمار الألماني في أفريقيا.

ثانياً - نظام الحكم في المستعمرات الفرنسية

اعتمد نظام الحكم الفرنسي في أفريقيا بصفة عامة وفي غرب أفريقيا بصفة خاصة على نظام الحكم المباشر، وهو نظام يختلف تماماً عن للنظام البريطاني القائم على الحكم غير المباشر Indirect Rule الذي يعتبر أحد الملامح الرئيسية للحكم البريطاني وخاصة في نيجيريا (٩).

والحكم المباشر هو سمة النظم الحكومية التي أقامتها فرنسا في القارة الأفريقية فهي لا ترى ضرورة لوجود زعامات أو تنظيمات قبلية أو محلية تقوم بين إدارتها وبين الأفريقيين في حياتهم اليومية، فلقد حطم الفرنسيون هذه الزعامات وانتزعوا منها كل سلطة أو نفوذ وحاربوا ولاء الناس لها (١٠).

والعلاقة بين فرنسا والأراضي الواقعة فيما وراء البحار اختلفت من عهد إلى عهد خلال المائة عام الماضية، ولكنها تميزت دائماً بإدارة مركزية صارمة مقرها باريس، وقد اخترعت فرنسا تمويها لاستعمارها كلمة (زمالة) تطلقها على علاقاتها مع مستمراتها وذلك منذ منتصف هذا القرن. وكانت فرنسا تتبع النظام الاستعماري الرأسي Vertical إلى جانب الشكل الجديد الذي لحقظ لكل محمية يعلمها الوطني عن طريق الموظفين الفرنسيين الذين يرأسهم المندوب السامي أو الحاكم العام أو المقيم العام، واستمر الحال على هذا المنوال طيلة أيام الجمهورية الفرنسية الرابعة التي حاولت إلباس الاستعمار الفرنسي عباءة جديدة إسمها الجماعة Communauté (١١).

والحكم المباشر الفرنسي جعل رسم السياسة من سلطة الفرنسيين بمفردهم، حيث شغل الفرنسيون جميع الوظائف وتولوا تنفيذ أوامر الحكومة وعينوا أنفسهم قضاة وكتبة ورجال تعليم وصحة وزراعة، وبهذا الشكل تم الإبقاء على الجيش كأساس لبقاء الوجود الفرنسي في أفريقيا (١٢).

وكانت الثورة الفرنسية إحدى القوى التي ساعدت على استمرار سياسة الحكم المباشر وما تفرع من سياسة الاستيعاب Assimilation (١٣).

وسياسة الاستيعاب تعنى فرض الثقافة الفرنسية ونظم المؤسسات السياسية والاجتماعية على الأفريقيين حتي يستوعبوها فيصبح كياناتهم النفسية والثقافية متفرنسا تماماً كالفرنسيين الأوروبيين أنفسهم، وتتم هذه العملية عن طريق تثقيف وتربية وتعليم طويلة الأمد وبعبارة أخرى قطع كل صلة للأفريقي

بتاريخ قومه وحضارته الأفريقية بمختلف مظاهرها الحضارية ثم ما يتبع ذلك تلقائيا من ارتباطه اجتماعيا وسياسيا وتاريخيا بالأم الكبرى فرنسا. لقد كان في اعتقاد فرنسا أن أعظم متحة يقدمها الفرنسيون للمستعمرات الأفريقية هي تلك الثقافة واللغة الفرنسية وقد حدث هذا بعد الثورة الفرنسية (١٤).

وحاول الفرنسيون تطبيق سياسة الاستيعاب هذه أو ما يطلق عليه "الاستعمار الثقافي" في المستعمرات التي خضعت للسيطرة الفرنسية بالرغم من وجود أوضاع سياسية وحضارية متفاوتة بين هذه المستعمرات والبلدان (١٥). وبعد الثورة الفرنسية وجد المسألة الجدد أن المستعمرات تخضع لعمليات دمج كاملة في النظم والإدارة والقانون، وارتبط هذا الواقع العملي في أذهانهم بالأساس الفلسفي الثورة، وقد اعتكف الفرنسيون في سياسة إنسانية مؤداها أنه يجب على أهالي المستعمرات معرفة مآثر ومحاسن النظم الفرنسية وأن كل تقدم ورقي يصيبهم لن يأتي أو يتحقق إلا عن طريق الثقافة واللغة الفرنسية والمستويات الروحية التي أتت بها هذه الثورة، ولكن كان الإيمان بهذه السياسة في باريس والتطبيق في أفريقيا بالإستيلاء على مستعمرات جديدة يقوم بها القواد العسكريون والجيش الفرنسي.

وهذه الفلسفة ظاهرها المساواة وعدم التفرقة القائمة على اللون والعنصر - لكن ظهرت تفرقة قائمة على أساس الاستيعاب وعدمه، فقد ميل الفرنسيون بين الأفريقيين الذين خضعوا لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي في الزواج والطلاق والميراث وبين الذين لم يخضعوا لهذه القوانين حيث ترقب على ذلك وضع قانون الـ (Indigenat) وهو مجموعة من الأوامر الإدارية والعرفية التي يطبقها الضباط والحكام العسكريون والمدنيون وتطبق على الرعايا الأفريقيين الذين لم يرتفعوا إلى مستوى الاستيعاب والاندماج في البيئة الاجتماعية الفرنسية (١٦).

ويقول الفرنسيون أن هذه المحاولة هي عمل إيجابي لإدخال الحضارة الفرنسية إلى المستعمرات، ورفع أهالي هذه المستعمرات إلى مرتبة الفرنسيين. ويرى د. زاهر رياض إن محاولة رفع هؤلاء الوطنيين إلى مرتبة الفرنسيين مع تجاهل الفروق الجنسية والعرقية والمناخية والثقافية إنما هي محاولة فاشلة تدل على عدم الإدراك، والمحاولة التي يجب أن تحاولها فرنسا هي رفع هؤلاء الوطنيين إلى مرتبة من الحضارة الأوروبية والإدراك الأوروبي والثقافة الأوروبية داخل الإطار الإفرقي أي بالاستعانة بالثقافة الأفريقية الأولى ومحاولة تطويرها إلى أسلوب عصري يلائم العقلية الأفريقية (١٧).

وقد سمح للحكام الفرنسيين في المستعمرات بإصدار الأحكام على الأفريقيين دون الرجوع للحاكم. وكان الأفريقي غير المندمج لا يتمتع بأي ضمانات وحريات وحقوق سياسية.

وكان هدف الفرنسيين هو فرنسة لجماعية لكل الأفريقيين وكالت أى مقاومة لهذه الفرنسة الإجماعية جريمة بشعة وعدم اعتراف بالفضل والرقى الفرنسى، على أن محاولة الفرنسة الإجماعية على جميع الأفريقيين لم تؤت الثمار المرجوة وبدأ الكتاب الفرنسيون ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر بوجهون النقد لهذه السياسة، وبدأت تظهر أفكار جديدة ضد سياسة الاستيعاب، وقد جاء هذا الهجوم نتيجة وقائع عملية ظهرت فى حياة فرنسا وفى حياة القارة الأفريقية وتبنى يوليوس هارماند (Jules Harmand) نظرية السياسة القائمة على المشاركة (Politique d'Association) (١٨)

وتهدف هذه النظرية الجديدة إلى تكوين مجموعة من الأفريقيين قادرة على استيعاب الثقافة الفرنسية، وأطلق على هذه المجموعة اسم للنخبة (Elite). والهدف من هذه السياسة أن يتم التعاون بين الإدارة الحكومية الفرنسية وبين هيئات وأفراد محليين فى سبيل خلق زعامات أفريقية تقود الشعوب والمجتمعات إلى طريق الحضارة والمدنية، أى أن هدف هذه السياسة يكون فرنسة هذه الزعامات والقيادات بدلا من الفرنسة الإجماعية للشعب.

وبعبارة أخرى يكون هدف الرسالة الفرنسية خلق نخبة تستوعب التراث الفرنسى، وتتشكل أفكارها وثقافتها بالقيم الفرنسية، وهذه النخبة لا تتفصل عن المجتمع المحلى بل على العكس تظل على اتصال وثيق به، وتكون بمثابة جسر بين هذه الثقافة الفرنسية والشعوب الأفريقية (١٩).

وهكذا نرى أن الاستيعاب الاندماجى كان يهدف إلى فرنسة جماعية للأفريقيين لكى يذوبوا فى كيان فرنسا الأوربية ويعيشوا كما يعيش الفرنسيون فى القارة الأوربية، أما المشاركة فهى سياسة فرنسية تهدف إلى خلق زعامات أو قيادات تستوعب الثقافة الفرنسية ولكنها تعيش فى ظل الإطار الأفريقى وتقود جموع الشعب على أساس عاداته وتقاليد الأفريقية، لكن سياسة المشاركة أو فرنسة النخبة لم تنجح فى خلق زعامات أو قيادات أفريقية تتفق وأهواء الفرنسيين لأنهم لم يهدفوا إلى تطبيق نظام الحكم غير المباشر الذى يطبقه الإنجليز فى غرب أفريقيا ذلك لأن السلطة التى رغبت فرنسا أن تمنحها لهذه الزعامات الأفريقية إنما هى سلطة مظهرية فقط لأن السلطة الحقيقية كانت فى أيدي الضباط والموظفين الفرنسيين.

أما عن التنظيم الإدارى للمستعمرات الفرنسية فنجد أن كل مستعمرة فرنسية تخضع لحاكم فرنسى يتلقى أوامره مباشرة من وزير المستعمرات فى باريس، ولكن مع مرور الزمن ظهرت مساوئ هذا النظام المركزى البيروقراطى، مما جعل الفرنسيين يفكرون فى تجميع هذه المستعمرات فى وحدات فيدرالية حتى تسهل عملية الحكم والإدارة، وعلى هذا ظهرت أفريقيا الفرنسية الغربية التى صممت موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسى (مالى) والنيجر وداهومى (بنين) وساحل العاج وغيبى. وفولت العلب، وظهرت نصبا أفريقيا الاستوائية الفرنسية

التي تضم مستعمرات تشاد وأوبانجي شاري (الآن جمهورية أفريقيا الوسطى) وجابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠).

ويتكون الاتحاد القيدرالى فى أى منطقة من عدة وحدات تخضع كل منها لحاكم يخضع بدوره للحاكم العام للاتحاد، ويمثل هذا الحاكم العام الجمهورية الفرنسية وهو مسئول أمام وزير المستعمرات الفرنسي. وقد ساد نظام الحكم المباشر فى كل وحدات الاتحاد عدا السنغال التي كان لها تمثيل فى البرلمان الفرنسي، كما ظهر فيها نظام البلديات وقد أصبح السنغاليون مواطنين فرنسيين فى عام ١٩١٦ وتكون فيها مجلس وسيط بين مستوى البلديات وبين مستوى البرلمانات كما ضم كل اتحاد مجلس وحكومة يعين أعضاؤه بحكم وظائفهم وبحكم عضويتهم فى مجالس الوحدات المكونة للاتحاد.

وقد ظل التشريع للمستعمرات فى يد رئيس الجمهورية الذى لا يستشير الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ، إنما يتم التشريع للمستعمرات بناء على توصيات وزير المستعمرات وإمضاء رئيس الجمهورية، وتبلغ هذه التشريعات للحاكم العام بوصفه ممثل الجمهورية ويقوم الحاكم العام بدوره بإبلاغ هذه القرارات والتشريعات لمساعديه، وعلى الحاكم إصدار القرارات والأوامر التنفيذية.

ويعتبر وزير المستعمرات هو المرجع الرئيسى فى إدارة المستعمرات وهو الذى يعين الحاكم، وعل هذا فإن الضغط السياسى أو الاقتصادى يوجه إليه أو إلى حزبه ولم تحاول الحكومات الفرنسية بين الحربين وضع سياسة طويلة الأمد تجاه المستعمرات، ولم تحاول حكومة فرنسية تمثيل الأفريقيين فى مجالس تشريعية أو تنفيذية - ولكن بعد قيام الحرب العالمية الثانية نشأ موقف ثورى عندما انهارت حكومة فرنسا وتحالفت حكومة فيشى مع ألمانيا النازية وبرز فليكس إيويى ذلك الأفريقى الذى وصل إلى منصب الحاكم العام فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية، وأيد ديغول والحلفاء وأصدر نشرة فى عام ١٩٤١ عبرت عن رفض فكرة الاستيعاب الاندماجى، وطالبت باحترام المؤسسات والنظم والعادات القبلية.

وتمشيا مع هذه التطورات، رأت حكومة فرنسا الحرة أن تقابل الموقف الناشئ فى أفريقيا، فبدأت تدعو إلى عقد مؤتمر برازافيل فى فبراير ١٩٤٤ (٢١).

وتبعت هذا المؤتمر عدة مؤتمرات وتعديلات فى نظام الحكم الفرنسى فى المستعمرات الأفريقية نجملها فيما يلى:

(أ) مؤتمر برازافيل ١٩٤٤ . Brazzaville Conference .

العقد هذا المؤتمر فى مدينة برازافيل، ولم يحضره أى أفريقى بل حضره حكام المستعمرات الفرنسية ورجال الإدارة وبعض أعضاء البرلمان، وتوضح قرارات هذا المؤتمر الخطوط العريضة لسياسة فرنسا الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية فلم يصدر هذا المؤتمر توصيات محددة مفصلة عن

كيفية تمتع الأفريقيين بتكوين الجمعيات التشريعية، بل طالب بيان المؤتمر باللامركزية وجمعيات تمثيلية من المستعمرات يكون أعضاؤها من الأفريقيين والفرنسيين، وأصر المؤتمر على إلغاء قانون الأنديجينا والعمل الإجباري، وكان المؤتمر قد اعترف بحق الأفريقيين في حياة أفضل مما منحهم العادة البيضاء، وكان المؤتمر بالفعل بداية سلسلة من الجهود بذلها المستعمرون والفرنسيون للحد من جشع حكومتهم وأدت بالفعل إلى منع المخرة.

واستبعد المؤتمر كل اتجاه نحو تحرير المستعمرات من الارتباط بفرنسا حتى في المستقبل القريب، كما أشار إلى ضرورة تمثيل المستعمرات على نطاق واسع في الجمعية الوطنية وفي المجالس المنتخبة تقديراً لتلك التضحيات التي قدمتها المستعمرات خلال الحرب، وظهرت فكرة ارتباط فرنسا مع مستعمراتها في اتحاد فيدرالي Federal Assembly الهدف منه تدعيم وحدة فرنسا الكبرى (٢٢).

واتخذ المؤتمر قرارات هامة تتعلق بإصلاح المشكلات الاجتماعية ومشكلات التعليم والاقتصاد، واحترام حرية العمل وتطوير القوانين لمنع الظلم الواقع على الأفريقيين هذا بالإضافة إلى النهوض بالصناعات الأفريقية (٢٣). ولعل قرارات هذا المؤتمر قد ساعدت الجمعية التأسيسية عند وضع دستور أبريل ١٩٤٦.

ومن أهم ما نص عليه هذا الدستور تكوين الاتحاد الفرنسي من:

- (١) الجمهورية الفرنسية وهي المتروبول (فرنسا الأوربية ومديريات الجزائر ومديريات ما وراء البحار)
- (٢) أقاليم ما وراء البحار: وهي المستعمرات في أفريقيا
- (٣) الدول الشريكة: وهي مراكش، وتونس، ودول الهند الصينية.
- (٤) الأقاليم الشريكة: وهي مناطق الوصاية الفرنسية في الكاميرون وتوجولاند.

وفنص دستور الاتحاد على اعتبار جميع الأفراد مواطنين فرنسيين كما نص على تمثيل الأقاليم الأفريقية في الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي مجلس الاتحاد، وعلى تكوين هيئات برلمانية أقليمية لكل إقليم للتشريع للشؤون الداخلية.

وللاتحاد مجلس يأخذ شكل البرلمان الفيدرالي، ولكنه في الحقيقة تجمع استشاري مركزي، وفي ظل هذا الاتحاد أصبح جميع الأفراد مواطنين فرنسيين ولكن ينقسمون إلى قسمين: ففي القسم الأول يخضع المواطنون لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي (القانون المدني الفرنسي).

وفي القسم الثاني: يحتفظون بقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهم إما بسبب ديني وإما لسبب قبلي.

وأدى انتشار القومية الأفريقية وهزيمة فرنسا في الهند الصينية عام ١٩٥٤ واضطرارها إلى التسليم باستقلال المغرب وتونس بعد ذلك، ثم انبثاق الثورة الجزائرية إلى انهيار هذا الشكل الجديد من الاستعمار الفرنسي، وكسالت النتيجة تقديم مشروع ١٩٥٦ الذي نص على تمتع المستعمرات بمجالس تشريعية وبحكم ذاتي محدود تشرف عليه مجالس وزارية يرأسها رؤوس الجمهورية الفرنسية، ولكن فشل هذا النظام أيضا (٢٤).

(ب) دستور ديجول ١٩٥٨:

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة في مايو ١٩٥٨ كانت حركة التحرير الأفريقية قد بلغت أشدها ولم يعد مشروع الاتحاد الفرنسي كافيا وبعد ذلك جاءت الجمهورية الخامسة التي أقامت نظام الجماعة الفرنسية محل الاتحاد الفرنسي.

فقد انتخب ديجول رئيسا للوزراء في أول يونيو ١٩٥٨ وعلى الفور عمل على وضع دستور جديد في أغسطس ١٩٥٨ وفيه تقرر:

١ - أن تكون فرنسا مع الجمهوريات الأفريقية التي تقبل هذا الدستور رابطة الجماعة الفرنسية French Community وهو اتحاد فيدرالي بين جماعات مستقلة.

٢ - تتكون حكومة الجماعة الفرنسية من رئيس الجمهورية الفرنسية ومندوب عن كل جمهورية من جمهوريات الجماعة، ومسكرون عام ومستشار قني - وتعتبر حكومة الجماعة مسئولة عن السياسة الخارجية للجماعة، وعن الشؤون الدفاع والعملة والشؤون الاقتصادية العامة والتعليم العالي.

٣ - للجماعة مجلس تنفيذي من رؤساء حكومات الجماعة لدراسة المسائل الكبرى التي سبق أن بحثها مجلس الوزراء.

٤ - نص الدستور على أن يكون للجماعة مجلس شيوخ من مندوبين عن برلمانات الدول الأعضاء.

٥ - تقدم فرنسا المعونة الفنية والإدارية لأعضاء الجماعة (٢٥).

والجماعة الفرنسية التي ابتكرتها الجمهورية الخامسة وهي اصطلاح غير محدد وتعريف غامض، وتتألف هذه الجماعة الفرنسية من فرنسا نفسها والتي عشرين دولة، وقد أجريت فيها الانتخابات في ديسمبر ١٩٥٨، واختارت كل واحدة الاسم الذي ارتأته ثم قامت بوضع دستور خاص اشترك في وضعه الفرنسيون وبعد ذلك أجريت انتخابات عامة لتكوين المجالس التشريعية (٢٦).

وتتألف الجماعة من أجهزة ثلاثة هي المجلس التنفيذي ويتكون من رئيس الوزراء الفرنسي ووزراء الأقطار المنضمة والوزراء الذين يعينهم رئيس الجمهورية ومهمة هذا المجلس بحث السياسة العامة والتأكد من وجود تنسيق كامل للحكومات المختلفة داخل الجماعة. والجهاز الثاني وهو مجلس الشيوخ ويتكون من مندوبين عن البرلمان الفرنسي وعن البرلمانات الأخرى للأقطار ومهمة هذا المجلس بحث الشؤون المالية والاقتصادية الخاصة بالجماعة قبل

تقديم القوانين الخاصة بها للبرلمان الفرنسي أو البرلمانات المحلية وكذلك دراسة المعاهدات الدولية والاتفاقات التي يكون لها مساس بالجماعة. والجهاز الثالث هو لجنة تحكيم عليا تتكون من سبعة أعضاء ينتخبهم رئيس الجماعة الفرنسية من بين موظفين وقضاة ومدرسين ممن لهم خبرة استعمارية لا تقل عن عشرين سنوات، ومهمة هذه اللجنة الفصل في المنازعات التي تثار بين أعضاء الجماعة من ناحية وتفسير الدساتير وتطبيقها، وتطبيق الاتفاقيات المختلفة الخاصة بالجماعة.

ونلاحظ أن نظم الحكم في الجماعة لم يترك جانباً إلا وصيغته بالصيغة الفرنسية واللغة الشخصية الأفريقية تماماً، حيث ركز دستور الجماعة جميع الموضوعات والسلطات في يد رئيس الجمهورية الفرنسية وهو ألياً رئيس الجماعة كما أن سلطة رئيس الجماعة شاملة وديكتاتورية، ويمثله في كل قطر مندوب سام يختاره الرئيس وحده. ويحق لرئيس الجماعة أن يرأس المجلس التنفيذي ويقرر جدول أعماله ومكان جلساته وهو الذي يعين سكرتيراً عاماً للمجلس، كما أنه يختار بنفسه أعضاء هيئة التحكيم السبعة الذين تستمر عضويتهم ست سنوات وفي الحقيقة أن اختصاصات رئيس الجمهورية (رئيس الجماعة) تجعل منه ديكتاتوراً لارد لكلمته (٢٧).

وقد قام بيجول في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ أغسطس بجولة في المستعمرات الأفريقية لشرح أهداف دستور، وأعلن أن الذين يرغبون الإستفادة من مزايا الانضمام للجماعة الفرنسية عليهم التصويت بالإيجاب، أما الذين يرغبون الحرية فعليهم التصويت بالنفي وعندما طرح الدستور للاستفتاء وافقت عليه جميع المستعمرات بالبقاء في المجموعة الفرنسية عدا مستعمرة غينيا بسبب نفوذ سيكوتوري القوي فأعلن استقلالها (٢٨).

ولكن نظام الجماعة الفرنسية بما له من عيوب ديكتاتورية كان ولا بد من أن يؤدي إلى انفجار جديد يطيح بالجماعة الفرنسية في شكلها الراهن فتتفق دولها على سيادة منفصلة تمام الانفصال عن فرنسا، حيث لم يستمر هذا النظام سوى عامين، وفي عام ١٩٦٠ أجبرت فرنسا على الاعتراف باستقلال دول الجماعة الفرنسية وعقدت مع كل منها معاهدة تحدد نوع العلاقة بين الدولتين، وهكذا استقلت دول غرب أفريقيا الفرنسية وصارت أعضاء في الأمم المتحدة (٢٩).

ثالثاً - نظام الحكم في المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا.

قبل الحديث عن نظم الحكم البريطانية في مستعمرات غرب أفريقيا علينا أن نفرق أولاً بين مستعمرة التاج والمحمية، فمستعمرة التاج هي تلك الأرض التي استحوذ عليها البريطانيون عن طريق الشراء أو الغزو أو الاحتلال. ومثل هذه المناطق تتبع إدارياً وزارة المستعمرات البريطانية (C.O.) أما المحمية فهي الأرض التي امتد إليها نفوذ ملك بريطانيا إما عن طريق منفرد

من ناحيته وإما عن طريق اتفاقيات ومعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين. وسكان مستعمرة التاج رعايا بريطانيون لهم ما للبريطانيين من حقوق وواجبات أما سكان المحمية فهم أجانب في جميع المناطق في الامبراطورية خارج بلادهم وبعض المحميات تتبع إدارياً وزارة المستعمرات والبعض الآخر يتبع وزارة الخارجية (F.O).

وقد نشأ نظام مستعمرة التاج عقب حرب الاستقلال الأمريكية وإنهيار الإمبراطورية الأولى (١٦٠٠ - ١٧٨٦)، تقريباً، وكان المنطق البريطاني يرى أن تكون سلطة الحاكم مطلقة بحيث تمنع إنشاء مجالس تمثيلية تشارك الحاكم في الحكم، وطالما أنه لا توجد مجالس برلمانية فالسلطة تبقى في يد التاج البريطاني ويلتقيها الوزراء في إنجلترا أو الممثلين في المستعمرات (٣٠).

وسلطة الحاكم في مستعمرة التاج مطلقة وله الحق في اتخاذ ما يشاء من قرارات بدون الرجوع إلى البرلمان، وله سلطة إصدار التشريعات والتنظيمات، وقد ظهر هذا النوع من الحكم في منطقة سانجامبيا في غرب أفريقيا، ثم طبق في سيراليون عام ١٨٨٠ وفي مستعمرة الكاب عام ١٨٩٦ وفي منتصف القرن التاسع عشر طبق هذا النظام في جميع المناطق الساحلية بغرب أفريقيا حيث طبق في مناطق باثورست بجامبيا، وفريتون - سيراليون، وأكرا بساحل الذهب (غانا) ولاجوس بنيجيريا (٣١).

في هذه المناطق أقامت بريطانيا نوعاً من الحكم المباشر يسمى باسم مستعمرة التاج وصار الحاكم العام للمستعمرة يسيطر على البوليس والإدارة، ومع مرور الزمن تغيرت السياسة البريطانية في هذه المناطق، فسمحت بقيام مجالس وبلديات يتم تشكيلها على أساس مختلط من الانتخابات المقيدة والتعيين، وكذلك الأعضاء بحكم مناصبهم وممثلي المصالح التجارية الأجنبية. وهذا النوع من مستعمرات التاج في أفريقيا يحمل في طياته مظاهر الحكم غير المباشر، وهو النظام الذي ساد معظم المستعمرات البريطانية.

نظام الحكم غير المباشر:

نظام الحكم غير المباشر تعبير عام عن عدة سياسات اتخذتها السلطات البريطانية في مختلف المناطق التي استعمرتها، وهذا النظام ظهر بشكل واضح عندما قام اللورد لوجارد بتطبيقه في شمال نيجيريا في أوائل القرن العشرين وصار هذا النظام بعد نجاح تطبيقه هناك أداة سهلة ورخيصة في أيدي السلطات البريطانية.

في المراحل الأولى للحكم البريطاني كانت هناك رغبة في الإبقاء على السلطة الوطنية والعمل عن طريق هذه السلطات، وساعدت لوجارد على تطبيق هذا النظام خبراته السابقة في الهند وأوغنده حيث وجدت هناك ممالك على درجة من الرقي والتقدم والنظام كما وضحه لوجارد إذ يصبح الرؤساء

المحليون جزءاً من الإدارة الحكومية وبذلك يتحول مصدر السلطة التقليدية بمرور الزمن إلى القانون البريطاني، وبرر لوجارد أسباب التهاج هذا النظام في نقاط ثلاث:

أولاً: لم يكن من السهل الحصول على الأعداد الكافية من الأوربيين للإدارة المباشرة.

ثانياً: نجاح مثل هذه السياسة في المناطق الأخرى .

ثالثاً: نظراً للجهل بالظروف والأحوال الداخلية فليس من الإنصاف إلغاء السلطة الوطنية.

وقد حدد لوجارد مبادئ هذا النظام في الخطوط المريضة الآتية: (٣٧)

١ - ليس من حق الحكام الوطنيين تكوين قوات مسلحة أو إعطاء تصاريحات بحمل السلاح.

٢ - تحتفظ الإدارة البريطانية بالحق النهائي في التشريع.

٣ - يحتفظ الحاكم بحق تشريع ملكية الأرض للأغراض العامة.

٤ - تتولى السلطة البريطانية فرض الضرائب.

٥ - للحاكم المطلق في التصديق على اختيار خلف الرئيس المحلي المتوفى كما يحق له عزل أي رئيس.

ويرى أبتر (Apter) أن نظام الحكم غير المباشر يتكون من عدة عناصر يمكن ربطها بسلطان الحكم وهي:

١ - استمرار الاستفادة من النظم الأفريقية واعتبارها ركائز أو نظم اللامركزية الإدارية.

٢ - تركيز السلطة في يد التاج البريطاني.

٣ - استمرار تعاون الزعماء المحليين مع الإدارة الحكومية (٣٨).

ولقد استدعى لوجارد كل الرؤساء والزعماء المحليين في كل أنحاء نيجيريا الشمالية وأعطاهم خطابات تشييعهم في وظائفهم بموافقة الحكومة البريطانية مع تعهد من جانب الحكومة بالمحافظة على هيبتهم واحترامها لأديانهم وعاداتهم وسلطانهم، وعين لوجارد لدى كل أمير أو زعيم ضابطاً بريطانياً يختص بالنظر في تنفيذ القوانين ومراعاة حسن سير الإدارة الحكومية .

وليس عمل الحكام البريطانيين مجرد الإشراف على السلطات الوطنية بل إن لوجارد حدد هذا الدور قائلاً: (٣٩)

"إن واجب ضابط الأحياء المحافظة على الامبراطورية البريطانية ولذا فإنه لا بد أن يكون رجلاً مثالياً في النظام وعليه القيام بمهام أعماله والعمل كضابط الاتصال بين الرؤساء وهو مسئول عن المحاكم الوطنية، وعليه أن يكتب التقارير المطلوبة عن سير الإدارة وعليه أيضاً تنفيذ القوانين وجمع الإحصائيات عن الأراضي الزراعية والسكان والصناعات القائمة. وعليه العمل على محاربة تجار الرقيق.

ويوضح أحد الكتاب البريطانيين أن هدف هذا النظام هو تقليل النفقات ومتاعب الإدارة الحكومية البريطانية وتقليل عدد الموظفين البريطانيين وأن الشعب في حقيقة الأمر خاضع خضوعاً مباشراً للحكم البريطاني ولكنه في الظاهر يرى السلطة في أيدي الملوك والرؤساء والأمراء (٣٦).

ويرى لوجارد أنه أول من فكر في تطبيق هذا النظام عندما كان في شرق أفريقيا ووضع كتاباً ضمنه آراءه عن الإدارة الوطنية في عام ١٨٩٢ وكان ينادى بتطبيقه في أوغنده (٣٧).

لكن سبقت بريطانيا في تطبيق هذا النظام دول أخرى ومنها مصر التي طبقتها عند حكم السودان (١٨٢١ - ١٨٨٥) حيث أدخل النظام في عهد كل من سعيد وإسماعيل وكان المصريون أول من بدأ بتطبيق هذا النوع من الحكم وعندما زار سعيد باشا السودان في عام ١٨٥٧ عين عدداً كبيراً من أهل البلاد وكان إشرافاً حقيقياً للوطنيين في حكم بلادهم (٣٨).

وقد أعلن سعيد باشا عزمه على إعادة جميع الموظفين الأتراك إلى القاهرة على أن يترك للأهالي إدارة شؤونهم بأنفسهم، وقد بقي في شتدي عدة أيام بحث خلالها مع رجال الحكومة موضوع إنشاء المجالس البلدية التي تتألف بالانتخاب بين رؤساء الأمر الوطنية.

وعلى هذا يمكن القول أن المصريين هم المبتكرون لهذا النظام في أوائل القرن التاسع عشر وهم الذين طبقوه بنجاح في مديريات السودان ، ويمكن القول إن لوجارد هو الذي طبق هذا النظام في نيجيريا الشمالية وطبقه بنجاح هناك ، وليس معنى هذا أن لوجارد هو مبتدع هذا النظام عامة لأن المصريين في تطبيقهم هذا النظام في السودان كانوا سابقين لغيرهم، وكانوا أول تجربة لدولة تملك قدراً من الحضارة من أجل تدريب من هم أقل منهم ممن أوكل إليهم أمر حكمهم (٣٩) .

ولعل سر نجاح تطبيق هذا النظام في بعض أجزاء الإمبراطورية البريطانية يرجع إلى وجود نظم وطنية ومؤسسات قبلية مما اضطر لوجارد إلى ابتكار نظامه هذا على أساس حكم الأفريقيين عن طريق هذه المؤسسات والتقاليد المحلية، وقد لقي هذا النظام نجاحاً واضحاً في شمال نيجيريا حيث وجدت إمارات قوية لها من النظم الثابتة في الحكم والإدارة ما اعتاد عليه السكان طوال قرن من الزمان بدأ عام ١٨٠٤ عندما بسط الشيخ عثمان بن قودي سلطانه على هذه المنطقة وأسس دولة الفولاني هناك، وبعد وفاته في عام ١٨٦٧ أسس أبناؤه دولة سوكوتو التي استمرت حتى عام ١٩٠٣ عندما قضى عليها لوجارد بعد مصرع الخليفة محمد الظاهر الأول، ولكن لوجارد وجد أن هذه الدولة الأفريقية قد أقامت نظاماً حضارياً ثابتاً وقوياً يعجز البريطانيون عن ابتكار ما هو أفضل منه، فأبقى البريطانيون على هذه النظم والمؤسسات الوطنية وادعوا أنهم أدخلوا نظاماً جديداً للحكم غير المباشر كما ادعوا أنهم

باسم الحضارة والمدنية قد جاءوا لادخال النظم الوطنية الأوربية بين هؤلاء الشعوب المتخلفة، ولكن كانت دهمشهم أشد عندما وجدوا ان من النظم الوطنية ما أعجزهم عن تغييرها أو القضاء عليها ، وكلفت هذه النظم الوطنية العامل الأساسى فى نجاح هذا النظام من الحكم البريطانى .

فالامارات فى دولة سوكونتو تتمتع بقدر كبير من الحكم وتدير شئونها اليومية ، وكل أمير له مسئولياته الخاصة فى حكم إمارته مما فى ذلك أمور التدفيع كما يشرف على العلاقات التجارية الخاصة به حتى مع القوى الأوربية ، وكان الخليفة يتدخل فى بعض الأحيان فى الأمور السياسية فى الإمارة التى تربطها به روابط اسلامية وثيقة وكان هذا الخليفة يحمل يحمل لقب أمير المؤمنين ومن ثم فهو مصدر كل السلطة وكانت كل الإمارات مقلدة بنفس هذا الشكل العام.

ويرى نكروما أن بريطانيا باتباعها سياسة الإدارة الوطنية والحكم الثنائى وتسهيل مشاركة الوطنين -قصد بها غاية واحدة، هذه الغاية هى دوام الاستغلال الأجنبى للاقتصاد لمواردهم المادية من أجل مصلحة للدولة الاستعمارية وهذه النظم تقضى تماما على فكرة الديمقراطية الصحيحة وتكبح جماح أى تطلع للاستقلال.

وقد ساعد تطبيق نظام الحكم غير المباشر على اعطاء الرئيس الوطنى سلطات واسعة تمكنه من تنفيذ السياسة الاستعمارية حيث ضمنت بريطانيا ولاء وتعاون الرؤساء مع جهازها الإدارى بعد أن وضعوا الاحتفاظ بألقابهم لأن أى معارضة من الأهالى تعنى معارضة الحكم البريطانى نفسه (٤٠).

كما أقام هذا النظام حاجزا دفاعيا بين الحكام البريطانيين والشعوب الأفريقية حيث استفادت بريطانيا من مكانة ونفوذ الزعماء المحليين الذين صاروا أداة الحكم إلى جانب أنها تجنب الاحتكاك المباشر مع الأفارقة.

وساعد هذا النظام على تقليل نفقات الإدارة وتوفير الأموال التى يتطلبها إنشاء جهاز إدارى ضخم لحكم هذه المستعمرات حكما مباشرا (٤١).

ويقول آلن بيرنز (Alan Burns) إن هذا النظام قد مكن من قيام حكومة قوية بدلا من النظم الاستبدادية ووفر لهذه المجتمعات الأفريقية رخاء مائيا لا يمكن تحقيقه فى ظل أحوال الفوضى التى كانت سائدة قبل ذلك (٤٢).

وفى ظل هذا النظام انتقلت السلطة التشريعية إلى القوى البريطانية ، أى أن الرؤساء صاروا عملاء لدى الإدارة الحكومية وأصبح الرئيس دليلا للضابط البريطانى أو ممثلا للحاكم العام، وبهذا النظام نجد أن بريطانيا قد وضعت بسهولة جهازا إداريا بيروقراطيا من رجالها فوق الجهاز الإدارى والإقطاعى والقبلى الذى حكم هذه البلاد بمختلف قبائلها ومجموعاتها البشرية (٤٣).

وهذا النظام وضع شاذ لا يحظى بتأييد نظرى أو ولاء عاطفى من أهالى هذه المجتمعات ، ولا يمكن لهذا النظام أن يدعى تمثوله للناس، وأنهم اختاروه

برغبتهم الحرة بل إنه مجرد عملية صناعية مقصود بها ملاعقته لوضع اجتماعي معين وأن يتيح لبريطانيا الوسائل الكفيلة لتحقيق أهدافها المرجوة في مستعمراتها في أفريقيا.

ومجمل القول إن إقدام بريطانيا على تطبيق سياسة الحكم غير المباشر في مستعمراتها في غرب أفريقيا وخاصة في شمال نيجيريا - إنما هو قس المقام الأول يرجع إلى وجود نظم وطنية قائمة وثابتة اعتادها الناس سنوات طويلة ومن الصعب تغييرها أو استبدالها بما هو أفضل منها، يضاف إلى ذلك أن لوجارد عندما تولى إدارة محمية نيجيريا الشمالية بعد إخضاع الممالك الإسلامية الموجودة هناك لم يكن لديه العدد الكافي من الموظفين اللازمين لإدارة هذه المناطق، ففي مايو ١٩٠٠ وافقت الحكومة البريطانية على تعيين اثنين وأربعين ضابطاً للمحمية ويشمل هذا العدد الأطباء وغيرهم من الضباط غير الإداريين، وعين قسلاً من هذا العدد إحدى وثلاثين رجلاً أرسلوا إلى نيجيريا وكان من الصعب الحصول على الرجال الذين يقبلون العمل في تلك المناطق المدارية، وهنا وجد لوجارد نفسه عاجزاً عن إدارة هذه المناطق الشاسعة بذلك العدد الضئيل فيما أسماه بنظام الحكم غير المباشر (٤٤).

والمظهر المتميز للسياسة البريطانية هو إصدار دستاير متتالية وإقامة مجالس تنفيذية وتشريعية مختلفة، ولقد مرت الدول التي خضعت للحكم البريطاني بخمس مراحل قبل أن تظهر بالحكم الذاتي وهذه المراحل هي:

- ١ - الدكتاتورية المطلقة: وهي تركيز السلطات التشريعية والتنفيذية في يد الحاكم ومستشاريه من كبار الموظفين (٤٥) .
- ٢ - مرحلة الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية عن طريق انقسام المجلس الاستشاري للحاكم إلى مجلس تنفيذي وآخر تشريعي.
- ٣ - تطوير المجلس التشريعي حيث يزداد عدد الموظفين فيه، ثم يزداد عدد الأفريقيين بالتدريج حتي يصبحوا أغلبية.
- ٤ - يصبح المجلس التشريعي أفريقياً ويصبح رئيس الأغلبية فيه رئيساً للوزراء مع احتفاظ الحاكم البريطاني بحق الفيتو .
- ٥ - تستقل البلاد في ظل نظام الكومنولث .

وهذا النظام يعطي أعضاء الكومنولث بعض الامتيازات الجمركية والمالية نتيجة انضمامها لمنطقة الاسترليني، كما أن للعضو أن يشترك في منظمات دفاعية مع المملكة المتحدة وأن يستفيد من الخدمات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة المتحدة، ونص القرار الصادر في عام ١٩٢٦ على أن الكومنولث وحدات مستقلة ضمن الامبراطورية البريطانية ولا تخضع أي منها للآخرى ومع ذلك ترتبط برابطه الولاء للتاج ويرتبط بعضها ببعض الآخر بمحض إرادته كأعضاء في الكومنولث البريطاني (٤٦).

وسوف نلقى نظرة سريعة على بعض التطورات الدستورية في المستعمرات البريطانية في حرب أفريقيا :

أولا - نيجيريا :

تعتبر نيجيريا من الدول التي تضم فروع الإدارة الاستعمارية الثلاث فهي تضم المستعمرة والمحمية ومنطقة الوصاية، وقد صار لها وحدة دستورية في عام ١٨٦٢ حيث تكون مجلس تشريعي محدود السلطات في مستعمرة لاغوس وصار يباشر سلطاته حتى اندماج نيجيريا في عام ١٩١٤ وحيث تكون مجلس تشريعي لنيجيريا كلها .

أما عن دساتير نيجيريا فهناك دستور ١٩٢٢ الذي نص على تكوين مجلس تشريعي على اساس اقتراع مقيد وامتدت سلطته التشريعية الى المستعمرة والمنطقة الجنوبية بينما احتفظ الحاكم بشؤون التشريع للمنطقة الشمالية وتكون أيضا مجلس تنفيذي جميع اعضائه من الموظفين بحكم مناصبهم وفي عام ١٩٤٦ صدر دستور ريتشاردز وتكون المجلس التشريعي من أغلبية غير موظفين عددهم ٢٨ عضوا وأقلية موظفون عددهم ١٢ عضوا وتكونت ثلاث مجالس إقليمية في الغرب والشرق والشمال أما المجلس التنفيذي فظل على شكله السابق ونص الدستور على أن يكون التعديل بعد تسع سنوات ولكن في عام ١٩٤٨ صدر اعلان يفيد الرغبة في تعديل الدستور وصدر الدستور الجديد عام ١٩٥١ .

وقد منح الدستور الجديد نيجيريا الشكل الفيدرالي وأوجد نظام مجلس الوزراء، وصار المجلس التنفيذي مجلس وزراء رئيسه الحاكم ويتكون من ستة أعضاء بحكم مناصبهم، ١٢ وزيراً أفريقيا يمثل كل منطقة أربع وزراء، وتكونت مجالس تنفيذية إقليمية يرأس كل مجلس ممثل للحاكم في المنطقة وتكونت الجمعية التشريعية من الحاكم رئيساً، ١٢٥ عضواً منتخباً و٦ أعضاء يعيّنون لاعتبارات خاصة، وينقسم الأعضاء المنتخبون الى ٥٨ عضواً عن المنطقة الشمالية، و٣٤ عضواً عن الشرق، و٣٤ عضواً عن الغرب (٤٧) .

ومنذ بدأ العمل بهذا الدستور ظهرت صعوبات في التوفيق بين اتجاهات الأعضاء ، ونمت روح انفصاليه وسادت روح التفرقة حتى في داخل مجلس الوزراء ، ولذا اجتمع زعماء الأحزاب مع ممثلي المملكة المتحدة وصدر دستور ١٩٥٤ في اثني عشرة لغة مختلفة إلى جانب الانجليزية بسبب تعدد القبائل (حوالي ٢٥٠ قبيلة)، وبهذا الدستور تكون رسمياً اتحاد نيجيريا الفيدرالي وله حاكم عام له نواب في الوحدات المكونة للإتحاد وتتمتع الوحدات باستقلال ذاتي داخلي، وصارت لاغوس العاصمة الاتحادية وتم فصل جنوب الكاميرون عن نيجيريا وأعتبرت وحدة من وحدات الاتحاد وقد تكون المجلس الاتحادي من ١٩٤ عضواً منهم ٦ أعضاء من الكفاءات

والرئيس وثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم، ٩٢ عضوا من الشمال، و٥٦ عضوا لكل من الغرب والشرق و ٢ من لاجوس و ٦ من جنوب الكاميرون. وفي عام ١٩٥٧ انعقد في لاجوس مؤتمر للنظر في الدستور وأيدت فيه إنجلترا استعدادها لمنح الحكم الذاتي الكامل وأخيراً تم الاتفاق في مؤتمر لندن لعام ١٩٥٨ على استقلال نيجيريا في مارس ١٩٦٠ داخل نطاق الكومنولث.

وفي المستعمرات البريطانية الأخرى في غرب أفريقيا نجد أنها مرت بنفس المراحل التي عاشتها نيجيريا ففي ساحل الذهب تكون مجلس تشريعي وتنفيذي في عام ١٨٥٠. وصدرت عدة دساتير في أعوام ١٩٢٥، ١٩٤٦، ١٩٥٠، ١٩٥٤ وتمت انتخابات في عام ١٩٥٦ وحصل حزب نكروما على ٧٤ مقعداً من مجموع المقاعد وصدر قانون الاستقلال في عام ١٩٥٧. أما في سيراليون فقد تكون لها مجلس تشريعي في عام ١٨١١ وصدر دستور ١٩٥١ ودستور ١٩٥٤ الذي تعدل بموجبه نظام الانتخاب فأصبح مباشراً في المستعمرات والمحمية وظل تشكيل المجلس التنفيذي كما هو وأصبح مجلساً للوزراء وتعدل تشكيل المجلس التشريعي إلى ٥٧ عضواً. وفي جامبيا تكون أول مجلس تشريعي عام ١٨٨١ في المستعمرة فقط ثم صدر دستور ١٩٤٦ ودستور آخر في عام ١٩٥٤.

وبلاحظ على هذه الدساتير ما يلي:

- ١ - في كل هذه الإجراءات الدستورية التي سبقت الاستقلال بقيت السلطة المطلقة في أيدي الحاكم العام.
- ٢ - نصت هذه الدساتير على تأكيد وضع بريطانيا في هذه المناطق سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.
- ٣ - جاءت هذه الدساتير إثر اضطرابات دموية ولم تكن هذه الدساتير استجابة لمطالب الحركة الوطنية ولكنها خطوة بريطانية قصد بها إيجاد وضع اجتماعي ومياسي جديد.
- ٤ - لا تحوى هذه الدساتير على ضمانات كاملة للمواطنين وحرياتهم ومستقبلهم السياسي.
- ٥ - نظم الانتخابات في جميع المراحل ما عدا الأخيرة تحوى على انتخابات غير مباشرة مع قيود مالية وضرائية هذا بخلاف حق الحاكم العام في التعيين.

ومن الملاحظ أن مستعمرات بريطانيا في غرب أفريقيا قد حصلت على استقلالها على النحو التالي (٤٨):

- ١ - حصلت ساحل الذهب على استقلالها في مارس ١٩٥٧.

- ٢ - حصلت نيجيريا على استقلالها في أول أكتوبر ١٩٦٠.
- ٣ - حصلت سيراليون على استقلالها في أبريل ١٩٦١ .
- ٤ - أما جامبيا وهي أول مستعمرة بريطانية في غرب أفريقيا فقد حصلت على استقلالها في فبراير ١٩٦٥ .

خاتمة

من هذا العرض لنظم الحكم الاستعمارية فى غرب أفريقيا نجد أن النظام قد تغير من دولة لأخرى بل واختلف النظام الواحد فى نفس الدولة حسب مقتضيات الأحوال وحسب الظروف التى مرت بها كل دولة من دول غرب أفريقيا ، وحسب النظم الوطنية التى كانت سائدة قبل قدوم الأوربيين لكن - السمة الغالبة على هذه النظم الاستعمارية كانت تتخذ طابعا عاما يتمثل فى سياسة الدولة المستعمرة ذاتها فنجد أن النظام الألماني إتبع نظام المركزية الشديدة ولم يشترك الوطنيون فى الحكم أو الإدارة اللهم الا فى رئاسة المحاكم الوطنية وذلك للفصل فى القضايا الصغيرة، وكانت المستعمرات الألمانية تسير وفق قانون المستعمرات الصادر فى عام ١٨٨٦ والذي حدد كل سلطة حاكمة فى المستعمرات وكانت المستعمرات تتبع وزارة الخارجية الألمانية حتى عام ١٩٠٧ ثم تحولت إلى وزارة مستقلة تتولى الاشراف على شئون هذه المستعمرات.

ولم يظهر الأثر لهذا الحكم الألماني فى غرب أفريقيا لأن النهاية كانت سريعة وقبل أن تبدأ ألمانيا فى وضع سيادتها على مستعمراتها وقبل أن تفرض نظم الاستيطان الألماني فى الكامبيرون - جاءت الحرب العالمية الأولى لتضع نهاية لتلك النظم الألمانية التى لم تكن قد ظهرت آثارها بعد فى هذه المستعمرات وتحولت هذه المستعمرات سواء فى الكامبيرون أو توجو إلى نظم حكم من كل من الفرنسيين والإنجليز الذين اختلفت نظم حكمهم اختلافا واضحا فبينما نجد أن نظام الحكم المباشر كان السمة الغالبة على النظام الفرنسي نجد أن الحكم غير المباشر كان سمة النظام الإنجليزي وبالتالي اضطبقت المستعمرات الألمانية بالصيغة التى آلت إليها المستعمرات ما بين الفرنسية والإنجليزية.

وإذا التكلنا إلى النظام الفرنسي فى غرب أفريقيا نجد أن هذا النظام قد قام على أساس تحطيم الزعامات القومية وانتزع منها كل سلطة ونفوذ ، وبالتالي اعتمد هذا النظام على رسم السياسة من قبل الفرنسيين بمفردهم، وشغل الفرنسيون جميع الوظائف بل وتولوا تنفيذ كل أوامر الحكومة وبالتالي صار الجيش عماد الوجود الفرنسي فى أفريقيا فلم يتوقف النظام الفرنسي عند حد الإدارة المباشرة وحرمان الوطنيين من ممارسة أعباء الحكم فى بلادهم بل تعدى الأمر إلى درجة التهاج سياسة الاستعباد أى صبغ المستعمرات بالصيغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسة على الأفريقيين ، وكان القصد من ذلك كله هو القضاء على الثقافات والتقاليد المحلية الوطنية وجعل تفكير سكان المستعمرات مطابقا

تماما للنظم الفرنسية، وحاولت فرنسا فرض هذا الغزو الثقافي على سكان وشعوب تنفوت في ثقافتها وتقاليدها المحلية ، وبالطبع أدت هذه السياسة الفرنسية إلى خلق تفرقة بين أبناء الشعب الواحد، تفرقة نجمت عن القدرة على الاستيعاب وعدمه والقدرة على مجاراة الفرنسيين في ثقافتهم وعاداتهم، وهذه من أبرز مساوئ هذا النظام الفرنسي الذي حرم الأفريقيين في المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا من ثمار هذا النظام الجديد وجعل استيعاب الحضارة الفرنسية شرطا أساسيا للوصول إلى مستوى الفرنسيين في الحقوق والواجبات كما كان تشكيل النخبة (Elite) وسيلة لخلق جماعة تستوعب التراث الفرنسي وتصبح الجسر الذي تعبر عليه الثقافة الفرنسية إلى هذه الشعوب الأفريقية، وبالرغم من تشكيل هذه النخبة إلا أن فرنسا عجزت في أن توصل ثقافتها إلى هذه الجماعة ولم تتمكن من خلق زعامات محلية قوية تستطيع تحمل أعباء المسؤولية في إدارة مستعمراتهم وكل ما فعلته فرنسا بسياساتها المباشرة السعى نحو القضاء على الثقافات المحلية والتقاليد الوطنية والعمل على فرنسة شعوب هذه المناطق وقد ظهر هذا واضحا عند استقلال هذه الدول الأفريقية التي رفضت نظام الجماعة الفرنسية والذي صبح المستعمرات بالصيغة الفرنسية وألغى الشخصية الأفريقية تماما وركز السلطة المسئولة في أيدي رئيس الجمهورية الفرنسية، ولذا نجد أن النظم الفرنسية قد فشلت في خلق زعماء وطنيين يدينون لها بالولاء واضطرت فرنسا إلى الاعتراف باستقلال هذه الدول الأفريقية عام ١٩٦٠ لتواجه مشكلات عديدة من جراء هذه السياسة الفرنسية التي حاولت طوال عهدها الاستعماري القضاء الكامل على التقاليد والثقافة المحلية الأفريقية.

أما بريطانيا فقد انتهجت نظاما كان سائدا في بعض البلدان الأفريقية وسبق تطبيقه في بعض المناطق - لكن السلطات البريطانية ممثلة في اللورد لوجارد قد جسدت هذا النظام واتخذته وسيلة لحكم مستعمراتها في غرب أفريقيا ، واقرن هذا النظام للحكم غير المباشر باسم اللورد لوجارد لأنه أول من طبقه عمليا ويشكل مجسد في نيجيريا الشمالية وغيرها من المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا.

وصار هذا النظام بعد نجاح تطبيقه في شمال نيجيريا أداة سهلة في أيدي السلطات البريطانية بعد أن اعتمد لوجارد على الرؤساء والزعماء المحليين وجعلهم جزءا من الإدارة الحكومية، ويمرور الزمن تحول مصدر السلطة التقليدية إلى القانون البريطاني، ووفر هذا النظام على بريطانيا مصاريف الإدارة، وقلل من عدد الحكام اللازمين لحكم هذه المساحات الشاسعة بالإضافة إلى الاستفادة من النظم الأفريقية الوطنية وتطويرها لتتلاءم مع الظروف الحالية وقد نجح هذا النظام البريطاني في إعطاء الزعامات الوطنية الكثير من السلطات لتنفيذ السياسة الاستعمارية بل ومنحت ولاء الزعماء

الوطنيين لتلك النظم البريطانية. وهكذا نجد أن نظام الحكم غير المباشر الذى طبقته بريطانيا فى مستعمراتها فى غرب أفريقيا كان مفيدا لكل من البريطانيين حيث ساعد على تقليل نفقات الإدارة ووفر الأموال التى تتطلبها إنشاء جهاز إدارى ضخم لحكم هذه الجهات، كما ساعد على قيام حكومة قوية بدلا من النظم الاستبدادية، ووفر لهذه المجتمعات الأفريقية رخاء ماديا وحفظ للنظم الوطنية كيائها وظلت التقاليد الوطنية تنعم بالأمان فى ظل هذا النظام الذى لم يحاول التدخل فى شئونها خاصة فى المناطق الإسلامية فى غرب أفريقيا فظلت حضارتها الإسلامية تعيش جنبا إلى جنب مع النظم الاستعمارية.

وكان هذا النظام الذى طبقته بريطانيا وأعتمدت فيه على النظم الوطنية أفضل نظم الحكم التى طبقت فى القارة الأفريقية لأنه لم يحاول القضاء على النظم الوطنية بل حاول تطويرها بما يتماشى مع السياسة البريطانية، كما أن عدم تدخل البريطانيين فى تقاليد هذه الشعوب ونظمها وثقافتها قد ساعد على الحفاظ على هذا التراث الوطنى القومى الذى ألفه الناس وتعودوا عليه ليضع كرون بالإضافة إلى محاولة نظام الحكم غير المباشر تطوير النظم الوطنية وخلق دعائم قومية كانت لها آثارها عكس النظم الفرنسية المباشرة التى قضت على هذه الزعامات القومية.

ولكن من أبرز عيوب نظام الحكم غير المباشر أو الإدارة الوطنية هو الاتجاه فى بعض الأحيان إلى رئاسات ليست لها شعبية وطنية، وفى أحيان أخرى إستحداث الرؤساء فى النظم القبلية التى لا تعرف السلطات الرئاسية، كذلك كان من عيوب هذا النظام ذلك الفصل بين الزعامات القديمة والزعامات الجديدة والذى تجلى كثيرا فى حرمان المثقفين من الانضمام إلى المجالس المختلفة فعمل هذا النظام على الفصل ما بين الماضى والحاضر ولم يتح فرصة للتدريب على حكم العناصر التى ترغب فى العمل.

ومن أبرز مزايا هذا النظام أنه ساعد الدول التى طبق فيها بعد استقلالها على نجاح سيادة الحكم المحلى بعد تطوير مؤسسات الحكم غير المباشر فى الإدارة الوطنية إلى نوايا سليمة للحكم الوطنى المحلى، وكان الحكم غير المباشر يعتمد على فلسفة التمايز والاعتراف بأهمية تطوير مؤسسات منفصلة على المنظمات السياسية الأوروبية ومناسبة لظروف الأفريقيين ومختلفة عن النظم الغربية.

أما السياسة الفرنسية التى قامت على نظام الحكم المباشر فقد قامت على سياسة التوحيد وكان ينظر إلى المنظمات السياسية والاجتماعية والأفريقية وتطويرها حتى تصبح مشابهة للأنظمة الأوروبية تماما.

وكانت فرنسا تنظر إلى مستعمراتها نظرة تجارية على اعتبار أنها ملحقة بأرضها الأوربية اقتصاديا وإداريا ومن ثم ترتبط بها سياسيا ولذا كانت أول أهداف الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الحكم تحطيم الرعامات القبلية والمحلية ، وربما كان هذا يرجع أولا إلى المقاومة التي لقيها الجيش الفرنسي في حروبه في أفريقيا وثانيهما الثورة الفرنسية التي صورت للفرنسيين أن عليهم عبء حمل شعلة الحضارة إلى البشرية، ولهذا كله صارت نظم الحكم الفرنسية تقوم على أساس شغل الفرنسيين لجميع الوظائف ورسم السياسات بحيث يظل الجيش الفرنسي العمود الفقري للوجود الفرنسي .

وارتبط الحكم الفرنسي أيضا بسياسة العمل على إلغاء الثقافة المحلية الأفريقية لصالح الثقافة الفرنسية ، وقد ظهر هذا كما سبق أن أوضحنا في نظام الاستيعاب الذي اعتمد أساسا على فرض اللغة والحضارة والمفاهيم الفرنسية على الحياة الأفريقية حتى يصبح الأفريقيون فرنسيين في كل أنماط حياتهم ، ولقد كان هذا سببا في وجود ظاهرة الاستعمار الثقافي ، ومن مزايا هذه السياسة عدم وجود التفرقة العنصرية التي قامت على أساس اللون أو العنصر في المستعمرات الفرنسية وإن كانت هناك تفرقة من نوع آخر قامت على أساس مدى الاستيعاب للثقافة الفرنسية .

ولقد لاحظنا أن نظام الفرنسية الجماعية صعب المنال ، فسياسة فرنسة النخبة أو المشاركة (Association) والتي حاولت فرنسا تطبيقها في فترة ملين الحروب العالميين - قد نجحت بالفعل في خلق تلك النخبة المنققة التي نسبت أصولها الأفريقية، وقد لاحظنا أن السياسة الفرنسية في الاستيعاب والمشاركة إنما تدوران في نفس المحور ولا تختلفان إلا من حيث التطبيق لكن كليهما سار في نفس الخط الأساسي لفلسفة الحكم المباشر التي كانت تهدف أساسا إلى منح هذه النخبة النفوذ والسلطان مع استمرار بقاء السلطة الفعلية في أيدي المواطنين الفرنسيين .

وباختصار يمكن القول أن السياسة البريطانية كانت تحمل في طياتها إيمانا بقدرة النظم والتقاليد الوطنية على المشاركة في الحكم والإدارة بينما حملت النظم الفرنسية في النهاية الإيمان بسمو الحضارة الفرنسية التي يجب أن تفوق ما سواها وأن تصبح هي الهدف الأسمى لكل المستعمرات .

مصادر الفصل ومراجعته

أولاً - رسائل جامعية باللغة العربية :

١ - إبراهيم، عبد الله عبد الرازق : نظام الحكم البريطاني غير المباشر كما طبقته بريطانيا في نيجيريا ١٩٠٠ - ١٩٤٥ رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٦٧ .

٢ - عبد ربه، سعد زغلول: الاستعمار الألماني في شرق أفريقيا رسالة ماجستير غير منشورة (١٨٨٤ - ١٩١٨)

ثانياً - مراجع عربية :

١- الجمل، شوقي عطا الله : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة ١٩٨٠ .

٢- خلف عبد الله ، عبد الغنى عبد الله : مستقبل أفريقيا السياسى، القاهرة ١٩٦٥ - استعمار أفريقيا، القاهرة ١٩٦٥ .

٣ - رياض زاهر : استعمار أفريقيا، القاهرة ١٩٦٥ .

٤ - طاهر أحمد : السودان المعاصر من الفتح حتى الاستقلال (١٩٦٦) - أفريقيا في مفترق الطرق ، القاهرة ١٩٦٥ .

٥ - عبد الملك : عودة السياسة والحكم في أفريقيا القاهرة ١٩٦١ .

ثالثاً - مراجع باللغة الإنجليزية:

1 - Apter, David: The Gold Coast in Transition, University Press of Princeton, London, 1955 .

2 - Buel, R. : The Native Problem in Africa, New York, 1928.

3 - Crowder, M. : West Africa, Vol. 11, London, 1978>

4 - Burns, Alan. The History of Nigeria London, 1955.

5 - Ezera, Kalu: Constitutional Development in Nigeria, London, 1960.

6 - Fage, J. D. : History of West Africa, London, 1972.

- Haily, Lord : Native Administration in British African Territories, Vol. 3, London, 1953 .

8 - Hamad, Jules: Demination and Colcnisation, London, 1910.

- Ikimo, Obaro: The Establishment of Indirect Rule in Northern Nigeria Tarikh, Vol. 3, No. 3.

10 - Lugard, F. : Dual Mandate in British Tropical Africa, London, 1927 .

11 - Mair, L. P. : Native Politics in Africa, London 1951 .

12 - Nekrumah, Kwame: Towards Colonial Freedom, London 1962 .

13 - Simmons, J. : From Empire to Commonwealth, London 1940 .

- Perham, Mergury: Lugard, The Yearsof Authority, London 1960.15 -

Tounsand, M. E. : The Rise and Fall of German Colonial Empire. New York, 1930

رابعاً: بحث باللغة الإنجليزية - غير منشور:

Amennmy, E. E. The Ewe - People and the Coming of Europe - and Rule (1850 - 1914), Unpublished Thesis, London 1459 .

خامساً: دوريات باللغة الإنجليزية:

Amennmy, D. E. K. : German Administration in Southern Togo (Journal of African History X, 4, 1969 W.)

الفصل الخامس

موقف مملكة الاشانتى من التوسع

البريطانى فى غانا فى القرن التاسع عشر

محتويات الفصل :

- ١ - مملكة الاشانتى فى القرن التاسع عشر .
- ٢ - موقف بريطانيا من مملكة الاشانتى .
- ٣ - الحرب بين الاشانتى والبريطانيين .
- ٤ - تجدد القتال بين البريطانيين والاشانتى .
- ٥ - معاهدة فومينا (١٤ مارس ١٨٧٤) .
- ٦ - الملك برمية وتجدد الصراع مع البريطانيين .
- ٧ - اعلان الحماية البريطانية على ساحل الذهب وبلاد الاشانتى .

أولاً- مملكة الأشانتى فى القرن التاسع عشر:

امتاز ساحل غينيا فى القرن الثامن عشر وأوئل التاسع عشر بظهور عدد من الدويلات والممالك التى أذهلت ، الأوربيين أثناء ارتدادهم لهذه المناطق فى مراحل كشف القارة الأفريقية ، ومن هذه الممالك مملكة الأشانتى ، ومملكة داهومى، وممالك اليوروبوينين ونيجب وغيرها من الممالك التى اشتهرت فى غرب القارة الأفريقية.

وكانت مملكة الأشانتى أكثر هذه الممالك تنظيماً، كما كانت متجانسة إلى حد كبير بسبب وقوعها بين نهر النيجر والغابة المطيرة مما أعطاهما نوعاً من الحماية ضد هجمات الشعوب الشمالية التى غزت مناطق الفولاني واختلطت معها (١).

ويسود مملكة الأشانتى نوع من الاتحاد الكونفدرالى يجمع كل الرؤساء المحليين تحت السيادة العليا لملك الأشانتى الذى يتولى الدفاع عنهم مقابل دفع ضرائب معينة لهذا الملك. وكل رئيس مسئول عن تطبيق العدالة فى منطقته، ويباشر السيادة على القرى التابعة له، وليس ملك الأشانتى مطلق الحرية حيث يوجد إلى جانبه مجلس خاص يتكون من الملكة ورؤساء المناطق الهامة وقائد الجيش. ويعد هذا المجلس بمثابة مجلس الشورى فى كل الأمور الخارجية للمملكة.

وقد توسعت هذه الدولة ودخلت تحت لوائها بعض القبائل الأفريقية الأخرى فى غرب القارة حتى صارت مع مطلع القرن التاسع عشر تضم مناطق غانا الحديثة وأجزاء من ساحل العاج ، وتوجو، وظلت منطقة الفانتى فقط تحافظ على استقلالها فى جزء معتد على طول الساحل الغربى من نهر برا (Par) إلى حدود مملكة جا (Ga) وعلى امتداد مساحة عشرين ميلاً فى الداخل (٢).

ويرجع قيام هذه المملكة وتوسعها إلى جهود الملك اوسى توتو (Osai Tutu) (١٧٠٠-١٧٣٠) وهو الملك الرابع عند الأشانتى ، وفى عهده ظهر إلى حيز الوجود الكرسي المقدس للأشانتى والمعروف بالكرسي الذهبى

(The Golden Stool) (٣) .

وتتكون مملكة الأشانتى من أقاليمين كبيرين لكل منهما نظامه الخاص فى الإدارة، ويشمل القسم الأول مقر الأشانتى الرئيسى فى العاصمة وماحولها، بينما يضم القسم الثانى أقاليم الإمبراطورية الأخرى التى تدعى بالولاء لحكام كوماسى، وبعبارة أخرى يتكون القسم الأول من كوماسى العاصمة وبعض الدويلات التى تقع داخل دائرة نصف قطرها مابين ثلاثين وأربعين ميلاً عن كوماسى الحديثة ثم مجموعة من الدويلات التى دخلت فى اتحاد الأشانتى، وصارت تشكل جزءاً أساسياً من المملكة (٤) .

وقد اعترفت هذه الدويلات بالكرسي المقدس لاوسى توتو كرمز لوحدهم ، وكانت الحكومة المركزية للأشانتى تتكون من المجلس الفيدرالى ، هذا إلى

جانب المجلس التنفيذي الذي يضم الرؤساء الأقليميين في مديريات كوماسي. وحسب التقاليد فانه من حق المجلس الفيدرالى عزل الملك إذا أساء السلطة الملكف بها أو إذا عجز عن الوفاء بالإلتزامات الخاصة بالمنصب. وظل هذا النظام ساريا حتى عام ١٧٥٠ عندما تدخل ملك الأشانتى بعض التعديلات فى هيكل نظام الحكم فى المناطق الاقليمية التى كانت تحكم نفسها بطريقة الخاصة دون اى ولاء للكرسى المقدس ، واقتضت هذه التعديلات الجديدة تعيين حكام اقليميين فى هذه الولايات بهدف احكام القيضة عليها. ورغم كل هذه التغييرات فانهالم تكن كافية للسيطرة الكاملة على هذه المناطق البعيدة ، وقامت مختلف الولايات تطالب بالامستقلال ، ودخل ملك الأشانتى فى صراعات مستمرة مع هذه الحركات الثورية للحفاظ على وحدة المملكة (٣) .

فى السنوات الاولى لحكم اوس توتو يقال ان رجلا يدعى انتشى (Antochi) وصل الى المملكة وأعلن أن الدين رسالة من إله السماء لكى يجعل شعب الأشانتى دولة قوية وعظيمة ، واجتمع عدد كبير من الناس فى كوماسى فى يوم كان مليئا بالقراب أو الفجار وسحب انتشى كرسيا خشبيا من السماء وبه جزء مطلق بالذهب ولم يسقط هذا الكرسي الى الارض بل استقر على حجر الملك لوسى توتو، وهناك أعلن التأسيس لانتشى أن هذا الكرسي يحتوى روح امة الأشانتى وان عزيتهم ومجدهم ورخاءهم وقوتهم وسعادتهم تكمن فى هذا الكرسي فإذا ناله عطب او تلف كان ذلك نذيرا بالويل والثبور للامة، وايدانا بزوال عزها وسلطانها

وظل اتحاد الأشتاني في الأساس اتحاداً عسكرياً يهدف إلى التوسع الاقتصادي ، وبالفعل نجحت هذه السياسة في سيطرة الاتحاد على جزء كبير من غانا الحديثة (٥).

وكان للتوسع المستمر لدولة الأشتاني أثره في قيام نوع من العداء بينهم وبين جماعات الفانتى الذين سيطروا على المناطق الساحلية، وكان ملوك ورؤساء الفانتى قد وضعوا دستوراً لاتحاد كونفدرالى من أجل تحقيق الرخاء والرفاهية لكل شعوب الفانتى، وقد وافق الملوك على تشكيل هيئة عرفت باسم (اتحاد الفانتى الكونفدرالى) ، وقضت المادة الثامنة من هذا الدستور على تطوير العلاقات الودية بين الملوك ورؤساء الفانتى، وتدعيم الوحدة بينهم من أجل الأعراض الدفاعية للاتحاد، بالإضافة إلى بناء المدارس لخلق الكوادر المتعلمة، وتنمية المشروعات الزراعية والصناعية وإدخال محاصيل جديدة، والعمل على تطوير الموارد المعدنية في الاتحاد (٦).

وطوال القرن الثامن عشر اتسمت العلاقات بين الفانتى والأشتاني بالطابع العدائى، بل وصل الأمر إلى حد قيام الأشتاني بالهجوم على جماعات الفانتى عدة مرات وترجع أسباب العداء بين الفانتى والأشتاني إلى الأسباب التالية:
أولاً - كان الفانتى يرفضون السماح للتجار من الأشتاني بالاتصال مع القلاع الأوربية على الساحل حتى يتأكد دورهم في الوساطة بين الأوربيين وبين الأشتاني .

ثانياً - كان الأشتاني في حاجة ماسة إلى السلاح للدفاع عن اتحادهم ولكن جماعات الفانتى منعت تجارة الأسلحة والبارود عن تجار الأشتاني.

ثالثاً - تدخل الفانتى كثيراً في الأمور الداخلية للأشتاني، بل وحرض الفانتى جماعات الواسا (Wassa) والتيفو (Twi) والاكيم (Akem) على الثورة ضد سيادة الأشتاني لاهيك عن تحالف الفانتى مع الواسا من أجل محاربة الأشتاني (٧) .

رابعاً - كانت جماعات الفانتى تسمح بإيواء المجرمين من الأشتاني وخصوصاً من ثوار جماعات التسيبو (Tsiabu) والابوتوا (Aputai) . لقد كانت هذه الأسباب أساس الاصطدام بين الفانتى والأشتاني واستمر الصراع بينهما في أوائل القرن التاسع عشر، وترتب على هذه الصراعات إغلاق ممرات التجارة عدة شهور، بل وصل الأمر إلى حد قيام الفانتى بوضع العرائل أمام الأشتاني بقصد منع اتصالهم مع الأوربيين .

وعندما تولى الملك أوسى بونمو (Osei Bonsu) السلطة في بداية القرن التاسع عشر - فإنه إبتع سياسة جديدة من عام ١٨١٠ حتى عام ١٨٢٤ ، وكانت لهذه السياسة آثارها العميقة على المنطقة بأسرها فقد بدأ هذا الملك سياسة بالإصلاحات المركزية التي كان قد انتهجها أسلافه، بل وحافظ على وحدة الامم المتحدة .

كما حاول بعد ذلك توسيع حدودها إلى أقصى درجة ممكنة. وواصل هذا الملك سياسة التغييرات الدستورية التي أرساها الحكام السابقون في القرن الثامن عشر في عهد كل من أوسى كوانو، وأسى كوام اللذين غيرا المناصب الوراثية في مديريات كوماسى، كما قاما بتعيين بعض الأشخاص الموالين في هذه المناصب هذا بالإضافة إلى إنشاء مناصب جديدة تساعد على تقوية قبضة الملك الشخصية (٨) .

وأحسن هذا الملك مناصب وزارية أخرى، وعين بعض المتعلمين المسلمين في الوظائف الهامة، وطور النظم المالية وجعل المناصب الوراثية حسبما تسمح به طبيعة العمل، وعين وكلاء فى كل من كيب كوست (Cape Coast) والمينا (Elmina) (٩) .

ولقد ساعدت هذه التطورات الدستورية على إزدياد نفوذ ملوك الأشانتى فى كل من كوماسى العاصمة والمديريات التابعة لها، وكان ملك الأشانتى يحكم دون منازع ، ويتولى كل رئيس محلى سلطته عن طريق التعيين من البلاط الملكى ، وقد أصبحت الكفاءة أساس نظام الحكم وليس العامل الوراثى. ولذا ضم الجهاز الإدارى موظفين على قدر كبير من الكفاءة مما ساعد على استتباب الأمن، وتطبيق العدالة فى كل أرجاء المملكة (١٠).

وكانت الخطوة الهامة لوس بونسو هى تحقيق وحدة الإمبراطورية التى ورثها عن أجداده ، وكان هذا يعنى القضاء على كل أنواع التمرد والوان العصيان لكن رغم الاجراءات التى اتخذها هذا الملك فإن بعض أعمال التمرد انتشرت فى منطق: ابرون (Abon) فى أجزاء الشمال الغربى، وأيضاً منطقة جونجا (Gonja) التى تحدى ملكها سلطات ملك الأشانتى وقتل مبعوثه وهرب محتجماً فى قبائل الفانتى، كما ثارت منطقة جيامان (Giaman) فى عام ١٨١٧ وتمردت واسا (Wassa) واسين (Assin) ودينكييرا (Denkyira) فى عام ١٨٢٢.

وعلى الرغم من كل هذا فقد نجح أوسى بونسو فى تنفيذ سياسته لتقوية قبضته على المملكة وبقاء وحدتها ، ففضى على المناطق الثائرة وحارب الفانتى فى عام ١٨٠٨ بسبب تقديمهم المساعدات لإقليم اسين وهزمهم ، وقام بحملات ضد منطقة الواسا ودينكييرا فى عام ١٨٢٤ ، وأوقع الهزائم بالتوالى كما هزم القوات البريطانية التى جاءت بقيادة تشارلز ماكارتى (Charles Macarthy) لنجدتهم ، وكان

هذا القائد قد عين حاكماً عاماً للحصون البريطانية على الساحل وقد لقي حتفه مع القتلى فى معركة بونساسو (Bonsaso) فى ٢١ فبراير ١٨٢٤ (١١) .

لقد نجح الملك أوسى بونسو فى كل حملاته ، وبعد ان هزم الفانتى صار على إتصال مباشر مع الساحل ، كما انه حمل لقب بونسو أو الحوت لأنه لم يستطيع أى عدو هزيمته فى البحر وأجبر البريطانيين على تغيير سياستهم والوقوف

إلى جانب الأشتانتى ، كما أنهم اضطروا إلى قبول حكم الأشتانتى على الساحل ما عدا المناطق التى بها بعض القلاع البريطانية (١٢).
وخلص القول أن الهدف الأساسى للملك أوسى بوتسو هو الحفاظ على ما ورثه من أجداده ، بل وأضافه أجزاء أخرى إلى المملكة كان يعتبرها مكملة لحدودها الطبيعية، وحقق هذا الأمل بمهاجمة الفانتى فى الولاية الجنوبية وكانت الأحلام التى جالت بخاطرهم أن يحكم الساحل كله - لكن القدر لم يمهل حيث مات فى فبراير ١٨٢٤ بعد فترة قصيرة من وصول أنباء عن إنتصاراته على القوات المشتركة من الواسا والونكييرا والفانتى بل والبريطانيين وقد استحق هذا الملك لقب "الملك العظيم" لأنه بذل كل ما فى طاقته من أجل الحفاظ على وحدة المملكة ورفع مكانة الأشتانتى عالية وسار من أعظم ملوك هذه الدولة.

وبالطبع كانت هذه التوسعات تخلق قلق بال البريطانيين الذين كانوا يخشون من توسع الأشتانتى تجاه الساحل ، ولعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها:
أولاً: اعتقد البريطانيون أن منافسيهم من الهولنديين سيكونون أول المستفيدين من توسع الأشتانتى لأن الهولنديين اقتنعوا الأشتانتى بأن عدوهم الأول هم البريطانيون (١٣).

ثانياً: اعتبر البريطانيون أن ملوك الأشتانتى حكام مستبدون مثل ملوك داهومى وخافوا من سيطرتهم على الساحل وبالتالي تحكم القبائل التابعة لهم فى المنطقة.

ثالثاً: أن المراكز التجارية البريطانية والفانتى كانت تسيطر على معظم المنطقة الساحلية وكان الفانتى يجدون معاندة من البريطانيين ، لكن انهزام الفانتى جعل من الأشتانتى أكبر قوة سياسية فى أفريقيا الغربية وهو ما تخشاه بريطانيا حفاظاً على مصالحها هناك (١٤).

وقد عبر عن هذا الخوف جوزيف دوبيوى (Joseph Dupuis) الذى عين قنصلاً بريطانياً فى كومانسى بعد انتصارات الأشتانتى مباشرة حيث أرسل إلى حكومته

ما يفيد بأن مملكة الأشتانتى قد امتدت غرباً وشرقاً وصارت تشمل أربع درجات من خطوط الطول ومثلها من خطوط العرض، وهذا ما يجعلها مملكة لها خطورتها (١٥).

لكن الضربة الكبرى التى لقيتها هذه المملكة الأفريقية تمثلت فى قرار الحكومة البريطانية فى عام ١٨٠٧ بإلغاء تجارة الرقيق. وكان هذا لطمة كبرى لاقتصاد الأشتانتى الذى يعتمد أساساً على تصدير الرقيق ، وبالتالي فقد حدث تدهور تدريجي فى هذه المملكة فى السنوات التى تلت إلغاء الرق.

ورغم كل هذا التوسع لمملكة الأشتانتى الأفريقية فإنها بعد خمسين عاماً من وفاة أوسى بوتسو فى الفترة بعد عام ١٨٢٤ وحتى عام ١٨٧٤ تعرضت

لعوامل الضعف والتفكك مما أدى لانجهاها في أواخر القرن التاسع عشر نحو الانهيار التام ، فما هي أهم مجريات الأحداث في هذه المملكة وما هي تطورات العلاقة مع البريطانيين حتى اعلان الحماية على بلاد الأشانتي.

ثانياً: موقف بريطانيا من مملكة الأشانتي:

لم تتمكن بريطانيا من إقامة علاقات ودية وسلمية مع مملكة الأشانتي، ويرجع ذلك إلى أن بريطانيا بعد قرار إلغاء الرق في عام ١٨٠٧ تولت مسئولية القضاء على هذه التجارة وصار من المستحيل إقامة علاقات ودية مع الأشانتي الذين صاروا بعد عام ١٨٢٠ المصدر الرئيسي للرق في ساحل الذهب ، وبدأ البريطانيون يستخدمون أسلوبهم التقليدي لمساعدة سكان الساحل ضد الأشانتي ، ومن ثم صار الاحتكاك بين القوتين أمراً متوقعا وأصبح التلاحم وشيكاً، وكانت هناك من الأسباب مايجعل الصراع بين الطرفين مسألة جوهرية

وتكمن أسباب الصراع بين القوتين فيما يلي :

أولاً- تركّز اهتمام الأشانتي بعد عام ١٨٢٤ في الحفاظ على دولتهم العظيمة ولكن الملك أوصي ياو اكونو (Osei Yew Akoto) الذي خلف أوصي بونسو كان قد فقد سيطرته على كل الولايات الجنوبية عدا قلعة المينا وحاول خلفاؤه استرجاع هذه المناطق، فكتب الملك كوفي كريكاري إلى البريطانيين يطلب بضم مناطق اسين ودينكيريرا واكيم، كما أن ملوك الأشانتي كانوا مُصرين على الحفاظ على قلعة المينا باعتبارها الميناء الذي يضمن لهم موارد مستمرة من أسلحة الساحل، وهذا ما جعل الأشانتي يشنون الغارات على الساحل في الفترة من ١٨٦٧ وحتى عام ١٨٧٣ ، وبالمطبع كان ذلك دافعا إلى الاحتكاك بالبريطانيين الذين انزعجوا من وجود دولة قوية على الساحل تتحكم في التجارة هناك .

ثانياً- كان العامل الاقتصادي من أهم الأسباب في الصراع بين البريطانيين والأشانتي فلقد اعتقد التجار البريطانيون أنه إذا تحطمت قوة الأشانتي فإن هذا سيفتح المجال أمامهم للتجارة مع الداخل وكان وجود هذه الدولة الأفريقية القوية عاملاً على عدم قدرة البريطانيين على توسيع مجال نفوذهم ، كما أن وجود دولة الأشانتي يعني أيضاً استمرار تجارة الرقيق التي صارت عصب الحياة لدى الأشانتي ويضاف إلى ذلك أن التجار البريطانيين كانوا مضطرين لدفع ضرائب للأشانتي على الحصون والقلاع التي استولوا عليها في أرض الفانتي .

ثالثاً- اتجهت بريطانيا لادخال المسيحية ونشر الحضارة الغربية في تلك المناطق التي اكتشفتها في غانا- لكنها أدركت أن ذلك لن يتحقق طالما ظلت مملكة الأشانتي قوة سياسية موحدة فكان لابد من المضي لتدميرها والقضاء عليها (١٦) .

رابعاً - تجاهل البريطانيون لعادات الأشانتي وثقافتهم مما جعل شعب الأشانتي يفكر في عام ١٨٦٣ في غزو الساحل والتخلص من الاتجار بالدخلاء. لكل هذه الأسباب كان الصدام بين القوتين متوقعا وبدأ البريطانيون يتحرشون بالأشانتي - لكنهم وجدوا أن الحل السلمي ربما يكن أجدي من التدخل العسكري، وإذا فاتهم أرسلوا بعثة إلى كوماسي في عام ١٨١٧ في محاولة لتوقيع معاهدة مع ملك الأشانتي وقبلا وافق الملك أوسي بونسو على تعيين قنصل بريطاني في كوماسي بموجب اتفاقية بوديه (Boudieh) التي وقعت في المايي من سبتمبر من نفس العام والتي اتفق فيها على الاعتراف بملكية الأشانتي للأراضي التي تقوم عليها الحصون البريطانية وعلى تأجيرها للبريطانيين لقاء إيجار محين وأن يقوم ملك الأشانتي بحماية التجار البريطانيين خلال مدة إقامتهم في كوماسي كما نصت على أن يقيم في العاصمة مقيم بريطاني من أجل التفاهم على كل ما يهم الجانبين (١٧) .

وواضح من هذه المعاهدة المبكرة بين البريطانيين والأشانتي أن مسؤولية حفظ الأمن والمحافظة على سلامة الطرق التجارية اقما تقع على عاتق الأشانتي ومن حقهم اتخاذ ما يرونه من السبل التي تحقق لهم هذا ولذا وجدت بريطانيا أن هذه المعاهدة تحد من نشاطها وتجعل من الأشانتي القوة الفعالة في المنطقة ، ولهذا سمحت بريطانيا لتعديل شروط هذه المعاهدة. ووصل جوزيف دييو (Joseph Dupuis) إلى كوماسي في الثالث والعشرين من مارس عام ١٨٢٠ واستطاع هذا القنصل توقيع معاهدة جديدة في عام ١٨٢٠ نصت على اعتراف ملك الأشانتي بجوزيف دييوا كقنصل للحكومة البريطانية كما وافق الملك على تأكيد وحماية المصالح البريطانية في بلاده ، كما أقر الملك تشجيع التجارة مع كيب كوست والمناطق التابعة له، وفي مقابل ذلك وافق القنصل على حماية رعيا ملك الأشانتي والذين لهم علاقات مع المستعمرات البريطانية على الساحل ، وأخيرا تضمنت المعاهدة نصا بإلغاء المعاهدات السابقة وخصوصا معاهدة عام ١٨١٧. بالإضافة إلى حق القنصل البريطاني في الاشراف على المصالح البريطانية خاصة مايتعلق بأثمان السلع التجارية الوطنية (١٨) .

وتوضح هذه المساعي البريطانية السلمية أن هدف بريطانيا كان تهدئة الأحوال مع مملكة الأشانتي للحفاظ على مصالحها في المنطقة، وكان سعيها لتعيين مقيم أو قنصل في كوماسي وتوقيع معاهدات مع ملك الأشانتي لضمان حماية التجار البريطانيين - إنما يعكس رغبة بريطانيا مع بداية القرن التاسع عشر في عدم التدخل العسكري وانتهاج الأسلوب الدبلوماسي من أجل القضاء على الرق وتطوير التجارة البريطانية هناك .

وساعد تعيين جوزيف دييوا كقنصل لبريطانيا على تحسين العلاقات بين الطرفين ، وتعاطف هذا الرجل مع شعب الأشانتي لدرجة أن ساعدهم على

السيطرة على بعض المدن الساحلية . وكان هذا التصرف سببا في معارضة المجلس البريطاني في كيب كوست لمعاهدة ١٨٢٠ واخذ يستعد للدفاع عما أسماه بالحقوق المكتسبة للبريطانيين.

وفي ٢٧ مارس ١٨٢٢ وصل السير تشارلز مكارثي (Charles Macarty) إلى ساحل الذهب وكان معروفا بقدرته على معالجة المشكلات بعد أن نجح في حل المشكلات المتعلقة بسيراليون ، وتولى هذا الرجل مسئولية الحصون البريطانية على الساحل. وكان يؤمن بفكرة أن هذه الحصون البريطانية ليست سوى محميات بريطانية يجب تشجيعها ومساعدتها والدفاع عنها ضد الأسيانتي البرابرة. وبالفعل بدأ يؤثر القلاقل ضد شعب الأسيانتي، فاضطر الملك أوسي يونسوا إلى التقدم نحو كيب كوست وأعلن تدمير كل شيء سواء الأبيض أو السود الموالين لهم - وما كان من مكارثي إلا أن أخذ ينظم شعوب الساحل في حلف كبير هدفه الأساسي ضمان استقلال كل دويلات الساحل حتى نهر تانو (Tano) في الغرب وإلى نهر الفولتا في الشرق، ومنع سقوط الدويلات في أيدي الأسيانتي، وكان هذا بمثابة إعلان للحرب بين الأسيانتي والبريطانيين (١٩).

ثالثا: الحرب بين الأسيانتي والبريطانيين:

عندما تلقى البريطانيون معلومات بأن الأسيانتي يتحركون إلى أرض الواسا (Wassa) وضع تشارلز مكارثي خطة لمواجهةهم ، وفي يوم ٢٢ يناير ١٨٢٤ التقى الطرفان بالقرب من قرية بونساسو (Bonasso) ، وكان جيش الأسيانتي يضم أكثر من عشرة آلاف جندي وهو ما يفوق القوة البريطانية عددا وعتادا وبدأت الاشتباكات الأولى، وطوق الأسيانتي الأعداء في معركة ضارية ومنيت القوة البريطانية بخسارة فادحة ولقى قائد القوة تشارلز مكارثي حتفه في هذه المعارك (٢٠) واستمر القتال حتى شهر مارس أزهق فيه البريطانيون ، وما أن عرض عليهم الأسيانتي للتفاوض حتى قبلوا عقد معاهدة جديدة (٢١).

وكان مصرع هذا القائد سببا في التكثيف بسياسته، وقد وجد حلفاؤه ومنهم الميجور تيرنر (Turner) أنه لا فائدة من الاستمرار في سياسة مكارثي العنيدة، بل وفكر البعض في عدم جدوى البقاء نهائيا في ساحل الذهب، وأن الأفضل الانسحاب نهائيا من هذه البلاد.

ودخل الأسيانتي في سلسلة من الحروب ضد البريطانيين وأعدائهم وكان ملك الأسيانتي أوسي بونمو قد مات في نفس اليوم الذي قتل فيه مكارثي فواصل خليفته الملك أوسي يواكوتو الحرب ضد الأعداء حتى وصل إلى مشارف كيب كوست - لكن الميجور شيشاوم (Chisholm) استطاع طرد الأسيانتي إلى كوماسي وبدأت الدويلات الجنوبية تؤكد استقلالها من جديد (٢٢) .

وعلى الرغم من طرد الأشانتي من الأقاليم الجنوبية - إلا أنهم كانوا يقعون في النصر على أعدائهم، وإذا فاتهم عاودوا مهاجمة الساحل - و لكنهم ارتكبوا غلطة تكتيكية في هذا الهجوم حيث قاموا في عام ١٨٢٦ بشن هجوم على القوة البريطانية وحلفائها في الأراضي الواقعة في سهول اكاتمنسو (Akatanenso) بالقرب من دودوا (Dodowa) واستخدم البريطانيون صواريخ كونجريف (Congreve) التي حصلت الأشانتي وجعلتهم يعتقدون أن البريطانيين يستخدمون البرق والرعد في محاربتهم واضطروا إلى الانسحاب إلى كوماسي تاركين الولايات الجنوبية إلى أكتد استقلالها من جديد وانتهت بذلك تهديدات الأشانتي للساحل بعد هذه المعارك (٢٣) .

لكن الحكومة البريطانية اضطرت رغم ذلك إلى تسليم مستعمراتها في ساحل الذهب إلى لجنة من كبار تجار لندن منعتهم اعانة سنوية قدرها أربعة آلاف جنيه استرليني من أجل الحفاظ على هذه القلاع والحصون (٢٤) . وتشكل في أكتوبر ١٨٢٦ مجلس لإدارة هذه الحصون البريطانية برئاسة الكابتن جورج ماكليين (George Maclean) ، ووصل هذا الرجل إلى كيب كوست في ١٩ فبراير عام ١٨٣٠ وظل هناك حتى مات في عام ١٨٤٧ .

وكان هذا الرجل واقميا فقد أدرك أن النشاط التجاري لن يزدهر في ظل الخلافات والصراعات، ولذا بدأ سياسة جديدة وأخذ يسعى لعقد اتفاق سلام مع الأشانتي وتحقيق هذا الهدف فعلا ووقع معاهدة مع ملك الأشانتي في ٢٧ أبريل ١٨٣١ .

وحسب نصوص هذا الاتفاق الجديد اضطرت ملك الأشانتي للاعتراف باستقلال دويلات الساحل، كما وافق الملك على احالة كل ما يحدث من صراعات وخلافات مع الدويلات السابقة إلى حاكم قلعة كيب كوست من أجل تسويتها، كما تعهدت الدويلات الجنوبية بفتح طرق التجارة الحرة لكل من يعمل في التجارة المشروعة، كما وافق على إيقاف التجارة في الرقيق (٢٥) .

بهذا الاتفاق استطاع جورج ماكليين تحقيق الاستقرار كما انتشر الأمن والأمان وحصل ماكليين على تأييد الولايات الجنوبية وتوغل بشكل أكبر في الصراعات السياسية والقضائية بين الأقارعة - لكن حقيقة الأمر هي أن جورج ماكليين تمكن من تحويل شعوب الساحل إلى دويلات تحت الحماية البريطانية (٢٦) .

ونظرا لأن الأعمال التي قام بها جورج ماكليين لم تكن تستند إلى قاعدة قانونية، فقد شكل البرلمان البريطاني لجنة في عام ١٨٤٢ للنظر في شأن هذه المناطق ووضع تقريرا عنها ، وتشكلت اللجنة برئاسة الدكتور مادين (Madden) وهو أحد المتحمسين لمحاربة تجارة الرقيق وقد استطاع هذا الرجل أن يدرس أحوال المنطقة، وأن يكتب تقريرا عن نتائج مهمته، وأوصى بضرورة وضع

كل الممتلكات البريطانية على ساحل الذهب تحت تصرف التاج البريطانى مع ليقاف تبعية المنطقة لسيراليون (٢٧)

وأكد المسئولون البريطانيون أنه لا بد من إشراف بريطانيا بشكل مباشر حتى يمكن القضاء على تجارة الرقيق (٢٨).

وفى عام ١٨٥٠ انفصل ساحل الذهب عن سيراليون وأصبحت له حكومة مستقلة ولها السلطات التنفيذية والتشريعية. وفى نفس العام باعت الدانيمارك حصونها إلى إنجلترا مقابل عشرين ألف جنيه لأنها وجدت نفسها لا تملك الأسواق التى تستطيع تصريف المحاصيل الاستوائية كالقطن والبن والسكر والمطاط فيها (٢٩).

وفى نفس الوقت لم يستطع حلفاء ماكلين تطبيق سياسته السلمية فسادت الصراعات من جديد بين الأشتانتى والتجار البريطانيين ، وكانت النتيجة الطبيعية أن دخلت المنطقة فى جولة جديدة من الصراعات الإقليمية (٣٠).

وعندما وصل الحاكم الجديد ريتشارد باين (Richard Pine) إلى ساحل الذهب فى ١٨ أكتوبر ١٨٦٢ وجد أن قلاع أكرا قد دمرها زلزال عنيف كما أن قوة المدفعية المسنولة عن ساحل الذهب فى حالة من الفوضى وكان من الطبيعى أن تتجدد الاشتباكات وأن تتدلع الحرب من جديد بين الأشتانتى والبريطانيين ووجد الحاكم باين إنه من الصعب فهم عادات الأشتانتى وقوانينهم، وكان ذلك سبباً فى تدهور الموقف من جديد فى عام ١٨٦٣. لقد عثر أحد رؤساء الأشتانتى ويدعى كويس جيانى (Kwesi Gyani) على كتلة من الذهب وبدلاً من أن يسلمها إلى ملك الأشتانتى حسب القانون فإنه هرب بها إلى قلعة بريطانيا على الساحل، وكتب ملك الأشتانتى كواكو ديو الأول (Kwaku Dua) إلى الحاكم البريطانى باين فى التاسع من فبراير ١٨٦٣ بأن هناك اتفاقاً فى عهد جورج ماكلين الحاكم البريطانى السابق يقضى بأن يقوم الملك بتسليم أى هارب من بلاد الفانتى إلى كيب كوست وأنه إذا هرب أى عبد من رجال الأشتانتى إلى كيب كوست يقوم الحاكم بإعادته إليه، وحسب هذا الاتفاق طلب ملك الأشتانتى من الحاكم بأن يسلم إليه كويس جيانى، وألقى المسئولية على الحاكم إذا وقعت أى اضطرابات لأن هذا خرق لشروط الاتفاق (٣١).

وجمع الحاكم باين مجلسه التنفيذى مع مبعوثى الملك ، وتدارس المجلس الموقف بشكل شمولى وبعد هذه الدراسات الطويلة لم يجد الحاكم فى كل الوثائق الموقعة

بين ملك الأشتانتى والبريطانيين ما يفيد إعادة رعاياه إليه دون شروط وبالتالي اعتبر الحاكم تسليم كويس جيانى أمراً مستحيلاً (٣٢).

وبناء على مجلس الحاكم ريتشارد باين اعتبر كوايس جيانى مجرد لاجئ وليس مجرم حرب وأعطاه الأمان، ورغم أن ملك الأشتانتى كان مسالماً - إلا أنه أحس بضرورة فرض نفوذه وسيطرته على رعاياه ، ولذا فإنه قرر إرسال

قوة عسكرية إلى الساحل وتمكنت هذه القوة من هزيمة الفانتى، ودمر الأشانتى عددا كبيرا من قراهم وقلاعهم. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل حاصر جيش الأشانتى القلاع البريطانية التى كانت تنتظر الإمدادات العسكرية، ولولا إصابة عدد كبير من جيش الأشانتى بمرض الدوسنتاريا الويائى، لحقق هذا الجيش مزيدا من الانتصارات على البريطانيين وأعوانهم وأمام هذا الوضع اضطر جيش الأشانتى إلى الانسحاب إلى الداخل.

وجمع الحاكم مجلسا تنفيذيا لدراسة الوضع وتحت الاتفاق يشكل جماعى بأن ينزل الميجور كوشرين (Cochrane) إلى ميدان القتال ليس بقصد الهجوم على الأشانتى ولكن من أجل مراقبة تحركاتهم وكان السبب فى ذلك أن القوة البريطانية النظامية لم ترد على ٤٠٠ رجل وهى قوة ضئيلة إذا ما قورنت بجيش الأشانتى الضخم، وكانت تقديرات البريطانيين للموقف أن تصل قوات الحلفاء إلى حوالى ٢٠,٠٠٠ جندي بالإضافة إلى المساعدات من حكومات سيراليون وجمبيا (٣٣).

ولما وصلت قوة الإنقاذ البريطانية لم تستطع التوغل فى الأخرى فى الداخل لإصابة أفرادها بنفس المرض الذى تعرض إليه جيش الأشانتى، وبالتالي لم تحسم الحرب بين الطرفين طوال عامى ١٨٦٣، ١٨٦٤ وكانت الحملة التى قادها الحاكم ريتشارد باين إلى نهر برا قد قضت وقتا طويلا فى بناء الجسور والمخازن، ولما جاء فصل الأمطار انتشرت الحمى بين أفرادها، ومات عدد كبير منهم، وبعد خمسة أشهر عادت الحملة دون أن تطلق رصاصة واحدة، وعلق الأشانتى على هذا الوضع بقولهم "إن الغابة أقوى من مدافع الرجل الأبيض" (٣٤).

وبعد هذه الأحداث تشكلت فى عام ١٨٦٥ لجنة برلمانية لدراسة أوضاع المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا، وقد أوصت اللجنة بالانسحاب من هذه المناطق عدا سيراليون إلا أن صانعى السياسة البريطانية تجاهلوا توصيات هذه اللجنة البرلمانية، وواصلوا سياستهم التوسعية، بل تبع ذلك استيلاء البريطانيين على المستعمرات الهولندية فى ساحل الذهب كما استولوا على قلعة المينا (Elmina) واحتج ملك الأشانتى بشدة عندما سمع عن المعاهدة المقترحة بتنازل هولندا عن مستعمراتها للبريطانيين بما فى ذلك قلعة المينا مقابل تبادل بعض الحصون رغبة فى تحاشي اختلاط مناطق النفوذ بينهما (٣٥).

وفى عام ١٨٧٠ كتب ملك الأشانتى خطابا إلى الحكومة البريطانية أعرب فيه عن معارضته لنقل المينا على اعتبار أنها من حقوقه على الساحل وأنها تدفع إليه جزية سنوية، ولكن أنكر الهولنديون هذا الادعاء من جانب الأشانتى وتجاهل البريطانيون والهولنديون مطالب الأشانتى، وسلم الهولنديون فعلا المنطقة رسميا إلى البريطانيين فى إبريل ١٨٧٢.

ومع خروج الهولنديين من المينا قرر الأشانتي استعادة ولايات الجنوب وصدرت الأوامر إلى القائد أدوبوفو (Adu Bofo) بالقوجة إلى دنكيرا ومعها حوالي خمسة آلاف مقاتل لتحقيق ذلك، كما توجه القائد أمانكوا (Amankwa) على رأس عشرين ألف مقاتل إلى الساحل على طول طريق كوماسي - كيب كوست. وبعد خمسة أيام من السير المتواصل عبر نهر برا، وتقدم الجيش ليشغول على أول معسكر للبريطانيين في اسين، وواصل الأشانتي تقدمهم بنجاح حتى وصلوا إلى مشارف كيب كوست، واتضم إليهم عدد كبير من القبائل التي كانت تابعة للهولنديين مثل الشاما (Shama) والاكسيم (Axim) والدكسوف (Doxove) وكان ملك الأشانتي كوفي كاري (Kofi Kari) قد قرر أن ينهي الصراع أولا مع البريطانيين بالقضاء عليهم، ثم توجه بقوة إلى قلعة المينا التي حاول القاتلي اخلاقتها وعلى العموم تجح كوفي كاري في معركة عام ١٨٧٢ في جوكرا (Jukra) التي تدمر فيها جيش كل من القاتلي والدنكيرا. وكلفت الحكومة البريطانية الجنرال جارنت ولسلي (Garret Wolseley) القائد العسكري والحاكم الإداري بتخليص المحمية من قوات الأشانتي، وبالفعل طلب ولسلي تكوين قوة من القبائل في المحمية لمواجهة بها جيش الأشانتي، وبالفعل وصلت إليه قوة قوامها مائتي جندي (٣٦).

وكان واضحا من كل هذه الترتيبات أن الحكومة البريطانية قد عقدت العزم على تخطيم قوة الأشانتي، ولذا فانه فور وصول ولسلي إلى كيب كوست - عقد اجتماعا مع الرؤساء في المحمية، وأرضع لهم أن ملكة إنجلترا تهتم بمشاكلهم وانها أرسلته لمساعدتهم.

وقرر جارنت ولسلي مهاجمة قوة الأشانتي التي تحاصر المينا ونجح على مدى أسبوعين في تخليص القلعة وطرد قوات الأشانتي إلى كوماسي - لكن استطاع جيش الأشانتي الإطسحاب بمهارة دون أن يتكبد خسائر فادحة (٣٧).

رابعا- تجدد القتال بين البريطانيين والأشانتي :

في التاسع من ديسمبر عام ١٨٧٣ وصلت الامدادات البريطانية التي كان القائد ولسلي ينتظرها. وفي السابع من يناير ١٨٧٤ احتلت مجموعة من القوات البريطانية والقوى المتحالفة معها منطقة اساما (Assama) شمال نهر برا (Pra)، وكتب جارنت من كوماسي يحذر الأشانتي بأنه على وشك التقدم ويعرض عليهم شروط الهدنة التي تتلخص في تسليم كل المسجونين عند الأشانتي، ودفع تعويضات تقدر بحوالي خمسين ألف أوقية من الذهب، وإن يذهب جارنت ولسلي مع قوة من خمسمائة رجل كوماسي لتوقيع معاهدة رسمية بذلك.

ولم يكن لدى الأشانتي النية للموافقة على هذه المطالبات المجحفة وكان الموقف خطيرا، وتأزمت الأمور، وكان من الطبيعي أن تصل الأزمة إلى مرحلة الاحتكاك والاشتباك المسلح ودارت معركة حربية بالقرب من أموف (Amouf)

حقق فيها البريطانيون نصرا على الأشانتي ولكنهم خسروا أكثر من ١٥٠ شخصا، علاوة على عدد غير قليل من الأسرى والجرحى كما فقد البريطانيون ضابطا وثلاثة من القتل البريطانيين كما جرح أحد عشر ضابطا وحوالي ١٧٣ جريحا من الجنود .

ورغم هذه الخسائر واصل الجيش البريطاني تقدمه وحطم يكوايا (Bakwa) وفي الثالث من فبراير تقدم الجيش نحو نهر اودا (Oda) ولكن نظرا لأن التقدم كان بطيئا فقد قرر ولسلي إقامة قاعدة متقدمة حتى يدفع بسرعة نحو كوماسي على أمل أن ينهي الحرب ويجبر الأشانتي على قبول شروط السلام .

وبعد معارك عنيفة بين الطرفين وصل الكولونيل وود (Wood) إلى قرية اوداسو، كما قطعت قوات ولسلي المسافة إلى هذه القرية في ثلاث ساعات، وإجتاز البريطانيون هذه العقبة واندفعوا نحو كوماسي العاصمة حيث وصلوها بالفعل لكنهم لم يتمكنوا من القضاء على قوة الأشانتي المدافعة عنها ، وقتل البريطانيون في إجبار الملك على دفع التعويضات أو توقيع معاهدة السلام . ولكن سقوط كوماسي كان ضربة كبرى للأشانتي وكرامتهم (٣٨) .

وكتب ولسلي إلى كارنول (Cardwell) من كوماسي في السابع من فبراير ١٨٧٤ بأنه قد أخبر ملك الأشانتي بأنه في حالة رفضه الحضور وتوقيع معاهدة السلام فسوف يدمر المدينة . كما أفاد بأن الملك يمارس أساليب مكررة وملتوية وأنه قد عجز عن إجباره على قبول شروط السلام وأنه قد اضطر إلى الانسحاب من كوماسي بعد فشل كل محاولات الحل السلمي (٣٩) .

وطالب ولسلي من الملك ووريثه على العرش في الكرسي المقدس الحضور للتفاوض (٤٠) .

وكان ملك الأشانتي مضطرا لتقد معاهدة جديدة مع البريطانيين .

معاهدة فومينا (١٤ مارس ١٨٧٤) :

في السادس من فبراير ١٨٧٤ بدأ السير جارنت ولسلي مسيرته نحو الساحل وفي ١٢ فبراير التقى مبعوث الأشانتي مع القائد ولسلي في فومينا (FOMINA) عرض على الملك شروطهم، وفي ١٤ مارس تم توقيع معاهدة فومينا والتي نصت على :

المادة الاولى :

قيام سلام دائم بين ملكة انجلترا وملك الأشانتي وكل شعوبه .

المادة الثانية :

يتعهد ملك الأشانتي بدفع مبلغ خمسين ألف أوقية من الذهب كتعويض عن المصاريف التي صرفتها جلالة الملكة في الحرب الأخيرة ، كما يتعهد بدفع ألف أوقية من الذهب بعد ذلك .

المادة الثالثة :

يقر ملك الأشانتى بعدم فرض سيطرته على رؤساء دنكيرا (DENKERA) واسين (ASSIN) واكيم (AKIM).

المادة الرابعة :

يقر ملك الأشانتى من جانبته ووريثه بعدم إدعاء حقوق سيادة على المينا أو أية سيطرة على أى من القبائل التى ارتبطت من قبل بالحكومة الهولندية كما يقر بعدم فرض أية ضرائب على قلعة المينا أو أية قلاع بريطانية أخرى على الساحل الذهب

المادة الخامسة :

يقوم ملك الأشانتى بسحب كل قواته من منطقة ابولونيا (APPOLONIA) والمناطق المجاورة وكذلك من المناطق القريبة من دكسكوف (DIXCOVE) وسكوندى (SECONDEE).

المادة السادسة :

حرية التجارة بين الأشانتى وقلاع جلالة ملكة بريطانيا على الساحل وحريه الأفراد فى نقل متاجرهم من الساحل إلى كوماسى أو من هناك لأى جزء من ممتلكات الملكة على الساحل.

المادة السابعة :

يتعهد ملك الأشانتى بضمان فتح الطريق بين كوماسى ونهر برا وان يقر بإزالة الاعتشاب والعشائش من الطرق بعرض ١٥ قدم .

المادة الثامنة :

يتعهد ملك الأشانتى بإيقاف كل عمليات التضحية البشرية لأن هذا العمل مشير لمشاعر المسيحيين .

المادة التاسعة :

يوقع الملك على نسخة من هذه المعاهدة ويرسلها إلى حاكم جلالة الملكة فى كيب كوست فى خلال ١٤ يوما من هذا التاريخ .

المادة العاشرة :

تعرف هذه المعاهدة باسم معاهدة فومينا (٤١) .

وإذا جلتنا هذه المعاهدة نجد أنها كانت انتصاراً لبريطانيا على مملكة الأشانتى ويتضح ذلك مما على :

أولا - أن هذه المعاهدة فرضت على ملك الأشانتى دفع مصاريف الحرب التى دارت بينه وبين البريطانيين بالإضافة إلى دفع مبلغ سنوى للبريطانيين وهذا يعنى أنهم فرضوا عليه نوعاً من الحماية يتم بموجبه تقديم كميات من الذهب إلى بريطانيا .

ثانيا - استطاعت بريطانيا بموجب هذه المعاهدة أن تلغى كل ادعاءات ومطالب ملك الأشانتى على الساحل خصوصا قلعة المينا أهم مصدر له لتوريد السلاح، وهذا يعنى فى المقام الاول أن بريطانيا قلصت نفوذ هذا الملك على الساحل الذى صار تابعا للسيادة البريطانية وبالطبع أدى هذا إلى حرمان الأشانتى من الوصول للساحل وإلحسار نفوذهم فى الداخل .

ثالثا - لم تلق بريطانيا عند حد حرمان ملك الأشانتى من أية حقوق سيادة على الساحل بل أجبرته على النزول عن كثير من المناطق التى كانت تابعة له، وكان يحصل منها على مرائب سنوية مقابل الحماية. ويعنى هذا أن بريطانيا قد عززت الأشانتى وحرمتهم من كل المناطق التى دانت لهم عدة قرون .

رابعا - فتحت هذه المعاهدة الطريق أمام التجارة البريطانية نحو الداخل فامن التجار على بضائعهم وتجولوا هنا وهناك فى مناطق كان من الصعب الوصول إليها وبالطبع أدى هذا التوسع التجارى إلى مرحلة جديدة من مراحل الاستعمار البريطانى حيث حاولت بريطانيا حماية تجارتها فى الداخل أمام المنافسة من جانب الشركات الأوربية الأخرى، وبالتالى كانت هذه المعاهدة مع الأشانتى مقدمة للحماية على هذه المناطق الداخلية ورسم حدودها حسب المصالح البريطانية هناك .

خامسا - أجبرت بريطانيا ملك الأشانتى ليس فقط على فتح الطرق التجارية وتأمينها بل أيضا الزمته بإزالة الأعشاب على طول هذه الطرق حتى تصبح صالحة للانتقال ونقل البضائع بسهولة .

وهكذا قلصت بريطانيا نفوذ ملك الأشانتى على الساحل بعد أن استقلت الولايات الجنوبية والتى كون منها البريطانيون نواة مستعمرة ساحل الذهب فى عام ١٨٧٤ وأخطر من ذلك انفصال عدد من الولايات الشمالية واهتزاز مركز الامبراطورية واستقلال كل من دواين ادنسى (ADANSI) ، وأعلنت كل من ولايات كوكوفو (KOKOFU) ويكواي (BEKWAI) الحرب على كوماسى وما زاد الطين بله قيام شعب الأشانتى بحسب الكرسى المقدس من الملك بعد أن ثبت تورطه فى سرقة الذهب من مقابر الملوك الموتى .

وباختصار صارت المملكة منقسمة على نفسها وبدأ الدمار يندب فى أوصالها، وانفصلت أجزاء كبيرة عنها وضاعت الوحدة التى حاول ملوك الأشانتى السابقون الحفاظ عليها، وكانت كل هذه الأمور مقدمات طيمنية لإعلان الحماية البريطانية على المنطقة ، وحاول كل من الملوك منسى بوتسو (١٨٧٤) وديو الثانى (١٨٨٤) ، واجيمان بر (AGYEMAN PREMPEH) (١٨٨٨-١٩٣١) المحافظة على ماتبقى من

الملكة وكرسوا كل جهودهم من أجل تقوية القلب وكسب كوكوفو ويكواي - ولكن إقليم دواين عارض هذه الجهود السلمية وقام بإغراء المناطق المجاورة على الانضمام إلى شعب هذا الإقليم .

ونتيجة لهذا التصرف العدواني، استخدم منسي بونسو القوة وقام بالهجوم على إقليم دواين، وأوقع بقواته هزيمة ساحقة واضطرت سلطات الإقليم للانضمام إلى حلفائهم حيث لجأت قوات دواين إلى منطقة اكيم (AKYOM) ، وهناك قدم البريطانيون مساحة كبيرة من الأرض اسموا عليها مدنا جديدة اسموها على أسماء مدنهم القديمة في بلاد الأشانتي .

وكان استخدام القوة في مثل هذه المواقف التي تتعرض فيها المملكة للإتهام - قد رفع مكانة الملك منسي بونسو كما ارتفعت مكانة الكرسي المقدس، ولكنه فضل في عام ١٨٧٥ استخدام أسلوب الدبلوماسية بدلا من اللجوء إلى القوة فأرسل بعثة إلى منطقة دانسا (DANSA) وأخبرى إلى منطقة جيامان (GYAMAN) عام ١٨٧٨ بقيادة أحد الأوربيين ويدعى كارل نيلسون (KARL NILSON) .

وفي خطاب الحاكم العام البريطاني السير صمويل روي (ROWE) إلى اللورد كميرلي في الثالث من مايو ١٨٨١ - أشار إلى رغبة ملك الأشانتي في تحقيق السلام مع البريطانيين، كما أشار إلى أن ملك الأشانتي أودع مبلغا يساوي ١٢٠٠ أوقية من الذهب لحساب ملكة الجلترا كرمز لإخلاصه كما أنه أرسل قاسما مقدسة إلى الملك في بريطانيا (٤٢) .

ورغم كل هذا لم تستجب منطقة جيامان للجهود الدبلوماسية لملك الأشانتي بل هاجمت حلفاءهم ورفض الملك بونسو إرسال جيش لمساعدة أتباعه في بندا فما كان من شعب الأشانتي إلا أن قام بعزل الملك في فبراير ١٨٨٣ على اعتبار أنه يمثل رمز الخضوع والاستسلام (٤٣) .

وكان منسي بونسو قد اعتلى عرش الكرسي المقدس من عام ١٨٧٤ حتى عام ١٨٨٣ وقضى كل هذه الفترة في جهود من أجل استعادة مكانة الأشانتي والتي انتهت بتوقيع معاهدة فومينا التي كانت سببا في غضب شعبه والثورة عليه وعزله (٤٤) .

خامسا - الملك برمية وتجدد الصراع مع البريطانيين :

بعد أن عزل شعب الأشانتي الملك بونسو قامت سلسلة من الحروب الأهلية بين الرؤساء المحليين في كوماسي ولم تتوقف هذه الصراعات الدموية إلا بعد وصول كوادوالثالث للسلطة وتولى العرش باسم الملك اجمان برمية الأول وذلك في ٢٦ مارس ١٨٨٨ وكان برمية قد بلغ من العمر ستة عشر عاما فقط وحضر حفل التتويج السيد بارت (BARNOTI) مساعد الحاكم البريطاني الذي أعطى وصفا لهذه المراسم واستمع إلى كل الأحاديث التي القيت في

الحفل والتي عبرت عن رغبة شعب الأشانتى المصادقة في تحقيق السلام مع البريطانيين ، كما نقل الملك برمبة الى السيد بارنت رغبة الأشانتى في ارسال تسعة مندوبين الى الساحل للتعبير عن رغبتهم في إحلال السلام في المنطقة (٤٥).

وكانت أحوال مملكة الأشانتى عند تولي الملك برمبة الأول - قد وصلت الى درجة كبيرة من الفوضى والضعف ، حيث انتهزت دويلات البرونج BRONG فرصة الخلافات في كوماسى وقامت بتأكيد استقلالها ، وفي أقصى الجنوب استمر الدواين في إقامتهم في أكيم وقام الأشانتى بمطاردة سكان الأونس جنوبا حتى نهر برا بعد حروبهم الفاشلة مع بكويرا (BKWA) في عام ١٨٨٦ ، وتعقدت المشكلات التي واجهت ملك الأشانتى عندما أعلنت دويلات كوكوفو ومامبونج ونسوتا الثورة على الأشانتى حيث كان هذا بداية انهيار قلب المملكة الذي أسسه الملك اومى توتو (٤٦).

لكن رغم هذه المشكلات المعقدة، والأحوال السيئة والثورات الداخلية المتعددة فإن هذه الدولة الإفريقية لم تنهار بسرعة واستمرت تواصل مسيرتها في ظل قيادتها الجديدة .

ويرجع سر بقاء هذه الدولة الى عاملين :

أولهما - ان الولاء للكرسى المقدس جعل الناس يلتفون من حوله ويسعون للحفاظ عليه وعلى وحدة المملكة بسرق النظر عن فقدانها السيطرة على عدد كبير من الولايات ومنازل الحرب الأهلية التي اندلعت في كوماسى الا نتيجة لخلافات شخصية وليست من أجل فقدان الثقة في هذا الكرسى المقدس .

وثانيهما - يتركز حول شخصية الملك برمبة الأول نفسه وهو آخر حكام الأشانتى في القرن التاسع عشر فقد كان عبقرية سياسية وقائدا حريصا قادرا على مواجهة التحديات فاستطاع إعادة بناء الاتحاد من جديد وأعاد غزو المناطق التي تارث عليه .

واستخدم الملك سلاحين أساسيين هما سلاح الدبلوماسية وسلاح الغزو المسلح ، وكان هدفه الأول جمع الشمل وسد الفجوات واصلاح الخلافات في قلب اتحاد الأشانتى ، واستهل أعماله الإصلاحية بغزو دويلة كوكوفو وأخضعه لسلطانه، ثم اتجه ناحية الشمال واستطاعت قواته في نوفمبر ١٨٨٨ أن تسحق أعمال التمرد في كل من ميونج ونستو ، وحاول ملك ميونج البحث عن ملا له في أتوبوتو (ATEBUTU) لكن شعبه هجره وعزله وعين اخاه الصغير الذي عاد بسرعة الى حظيرة الأشانتى ، وهكذا استطاع هذا الملك في خلا شهرين من تولية السلطة اصلاح كل عيوب الاتحاد ، وتؤكد هذه الاحداث رغبة الأشانتى في الاتحاد من جديد حول الكرسى المقدس والتصدي لكل من يحاول الانفصال من الاتحاد ، كما ساعدت جهود هذا الملك على عودة نسو وانضمامها الى اتحاد الأشانتى (٤٧) .

بعد ان استقرت الأحوال الداخلية في الدولة - اتجه الملك برمية الأول الى المجال الخارجى فكتب خطابا الى الحاكم البريطانى فى ساحل الذهب وذلك فى شهر نوفمبر ١٨٨٩ عارضا فيه مسألة بسط الحماية البريطانية على منطقة كواهين (KWAHIN) (٤٨) وأشار الملك فى خطبة الى ان هذه المنطقة تابعة للأشانتى، وفى خطاب آخر طالب الملك من الحاكم البريطانى مساعدته فى استعادة المناطق التى حاولت تأكيد استقلالها مثل كوكوفو وجوين (JUABIN) لكن كان رد الحاكم البريطانى بأن حكومته لن تتدخل فى أى عمل يتعلق بهذه الدويلات لأنها ليست تابعة لبريطانيا وخارجة عن مجال نفوذها وواجبه يمنعه من التدخل فى شئون هذه الدويلات نيابة عن ملك الأشانتى .

وفى ٢٢ أغسطس ١٨٩٠ أرسل الملك برمية رسالة مطولة الى الحاكم البريطانى أعرب فيها عن استعداده إذا رغب شعب الادانيسيس (ADANSIS) العيش فى ظل الحماية البريطانية تركهم على هذا الوضع، لكنهم إذا اختاروا العيش على أرض الأشانتى كرعاء للملك ويخلصون بالولاء من المؤكد انه سيعاملهم برفق لأن الشعار الذى يسير عليه فى سياسته الخارجية هو تحقيق الأمن والسلام (٤٩) .

وكانت الحكومة البريطانية قد إنتابها نوع من الفزع والإنزعاج بسبب توسعات الأشانتى واستعادة بعض المناطق التى كانت قد تمردت على الدولة، هذا بالإضافة الى التوسعات الفرنسية فى ساحل العاج لدرجة ان بريطانيا أعلنت الحماية على منطقة اتبوتو (ATOBUTU) .

وفى ١١ مارس ١٨٩١ أرسل الحاكم البريطانى خطابا الى ملك الأشانتى يعرض فيه على الملك شروط اتفاقية لوضع بلاده تحت الحماية البريطانية ، وتضمن الخطاب أيضا عدة أمور من بينها إعلان الحماية فى شكل معاهدة صداقة وحماية بين جلالة الملكة فيكتوريا من ناحية وملك الأشانتى .

وقد تضمنت عشر مواد :

تقضى المادة الاولى بعدم الدخول فى أية معاهدات مع القوى الأوربية الأخرى.

ونصت المادة الثانية على إعلان الحماية على مملكة الأشانتى.

وجاء فى المادة الثالثة ما يشير الى عدم عرقلة الرؤساء للتجارة على حدودهم . وفى المادة الرابعة إحالة كل الخلافات بين الملك وأتباعه الى الحاكم العام او اقرب مسئول بريطانى فى مستعمرة ساحل الذهب .

ونصت المادة الخامسة على حرية التجارة للبريطانيين فى بلاد الأشانتى بالإضافة الى حقهم فى بناء المساكن وإمتلاك الأراضى طبقا للقانون العارى فى مستعمرة ساحل الذهب .

كما نصت المادة السادسة على حماية الطرق وتشجيع التجارة والحفاظ على الطرق التجارية وتسهيل أعمال التجار ، مع عدم دخول الأشتاتى فى اية معاهدة مع اى دولة أخرى الا من خلال الحكومة البريطانية .

ونصت المادة السابعة على حق ملك الأشتاتى فى فرض الضرائب والرسوم طبقا لعرف والتقاليد الوطنية .

وفى المادة الثامنة إشارة الى قيام حكومة جلالة الملكة بتعيين مندوب يقيم فى بلاد الأشتاتى لحل المشكلات وحسم الخلافات التى قد تقع بالاضافة الى الاشراف على تنفيذ العدالة وتنمية التجارة .

ونصت آخر مواد هذه المعاهدة المقترحة على ان يسرى مفعولها من تاريخ توقيعها (٥٠) .

وإذا استعرضنا المواد التى تضمنتها هذه المعاهدة المقترحة من جانب البريطانيين نجد انها تسعى لتحقيق أمور كثيرة فشلت بريطانيا طوال قرن من الزمان فى الوصول اليها بالوسائل العسكرية ومن هذه الأمور مايلى :
اولا- ان بريطانيا تهدف فى المقام الاول الى إضعاف مملكة الأشتاتى بشتى الطرق تمهيدا لوضعها تحت الحماية البريطانية .

ثانيا - تفرض بريطانيا بهذه المعاهدة المقترحة على شعب الأشتاتى عدم الاتصال أو عقد معاهدات مع أية قوة أوروبية دون الرجوع الى بريطانيا ويعنى هذا السيطرة الكاملة على استقلال هذه المملكة الافريقية .

ثالثا - تعطى هذه المعاهدة بريطانيا امتيازات كثيرة على حساب شعب الأشتاتى مثل تعيين مقيم بريطانى فى كوماسى للاشراف على حسن تطبيق العدالة وهذا مايتناقض مع التقاليد والنظم السائدة فى تلك المملكة طوال عدة قرون بسطت فيها مملكة الأشتاتى لواءها على ماحولها من ولايات وأقاليم وأقامت نظاما عادلا فى هذه الاصفاع .

رابعا - تركز هذه المعاهدة فى المقام الاول على إعطاء امتيازات تجارية للتجار البريطانيين الذين يمكنهم الانتقال بيسر ومهولة فى الداخل تمهيدا للحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتهم الصناعية ويعنى هذا ان بريطانيا قد احتكرت مملكة الأشتاتى لحسابها وحرمتها من الاتصال بالخارج وضيمت على الملك كافة حقوقه على اتباعه، وبالتالي السيطرة والحماية الكاملة على هذه المملكة الافريقية .

لكل هذه الأسباب كان من الطبيعى عندما وصل الضابط البريطانى الى كوماسى وعرض على ملك الأشتاتى قبول الحماية البريطانية ان قام الملك برفضها بكل أدب ولكن بحزم ، وأرسل ردا الى الحاكم البريطانى جريفت فى السابع من مايو ١٨٩١ اكد فيه ان ملك الأشتاتى لن يلتزم بمثل هذه الأمور، وان مملكته لن تلتزم بأية سياسة ولن تنضم لأية قوة ، وستظل مملكة مستقلة

مثلما كانت في الماضي مع الإبقاء على علاقات الود والصداقة مع كل الأجناس من أجل تطوير التجارة وتثمينها (٥١) .

وقام الملك برتبة بعد ارسال هذا الرد الى البريطانيين بالتوجه ناحية الشمال الغربي لإخضاع دويلات البرونج (BRONG) ، وفي عامي ١٨٩٢، ١٨٩٣ هاجم ملك الأشانتى جماعات النكورانتزا (NKORANZA) وخلفائهم من جماعات المو (MO) والإيس (ABEASE) (٥٢) .

وفي الجنوب قرر رئيس الكوكوفو في عام ١٨٩٣ العودة الى اتحاد الأشانتى لكن البريطانيين منعوه وقبضوا عليه وحجزوه في اكرا. ولما وصل رد الأشانتى مشتملا معارضة فكرة الحماية ، اقترح البريطانيون تعيين مقيم في كوماسي، وقاموا بالضغط على ملك الأشانتى مطالبين بدفع التعويضات التي نصت عليها معاهدة ١٨٧٤ ، وصار ملك الأشانتى مشقتا بين الرغبة في الحفاظ على استقلالها والرغبة في عدم العداء البريطانيين (٥٣) .

إزاء هذا الموقف قرر رؤساء الأشانتى فرض ضريبة رأس مقدارها عشر شلنات من أجل تدبير مصاريف بعثة الى انجلترا لمقابلة الملكة لحسم كل الخلافات - لكن فشلت هذه البعثة بسبب سوء استقبال وزيرى الخارجية والمستعمرات لأعضائها وعادت تجر أذيال الخيبة وذلك في عام ١٨٩٥ (٥٤) .

وفي الوقت الذى ابحر فيه الوفد الى بريطانيا وصل الى بلاد ساحل الذهب حاكم جديد هو السير وليام ماكسويل (WILLIAM MAXWELL) وكان وصوله بداية مرحلة جديدة في الصراع بين الأشانتى وبريطانيا .

سادما - إعلان الحماية البريطانية على ساحل الذهب وملك الأشانتى :
كان من الواضح منذ أوائل التسعينات من القرن التاسع عشر أن بريطانيا جادته لوضع الأشانتى تحت حمايتها. فالمملكة معزقة، ولا تزال القوضى تضرب اطلالها رغم الجهود التي بذلها ملوك الأشانتى ، والحروب الأهلية تنتشر هنا وهناك وبدأت الدويلات المخلفة تخرج الى الاستقلال عن الأشانتى بل وطلبت بعضها الحماية من البريطانيين واضطر ملوك الأشانتى الى توجيه الحملات للقضاء على هذه الأعمال الانفصالية ، وكان طبيعيا وسط هذا المناخ من القوضى والانقسام أن يتأثر اقتصاد المملكة فتهافت الزراعة وانخفضت التجارة، وأغلقت الطرق وعم الضعف والاتحاح وتدهورت الامور لدرجة ان علت صيحات البريطانيين وحكامهم تطالب بوضع بلاد الأشانتى تحت الحماية البريطانية (٥٥) .

حدث هذا في الفترة التي تولى فيها سالسبورى (SALISBURY) رئاسة الوزراء في عام ١٨٨٦ وحتى عام ١٨٩٢، وشهدت هذه الفترة تغيرا جديا في السياسة البريطانية التي تبناها حزب المحافظين والتي تهدف الى عقد عدة

اتفاقيات دولية من أجل حيالة بعض المستعمرات في القارة الأفريقية. ولكل هذا صارت حكومة بريطانيا ملك الأشانتى بفرض الحماية على بلاده .

ولعل يرجع إلى سويرين أساميين :

اولهما : رغبة بريطانيا في إيقاف التوسع الفرنسى الألمانى الذى كان يحيط ببلاد الأشانتى من ساحل العاج الفرنسية ومن توجولاتد الألمانية .

ثانيهما : اردات بريطانيا أن تجهض محاولات ملك الأشانتى برمية الأول في تكوين حلف ضد المجاهد سامورى تورى وللوقوف ضد الاستعمار الأوربي (٥٦).

من أجل هذا جاء قرار الحكومة البريطانية بتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على المناطق الداخلية لمستعمرة ساحل الذهب فيما وراء خط عرض ٩ شمالا حيث لم تعلن اية دولة أوربية الحماية عليها وذلك فى ضوء قرارات مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ وخصوصا المادة ٣٤ (٥٧) .

ولتحقيق هذا الهدف كلف الحاكم البريطانى جريفث - السير فرجسون (FERGUSON) بالقيام بمهمة عقد للمعاهدات مع تلك السلطات المحلية فى مناطق داجوبا (DAGOMBA) ، وجوندا (GONDIA) ، وجورسنى (GOUROUNS) الموسى (MOSSI) (٥٨) .

كانت تقارير الحاكم البريطانى قد أشارت الى أن ضم الأشانتى الى مستعمرة البريطانية فى ساحل الذهب سوف يكلف الحكومة البريطانية عوالى ستة آلاف جنيه استرلينى - لكن المكاسب التجارية مستفوق هذه التكاليف (٥٩) .

وفى عام ١٨٩٥ بدأ البريطانيون استعدادهم لغزو بلاد الأشانتى من مستعمرة ساحل الذهب، وفشلت كل محاولات الملك السلمية للوصول لاتفاق مع البريطانيين. وفى ٢٢ سبتمبر من نفس العام ارسل الحاكم ماكسويل (MAXWELL) خطابا الى الملك برمية اشار فيه الى نقض الملك لمعاهدة فومنا، وانه يعرقل التجارة، وانه لم ينفذ ملجاء فى المادة السابعة بخصوص صيانة الطرق من كوماسى حتى نهر برا، وطالب الخطاب ملك الأشانتى بالوفاء بالتزاماته وإن يوقف الحملات العدائية على جيرانه. هذا الى جانب الموافقة على تعيين مقيم بريطانى فى كوماسى. وأخيرا طلب من الملك سرعة الرد على هذه المطالب (٦٠) .

وجاء رد الأشانتى بعد اسبوع من المهلة المحددة فى ٣١ اكتوبر ١٨٩٥ حيث افادوا بأنهم ارسلوا بعثة الى لندن ولن يتمكنوا من الرد الا بعد وصول هذه البعثة لكن قرار الحكومة البريطانية كان عدم اضاءة الوقت وتم بالفعل إعداد حملة عسكرية من أجل تنفيذ عملية اعلان الحماية بالقوة (٦١) .

وكانت هذه الحملة تتكون من ١٢٠٠ جندي بريطاني وأفريقي بقيادة السير فرنسيس سكوت بالإضافة إلى ١٠٠٠ من قوات الهوسا وقوات مشتركة قوامها ٨٠٠ جندي من المستعمرة (٦٢) .

وتقدمت الحملة حتى وصلت إلى مدينة براسو (PRASU) في ٣ يناير ١٨٩٦ ، وعقد مجلس زعماء الأشانتى اجتماعا لوضع خطة تحدد الخطوات الواجب اتباعها في مثل هذه المواقف الضخمة ورفض الرئيس بكويبا (BEKWAD) الحضور وطلب الحماية البريطانية وتم رفع العلم البريطانى على منطقته في الخامس من يناير ، وعندما وصلت القوي البريطانية إلى منطقة اسومجيا (ASUMEGYA) التقت برسل الأشانتى الذين طلبوا منها التوقف لأن الأشانتى قد وافقوا على قبول حماية الرجل الأبيض، لكن جاء رد الكابتن دونالد شتيوارت (STEWART) بأن القوة لابد ان تكفل كوماسى وعلى الملك الاستسلام للحاكم هناك (٦٣) .

وفي ١٧ يناير احتلت القوات البريطانية كوماسى وأقيم احتفال بعد ثلاثة أيام حيث جلس الحاكم على كرسي ضخم وأمامه عدد كبير من الضابط البريطانيين وجانبهم جلس ملك الأشانتى برمية ووالدته الملكة ورؤساء الأشانتى وشرح الحاكم أن الحملة وصلت إلى كوماسى لأن الملك لم يرد على الإنذار . وأنه أرسل بعثة إلى لندن رغم تحذيره بعدم جدوى إرسال هذه البعثة كما أن الملك لم يحترم مواد اتفاقية فومينا بخصوص التعويضات وممارسة التضحيات البشرية، وأقر أن الحكومة البريطانية لن تعزله إذا أقر الخشوع للبريطانيين فوراً وإن يدفع التعويضات (الغرامة) التي تقدر بحوالى خمسين ألف أوقية من الذهب.

وكان رد الملك برمية هو قبول الحماية البريطانية ، ولكنه لا يستطيع دفع تعويضات بهذا الشكل ومطالب بتسليم المبلغ ، وجاء رد الحاكم بأنه إذا لم يستطع دفع الغرامة فإن الملك وأمه الملكة ووالده وعماء سوف يقتلون ويرسلون إلى الساحل ويعاملون بكل احترام (٦٤) .

وأصيب شعب الأشانتى بصدمة عنيفة لأنهم كانوا على استعداد لدفع التعويضات وقبول مقيم بريطاني ، لكنهم لم يتصوروا ان يفقد ملكهم عرشه واحتجوا على هذه المطالب البريطانية - إلا أن احتجاجهم ذهب لدرج الرياح وتم القبض على الملك وأعوانه بما فيهم الملكة وابنيه وأعمامه مع عدد كبير من الرؤساء وتحفظ البريطانيون عليهم في قلعة ألمينا ثم قاموا بنقلهم بعد ذلك إلى سيراليون حيث وصلوا إلى هناك في يناير ١٨٩٧ (٦٥) .

واحتلت القوات البريطانية القصر الملكى والمقبرة الملكية ونقش البريطانيون في كل مكان عن كميات الذهب الموجودة هناك كما هدموا بعض معابد الأشانتى ونقلوا الملك إلى جزر سيشل، وأعلنت الحماية البريطانية على بلاد الأشانتى وعين مقيم بريطاني في كوماسى ولكن لم يعين البريطانيون ملكا

جديداً للأنثانتى وكانت النية هي قصر سلطات الملك على كوماسى من أجل تمزيق وحدة المملكة وفرض الحماية على أى من الرقباء الذين يرغبون فى ذلك (٦٦).

وتولى الميجور بيجوت (Piggot) مهام أعماله كمقيم بريطانى فى كوماسى التى لايسكنها الا عدد قليل من الناس الذين نظروا بعين السخط والحقد إلى هذه الفئة التى حرمتهم استقلالهم وقبضت على ملكهم، وتطلعوا إلى ساعة الانتقام منهم .

ورغم رحيل ملك الأنثانتى فان شعبية لم يقبل الحماية، وصمم على مواصلة القتال من أجل الاستقلال، وبدأت الامتدادات لذلك اليوم الذى يحققون فيه حريتهم لأنهم كانوا واتقن بأن الملك سيعود اليهم. وبعد سنوات قليلة من القلق وقع التمرد المرتقب فى عام ١٩٠٠، وفى ديسمبر عام ١٨٩٩ ذهب أحد أبناء الأنثانتى إلى اكرا لاختبار السلطات البريطانية عن مكان الكرسي المقدس (عرش الملك) وقدر الحاكم البريطانى السير فريدريك هودجسون (Frederic Hodgson) للبحث عنه، ومما لاشك فيه ان فرقة البحث لم تعثر على هذا الكرسي ولذا فكر الحاكم فى القيام بزيارة إلى كوماسى، واعتقد الأنثانتى ان الحاكم قد صمم على البحث شخصياً عن الكرسي المقدس (٦٧). وفى ٢٨ مارس ١٩٠٠ عقد الحاكم اجتماعاً لرؤساء كوماسى وأعلن فيه ان برمبة ان يعود إلى كوماسى وان السلطة قد صارت فى ايدى المقيم البريطانى وان الحكومة تنوى تكليف الناس بالعمل فى المشروعات العامة مثل بناء الطرق أو فى مشروعات النقل، وأفاد بان التعويضات لم تدفع حتى الآن وطالب بدفع مبلغ ٦٤,٠٠٠ جنيه استرليني كعائده على التعويضات واخيراً طالب بتسليم الكرسي المقدس وتساءل عن الاسباب التى تجعلهم يرفضون تسليم هذا الكرسي ليجلس عليه وليحكم بنفس القوة والعقل الذى كان سائداً أيام برمبة (٦٨).

كان هذا المطلب الأخير فوق طاقات شعب الأنثانتى اذ هم ينظرون إلى الكرسي المقدس باعتباره مركز تجمع أرواح أسلافهم ورمز قوتهم وعظمتهم وكيف يسمحون لرجل اجنبى بالجلوس على هذا الكرسي المقدس، ولم يعلق الأنثانتى على حديث هذا الحاكم وانتهى الاجتماع فى جو يخيّم عليه السكون لكن عاد كل رجل إلى بيته وهو يستعد ليوم الحرب، وعقد رؤساء كوماسى اجتماعاً فى نفس يوم الاجتماع مع الحاكم وأقسموا على ضرورة التخلص من الحكم البريطانى ولم يطل الامر فقد بدأت الحرب فعلاً والتى عرفت باسم حرب ياأشنتويا (Ya Asantewa) وهو اسم الملكة الأم التى كانت القوة الموجهة للأنثانتى .

وكانت حرباً قاسية تكبد البريطانيون فيها خسائر فادحة وقاد الهجوم شعب كوماسى لان غالبية الولايات ظلت على الحياد وحاول الحاكم البريطانى

الدخول في مفاوضات مع زعماء الثورة لكن كانت شروطهم ضرورية عودة الملك برتبة، وحققهم في الاتجار في العبيد وضرورية طرد كل الاجانب من كوماسي، وفشلت كل مساعي البريطانيين لتخفيف شروط زعماء الأشانتى واضطر الحاكم إلى طلب نجدات سريعة لانقاذ الموقف المتدهور ، وفي ٢٥ ابريل قطع الثوار أسلاك خطوط البرق واستسلمت كوماسي تماما. ولجأ البريطانيون فيها إلى الحصن البريطاني الذي بنى بها، وأخذوا يستجدون بحكومتهم وهرب عدد كبير منهم إلى كيب كوست تحت حراسة قوية .

ووصلت الإمدادات من كل أجزاء الإمبراطورية في غرب أفريقيا حيث وصل حوالي ١٤٠٠ جندي من وسط أفريقيا وغربها واستندت القيادة إلى الكابتن ويلكوس (Willcocks) وتقدمت هذه القوات نحو كوماسي، وطلب رئيس الأشانتى عقد هدنة - لكن البريطانيين وعدوا بذلك في شهر أكتوبر ١٩٠٠ بعد ان يسلم الأشانتى سلاحهم.

ورفض الأشانتى ذلك الأمر، وكانت النتيجة السدلاع المعارك في ابوسو (Abosso) على بعد أميال قليلة شمال غرب كوماسي والتقت القوتان في معركة حاسمة في الاراضي المنخفضة قرب ابوسو وقاتل جيش الأشانتى بشجاعة نادرة ومهارة عظيمة - لكن هذا الجيش الأفريقى لم يستطع الصمود أمام الأسلحة الأوربية المتطورة، وكانت النتيجة هزيمة جيش الأشانتى والقبض على الملكة ياشينيتوالى وأرسلت بدورها إلى المعتق فى جزيرة سيشل (٦٩) .

وفى أول يناير ١٩٠٢ صدرت ثلاثة مراسيم ملكية للمستعمرة، ووضعت بلاد الأشانتى تحت اشراف المندوب السامى البريطانى الذى صار مسئولاً أمام حاكم ساحل الذهب وصارت بلاد الأشانتى مستعمرة من مستعمرات التاج، وطبقت عليها قوانين ساحل الذهب مع بعض التعديلات (٧٠).

وهكذا انتهت واحدة من أقوى الممالك الأفريقية فى الغرب فى القرن التاسع عشر بعد ان سجلت سلسلة من المقاومة والأعمال البطولية طوال قرن من الزمان ، وإذا كانت المملكة قد فقدت استقلالها بعد القبض على ملكها فتها مستلعب دورا كبيرا فى حركة وطنية تحسب بها الاستقلال التام وتجبر المستعمر البريطانى على الرجول بعد حوالي نصف قرن من الزمان (٧١) .

خاتمة :

من يدرس تاريخ امبراطورية الأثينيات في القرن التاسع عشر، والنظام المتكامل في الحكم والادارة الذي وضعه ملوك هذه الامبراطورية وطبقوه سنوات طويلة قبل قدوم البريطانيين - يدرك منذ الوهلة الأولى ان القارة الافريقية قد عرفت قطما سياسية اعتاد الناس عليها فترة من الزمان وصارت هي نفس الهياكل التي استند اليها الاوربيون - عندما غزوا هذه المناطق وفرضوا أنظمتهم في الحكم،

وأدعوا انهم ادخلوا الادارة المباشرة وغير المباشرة في المجتمعات الافريقية بل واعتبروا انفسهم حملة مشعل الحضارة الى هذه القارة، وانهم اول من طبق النظم الحديثة في الادارة بين الشعوب الافريقية البدائية لكن وجود امبراطوريات مثل الأثينيات يقدم الدليل القاطع على ان افريقيا كانت لها حضارتها وكانت تعرف النظم الحديثة في الادارة، وكل ما فعله الاوربيون هو تطوير هذه النظم بالشكل الذي يتلاءم مع سياستهم واستراتيجيتهم وأهدافهم في القارة .

فلقد كان نظام الحكم في امبراطورية الأثينيات قبل قدوم الاوربيين قائما على اساس نظام اللامركزية الذي طبق في الدويلات التابعة للامبراطورية وقد قامت فلسفة الحكم البريطاني غير المباشر الذي لقي نجاحا في غانا وفي نيجيريا على دعائم هذه النظم الوطنية الافريقية الراسخة والتي بدونها لعجز الاوربيون عن فرض سياستهم أو بسط سلطاتهم على كل هذه الأرجاء الشاسعة .

لقد كانت الأشانتى واحدة من الممالك الأفريقية التى حاولت جمع مختلف الولايات تحت مظلة واحدة، وكان ارتباط الناس بالكرسى المقدس أمرا جوهريا حيث صار هذا الارتباط رمزا للوحدة الأفريقية بين هذه الجماعات، ولم يكن النظام استنكيا ثابتا بل كان ديناميكيا متطورا يجارى العصر وظروفه، فتارة نجد النظام قد تغير من شغل الوظائف بالوراثة الى شغلها عن طريق الكفاءة والمهارة، وتارة أخرى نجد استحداث وظائف جديدة حتى يتمكن الملك من احكام قبضته على الولايات التابعة له، واستطاع ملوك الأشانتى بهذا النظام القوى تأسيس هذه الامبراطورية التى توسعت وشملت كل أجزاء غانا الحالية وتوجو، وساحل العاج وظهر نسوج متكامل ومتربط لكل هياكل الادارة حيث ارتبط الجميع بسلطة الكرسى المقدس فى كوماسى، لقد كانت مملكة الأشانتى من الممالك الفريدة فى غرب القارة الأفريقية حيث تطور نظام الوزارت المختلفة، ونسقت بين كل المديريات، وعينت المسلمين المتقنين فى مختلف الوظائف، واستحدثت الكثير من النظم التعليمية والمالية، وجعلت سجلاتها باللغة العربية قبل وصول المستعمر الأوربي .

وكان هدف الأشانتى طوال القرن التاسع عشر المحافظة على وحدة الامبراطورية وذلك بالقضاء على كل محاولات التمرد والعصيان وأحركات الانفصال والاستقلال، وتصدى الملوك طوال هذا القرن لكل محاولات التجزئة ودخل بعض ملوكها فى حروب مع اتحاد الفانتى الذى كان العقبة الكبرى أمام توسعات الأشانتى لىسط نفوذهم على الساحل .

وخير دليل على ذلك الجهود التى قام بها الملك أوسى بونسو الذى بذل ما فى وسعه للقضاء على أعمال الانفصال وقضى على كل أنواع التحالفات المشتركة ضد الامبراطورية وظل يحافظ على هذه الوحدة حتى استحق لقب الملك العظيم.

وكان طبيعيا ان يصطدم حكام الأشانتى وآمالهم نحو الوحدة والتكامل مع أهداف الانجليز ومخططاتهم لتفتيت هذه الامبراطورية والقضاء عليها تحت ظيل الحماية البريطانية فحاول البريطانيون عرقلة توسعات الأشانتى واضطرت بريطانيا الى الدخول فى حرب معهم تارة وتارة أخرى بالتحالف مع اعدائهم، واستطاع الأشانتى التصدى للانجليز وتكبيدهم خسائر فادحة فى الأرواح والمعدات، واستمروا فترة طويلة يحافظون على امبراطوريتهم ضد كل القوى الداخلية والخارجية .

لقد قبل شعب الأشانتى التحدى البريطانى للقضاء على وحدتهم وخاضوا حروبا ضارية ضد البريطانيين الذين اضطروا الى طلب النجدة والى تغيير القيادات، ولم تستطع بريطانيا اخضاع هذه المملكة الكبرى الا بعد أن تكبدت الخزينة البريطانية الكثير، وفقد الجيش البريطانى عددا من رجاله وقواده .

ورفض شعب الأثنانتى الاستسلام كما رفضوا فكرة الحماية، وعارض الملك برمبة الاول كل الوان الضمغوط من اجل توقيع معاهدة حماية تضع المنطقة بأسرها تحت النفوذ البريطانى، ورغم ضعف امكانياته، وقلة اسلحته وعدم مجاراتها للتطور التكنولوجى البريطانى فانه واصل القتال ، وظل يقاوم ويقاوم حتى دخل العدو قلب كوماسى وكبض عليه ونفاه من وطنه.

ورغم إستسلام الملك وخروجه من حلبة الصراع، وبقاء الكرمى المقدس شاغرا فان شعب الأثنانتى واصل الكفاح وخاض حربا طويلة ضد بريطانيا وظل يقاوم ويكبد العدو خسائر متتالية حتى أمكن القضاء على هذه المقاومة الوطنية الافريقية .

وهكذا نجد ان امبراطورية الأثنانتى فى القرن التاسع عشر تمثل نموذجا للكفاح الافريقى ضد الاستعمار الاوربى، وأحسن البريطانيون انهم يحاربون شعبا موحدا يتجمع خلف رباط واحد من الولاء للكرسى المقدس .

وكانت هذه الامبراطورية نموذجا فريدا للكيانات السياسية التى قامت فى القارة الافريقية قبل الاستعمار الاوربى، واستطاعت الحفاظ على الأمن والأمان وبسطت لواء العدل والسلام على شعوب بأسرها، كما حافظت على طرق التجارة وطورتها مع شمال افريقيا .

وإذا كانت بريطانيا قد فرضت الحماية بالقوة على إمبراطورية الأثنانتى فإن روح النضال لم تتوقف، وظلت شعلة الكفاح مضيئة من جديد أمام الشعوب الافريقى الذى استلهم المثل الأعلى من قيادات الأثنانتى التى واصلت مسيرة الكفاح الوطنى حتى عادت نعتهم الحرية باستقلال هذا القطر الافريقى فى عام ١٩٥٨.

إننا بهذه الدراسة نقدم نموذجا لواحدة من الإمبراطوريات التى لازالت الدراسة حولها قاصرة ونمر من الكرام على هذا النموذج الرائع والفريد لزعامات افريقية ، وأملنا أن تفتح هذه الدراسة الباب أمام دراسات أكثر تعمقا حول هذه الامبراطورية الافريقية وأمجادها وكفاحها ضد المستعمرة.

مصادر الفصل ومراجعته

أولاً: وثائق غير منشورة باللغة الانجليزية :

- 1- C. O 90/60 - 96/ 12 - 96/60 - 69/134 - 267 /162 - 879 /28 - 879 /36 - 879 /35 No. 415- 879 /38 - 879/ 39 No. 490 - 879 /44 No. 405 - 892 - 922 .
- 2- P.R.O. 70 /31

ثانياً : وثائق منشورة باللغة الانجليزية :

- 1- Hertalet , E. : Map Of Africa by Treaty , 3 Vols . , London 1909 .
- 2- Metcalge , G .E . : Great Britain and Ghana Documents of Ghana History 1807 -1957 London 1964 .

ثالثاً : مراجع باللغة العربية :

- ١- زاهر رياض (دكتور) : تاريخ غانا الحديث، القاهرة ١٩٦١ .
 - ٢- شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة ١٩٨٠ .
 - ٣- عبد الله عبد الرازق ابراهيم (دكتور) : المسلمون والإستعمار الاوربي لأفريقيا ، الكويت ١٩٨٩ .
 - ٤- محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الافريقية، القاهرة ١٩٦٥ .
- رابعاً - مراجع باللغة الانجليزية :

- 1- Anderson , Holm , D .: West Africa in The 19 th and 20th Centuries, London 1972
- 2- Brackenbury , h.: Narrative of the Ashantee War , London 1874 .
- 3- Claridge , W . : History Of the Gold Coast and Ashantee London 1915 .
- 4- Crowder M . : West African Resistance , London 1978 .
- 5- Dupuis , J .: Journal of Residence in Ashantee , London 1824 .
- 6- Rickotts . H J . : Narrative of the Ashantee War , London 1831 .
- 7- Seligman , C.G : Races of Africa London 1957.
- 8- Ward , W .E .F . : A History Of Ghana , London 1958 .
- Webster , J.B and Bohen A . : The Revolutionary years , West Africa Since 1800 , London 1986 .

الفصل السادس

حركة عثمان بن فودي الإصلاحية

محتويات الفصل :

تمهيد :

أولاً : ظهور الشيخ عثمان وإعلان الدعوة الإسلامية .

ثانياً : قيام الجهاد وتأسيس الدولة الإسلامية .

ثالثاً : الغرض من إعلان الجهاد .

رابعاً : مؤلفات الشيخ عثمان بن فودي .

خامساً : آثار الجهاد ودعوة الشيخ في غرب أفريقيا .

سادساً : عوامل إنهيار الإمبراطورية الفولانية .

انتشر الدين الإسلامي في مناطق كثيرة من غرب أفريقيا، وقامت دول إسلامية على أنقاض الإمارات الوثنية مثل دولة مالي التي ساهمت بنصيب كبير في نشر الدعوة الإسلامية خصوصاً عندما ذهب ملوكها إلى أداء فريضة الحج في مكة المكرمة، وعادوا حاملين لواء هذه الدعوة ومنهم علي وجه الخصوص نذكر السلطان منسى موسى (١٣٠٧-١٣٣٣) الذي كان موكب حجه في عام ١٣٣٤ ومروءه على مصر والبلدان الإسلامية الأخرى من أهم العوامل التي جعلته من أكبر دعاة الإسلام في غرب القارة بعد أن امتدت دولته إلى مدينة (جاو) في بلاد النيجر حالياً واخترق الصحراء الكبرى وتوغل في المنطقة الاستوائية جنوباً (١) .

وبعد إنهيار دولة مالي ظهرت دولة صنغهي على أنقاض هذه الدولة وحمل ملوكها لواء الدعوة الإسلامية ابتداء من القرن الرابع عشر وتوسعوا أيضا ناحية الجنوب ، وظلوا يمارسون هذا الدور حتى أواخر القرن السادس عشر عندما تمرضت هذه الدولة للغزو المراكشي من بلاد المغرب بعد الحملة التي قام بها القائد جودار باقنا ، ودخل عاصمة هذه الدولة (تمبكت) وقضى على مابقى من ملوك صنغهي في عام ١٥٩١ ، وذلك عندما أرسل المنصور السعدي سلطان مراكش بعد إلتصاره على اليرتغاليين في معركة وادي المخازن في عام ١٥٧٨ هذه الحملة الى سنغهي للحصول على الذهب الذي اشتهرت به هذه الدولة. واستطاع جيش المنصور السعدي المكون من أربعة آلاف جندي أن يدخل تمبكت وينهي دور هذه الدولة الإسلامية، ولتصبح قصة الغزو المغربي أحلك حلقة من حلقات التاريخ الدامس بالنسبة للممالك الإسلامية في غرب القارة .

لقد كان اثر هذا الغزو مدمرا حيث ساءت أحوال السودان الغربي وعاش الناس في عزلة إقتصادية، وتشرد العلماء، وتم سجن رجال الدين، وصار المغاربة أملاكهم وهرب أغلب المشتغلين بالعلم إلى المشرق الإسلامي ، فساد في هذه المناطق الإسلامية العنف ، وصارت طبقة الرعاة هي الطبقة الأرستقراطية، وبدأت غارات البدو من الطوارق على هذه المدن الإسلامية، وانقسمت الدولة الى عدد من القبائل المتنافرة ، لم تعد هناك دولة تجمع شعوب المنطقة تحت زعامة واحدة، وعاد السكان إلى الديانات المحلية الوثنية ، وصار الدين الإسلامي غريبا بين سكان هذه المناطق، وبالتالي اختلطت البدع والعادات الوثنية بالقيم الدينية. ولم يعرف السودان الغربي سوى السلب والسطو والذهب والحرب المستمرة، والصراعات الدائرة على السيادة طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر . وباختصار جسعت حملة المنصور السعدي إلى غرب إفريقيا تحمل معها الخراب والدمار بدلا من العلم والمعرفة، وقطعت أواصر النسب والارتباط بين شعوب المنطقة .

ولم يلق هذا المنطقة من حالة الفساد والفوضى (لا ظهور جماعات الفولاني بزعامة الشيخ عثمان بن فودي الذي أعلن ثورة الجهاد الإسلامي ضد الوثنيين، وضد الحكام المسلمين الذين عرفوا من الإسلام مظاهرة، ونسوا تطبيق الشريعة في أمور حياتهم. وكان ظهور هذا الشيخ بداية للمحنة الإسلامية الكبرى في غرب إفريقيا، كما كان إعلان الجهاد الإسلامي في أوائل القرن التاسع عشر بداية مرحلة جديدة في تاريخ غرب إفريقيا، وفي منطقة شمال نيجيريا التي كون فيها إمبراطورية الفولاني التي حملت عبء هذه الدعوة الإسلامية (٢) .

وقبل الحديث عن دعوة الشيخ عثمان وجهاده للقضاء على البدع والخرافات، يجدر بنا أن نلقى نظرة عن شعب الفولاني الذي قاد الجهاد، وأحوال المنطقة

سياسيا واجتماعيا، وعلاقة هذه الحركة بالدعوة السلفية الكبرى في شبه الجزيرة العربية، وذلك حتى تكتمل صورة هذا الجهاد في غرب القارة .

من هو شعب الفولاني الذي قاد الجهاد الاسلامي ؟:

اختلف المؤرخون حول اصل هذا الشعب، وانقسموا شيئا واحزابا، ويرى المؤرخ الفرنسي ديبوا (DuBois) أنهم من البربر وأنهم انحدروا من منطقة أندرار شمال بلاد السنغال، وأنهم اندفعوا إلى غرب أفريقيا بعد طرد المسلمين من الأندلس ، واشتغلوا بالزراعة والرعي (٣) .

ويرى عالم الاجناس البريطاني سلجمان (Seligman) ان الفولاني قد انتشروا تدريجيا في السودان الغربي وأعلى السنغال خلال امبراطورية غانا، وأنهم شقوا طريقهم إلى بلاد الهوسا في نهاية القرن الثالث عشر، وأصبحوا قوة مهيمنة في هذه المنطقة بعد إعلان الجهاد الإسلامي في القرن التاسع عشر (٤) .

ويرى المؤرخ المصري ابراهيم طرخان أن الفولاني من مصر العليا وأنهم هاجروا غربا عبر ساحل شمال أفريقيا إلى المحيط الاطلنطي حيث استقر البعض منهم، واصل البعض الآخر رحلته جنوبا واختلطوا ببلاد الهوسا، واعتنقوا الدين الاسلامي ، ولكنهم ظلوا من الرعايا المناوئين لحكام الهوسا أو غيرهم (٥) .

أما المؤرخ البريطاني فيج (Fage) فيرى أنهم نزحوا من حوض النيل وأنهم من اصل حامى وأنهم دخلوا بلاد السودان عن طريق مصر .

ويطالعنا مؤرخ آخر يدعى جونستون (Johnston) بأنهم جاءوا أساسا من الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا، وأنهم شقوا طريقا تدريجيا حول القارة الافريقية حتى منطقة سانجامبيا في مصب نهر السنغال، ومع مرور الزمن تحركت هذه الجماعات نحو الشرق على طول بلاد السودان الغربي (٦) .

وتتشعب الآراء وتختلف التفسيرات حول اصل هذا الشعب، بل ويرى بعض المؤرخين أنهم ينتمون إلى ذرية سيدنا ابراهيم واسحق عليهما السلام في الوقت الذي يعتقد الفولاني أنهم من سلالة عقبة بن نافع (٧) .

لكن مهما اختلفت الآراء فإن الفولاني انتشروا في كل السودان الغربي كزعامة بدو مستقلين، وأنهم كانوا يدفعون الضرائب إلى الحكام المحليين، وأنهم اعتنقوا الدين الاسلامي منذ القرن الحادي عشر على أيدي المرابطين، وأنهم تحمسوا للدعوة الإسلامية ونشروها في دولة غانا، وعاشوا في ظل دولة مالي يمارسون حياتهم الخاصة، وكانت جماعة منهم قد انتقلت إلى بلاد الهوسا منذ القرن الثامن عشر، واستقرت جماعة منهم في إمارة جوبير، وهي الإمارة التي شهدت ميلاد أكبر حركة إصلاحية في غرب أفريقيا في القرن التاسع عشر بزعامة الشيخ عثمان بن فودي .

وإذا كنا قد تحدثنا عن الشعب الفولاني الذي قاد مسيرة الجهاد في القرن التاسع عشر - فإن الأمر يتطلب استعراضاً للمنطقة التي ستكون مسرح هذا الجهاد وقوة الدولة الإسلامية الكبرى، وبدلية انطلاق حركات الإصلاح في جميع مناطق غرب القارة .

مقطة جهاد الفولاني بزعماء الشيخ عثمان بن فودي هي بلاد الهوسا التي تقع حالياً ضمن الجزء الشمالي من دولة نيجيريا . والهوسا ليسوا مجموعة قبايلة، بل أنهم ينتمون إلى أصول جنسية مختلفة، يتحدثون لغة مشتركة هي لغة الهوسا، وقد ظهرت هذه الجماعة نتيجة الهجرات من شمال أفريقيا إلى السودان الغربي ربما في القرن العاشر الميلادي، ثم اختلاط المهاجرين مع السكان المحليين ونتج عن ذلك ظهور مجتمع جديد اتخذ من النظام العشائري أسلوباً له في الحياة، ولم يخضع لأي سلطة مركزية ، وقام المهاجرون ببناء المدن المسورة، ونشأت **المدينة الدولة** التي سيطرت على الريف المجاور .

وفي القرن السادس عشر سيطرت امبراطورية البرنو على هذه الدويلات التي صارت تعرف باسم دويلات الهوسا المسبيع وهي : دورا ، وكانو ، بورنو، وكاتينا وزارو ، وجويير ، وجارون جاباس .

ودخل الدين الإسلامي إلى هذه الإمارات في أوائل القرن الرابع عشر، وقامت نظم ثابتة للحكم استمدت بصورتها وتعاليمها من الشريعة الإسلامية، وتكونت المدينة الدولة، وقامت صناعات على خام الحديد، وراجت التجارة عبر الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا .

ورغم انتشار الإسلام في هذه الإمارات إلا أن الوثنية ظلت سائدة بل واختلطت البدع والخرافات مع المفاهيم والتعاليم الإسلامية، وتبادل الحكام الوثنيون السلطة ومراكز القوة في هذه الإمارات، وظهرت المنافسة التجارية بين إمارات الهوسا،

وكانت السلطة السياسية هي التي تحدد مصير كل إمارة لأن الصراع كان يتركز حول كيفية الوصول إلى حدود أمنة وثابتة، وبرزت قوة كل من إمارات كانو وكاتينا وكيبى وجويير ، وفي القرن السابع عشر انهارت إمارة كيبى وبرزت زمفرا كأقوى الإمارات في القرن الثامن عشر وبسطت نفوذها على غيرها من الإمارات، ورغم هذا فقد فشلت في تكوين دولة موحدة في تلك الفترة لأن الضعف كان قد التاب الإمارات، وصار الصراع طابع الحياة السياسية، كما كان ظهور إمارة جويير من أهم العوامل التي ساعدت على القضاء على إمارة زمفرا (٨) .

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، استطاعت إمارة جويير انتزاع السيادة من إمارة زمفرا، وتصارعت مع كل من كاتينا وكيبى وكانو، وقد أدى هذا الصراع المستمر إلى استنزاف موارد الإمارات والتفكك وعدم

الاستقرار. وأدى ذلك إلى تضيق الطاقات البشرية في هذه الصراعات، ورغم نجاح جويير في ضم إمارة زمفرا عام ١٧٦٤ إلا أنها لم تتمكن من توحيد بقية الإمارات أو تكوين دولة واحدة تشمل كل بلاد الهوسا.

في هذا الجو الذي تحكمه الصراعات المحلية والمقاسد الدنيوية نسي الناس أصول الدين، وتفشت البدع والعادات الوثنية، وصار الحكام المحليون لا يعرفون كثيراً عن دينهم، بل وتقلد السلطة بعض الوثنيين. وكانت الجماعة الوحيدة التي ظلت متمسكة بالقيم الإسلامية هي جماعة الفولاني التي مارس رجالها أعباء نشر الدعوة، وصار منهم القضاة والمدرسون والائمة. وبذلت هذه الجماعة جهداً كبيراً لنشر الدعوة الإسلامية بين حكام يدينون بالاسلام شكلاً ومظهراً، وتصدى رجال الدين لهذه القيادة الوثنية، وأصبح الطريق ممهداً لنشر مبادئ الدين الحنيف على أسس سليمة هو طابع الحياة في هذه المرحلة، وكان التحدي من جانب الحكام المحليين في إمارات الهوسا وخاصة في إمارة جويير الدافع الأساسي لقيام أكبر حركة جهاد شهدتها المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر.

وعندما أحس أحد أبناء الفولاني المسلمين بما ألم بالدين على أيدي هؤلاء الحكام شبه الوثنيين - أعلن الجهاد في سبيل الله لاستعادة الدين الاسلامي الى أصوله وقواعده، وصارت إمارة جويير هي المساحة التي انطلقت منها هذه الثورة الإسلامية، التي غيرت مجرى حياة السكان، واعادت للدين الاسلامي هناك مكانة لم يحققها في القرون السابقة، وصار الجهاد الفولاني لاختصاصه بالبدعة واحياء السنة هو العمل الكبير الذي قام به الداعية والمجاهد عثمان بن فودي.

ويجدر بنا ان نتوقف قليلاً لنستعرض سيرة هذا الزعيم الذي كان له ولحركته الاصلحية فضل كبير في نشر الدين الاسلامي على نطاق واسع في غرب افريقيا، ولازلت نيجيريا تكين حتى يومنا هذا لحركة ذلك المجاهد الذي جعلها أكبر دولة اسلامية في غرب افريقيا .

لم يتوقف جهاد هذا الرجل عند حدود إعلان حرب على الوثنيين، بل تعداه إلى إقامة دولة اسلامية حملت لقب الخلافة الاسلامية في سوكوتو، وظل أبناؤه يحكمون في هذه الدولة الواسعة طوال قرن من الزمان، وكان لأحفاده شرف النضال والكفاح ضد الاوربيين الذين جاءوا غزاة لنديار الاسلام والمسلمين، فكانوا حماة الدين وشهداء العقيدة الاسلامية في غرب افريقيا في أوائل القرن العشرين.

أولاً: ظهور الشيخ عثمان وإعلان الدعوة الاسلامية :

كان ظهور الشيخ عثمان بن فودي في إمارة جويير، ايذاناً بقيام دولة اسلامية في غرب افريقيا، ولد هذا الشيخ في مكان يدعى (مارتا) في ارض جالمي

بامارة جويير في ١٥ ديسمبر عام ١٧٥٤، واشتهر والده بأسم فوديو أو فودي (Fodi) التي تعني بلغة الفولاني "المتعلم" وانتقلت أسرته إلى ديجل (Diegel) حيث حفظ القرآن الكريم، وعاش في بيئة متدينة، وعندما بلغ مرحلة الشباب تفتح عقله وزدادت مداركه، واندفع لجال المسلمين في تلك الجهات حيث ظهر الدين أمامه وقد فسبته الهدج، واختلطت به الخرافات وعيشت به لؤدى المضللين (٩) .

ولما بلغ العشرين من عمره بدأ حقايات التعليم، وسلك طريق القادرين حيث كانت الطريقة القادرية أكثر انتشارا في غرب أفريقيا، ويصفه ابنه بأنه نشأ عقيفا متدينا، ذا خلال مرضية وهو عالم العلماء وراقع لواء الدين، أحيا السنه، وأمات البدعة ونشر العلوم، وكشف الغموم، وبهر علمه العقول، فسر القرآن سنين عديدة، وبث العلوم فمبالا القطر المغربي معارفا وتلاميذا وكان شيخا فاضلا، حسن الخلق جميل العشرة (١٠) .

وتظرا لأن الحديث عن الشيخ طويل، وحياته حافلة بالنضال والكفاح، لأنه وحب نفسه لخدمة الدين الاسلامي، وأعلن حربا لاهواءة فيها على المشركين- فسنحاول التركيز على دوره الجهادي والاحداث التي جعلت منه قطبا لكل افريقيا الغربية. فبعد أن حفظ كتاب الله وإهتدى بسنته، واحتك بعلماء عصره سواء بطريق مباشر أو غير مباشر- جمع حوله صفوة المثقفين المسلمين، وازداد اتباعه يوما بعد يوم- الأمر الذي أطلق مضجع أمير جويير، فحاول اعتراض طريقه، ولكنه أحس بخطورة الموقف فالتحنى للعاصفة وترك الشيخ وسيله. يل ووافق على قيام مجتمع اسلامي في مدينة (ديجل) وبدون أن يتعرض للشيخ لأنه أحس أن الشيخ عثمان لم يكن طامعا في ملك أو سلطان، بل كان عاكفا على العلم والتعليم (١١) .

مات حاكم إمارة جويير وجاء من بعده حاكم آخر يدعى نافات (Nafata) أدرك قوة اتباع الشيخ عثمان، وأحس بالخطر على ملكه فما كان منه إلا أن أصدر مرسوما يتضمن من الامور ثلاثة :

اولها : عدم السماح لأي شخص بإعتناق الدين الاسلامي إلا من ورثة عن اجداده.

ثانيها : لايسمح لأحد بلبس العمامة بعد تاريخ المرسوم، وألا تضرب امرأة بخمارها على وجهها.

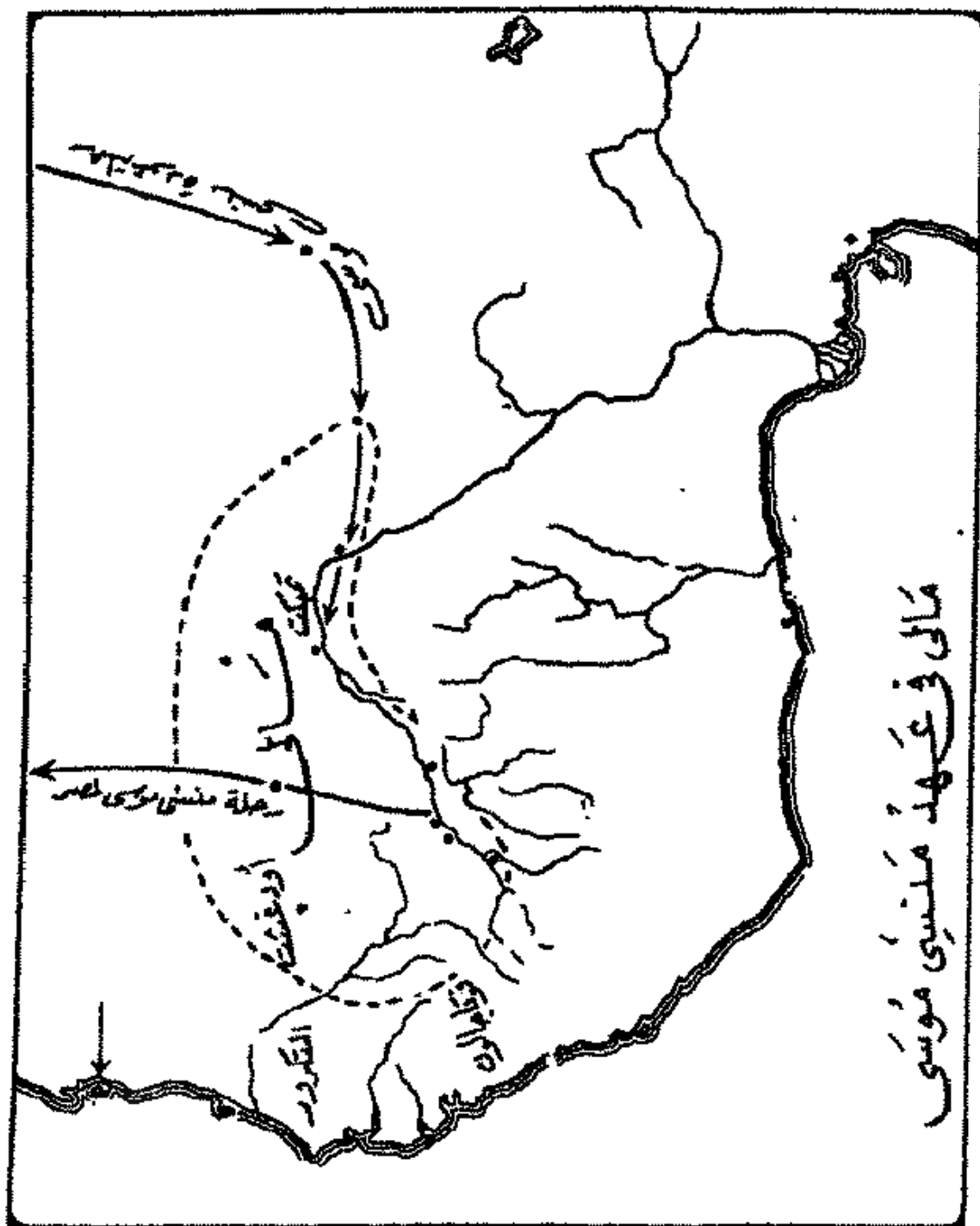
ثالثها : عدم السماح لأحد بالوعظ إلا للشيخ عثمان .

وإذا حللنا بنود هذا المرسوم الثلاثي نجد حركة للحد من نشاط الشيخ وعدم السماح لدخول أناس جدد في الدعوة المحمدية، وعودة النساء إلى العفور

والخروج عن تقاليد الشريعة الإسلامية، وقصر الوعظ والارشاد على الشيخ نفسه ، وكل هذه الامور تعرقل مسيرة الكفاح والجهاد ونشر الدعوة .

وكان من الطبيعي أن يعارض فريق من اتباع الشيخ هذه الاوامر، وخصوصا عبد الله بن فودي الأخ الاصغر للشيخ وساعده الايمن في حركته الاصلاحية، فقرر الوقوف بعنف ضد هذه الاجراءات مهما كلفهم ذلك من مشاق- لكن الشيخ عثمان عارض استخدام القوة لأنه في بداية طريق طويل، ولا يريد الدخول في صراع مع الطبقة الحاكمة حتى لا تتشتت جهوده، وتتبدد محاولاته، ويتصرف عن هدفه الاسمي نحو إعلاء كلمة الدين، ورفع راية الإسلام والمسلمين خفاقة بين السكان الوثنيين. وفي نفس الوقت أدراك الشيخ أن الصدام مع الحكام مؤجل الى حين، وأن الوقت لم يحن للقضاء على اعداء الدين، فقبل المرسوم وهو يعلم علم اليقين ان الدائرة سوف تحل على هؤلاء المشركين، لأنه يؤمن بانتشار الدعوة الإسلامية بالطرق السلمية حتى يحين الوقت لإعلان الجهاد المسلح ضد كل من يقف في سبيل الله والدين .

كان هذا المرسوم بداية مرحلة جديدة من جهاد المسلمين في غرب افريقيا، حتى أن بعض المؤرخين يعتبره الطلقة الأولى التي اشعلت نار الجهاد- لكن شاعت الاقذار أن يموت هذا الحاكم في عام ١٨٠٣ بعد قليل من إصدار مرسومه وخلفه ابنه يونفا (Yonfa) أحد تلاميذ الشيخ عثمان، ووعد الحاكم الجديد بانتهاء ما جاء في المرسوم وطاعة لوامر استاذة والسماح له بحرية الوعظ والارشاد، لكن شعر هذا الحاكم بخطر الشيخ فانقلب رأسا على عقب، ووصلت به الحال إلى التفكير في قتل سيده واستاذة، والتأمر على اتباعه وأعوانه، وتمكنت الأمور وازدادت العلاقات سوءا بعد رفض الشيخ أن يسلم أحد رجاله ويدعو عيد السلام لهذا الحاكم الجوبيري الذي هاجم بلدة عيد السلام والناس نيام في شهر الصوم .



شكل رقم (٢)

مَالِي فِي عَهْدِ مَلِكِي مُوسَى

وتمادى هذا الحاكم فى إذلال المسلمين وعلى رأسهم الشيخ عثمان، حيث طلب منه ترك الجماعة، والعيش فى المنفى وحيداً - لكن الشيخ رفض ترك جماعته، وقرر التحرك بهم إلى مكان بعيد يدعى جودو (Gudo)، وهنا أصدر الحاكم أمراً بالتبض على الشيخ، وطلب من حكام الإمارات قتل المسلمين ومصادرة أموالهم، وغزو القرى الإسلامية ونهب ما فيها، فكان هذا العمل بداية الجهاد وإعلان قيام الدولة الإسلامية (١٢) .

بعد هذا أصبح الشيخ قائداً وإماماً لجماعة المسلمين من الفولاني الذين وجدوا فيه ارتفاعاً لشأنهم، وتمجيداً لأمال طالما كانوا يحلمون بها فصاروا عنده وسلاحه ضد قوى البنى والضلال (١٣) .

ثانياً : قيام الجهاد وتأسيس الدولة الإسلامية :

كانت للهجرة إلى مدينة (جودو) بداية تأسيس امبراطورية الفولاني التي اتخذت من مدينة سوكوتو عاصمة لها، وأخذ الشيخ معه الاتصار والاتباع إلى أطراف الصحراء، وهناك اقروا له بالطاعة والولاء، وحلوا اليمين على طاعته على الكتاب والسنة، وحمل الشيخ لقب (أمير المؤمنين) ، ذلك اللقب الذى استمر مع الخلافة حتى نهايتها فى عام ١٩٠٣، كما حمل لقب خليفة فى بعض الأحيان، وهو اللقب الذى حمله ابنائه وفريقته من بعده .

كانت هذه البيعة بداية الجهاد، وإيضاحاً بتأسيس الخلافة الإسلامية ذلك لأن البيعة كانت تعنى نقل الجهاد من الدور السلبي إلى الدور الإيجابي الجديد، وانتشرت أخبار الجهاد ضد حكام الهوسا وأصدر الشيخ وثيقة أهل السودان التي صارت إعلاناً رسمياً للجهاد حيث حدد الشيخ الأسس التي بنى عليها الجهاد، مثل الهجرة من بلاد الكفار. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واتباع الكتاب والسنة باعتبارهما أهم مصادر التشريع. وقد أقرت الوثيقة هذه المبادئ بشكل مفصل. وأعلنها الشيخ حرباً على الكفار والوثنيين حيث أصدر على قتل البغاة. والملك المرتد الذي خرج عن دين الإسلام إلى دين الكفر (١٤) .

كان الرد العملي على هذه الوثيقة أن أرسل الحاكم إلى اخوانه الأمراء فى كاتينا، وكاتوا ودورا يطلب منهم المساعدة لأنه أهمل إطفاء شرارة من النار فى أمارته حتى اتسعت رقعتها وزادت حدتها، وصار فوق احتماله القضاء على خطورتها.

وتعتبر وثيقة أهل السودان من الوثائق التاريخية الهامة التي قام السير بالمر بجمعها والتطبيق عليها، وهي من المخطوطات النادرة التي وقع ناسخها اسمه تحتها، ويدعى محمد ساعى ابن أمير دورا واسمه اسحق.

وسميت وثيقة أهل السودان لأنها عبارة عن رسالة موجهة ليس فقط إلى أهالي جوبير بل إلى كل سكان السودان الغربي، حيث أعلن الشيخ من خلالها

الحرب على كل الوثنيين. وقد تضمنت الوثيقة سبعة وحشرين بنداً هي خلاصة المبادئ والتعاليم التي نادى بها الشيخ في الفترة الأولى من جهاده. وإنتهت الوثيقة كثيرها من وثائق غرب إفريقيا بدون تاريخ مكتوب في آخرها، كما أنها لا تشير إلى شخص معين، ولا موقف محدد، ولا مكان ما. ومن أهم هذه التعاليم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إجماعاً، وأن الهجرة من بلاد الكفر واجبة إجماعاً، وأن تسليم الأمراء في البلدان واجب إجماعاً، وأن الجهاد واجب إجماعاً.

وقد صدرت هذه الوثيقة بعد أن اشتد النزاع، وتفاقم الخلاف بين الشيخ وحاكم جويير، وأصبح التفاهم صعباً بين الطرفين. وهي باختصار خطاب مفتوح يحدد النقاط الرئيسية لتعاليم الشيخ عثمان وشكواه من معارضيه، كما أنها تقدم المبررات لإعلان الجهاد الإسلامي ضد الحكام الوثنيين.

تزعّم سلطان جويير جبهة المعارضة ضد الشيخ عثمان، وصارت الحرب وشيكة بين المؤمنين والوثنيين، ولم يجد الشيخ بداً من إعلان الجهاد في سبيل الله، فلبى تلاميذه النداء، لأن ارتباطهم به لم يكن مجرد حلقات درس بل كان الارتباط صيقاً بالحب والتقدير، فكانوا له مؤيدون تكبدوا المعاناة وتحملوا عبء الكفاح عندما هاجم الشيخ إمارة جويير وقرر حاكمها تأديب الشيخ عثمان، فحدث الالتحام وبدأت الحرب وانتقلت الدعوة من مرحلة المسلم إلى مرحلة الهجوم المسلح، بعد أن أغار حاكم جويير على قرى وممتلكات الموحدين (١٥).

وفي الرابع من يونيو عام ١٨٠٤ تقدمت قوات الجهاد بزعامة عبد الله بن فودي، الذي أخلى مواقعه في جودو توقفاً لهجوم من سلطان جويير، واتجه إلى بحيرة تابكين كوتو، وعلى ضفاف هذه البحيرة أطبق المسلمون على قوات خصومهم، ودارت عليهم الدائرة، فهرب من وجد سبيلاً لذلك، وسقط في ساحة المعركة الكثيرون، وتفرق شمل الأعداء في أول مواجهة حاسمة في الجهاد - لكن النصر لم يكن نهائياً لأن قوات المشركين عادت بعد أن جمعت قواتها في ١٨٠٥ وبدأت الهجوم الجديد على الشيخ وجماعته، ودارت (معركة تمونسو) التي هزم فيها المسلمون، وراح منهم أكثر من ألف شهيد - لكن المسلمين صمدوا وتمكنت قوات الجهاد من السيطرة على إمارة كيبى (Kobbi) واتخذتها عاصمة للجهاد، وتوالى سقوط إمارات الهوسا في أيدي المسلمين حيث سقطت زاريا عام ١٨٠٥، واستمر النصر حليفاً للشيخ واتباعه حتى تحقق النصر ودخل عاصمة الإمارة وتسمى (الكالوا) في عام ١٨٠٨، وتم قتل السلطان يونفا مع عدد من أتباعه، وانتهت مقاومة الوثنيين، وصارت كلمة الذين آمنوا هي العليا، وثوافدت القبائل فرقات ووحدات إلى معسكر الشيخ تعلن الولاء والدخول في الإسلام، والالتصام إلى حلف المسلمين، وتوسعت امبراطورية القولاى، وتكونت إمارات جديدة، وأعطى الشيخ

شارات وأعلام إلى أعوانه الذين واصلوا الجهاد في مختلف المناطق من بلاد الهوسا، وتوسعت للدولة، ودخل الناس تحت رايات الجهاد، وانتقل الشيخ إلى مدينة سيفوا في عام ١٨٠٩، بينما استقر ابنه محمد بلو في مدينه سوكونو. والملاحظ - في معظم دول غرب أفريقيا- استخدام اصطلاح امبراطورية مثل امبراطورية البرنو وامبراطورية التوكولور وامبراطورية افولانسي، واستخدام هذا اللفظ يعنى فقط بناء دولة تخضع فى سيادتها الى زعيم واحد، يسيطر على كل مناطقها وعلى كل الحكام الداخلين تحت لوائه، وقد اختلفت مساحة الامبراطورية من مكان لآخر حسب قدرة زعيم الجهاد على ضم مناطق الى نفوذه.

ثالثا: الغرض من الجهاد :

تعتبر حركة جهاد الشيخ عثمان من الحركات الاصلاحية الرائدة فى غرب افريقيا، وكان لتجاهها بهذا الشكل الحاسم، وانتشارها على نطاق واسع، وتقبل الناس للمبادئ التى نادى بها الشيخ . اثر فى اختلاف وجهة نظر المؤرخين حول الاهداف الاساسية لهذا الجهاد، ولكن قبل ان نخوض فى هذه الاهداف نلقى نظرة شاملة على أهم العوامل التى ساعدت على نجاح الشيخ عثمان بن فودي فى شمال نيجيريا وهى:

١- ساعد على نجاح هذه الحركة الضعف الذى إستشرى فى إمارة جوبير بعد حروب مستمرة ابتداءً من منتصف القرن الثامن عشر مع إمارتى زمفرا وكاتسينا، كما واجهت هذه الامارة مشكلات داخلية نتيجة ازدياد تقساط حركة الاصلاح التى قام بها الشيخ عثمان من مقره فى مدينه ديجل، ومحاولاته نشر دعوته فى الامارات المجاورة مثل مفرا، هذا بالإضافة الى المشاكل الداخلية والخارجية بسبب قيام كل من كيسى وزمفرا بغاراتهما على جوبير فى السنوات الأولى من حكم يولفا فى عام ١٨٠٣ .

٢- وجود جماعات اسلامية فى مناطق متفرقة من الامارة، حيث كان الشيخ نشطا لمدة ثلاثين عاما قبل اعلان جهاده فى عام ١٨٠٤، وانضم إليه عدد كبير من الاتباع المخلصين فى ديجل وفى مختلف أنحاء امارة جوبير، وعندما اعلن الشيخ الجهاد صارت هذه الجماعات محور الارتكاز للنشاطه ومساعدته الايمن فى جهاده، ومصدر الطاقة البشرية التى استند عليها، وصار قواد هذه الجماعات وكلاء عنه فى حرب الجهاد ضد الوثنيين (١٦) .

٣- لقد كان لإحياء الثقافة العربية فى أواخر القرن الثامن عشر أثره فى قيامه بحركته حيث ساهم زعماء الحركة بتقسط وافر فى التمهيد لها ، مما جعل الناس يتقبلون هذا الجهاد، وكانت الكتب والقصاصد الشعرية قد بصرت المسلمين بأحوالهم، وأخذت ترثى لحالهم فى السودان الغربى، وتدعوهم الى قبول حركة الاصلاح، والعودة الى العثل والقيم التى تضمنتها الشريعة

الإسلامية، وهكذا هيأت المواقف الأدبية والدينية - لزعماء الجهاد - النفوس للجهاد الإسلامي .

٤- من العوامل الهامة التي ساعدت على نجاح الجهاد ذلك الدور القلبي في بلاد الهوسا، ورغم أن الجهاد لم يكن حرباً بين قبائل الهوسا والفولاني - إلا أن الاختلافات القبلية قد زادت من حدة الصراع ، وكان علماء الفولاني هم الركيزة الإسلامية في الجهاد حيث يمثلون طبقة المصنفة، نظراً لما كان لديهم من مهارات وقدرات في التولهي الإدارية والعسكرية، بالإضافة إلى ذلك القدر من الثقافة والعلم، مما مكثهم من تقلد المناصب الرئيسية في الوعظ والإرشاد والتعليم. وبسبب روابط الأخوة والجنس فقد مالوا إلى أخوتهم من الفولاني الرعاة الذين تعاطفوا مع أفراد جنسهم عند إعلان الجهاد.

أما عن الأسباب الحقيقية لجهاد الشيخ عثمان فيمكن أن نحدد في النقاط التالية: (أ) يرى فريق من المؤرخين للمعاصرين للشيخ عثمان بن فودي وعلى رأسهم الشيخ محمد الأمين الكاتمي في بورنو أن الجهاد يخفي وراءه أطماعاً سياسية غلغها الشيخ بثوب الإصلاح الديني، لكن محمد بلو بن فودي قام بالرد على هذه الاقتراءات على الشيخ وحركته في سلسلة من الرسائل فند فيها تلك الإدعاءات موضحاً أن الجهاد حركة دينية هدفها الأساسي تحويل إمارات الهوسا إلى الدين الإسلامي الحنيف .

(ب) يرى فريق آخر أن حركة الجهاد هي ببساطة ثورة لرفع شأن الفولاني ضد سياسة الهوسا، أي أنها ثورة خططت ووضعت من أجل مساعدة الفولاني للسيطرة على أمور البلاد، والسعي نحو تحقيق امتيازات كانوا قد حرموا منها في عصور سابقة (١٧) .

(ج) حاول بعض المؤرخين تفسير الجهاد على أنه حركة اجتماعية، وأنها حرب ضد الفساد والارهاب والظلم الذي كان سائداً في تلك الفترة، وبضيف أصحاب هذا الرأي أن الجهاد يعتبر تمرداً من الفلاحين ضد اسبادهم من حكام الهوسا، وأن الشيخ عثمان كان يهدف إلى الإصلاح الاجتماعي، ومحاربة كل الأمور التي تخالف الشريعة الإسلامية .

(د) حاول أحد المؤرخين التوفيق بين كافة الآراء المختلفة، فحدد أهداف الجهاد في أنه يمثل مرحلة استطاعت فيها الأفكار الإسلامية أن تنشق طريقها إلى المجتمع، وأن تؤسس مجتمعاً إسلامياً في أفريقيا جنوب الصحراء، مثل المجتمعات التي ظهرت في شبه الجزيرة العربية (الوهابية)، أو في شمال أفريقيا (السوسية) أو حركة الحاج عمر القوتي (السنغال)، وإن هذه الحركة لم تكن قاصرة على الفقهاء من الفولاني ، بل هي حركة شمولية تقيت استجابة من الهوسا والفولاني على حد سواء. فهي محاولة جادة للإصلاح مجردة من شبهة الجنس أو الرغبة في الملك، وإن الشيخ اضطر إلى الاستعانة ببني جنسه حين حق عليه الجهاد، فاتخذت طابعا قومياً دينياً إصلاحياً (١٨) .

لقد لخص الشيخ عثمان بن فودي الهدف من هذا الجهاد حيث أوضح في (وثيقة أهل السودان) أن الغرض الأساسي من الجهاد هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والهجرة من بلاد الكفار ، وتلقيح أحكام الشرع.

وعلى كل حال ، ومهما اختلفت الآراء حول الجهاد والإصلاح الديني الذي أعلنه الشيخ عثمان بن فودي في غرب إفريقيا - فإن هذه الحركة غيرت أسلوب الحياة السائد في بلاد الهوسا ، وأبرزت مجتمعا جديدا تحكمه طبقة جديدة من رجال الدين والعلماء الذين لم يكونوا من أصول ملكية. بل رفعهم الدين الإسلامي إلى مصاف الأمراء ، وبالتالي إختلف طابع الحياة السياسية. وبدلاً من سيطرة الحكام المحليين على أمور هذه البلاد - ظهرت طبقة جديدة تدير وفق أنماط جديدة في الحياة تختلف عما كانت سائدة في هذه الأرجاء من نظم وتقاليد ، وقد ساعد هذا على نشر الدين الإسلامي وتطبيق شريعته في كل مناحي الحياة ، ويرجع هذا إلى جهود الشيخ عثمان الذي اخلص في عقيدته ، وكرس جهده من أجل نجاح حركته ، فكانت حركة مباركة ، انتهت بتأسيس دولة إسلامية كبرى ، تضم أقاليم شامعة في غرب إفريقيا في كل بلاد الهوسا والمناطق المجاورة في بورنو والكام ، والمناطق الجنوبية في كيبى واللورين ، أي مناطق تمتد من بحيرة تشاد شرقاً حتى منحنى النيجر غرباً ، ومن الغابات الاستوائية جنوباً حتى الصحراء الكبرى شمالاً (١٩).

أما عن الأوضاع الاجتماعية في الدولة التي أقامها الشيخ عثمان بن فودي فقد ترتب على جهاده في النصف الأول من القرن التاسع عشر أن صار الدين الإسلامي أساس النظام السياسي والاجتماعي في الدولة حيث تقلد رجال الدين والعلماء مناصب الكبريى والقضاء وكان طبيعياً أن يتمتع الحكام في الإمارات المختلفة بثقافة إسلامية تمكنهم من ممارسة أعباء وظائفهم ، وتيسر لهم سبيل تطبيق الشريعة الإسلامية.

ولم تكن طبقة رجال الدين فاصرة على فئة معينة من السكان ، بل كانت مفتوحة لكل من تعمق في الدين ، وثبت أقدامه على طريق النصح والإرشاد والحجة القوية. وقد ظهر الدين الإسلامي في هذه الدولة وصار أساس تشكيل طبقات المجتمع التي حملت مشعل الحضارة إلى القبائل الوثنية ، وساهم التجار المسلمون في عملية التبادل التجاري بين هذه الشعوب والعالم الخارجي وصار الدين الإسلامي أيضاً أداة لتطويع النظام الاقتصادي في الدولة وصارت المعاملات الإسلامية أساس التعامل في الأسواق ، وحرم الإسلام شرب الخمر ، وأكل لحوم البشر ، والأخذ بالثأر وغير ذلك من العادات السيئة التي كانت سائدة في المجتمع ، كما أعطى الدين الإسلامي للمواطن الزنجى الحق في أن يصبح مواطناً حراً كريماً بعد أن حرره من ربقة الرق ، وقضى على التجارة في الجنس البشرى (٢٠).

وظهر أثر الاسلام في جعل القرابة الدموية من ناحية الاب بدلا من سيطرة السلطة الامومية في تلك المجتمعات. كما ساعد الدين الاسلامي على تقوية النظام القبلي تدريجيا، وانخرط الناس في الدولة الإسلامية، واتحدت كل القبائل موبيا تحت لواء دولة واحدة.

وبعد ان أقام الشيخ عثمان المجتمع الإسلامي بدأ الناس يحتفلون بالمناسبات الإسلامية الكبرى مثل عيد الفطر، وعيد الأضحى، والمولد النبوي الشريف. وحاول الشيخ عثمان القضاء على كثير من العادات السيئة الخاصة بتعدد الزوجات، وعادات التشريط والندب على الأموات واحل محلها عادات قراءة القرآن في حجرة المنوفى، والصلاة عليه ودفنه في مدافن عامه حيث لا توجد شواهد على القبور، كما حرم الشيخ إشراك النساء في تشييع الجنائز، وصارت ملابس الحداد الثوب الأبيض للرجال، أما النساء فليس لهن زى خاص، ولكن ينبغي أن تظل المرأة في بيتها لا تقابل فيها الرجال، ولا تترين طوال فترة الحداد (٢١).

ومن العادات الإسلامية التي سادت في مجتمع سوكونو تسمية المولود في اليوم السابع وسط حفل كبير يذبح فيه والد الطفل خروفا أو ثورا، وجرت العادة على تسمية الطفل باسم أحد الأنبياء أو الصحابة.

وباختصار فإن المجتمع الذي أقامه الشيخ عثمان بن فودي التزم بتطبيق الشريعة الإسلامية خصوصا في مسائل الزواج والطلاق، وتعدد الزوجات، والاحتفالات الإسلامية الكبرى، وعليه يمكن القول أن دعوة الشيخ عثمان كانت دعوة خالصة لتنقية الدين الإسلامي من العادات الوثنية التي أقرها حكم الهوسا السابقين لحركة الشيخ الإصلاحية.

رابعاً : مؤلفات الشيخ عثمان بن فودي :

كان الشيخ عثمان بن فودي أحد زعماء المسلمين القلائل الذين اثروا في شعوبهم، وأدوا الأمانة على وجه طيب، وقادوا شعوبهم بشكل سليم وسط الأمواج المتلاطمة والظلمات الدامسة، حتى وصلوا إلى بر الأمان، وأنشأوا دولة اسلامية كبرى شملت بلاد الهوسا وغيرها من أقاليم نيجيريا الحالية. وكانت دعوته شاملة ومتنوعة، وكان طبيعيا ان يصاحب هذا التحول الثوري في مجتمعات غرب افريقيا الوثنية ومع بداية تأسيس الدولة الإسلامية أن يوضح قائد الجهاد ورائد مسيرة النضال في تلك المجتمعات الزنجية بجلاء وجهة نظره حول أهم المشكلات التي تواجه الناس في حياتهم، بل وكل القضايا التي تعترض قيام الدولة وتوسعاتها، فجاءت مؤلفات الشيخ عثمان لتكون نيعا للفكر وينبوعا للتقافة، ومرشدا للناس في عالم صار الجهل ابرز سماته، ولتكون مصدرا للفتوى والتشريع، وكانت هذه الكتب تشرح الدعوة وتفسر مختلف النظريات، وتعالج كافة القضايا الفقهية، وترد على إفتراءات الناس حول دعوته الإصلاحية.

ومن يطلع على مؤلفات الشيخ المتعددة، يدرك عمق ثقافة هذا العالم الذي كان بليقا، خطيبا، شاعرا، قصيحا، فاضلا، جميل العشرة، كريم الصحبة، شديد المعارضة، معروفا بولايته وقدراته القيادية.

وتؤكد هذه المؤلفات ان الشيخ عثمان كان واسع الاطلاع على الاحاديث النبوية الشريفة، وأقوال الخلفاء الراشدين وتابعهم، وآراء الأئمة الأربعة، وآراء العلماء المشهورين في غرب إفريقيا مثل الامام السيوطي والامام المغيلي، والشيخ محمد مختار الكلتي وأستاذة الحاج جبريل بن عمر وغيرهم من العلماء.

وكان الشيخ يهدف من هذه المؤلفات الى اصلاح احوال العلم والعلماء وتطبيق أحكام الله، وتصحيح الايمان بشكل يؤدي الى إقامة الشريعة فيما أمر الرسول ونهى عنه والتبصر في الدين، وأخيرا العلم باصول الطريق الذي يريد سلوكه (٢٢).

ولهذا لم يكن غريبا أن تنتوع مؤلفات الشيخ، وأن تعالج موضوعات شتى تتناسب مع حجم الجهاد، وطبيعة المناطق التي انتشر فيها الدين الاسلامي، وكانت الموضوعات الدينية تحظى باهتمام الشيخ عثمان لان دعوته كانت احياء السنة واخماد البدعة الشيطانية. فالف عددا كبيرا من الكتب حول هذا الموضوع، ولعل لشمها وأهمها كتاب "احياء السنة واخماد البدعة" الذي تضمن ثلاثا وثلاثين بابا دارت كلها حول أمور العقيدة، واصول الدين، وإلى جانب هذا الكتاب ألف الشيخ عددا آخر من المؤلفات الدينية مثل "حصن الايمان من جيوش الاوهام"، "نجم الاخوان يهتدون بانوار الله في أمور الزمان" وكتاب "مراج الاخوان في أهم ما يحتاج إليه في هذا الزمان"، وأيضا كتاب "إحكام المنكرين في الزجر عن البدع والاهواء"، وكتاب "تصريح أهل الزمان"، وكتاب "اصول الدين"، وغيرها من الكتب التي عالجت أمور العقيدة المحمدية.

فلم تقتصر مؤلفات الشيخ على الأمور الدينية، بل راح يناقش مسائل تتعلق بالنظم الاجتماعية والسياسية، وكانت (وثيقة أهل السودان) حريا على الكفرة والوثنيين، كما وضع الشيخ أسس المجتمع الاسلامي في كتابه ضياء السياسات وفتاوى الثوار في فروع الدين من المسائل كما تناول الحديث عن بلاد الهوسا وأسباب الصراع بين زعمائها في كتابه تنبيه الاخوان على أحوال أرض السودان، وعالج أيضا بعض الموضوعات الاجتماعية في مقالة تحت عنوان مسائل المعاملة، ومقالة بعنوان نور الاكباب، وأخرى بعنوان إرشاد الاخوان إلى أحكام وروء القسوان، وغيرها من المؤلفات التي دارت حول الكثير من المشكلات الاجتماعية والقضايا السياسية. (٢٣).

وباختصار عالج الشيخ عثمان كل الأمور الاجتماعية التي تضمن بناء مجتمع متكامل يعرف فيه كل فرد ماله من حقوق وما عليه من واجبات، في إطار من التكافل الاجتماعي والمسير على السنة النبوية الشريفة.

ونظراً لأن الشيخ عثمان كان صوفياً يتبع الطريقة القادرية، فقد نالت هذه الطريقة قسماً كبيراً من مؤلفاته، وعالجها في الكثير من المناسبات، حتى يزول اللبس حول كافة القضايا الصوفية، فأعلن مع بداية جهاده أنه شاهد رؤيا وهو في سن الأربعين وأنه جالس في اجتماع يضم سيد البشر، ومعه الصحابة والشيخ عبد القادر الجيلاني، الذي قلده سيف الحق، وطلب منه إعلان الجهاد ضد أعداء الله. (٣٤).

وقد شرح الشيخ عثمان الطريقة القادرية في كتاب المصالح القادرية للأمة المحمدية، وأيضاً في مقاله بعنوان تطبيب قلوب الأمة المحمدية بذكر بعض القصائد القادرية، وأيضاً في مقاله "المصالح الذهبية للسادات وبالعظم ساعدت هذه المؤلفات على جعل الطريقة القادرية تسود في غرب أفريقيا.

سادساً: عوامل انهيار الامبراطورية القولاوية:

يرجع انهيار امبراطورية القولاوي إلى عدة عوامل تجمعت لتسهم في سقوط هذه الدولة في أوائل القرن العشرين وهي:

(أ) اعتماد الخلافة طوال القرن التاسع عشر على مجرد توجيهات الخليفة في أمور الارشاد والدفاع، ولم يقدم الخليفة دعماً عسكرياً لأي إمارة بل لم يكلف الإمارات المجاورة بمساعدة أية إمارة تتعرض للاخطار، وبالتالي انشغلت كل إمارة في شئونها الخاصة.

(ب) عدم وجود جيش مركزي يتولى أمور الدفاع عن الدولة، وظلت الإمارات طوال القرن التاسع عشر تعيش على مواردها وعلى المساعدات من الإمارات المجاورة.

(ج) اعتمدت جيوش الدولة على الأسلحة التقليدية والقديمة، وكلفت الحروب التي مارستها الجيوش تقوم على أساس المدن المسورة التي يقف المدافعون خلفها للدفاع ضد أي اعتداء. لكن هذه الجيوش المسلحة واجهت لأول مرة جيوشاً أوربية متطورة، تعتمد على خطط عسكرية، وتستخدم أحدث الأسلحة بالإضافة إلى المدافع والبنادق المتطورة، مما غير سير المعارك لصالح القوى الأوربية.

(د) لم يسبق لجيش دولة الخلافة أن حارب ضد جيش أوربي، ومن ثم كان يجهل خطته وأسلحته، هذا في الوقت الذي كانت للجيش الإنجليزية على دراية كاملة بكل الخطط في الإمارات، وقد سهل هذا على البريطانيين مهمة الاستيلاء على الإمارات الواحدة تلو الأخرى، طبقاً للسياسة التي رسمها القواد البريطانيون.

هـ) لم تستطع دولة الخلافة أن تتعق عمليات المقاومة مع الامارات التابعة لها، مما جعل هذه الامارات فريسة سهلة أمام هذا الغزو الأوربي، ولم يشعر الخليفة بهذا القصور في خططه إلا بعد فوات الأوان، وبعد أن أطبق الأوربيون على الدولة من كل جانب، فسقطت الامبراطورية في أيدي البريطانيين، رغم البسالة والمقاومة الوطنية العنيفة التي قادها الخليفة وأعوانه المخلصون، لكن رغم سقوط الخلافة، وضم المنطقة إلى النفوذ البريطاني، فقد ظلت الأسس التي وضعها الشيخ عثمان وخلفاؤه هي دعائم الحضارة الاسلامية في نيجيريا، ولا زال المسلمون يمارسون دورهم في الحفاظ على الدين الاسلامي، وفي تطبيق الشريعة الضراء في أكبر منطقة إسلامية، من حيث عدد السكان في القارة الأفريقية.

وخلصه القول إن الخلافة الاسلامية في سوكوتو قد اتخذت من الدولة العباسية نموذجا لها في الحكم، كما أنها أقامت نظاما فريدا من نوعه في غرب القارة، استقى من كل التنظيم الاسلامي، وسار نموذجا لكل الحركات الجهادية في غرب القارة، وتمسك المسلمون بمبادئ الشريعة الاسلامية، وطبق الخلفاء على مدى قرن من الزمان هذا النظام الاسلامي، فتعود الناس عليه وألفوه حتى بعد الغزو البريطاني، وصارت الأسس التي وضعها الشيخ عثمان دستورا للحياة، كما أصبحت مؤلفات الشيخ وأتباعه مصدر الفكر والإلهام الثقافي، كما أن خلافة الشيخ عثمان بن فودي تعتبر رائدة حركات الإصلاح والجهاد في سبيل الله في غرب أفريقيا، لحماية الدين الاسلامي ضد كل من سولت له نفسه العبث بأحكامه، حتى عندما جاء المستعمر البريطاني وأخضع الدولة لسلطانه، لم يتمكن من إحداث أية تغييرات في هذه الأسس الراسخة، التي لا زالت تثبع بتورها حتى اليوم.

مراجع الفصل

- (١) إبراهيم طرخان: دولة مالي الإسلامية، ص ٥٢ - ٥٩، وشكل رقم ٤
- (٢) لمزيد من الدراسة عن انتشار الإسلام في أفريقيا: انظر حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٦٢.
- (٣) Dubois, F. Tomboucti, La Mystérieuse, Paris 1899, P. 153.
- (٤) Seligman, C. : Races of Africa, London 1970, p. 96.
- (٥) إبراهيم علي طرخان: إمبراطورية البرنو الإسلامية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٣٠.
- (٦) Johnston, H. A. S. : The Fulani Empire of Sokoto. London 1967, P. 18.
- (٧) محمد بلو: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد النكروور، القاهرة ١٩٦٤، ص ٥٨.
- (٨) تحدث الشيخ عبد الله بن فودي عن الجهاد ومراتب تكوين الدولة الإسلامية في كتاب تربيين الورقات، نيجيريا عام ١٣٨٣ هـ (بالخط المغربي). كما تحدث أيضا عن الجهاد الشيخ محمد بلو: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد النكروور - مرجع سابق.
- (٩) Martin, B. G. : Muslim Brotherhood in 19th Century Africa, London 1976, PP. 1 - 13.
- (١٠) محمد بلو: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد النكروور، القاهرة ١٩٦٤، ص ١٧ - ٢٥.
- (١١) عثمان سيد أحمد اسماعيل: حركة الشيخ محمد عثمان بن محمد بن فودي ومحمد أحمد بن عبد الله المهدي وأثرهما: (مجلة الدراسات الإفريقية بالخرطوم، العدد الثاني، أبريل ١٩٨٦، ص ٣٥ - ٥٣).
- (١٢) Gi Zombo, Joseph : Histoire de l'Afrique Noir, P. 361.
- (١٣) Panikkar, K. Madras: The Serpent and the Crescent, P. 75.
- (١٤) عثمان بن فودي (وثيقة أهل السودان) تحقيق
Bivar, A. D. H. : Journal of African History, Vol II, 1961, P. 235.
- (١٥) عبد الرحمن زكي: الإسلام والمسلمون في غرب أفريقيا، القاهرة (د. ت) ، ص ٩٣
- (١٦) Smaldone, J. p. : Warfare in the Sokoto Caliphate, p. 23.
- (١٧) Meek, C. K. : The Northern Tribes of Nigeria. Vol. I., P. 100.
- (١٨) وأيضاً حسن أحمد محمود، مرجع سابق، ص ٢٨٩.
- (١٩) توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن وعبد المجيد عابدين، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٧٠، ص ٣٦٠.
- (٢٠) Meek, C. R. : Tribal Studies in Northern Nigeria, Vol II, P. 5.
- (٢١) محمود سلام زنتي: الإسلام والتقاليد القبلية في أفريقيا، ص ٩٤.

- (٢٢) عثمان بن قودي: حصن الافهام من جوش الاوهام (مخطوط)، ص ٢، ٣.
- (٢٣) عثمان بن قودي: تنبيه الغافلين، "وارشاد اهل التريظ والإفراط الى سواء الصراط" و"أصول العدل لولاية الأمر".
- (٢٤) عثمان بن قودي: ولما بلغت في الذكر والورد، وهو كتاب نشرته لجنة النشر بوزارة المعارف بتيجيريا الشمالية ضمن سلسلة ضمت كتاب "أصول الولاية" و"هداية الطلاب".
- (٢٥) انظر نظام الحكم في :
عيد الله عيد الرزق: الاسلام والحضارة الاسلامية في تيجيريا، ص ١١١ وما بعدها .
ولمزيد من الدراسة عن الخلافة العباسية انظر: حسن ابراهيم حسن: النظم الاسلامية، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٤، ص ١٣٠ وما بعدها .
- (٢٦) عثمان بن قودي: الفرق بين ولاية اهل الاسلام واهل الكفر، ص ١٦، ١٧.
- (٢٧) السر سيد احمد العراقي: نظام الحكم في الخلافة الصنكية: مطبوعات جامعة الخرطوم، السودان، ص ١١ .
- (٢٨) Last, M.: Op. Cit. P. 107.

الفصل السابع

الجهاد والدعوة الإسلامية في بلاد

غينيا بيساو

المحتويات :

- منطقة غينيا بيساو وشعب الهاترى
- الدعوة الإسلامية في سالجامبيا .
- انتشار الدعوة الإسلامية في غينيا بيساو .
- دور ألفا مولر في نشر الدعوة الإسلامية .
- الدعوة الإسلامية في عهد موسى مولر .
- الاستثمار البرتغالي وانتشار الدين الإسلامى في غينيا بيساو في السنوات الأولى للاستعمار البرتغالى .

تعتبر منطقة غينيا بيساو من المناطق الهامة في غرب القارة الأفريقية التي تأثرت بحركات الجهاد الإسلامي، ويرجع الفضل في ذلك إلى شعب الماندى أو الماندنغو الذي استطاع تأسيس مملكة شبه مستقلة داخل حدود دولة مالي الإسلامية في القرن الرابع عشر الميلادي، وكانت كابا (Kaba) هي المقر الرئيسي لهذه المملكة الإسلامية والتي حددت في المنطقة ما بين نهر جامبيا ومنطقة فوتا جالون، بل توسعت حتى وصلت إلى شاطئ المحيط الأطلنطي (١).

وصارت هذه المملكة الإسلامية من الوحدات السياسية الكبرى التي ظهرت في منطقة ستاجامبيا، ولعب شعب الماندى الدور الأكبر في حياة هذه الدولة، بل وأثر بشكل واضح في حياة الناس سياسياً واجتماعياً حتى مطلع القرن التاسع عشر (٢).

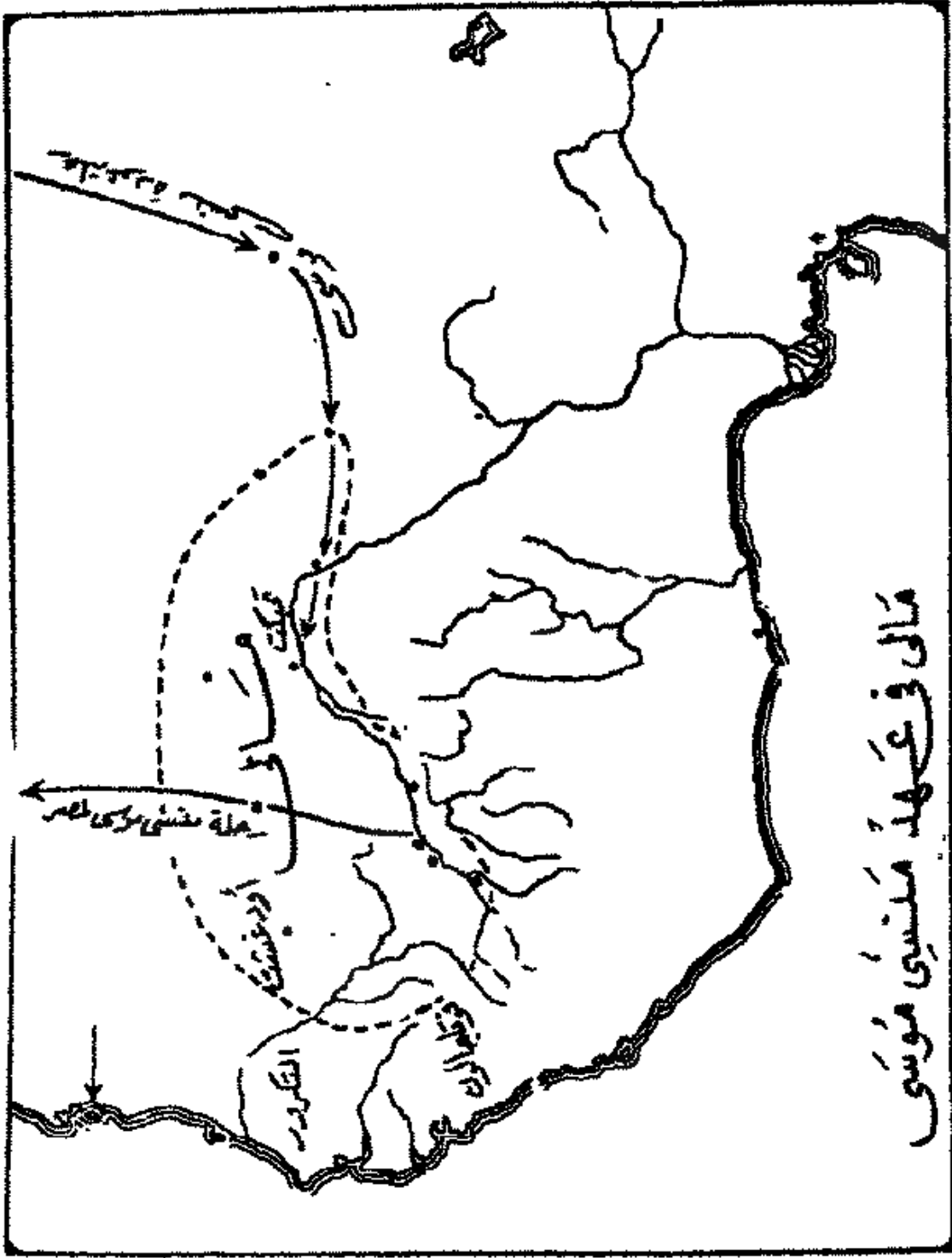
وكان شعب الماندى قد استقر في غرب القارة، وبعد أن كون دولة مستقلة بعد سقوط دولة مالي في القرن الرابع عشر، أخذت مكانه هذا الشعب تسيطر على حياة الناس، واصطبغت الحياة الاقتصادية بنشاط هذا الشعب الذي مارس الزراعة، وقام رجاله بالتجارة في الملح الذي كان من أهم السلع التجارية، كما مارسوا حرفة الصيد والاتجار في البهار والأعشاب البرية وبعض المحاصيل الأخرى (٣).

وتوسعت هذه الدولة، وضممت عدداً من الوحدات الصغيرة التي ارتبطت مصالحها، وتشابكت أعمالها، وكان لا بد من وضع نظام للحكم هناك خاصة أن كل هذه الوحدات الصغيرة التي زادت عن أربعين وحدة ترجع لأصل واحد. وإذا صار الحكم ينتمون إلى فرعين من هذا الأصل أو لهما فرع السين (Sane) وثنائهما فرع المين (Mene) (٤).

والتف الناس حول حاكمهم سواء من السين أو المين، لأنه حسب اعتقادهم كان يستطيع التنبؤ بالمستقبل، ويمنح الهبات، وينزل اللعنات على شعبه إذا أراد.

ورغم أن المملكة تكونت أساساً من شعب الماندى - إلا أنها بحكم توسعاتها ضمت بعض العناصر والجنسيات الأخرى التي تداخلت مع الماندى، وحدث نوع من الاندماج مع هذه الجماعات، وأهمها جماعات الفولاني الرعاة الذين سلبون دوراً هاماً في مصير هذه الإمبراطورية.

وكان الفولاني من الرعاة الذين ينتقلون هنا وهناك بحثاً عن موارد للرزق لماشيئتهم، وبحكم هذه الروح الرعوية كان الفولاني يستقرون في بلاد الماندى للرعي، ويحصلون على بعض الأراضي لماشيئتهم، بالإضافة إلى زراعة بعض المحاصيل، وكان الماندى يحصلون على ضرائب من الفولاني مقابل السماح



مَآلِي فِي عَهْدِ مُوسَى

شكل (٧)

لهم يرعى الماشية في أراضيهم، وكانت هذه الضرائب تتزايد بشكل كبير على الفولاني الذين كانوا مواطنين من الدرجة الثانية، وإن شئت فقل أدنى درجات التدرج الاجتماعي بين الماندي. كما كان الماندي يجمعون ضرائب الماشية بشكل تعسفي ولا يجرؤ رعايا الفولاني على الاعتراض عليه (٥).

واستمر وضع الفولاني واستسلامهم لشعب الماندي طوال هذه الفترة حتى دب الخلاف بين جماعات الماندي أثر الصراع بين فرعي السوين والمين حول وراثة العرش، فلقد مات الامبراطور المانديجي من جماعات السوين فأخفوا خبر الوفاة عن فرع المين حتى لا يتولى العرش امبراطور شرعي منهم، ولكن عندما علم المين بذلك بدأ الصراع بين الفرعين.

حدث هذا في الوقت الذي كانت جماعات الفولاني قد اعتنقت الدين الاسلامي، ووحدت صفوفها تحت رايات هذا الدين الحنيف، وصارت تمثل قوة جديدة في المنطقة.

واستجد فرع المين بالفولاني من منطقة فوتاتور لمساعدتهم ضد الفرع الآخر من الماندي (جماعات المين)، وانتهاز الفولاني الفرصة ومساعدوا هذه الجماعات، ولم يتوقف دعمهم عند حد هزيمة المين، بل خططوا لنشر الدين الاسلامي بين كل الجماعات الوثنية في المنطقة، وللقضاء على كل ألوان التمييز والمعاملة القاسية التي لقيها الفولاني من جانب الماندي، وكان الحافز الأول لدى جماعات المرابطين من مسلمي الفولاني هو نشر الدين الاسلامي في بلاد الملوك، وكانت العقيدة الرئيسية أمام المرابطين من المسلمين هي رفض حكام الماندي (اعتناق الإسلام، ولكن الثورة الدينية في بلاد سانجامبيا كانت قوية الأثر، وعجزت محاولات الماندي عن التصدي لها، بل كانت هذه الثورة سببا في القضاء على امبراطورية كمبا واعتناق سكانها الدين الاسلامي (٦).

وسيطرت جماعات الفولاني على السلطة في منطقة سانجامبيا بل، وأيضا توسعت داخل منطقة غينيا بيساو ونشرت الدين الاسلامي، وأقامت دولة اسلامية هناك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (٧). وقبل الدخول في الصراعات المحلية التي أدت الى قيام الدولة الاسلامية والجهاد في سبيل الله في غينيا بيساو، وسوف تلقى الضوء على هذه الثورة وكيفية قيامها في منطقة سانجامبيا، وأثارها على امبراطورية كمبا.

أولاً: الدعوة الاسلامية في سانجامبيا :

وصل الدين الاسلامي الى منطقة سانجامبيا الواقعة في غرب القارة بين نهري جامبيا والسنغال منذ القرن الرابع عشر الميلادي، لكن عدد الذين اعتنقوا هذا الدين كانوا محدودين لم يقدر لهم ان يلعبوا اي دور في الحياة السياسية هناك، ورضى المسلمون بالعيش كرعايا تحت حكم الدول

غير الإسلامية، ولم يفكر المسلمون طوال هذه القرون في العمل على تأسيس دولة إسلامية رغم أن بعض المسلمين تقلد مناصب هامة في بلاط الملوك والحكام، وظلت الأحوال على هذا المثل حتى أوائل القرن التاسع عشر - قرن الجهاد والدعوة الإسلامية في غرب أفريقيا بشكل عام - وصار الدين الإسلامي محور الفكر السياسي لكل منطقة سانجامبيا، وكان الهدف الأساسي هو تغيير الأوضاع السياسية والهياكل الاقتصادية بشكل يتمشى مع الشريعة الإسلامية (٨).

لقد شهدت منطقة غرب أفريقيا في القرن التاسع عشر موجة من ثورات جهاد المسلمين ضد حكامهم المحليين من الوثنيين أو الذين يعتنقون الدين اسمياً. وترغم هذا الجهاد رجال مخلصون من أبناء شعب الفولاني الذي قاد الثورة الدينية حيث ترغم حركات الجهاد الإسلامية في كل من بلاد الهوسا الشيخ عثمان ابن فودي، والحج عمر القوتي التكروري وغيرهم من الزعامات الإسلامية التي هزت عروش الحكام الوثنيين، ووضعت الجهاد نصب أعينها، وناضلت من أجل نشر العقيدة الإسلامية وتسلحت بسلاح التقوى والفلاح، فكانت ثورات مباركة أحدثت تغييراً جذرياً في هياكل المجتمع في غرب القارة.

ورغم أن الجهاد قد اتخذ عادة شكل الحرب الدينية ضد الوثنيين إلا أن أهدافه لم تعد مجرد اعتناق الدين الإسلامي، بل أنه صار حركة عامة تسعى إلى تأسيس مجتمع إسلامي حتى وإن تطلب الأمر استخدام السلاح لتحقيق هذا الأمر (٩).

وأعلن المسلمون الجهاد على الوثنيين في معظم الممالك والدول التي قامت في غرب أفريقيا، وفرضوا الضرائب والجزية على كل من لم يعتنق الإسلام حتى يدخل هؤلاء في الدعوة الإسلامية، وصار الجهاد سمة من السمات البارزة في أفريقيا الغربية في القرن التاسع عشر (١٠).

وكانت الثورة في فوتا جالون من أعظم الثورات أثراً على منطقة غينيا بيساو، ويرجع الفضل في قيام هذه الثورة الإسلامية إلى هجرات جماعات الفولاني إلى المنطقة، تلك الهجرات التي بدأت من القرن الرابع عشر واستمرت حتى القرن السابع عشر، وكان المهاجرون من الرعاة الذين لا يعرفون عن الإسلام شيئاً، ولذا هاجروا خلال هذه الفترة بحثاً عن المراعي الجديدة لقطعانهم، وعندما هاجر الفولاني إلى فوتا جالون التقوا بأصحاب الأرض من جماعات الديولا (Diola) الذين يعملون في الزراعة، وحدث اتفاق بين الفولاني الرعاة وجماعات الديولا على أساس ترك الهضبة العليا للفولاني، وبمرور الوقت تمت الاتفاقية، وظهر نظام للتبادل التجاري بين الجماعتين، وصدر كل منهما فائض إنتاجه للآخر (١١).

لكن الأمور لم تستقر بين الطرفين وحدث التنافس نتيجة التجارة مع الأوروبيين، وخصوصاً تجارة الجلود التي سيطر عليها الفولاني، بالمصاواة مع أصحاب الأرض الحقيقيين من الديولا، وكان هذا في حد ذاته مثار الخلافات، ومنشأ المنازعات بين تلك الجماعات (١٢).

وكانت الهجرة السابقة لجماعات الفولاني من غير المسلمين - لكن في القرن التاسع عشر بدأت هجرات جديدة لهذا الشعب وصلت إلى فوتاتورو وبوندو وماسينا وكانت على عكس الهجرات السابقة لأن أعضائها كانوا من المسلمين الذين مارسوا شعائرهم الدينية بشيء من السرية والحذر - لكنهم نجحوا رغم السرية في معاملاتهم أن يقتنوا بعض السكان لدخول الدين الإسلامي.

وازداد عدد المسلمين بسرعة، وبدأوا الصلاة العلنية، وعملية تحفيظ القرآن الكريم على نطاق واسع، وبالمطبع انتشرت هذه الأفعال وتلك الممارسات الإسلامية جماعات الديولا والفولاني من غير المسلمين وحدث رد فعل عنيف ضد هؤلاء المسلمين الذين قابلوا الأذى بالتسامح والإجراءات العدائية بنوع من اللين وحسن المعاملة، وأكثر الديولا من الضرائب على كاهل المسلمين من الفولاني.

وتحمل المسلمون هذه الأعباء الجديدة، لكن عندما ضاقت بهم السبل وطفح الكيل، وتمادى المشركون في أعمالهم السيئة ضد المسلمين كان الرد الفعلي الذي تفرسته الشريعة الإسلامية هو إعلان الجهاد لنشر الدين ولوضع حد لأذى الكفار. فكانت الثورة الإسلامية ضد الوثنيين من السكان في عام ١٧٣٦م، تلك الثورة التي أحدثت تغييراً جذرياً في هيكل النظام السياسي والاجتماعي، ودمرت كل القوى التي عارضت المسلمين، وكان السبيل الوحيد أمام السكان في المنطقة إما اعتناق الدين الإسلامي، أو الهروب إلى المنفى، أو الوقوع في الأسر.

واستمرت عملية التحول داخل المجتمع، وثورة المسلمين لاتهدأ ضد الوثنيين الذين رفضوا اعتناق الدين الإسلامي، وظهرت مجتمعات جديدة في فوتاجالون صارت فيما بعد أساساً لمديريات اتحاد الفولاني الجديد (١٤).

وأصبح هذا الاتحاد الجديد يضم تسع مناطق في فوتاجالون وهي :

تيمبو (Timbo) وفودي هاجي (Fode Hadji) وفوجومبا (Fougumba) وكيبالي (Kebali) ولابي (Labe) وتيمبي (Timbi) وكوليد (Koliasdo) وكوين (Kion) (١٥).

ويختار الزعماء في المناطق التسع إماماً لهم أطلق عليه لقب الألفاء، وكان مسئولاً عن توجيه شئون الحرب ضد المناطق الوثنية الخارجية، كما إنه ينظم العلاقات التجارية خارج الاتحاد، ويلعب دور الوسيط بين المناطق (الدويلات) التسع، وكان الإمام في فوتاتورو يخضع في إرادته لمجلس الكبار (Council of Elders) الذي كان يحق له عزل الإمام إذا قصر في واجباته، أو إذا شعر المجلس أنه لايقوم بوظائفه تجاه الاتحاد فيقرر إلى

وبعد إعلان الجهاد وبخاصة على طول نهر السنغال وموريتانيا صدار الشيخ عبد القادر اول إمام في الدولة الجديدة، وبدأ زعماء هذه المنطقة الحرب ضد المراكشيين وضد حكام الماندن (١٦).

ثانياً: انتشار الدعوة الإسلامية في غينيا بيساو :

كان للتوسع الفولاني في منتصف القرن التاسع عشر في غينيا بيساو أثره في القضاء على اكبر الامبراطوريات للماندن في هذه المنطقة، وكان الدافع الديني هو السبب في توسع الفولاني نحو مملكة كمبا، وإن كان هذا لا يمنع وجود دوافع تجارية واقتصادية دفعت الفولاني نحو هذه المملكة، ولقد بدأت قوات فوتا جالون تشن غاراتها ضد كمبا، بسبب هذه الدوافع الاقتصادية والزراعية (١٧).

وساعدت هذه الهجمات جماعات الفولاني المستضعفة - داخل مملكة كمبا الوثنية - على حمل السلاح ضد اسيادهم من الماندن، مما ساعدهم بشكل كبير على تفتيت هذه المملكة، وجعلها عرضة للانقياد السريع.

ودارت معارك عنيفة بين المسلمين وهذه الجماعات الوثنية، وكانت اهمها معركة بيروكولنج (Berokolong)، ومعركة سانسكولا (Sankolla). وكان حصن بيروكولنج اهم حصون كمبا وكان لابد من السيطرة عليه قبل الدخول الى قلب هذه المملكة. ولذا فقد اعد الالف ابراهيم قوة من ستة الاف رجل للهجوم على هذا الحصن، وطلب من حاكمه إما قبول الدعوة الإسلامية او قبول اختيار للحرب، وفضل حاكم الماندن الحرب بدلا من اعتناق الاسلام.

وبدأت الحرب بين المسلمين وحصن بيروكولنج، وواجه المسلمون عدة نكسات أثناء الهجوم على هذا الحصن، لكن بعد خمسة ايام من القتال تمكنت قوات الموحدين من تحقيق النصر الحاسم، وحصل المسلمون على عدد كبير من الاسلاب والاسرى بما فيهم بعض اميرات كمبا وكانت هذه المعركة بداية النهاية لامبراطورية كمبا الوثنية، بل وعاملا حاسما في نشر الدين الاسلامي في هذا الجزء من غرب افريقيا.

ولم تكن هذه المعركة آخر المطاف بين المسلمين وشعب كمبا، بل دارت معارك عديدة في الفترة من عام ١٨٥٠ وحتى عام ١٨٥٦، وحقق جند الاسلام انتصارات رائعة، ودخل عدد كبير في دين الاسلام، ولتتهت تلك الحقبة بمعركة كانتسلا (Kansala) (١٨٦٧ - ١٨٦٨) (١٨).

وفي هذه المعركة ظهرت صورة من التآخي الإسلامي والتعاون بين كل ولايات المسلمين، وتكالب الجميع على المشاركة في تلك المعركة، فأرسلت الولايات الإسلامية في فوتاجالون قوات مشتركة، وشارك الفولاني في فردو (Firdo) بقيادة الزعيم مولو ايجو (Molo Eguo) الذي حمل فيما بعد لقب الفا مولو (Alfa Molo)، وشارك ايضا في هذه المعركة عبد البكر مبعدا زعيم بوندو، وقد وصل عدد المحاربين في الجيش الاسلامي اكثر من ٣٠,٠٠٠ مقاتل،

وكان الجهد الجماعي - الذي شاركت فيه فوتا جالون بنصيب الاسد - عاملا حاسما في القضاء على مملكة كمبا، التي استمرت تسطر على الحياة السياسية في المنطقة لمدة ستة قرون (١٩).

ورغم أن الفولاني قد حققوا النصر في هذه المعركة، إلا أنهم خسروا كثيرا وانخفضت قوات الإمام في فوتاجالون من اثني عشر ألف مقاتل إلى أربعة آلاف فقط، لكن هذه الخسارة تعد ضئيلة إذا قورنت بضحايا العدو، بالإضافة إلى نجاح المسلمين في أسر أكثر من ١٥,٠٠٠ رجل من مملكة كمبا (٢٠).

ويعود هذا الانتصار للمسلمين من الفولاني في معركة كاتسالا إلى الحصار الفاجح، والتكتيكات العسكرية التي انتهجها زعماء المسلمين في هذا الهجوم، ولم يتوقف المد الإسلامي عند تحطيم هذه المملكة وسكانها من الماندي، بل شجع النصر على قيام جماعات أخرى من الفولاني بتكوين حلف لتحيطهم كل حكام الماندي، ابتداء من بوندو حتى ساحل المحيط الأطلنسي، لكن الحاكم رسيموتوكيمو (Simoto Kemo) استطاع تجميع قوات الماندي في دويلات جامبيا، وتصدى لهجوم الفولاني وقضى على تحالفهم (٢١).

ورغم هذا فقد استطاع الفولاني القضاء على مملكة كمبا، وتوسع نفوذهم في قلب منطقة غينيا بيساو، ويعني هذا التوسع انتشار الدين الإسلامي وتكوين دولة إسلامية بزعامة ألفا مولو وابنه موسى مولو .

ومسحول القاء الضوء على كيفية وصول الجهاد الإسلامي إلى هذا الجزء من القارة، وبالطبع سيقودنا هذا إلى الحديث عن الزعيمين ألفا مولو وابنه موسى مولو.

في الخمسينيات من القرن التاسع عشر استطاع الفولاني في منطقة فوريا (Poria) وهي إحدى مناطق غينيا بيساو توحيد جهودهم .

وكانت هذه الدولة خاصة بالفولاني واستمرت مع فوتاجالون وبوندوسيبا في تحطيم مملكة كمبا كما ذكرنا من قبل ونشر الدين الإسلامي في كل من جامبيا والسنگال وغينيا بيساو، وأسس هذا الرجل دولة للفولاني في منطقة فولانو، واعطاء امام فوتاجالون لقب ألفا مولو.

ويرجع نسب هذا الزعيم الديني إلى جماعات الفولاني دجيبا (Pulbo Dkjiabo) واما ايجو بوبا (Bggue Buba) التي تزوجها أبوه مالال (Malal) عندما قدم إلى منطقة الفولانو وانجب منها طفلين هما مولو ايجو (Molo Bggue) وبولا ايجو (Bula Bggue) (٢٢).

ثالثا : دور ألفا مولو في نشر الدعوة الإسلامية :

وقبل أن يتقلد ألفا مولو زمام الأمور في هذه الدولة كان يعمل بالصيد، وكان الصيد حرفة أساسية في هذه الجهات، فضلا عن أنه مورد اقتصادي هام من الجلود ومن الفيلة ، وكان الصيادون لهم اتباع من الطلاب الذين يدرسونهم

خصوصا أيام الحروب، كما كان الصيادون على دارية واسعة بالغلبة وطرقها، وهو عامل هام في معارك هذا الزمان، ومن ثم كان الحكام يعتمدون على هؤلاء الصيادين إذا ما رغبوا في تحقيق التقصير في حروبهم (٢٣).

توقف الفا مولو عن ممارسة حرفة الصيد قبل الهجوم على حصن كاتسالا في عام ١٨٦٨، وتشير المصادر والروايات الى ان الزعيم المتجاني المشهور - الحاج عمر الفتى التكروري أثناء إقامته في هذه المنطقة وصل الى مملكة كمبا ودخل في منطقة الفولانو. وفي كثير من هذه المناطق التي سافر اليها كان الناس يخشون منه، بل ويرفضون تقديم الطعام والشراب والمأوى له. وعندما وصل الى قرية جالابا (Galaba) وهي القرية التي عاش فيها الفا مولو وزوجته كومبا - رفض الناس إيواء الحاج عمر، لكن أشار اليه احد المواطنين بالتوجه الى منزل الفا مولو خارج القرية.

وعمل الحاج عمر بنصيحة هذا المواطن، وتوجه الى مسكن مولو خارج القرية، ووجد زوجته التي افادت بأن مولو قد ذهب للصيد ولن يعود الا بعد عدة أيام، لكنها اصرت على ضيافته في بيتها، وقبل الحاج عمر هذه الدعوة، وتصادف في اليوم التالي مباشرة عودة زوجها الفا مولو من الصيد على غير عادته، وعندما سألته عن سبب قطع رحلته أشار الى انه رأى في المنام بأن حريقا قد شب في البيت فعاد بسرعة ليتأكد من هذا الحادث، وأشار الزوج باستضافتها لهذا المربط المسلم الذي يبدو عليه الصلاح والتقوى (٢٤).

وفي أثناء فترة إقامه الحاج عمر مع الفا مولو وزوجته، اعتنق مولو الدين الاسلامي، وقبل ان يرحل الحاج عمر من ضيافة الفا مولو اخبره بأنه سيكون رجلا عظيما، وأنه سيكون مستجاب الدعوة، وأنهما سيتجيان طفلا وسوف يسمونه موسى مولو، واخيرا طلب منه ان يعلن الجهاد من اجل نشر الدعوة الاسلامية في هذه المنطقة حتى ترفرف رايات الاسلام على اراضى الماندى الوثنية (٢٥).

وبالطبع لم يصدق الفا مولو ماخبره به الحاج عمر، ذلك لان امبراطورية الماندى كانت قوية، وان تحطيمها امر مستبعد تماما، وأنه لم يجرؤ احد على الاعتراض على قوة حكامها وضرائبهم الكثيرة على شعب الفولاني الضعيف، كما انه لا يستطيع اذا اتجب طفل ان يطلق عليه موسى، لان هذا الاسم ليس من الاسماء الشائعة في المنطقة، بل وربما يعرضه الى كثير من الالام والقسوة من جانب الماندى.

لكن شاعت الاقدار أن تتحقق كل أحلام هذا المربط الكبير، وإن ينبج الفا مولو لنا قيسميه موسى مولو، وإن يدخل في صراع مع حكام الماندى وينتصر عليهم، فكيف تحققت هذه الأمور ؟ .

بعد ان افترق الحاج عمر عن الفا مولو، وبعد ان شرح له كيفية إعلان الجهاد وضرورة بناء حصن له، عاد الفا مولو الى مسكنه ينتظر كيف ستتحقق كل الاشياء التى افصح له بها الحاج عمر الفوتى .

ومرت عدة سنوات، وانجب الرجل فعلا طفلا وسماه موسى ولكن بشكل عسر، وبعد فترة بدا الاحتكاك مع الماندى، وكان الشيخ عسر قد اخبره بان النزاع سوف يبدأ حول اخذ شاه من منزله، فعلا جاء بعض رجال الماندى وهو غائب واقتحموا المنزل، واخذوا الشاة رغم رفض زوجته وتحذيرها لهم، لكنهم اخذوها وولوا الاديبار.

وعندما سمع الفا مولو بهذا الخبر ادرك ان هذه إشارة لإعلان الحرب على الماندى، لكنه كان فى وضع لايسمح له بالدخول فى حرب معهم فحاول كسب الوقت وذعب بنفسه الى حاكم الماندى يطلب الشاة ولكن دون جدوى، فعاد يستعد لشن هجومه على الماندى، وليعلن الثورة الاسلامية ضد الحكام الوثنيين.

قام الفا مولو بالاتصال سرا بزعماء الفولاتى، واخبرهم ان الوقت قد حان لإعلان الثورة الاسلامية ضد الحكام الوثنيين، لكن هؤلاء الزعماء خذلوه ورفضوا للوقوف الى جانبه، بل وطالبوه بعدم الإتصال بهم مرة ثلثيه فى مثل هذا الامر (٢٦).

لم يستسلم الفا مولو، فبعد عام من اللقاء مع هؤلاء الزعماء من الفولاتى عاد مرة ثانية واستدعاهم للقاء، واخبرهم بانه مستعد للحرب ضد الماندى، لكنهم اظهروا نواياهم وخوفهم من الدخول فى حرب مع الماندى الاقوياء، ولم ينتظر الفا مولو فهاجم كانبالا وبعض مناطق استقرار الماندى بشكل خاطف، وكان وهو يشن هجومه على مملكة الماندى فى كمبا- قد أصبحت فى حالة من الإثييار والضعف، وكما ان هجوم قوات فوتاجالون عليها وإحتلال بعض الحصون بها قد أعطاه فرصته ليكمل هجومه وينهى هذه المملكة الوثنية.

واعتمد الفا مولو على تأييد المسلمين من التوكولور فى منطقة كبابادا (Kabada) التى كانت بالفعل دولة اسلامية داخل امبراطورية الماندى (٢٧).

وعقد معهم اتفاقا بان يقدم احدهما للاخر عند الضرورة ما يحتاج إليه من مساعدات مع عدم الدخول فى حرب ضد بعضهم البعض، وبالفعل قدم شعب كباباد الى الفا مولو عددا من المحاربين لتكوين جيشه، هذا الجيش الذى سار الساعد الايمن لالفا فى حربه ضد مملكة الماندى فى كمبا (٢٨).

واعلن الفا مولو حركة جهاده فى الوقت الذى كان المسلمون فى فوتاجالون يشلون فيه غاراتهم على حصن كانبالا فى الفترة من ١٨٦٥ حتى ١٨٦٧، واستطاع هذا المجاهد الاسلامى تحقيق اماله فى تحطيم وحدة الماندى .

ويرجع نجاحه الى ثلاثة عوامل :

١- عاش الجزء الاكبر من المائدي في قري مستقلة، لم تكن لها اداة مركزية، ولذا اصبح من السهل الخجوم عليها والسيطرة على من فيها، بعكس النظم المركزية المنظمة على اسس قوية .

٢- قيام الشعب المسلم في منطقة كابادا بتقديم قوة بشرية هائلة ساعدت الفا مولو على خوض الحرب، بالإضافة الى بعض جماعات الفولاني التي ساعدت في هذا الهجوم .

٣- قيام الإمامة في فوتاجالون وهي إحدى مناطق غرب القارة القوية بتقديم الدعم الروحي لالفا مولو ومنحه عمامة القيادة السياسية واعطائه لقب الالفا، والذي ساعده كثيرا على تنفيذ مخططاته الجهادية. هذا فضلا عن تقديم الإمامة في فوتاجالون قوات عسكرية لمساعدته (٢٩).

وبعد هذا النصر على امبراطورية كمبا، صار الفا مولو حاكماً لدولة الفولاني أو الفولادو (Fuladu) التي أصبحت تابعة لفوتا جالون وصار يدفع الضرائب السنوية للإمامة هناك، بالإضافة الى دفع نصيب مما يجمعه من الاسلاب والامرى في الحروب، مع تقديم المساعدات وأخذ الإمامة عند الضرورة .

وأخذ الفامولو يدعم دولته على اسس إسلامية، وينشئ دور العبادة، ويهتم بالعلماء والفقهاء لنشر الدين بين هذه الجماعات الوثنية، وحاول تحسين علاقاته مع الإمامة في فوتاجالون، لكن هذه العلاقات اخذت تتدهور بعد إعلان الفولاني دولتهم المستقلة، فلقد ارسل الإمام في فوتاجالون ابنه محمد سالف (Mamadu Sall) كقائد للقوات التي ارسلت لمساعدة الفا مولو، وبعد انتصار الفولاني انكر الإمام قيادة الفا مولو وعين ابنه محمد سالف حاكماً على المنطقة، ورغم ان الأمر قد حسم بسرعة وعاد الفا مولو الى مقره كحاكم وقائد لهذه الدولة الجديدة، إلا ان فكرة تعيين ابن الامام قد تركت نوعاً من الصراع بين الامامة في فوتاجالون والفا مولو وابنه موسى مولو فيما بعد (٣٠).

ورغم ما شاب العلاقات من فتور، فلن الفا مولو استمر في دفع الضرائب السنوية للإمامة، وحافظ على العلاقات الودية معه حتى يجد دعمها في الوقت المناسب، كما نجح الناس في المناطق التي فتحها على قبول الدين الاسلامي، باعتباره الاطار السليم لتقوية دولته ومبرراً لاستمرار جهاده، ومن ثم صار المرابطون والعلماء والفقهاء يشكلون ابرز عناصر المجتمع الجديد.

وامتدح الفا مولو في حركة جهاده الإسلامية، وتوسع في مختلف اجزاء امبراطورية كمبا، ودخل مناطق غينيا بيساو طوال فترة السبعينات من القرن التاسع عشر، ودخل الفاس افواجا في الدين الاسلامي، وارتفعت مكانة العلماء ورجال الدين ونعم الناس بفترة من الهدوء والاستقرار، وتحسنت العلاقات مع الإمامة في فوتاجالون.

وكانت المشكلة الأساسية التي واجهت ألفا مولو - وهو أقوى دعائم دولته الجديدة - طريقة بناء هذه الدولة، والمعروف أن نظام الفولاني يعتمد أساساً على الوحدات العائلية حيث يتولى الكبار من الذكور مسئولية القيادة، ولهذا قام ألفا مولو بتقوية هذا النظام، وكافأ الرجال الذين ساندوه وأيدوه بتعيينهم حكاماً في المناطق المختلفة من الدولة، مثلما فعل من قبل في أوائل القرن التاسع عشر المجاهد الشيخ عثمان بن فودي، عندما أسس دولة إسلامية على القاض أمارات الهوما الوثنية في شمال نيجيريا، وأعطى رجال الذين قاموا بالجهاد مسئولية الحكم في المناطق التي فتحوها، وصارت وراثية في ذرياتهم تحت رايات الامبراطورية الإسلامية الفولانية (٣١).

وحاول ألفا مولو توحيد كافة الجماعات تحت رايه الإسلام، ذلك الدين الذي صار العامل الرئيسي في توحيد وتجميع كافة المسلمين في غرب إفريقيا، لكن الإسلام الذي انتشر في هذه الدولة الجديدة لم يكن يسير على النمط العلفي، مثلما كان الدين في مناطق أخرى من فوتاجالون، ولم يكن الدين قد تعمق بعد في نفوس الناس هناك، وحاول القامولو تكوين دولته بشكل يصبح الدين فيها أهم رباط يجمع شمل القبائل تحت سيطرة الفولاني، وظل المجاهد الإسلامي ينشر الدين ويحث العلماء والفقهاء على تبسيط المسائل الدينية بطريقة يتقبلها المجتمع الفولاني، واستطاع حل الكثير من المشكلات التي واجهت هذه الدولة مثل الصراعات مع بعض الجماعات الوثنية هناك، ومثل علاقاته مع الإمامة في فوتاجالون وكيفية دفع الضرائب لها، وعدم الدخول في صراعات معها، ناهيك عن نظر الدعوة لتطبيق الشريعة وما يصاحبه من مشكلات وعقبات، واستمر يقاضل من أجل نشر الدين الإسلامي وحضارته في هذه المنطقة، والحقيقة أن الفضل الأكبر لوجود هذا العدد الكبير من المسلمين في غينيا بيمباو إنما يعود إلى جهود القامولو، الذي واصل مسيرة نشر الدعوة والجهاد في سبيل الله حتى وفاته في عام ١٨٨١. وباختصار فإن الدولة التي أقامها في غينيا بيمباو رغم قصر المدة التي عاشتها بسبب التوسع الأوربي في المنطقة، إلا أنه استطاع تأسيس هيكل للحكم الإسلامي وأخذ من الشريعة الغراء منهاجاً له، وسار العلماء ورجال الدين هم الطبقة الحاكمة ووقع على عاتقهم مسئولية تطبيق الشريعة، وحل المشكلات القائمة، وبناء المجتمع الإسلامي.

رابعاً : الدعوة الإسلامية في عهد موسى مولو :

واجهت الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا مشكلة كبرى بعد رحيل ألفا مولو حيث دار خلاف حول وراثة عرشه، فضلاً عن العديد من المشكلات الخارجية التي كان لها أثرها على الجهاد الإسلامي في هذه البقعة من إفريقيا. وكان النظام المتبع في تولي الخلافة في هذه المنطقة أن يصبح الأخ هو الحاكم، وبدأ صار باكري دمبا (Bakari Damba) أخو ألفا مولو من الأم هو

المرشح لمنصب الاتقا (الامام) لكن الفا مولو المؤسس للدولة اعطى قبل وفاته بانه يرغب في ان يخلفه ابنه موسى مولو. واعطى الفا مولو لاختيه كل زوجاته وثروته الحيوانية، على ان يحصل ابنه موسى على بقية الممتلكات ويتولى منصب الحاكم، ومعنى هذا ان الفا مولو غير نظام وراثته العرش الذي كان يقضى بتولى الاخ الحكم وبالتشكل الذي يجعل من ابنه وريثا شرعيا له (٣٢).

وخوفا من حدوث صراع بين موسى وعمه بركرى دمبا، فلهي موسى رتب اتفاقا مع عمه يصبح بمقتضاه عمه حاكما على الدولة بشرط ان يحافظ على الدولة ونظامها حسبما وضعه المؤسس الفا مولو، وكان المؤسس قد وضع نظاما يحد كثيرا من سلطات الحاكم، لان حكام الاقاليم كانوا شبه مستقلين ومسؤولين مباشرة عن الادارة في مناطقهم، وليس للملك او الحاكم العام سوى الاشراف الكلى على احوال الدولة (٣٣).

ولم تستمر علاقات الود والصفاء بين موسى وعمه بذلك لأن بركرى دمبا حاول تغيير السياسة التي وضعها الفا مولو، مما يتقضى الاتفاق بين الرجلين، كما ان بركرى اراد عودة السكان الى ديانة اسلافهم، واراد الغاء كل القوانين الاسلامية، ناهيك عن طرد العلماء والمرايطين، بل وتراجع عن الدين الاسلامي.

ونظرا لأهمية دور المرايطين في هذه الدولة الناشئة، وقيامهم بكثير من اعباء الحكم والسياسة، فقد اعتبر موسى مولو ان امانة عمه لهم إمتحان لكرامة العلم والعلماء، ودليل على انه لا يحافظ على الشريعة الاسلامية تلك الشريعة التي صارت عصب الحياة، ومصدر الوحدة، وتنبوع القوة في هذه الدولة، هذا بالاضافة الى ان بركرى دمبا بعد ان ارتد عن الاسلام سمح بادخال الخمر والمشروبات الكحولية الى البلاد، على اساس ان الخمر تجلب للشجاعة والقوة، وكل هذه الأمور تخالف الامس التي وضعها الفا مولو.

وتكثرت الأمور بين موسى وعمه بركرى دمبا لأسباب كثيرة، منها قيام بركرى ايضا بعزل الحكام الذين سبق ان عينهم الفا مولو، كما قدم البعض منهم الى المحاكمة، وأعدم عددا منهم دون ذكر الأسباب، واختلف الرجلان حول العلاقة مع الاوربيين الذين كانوا قد تسربوا الى المنطقة، وكسفت وجهة نظر بركرى دمبا هي طرد هؤلاء الاوربيين مع الابقاء فقط على من يشتغل بالتجارة، وهو الامر الذي يرفضه الاوربيون، لانهم بدأوا فعلا في تلك الفترة الاهتمام بالأمور السياسية، واخذ بركرى دمبا يستخدم السلاح والقوة ضدهم، حدث هذا في الوقت الذي فضل موسى مولو الابقاء على علاقات الود مع الاوربيين والاستفادة منهم في هذه المرحلة. ونظرا لكل هذه الاختلافات بين موسى مولو مع عمه بركرى دمبا، كان لابد من الصدام والصراع بين الرجلين (٣٤).

استمر الصراع بين الرجلين منذ عام ١٨٨٣ حتى عام ١٨٩٢ وإن كانت حدة الصراع قد تفاوتت من حين لآخر، وأدى هذا الصراع الطويل بينهما إلى عرقلة الأمور، وتآزمت الأحوال، وتعرضت حركة الجهاد الإسلامي إلى بعض الأخطار، وصمم موسى مولو على وضع نهاية لكل هذه المشكلات، وطالب عمه بالتخلي عن السلطة بل وشن هجوما عليه في منطقة كوروب (KOROP) بالقرب من جيمارا (JIMARA) ونجح في القضاء عليه، وأعلن نفسه الحاكم الرسمي للدولة القولاية في غينيا بيساو (٣٥).

ورغم رحيل بكري دمبا إلى منطقة النفوذ البريطاني، واعتزاله الحياة السياسية في قرية اسمها هناك، إلا أن موسى مولو واجه مشاكل أخرى عديدة حيث وجد منافسة من ابن عمه ويدعى دنسا دمبا (DANSA DEMBA) ومن أخيه ديكوري كومبا (DIKORY KUMBA) وأحس موسى مولو أنه لا يستطيع تدعيم نفوذه، أو نشر دعوتها إلا بالقضاء على هذين الخصمين (٣٦).

وكان موسى مولو يخشى من قوة ابن عمه دنسا دمبا صاحب الشعبية الكبرى والشجاعة الفائقة، لكن كان عليه أن يواجهه قبل أن يستفحل خطر، وبالفعل أعلن الجهاد ضده واستطاع قتله في أول لقاء في كوروب، ولم يعد أمامه سوى أخيه ديكوري الذي بدأ يتحالف مع أعداء موسى مولو خصوصا فودي كابا (FODE KABA) أحد الحكام المحليين المجاورين، لكن خطورة هذين الرجلين لم تعد تهم موسى مولو الذي كان يعتمد على الفرنسيين بنفس القدر الذي يعتمد فيه الرجلان عليهما، وبالتالي فإن أخاه ديكوري لن يجد استجابة من فودي كابا حليف الفرنسيين (٣٧).

ولقد قام موسى مولو بالهجوم على أخيه ديكوري في أواخر عام ١٨٩٣ وقتله، وانتهى بذلك آخر منافس له على العرش من داخل أسرته. وما أن انتهى موسى مولو من مشكلات الوراثة مع أبناء أسرته حتى واجه مشكلة جديدة تمثلت في شعب بيجني (BIJINI) الذي يمثل إحدى مستوطنات الماندي في المنطقة التي تسمى بادورا (BADORA) بالقرب من جيبا (GEBA) كانت لهذه المنطقة مكانة دينية كبرى في إمبراطورية كمبا، حيث يسكنها المرابطون والفقهاء والعلماء البارزون في سانجامبيا، وكان الناس يفتنون إليها من كل حذب وصوب، للاستفادة من علمهم وللحصول على استشاراتهم في كل أمور الدين.

وبعد وفاة ألفا مولو واجه ابنه موسى هذه الجماعات الدينية القوية ابتداء من عام ١٨٨١، ووجه موسى إليهم تهمة التدخل في شئونه الداخلية، وطالبهم بالتخلي عن دولته طالما أنه لم يتعرض إليهم بصوء، لكن علماء بيجني تمالأوا في غيهم اعتمادا على قوتهم ونفوذهم الديني، ولم ترهبهم تهديدات موسى مولو الذي يتقاد سلطة الملك أو الحاكم..

وارسل إليهم موسى مولو أحد رجال الدين في دولته للتباحث معهم ولإجراء حوار حول الكثير من المسائل الدينية، لكن الذي حدث أن سكان يوجنى وعلماءها ظنوا أن هذا الرجل قد يسعى لغرض السيطرة عليهم، فقاموا بقتله، واضطر موسى مولو إلى مهاجمة شعب يوجنى انتقاماً لمصرع مبعوثه الخاص إلى هذا الشعب القوي (٣٨).

وحاصرت قوات موسى مولو منطقة شعب يوجنى طوال الفصل المطير لعام ١٨٨٤، وعزلت هذه القوات المدينة عن الخارج، ومنعوا عنها الغذاء حتى اضطرت إلى التسليم، وأخذ موسى مولو عدداً كبيراً من الأسرى، وسلب ممتلكات الأماي، وعين عليها حاكماً من سكانها من الماتدى، وحمل الأسرى معه إلى دولته، وقربهم إليه بل وزوج بناته لبعض هؤلاء الذين حملهم كسرى، ورفض أن يطلق عليهم أى لقب من القاب الذل أو الخزي أو حتى لقب العبيد (٤٠).

وبعد القضاء على شعب يوجنى، ركز موسى مولو اهتمامه على حل المشكلات في كاندو (KANADO) وغيرها من المناطق الشارة الواقعة داخل غينيا بيساو، واستطاع موسى مولو أن يقضى على هذه الجماعات الشارة، وأن يؤسس دولة للقولانى المسلمين معتمداً على عنصر القولانى دجبابى (DJABA) (٤١).

وصار الدين الإسلامى ينبوع الحياة فى هذه الدولة الجديدة، وصار الجهاد الإسلامى السمة الغالبة على أعمال موسى مولو ونريته، ونعم المسلمون بالاستقرار فى ظل التسوية الإسلامية، ومارس القولانى دجبابى السلطة والنفوذ على أقرانهم من عناصر القولانى الأخرى - لكن هذه الدولة لم تستطع حل كل للمشكلات التى واجهتها بسبب تعددها، وبسبب الخلافات على وراثة العرش، ناهيك عن ظهور الأوربيين الذين كانوا يسعون إلى فرض السيادة وسط نفوذهم على المنطقة، ومن الطبيعى أن تتعارض مصالح الأوربيين مع هذه الدول الإسلامية الناشئة .

ووجد موسى مولو أن لتسبب وسيلة لتفادى الاحتكاك مع الأوربيين هى مخالفتهم، والإعتماد عليهم لتحقيق آماله وطموحاته، ووجد فى فرنسا خير من يسانده ويؤيده، فتحالف معها وحارب إلى جانبها ضد الكيانات السياسية الأخرى فى منطقة سانجامبيا، ولم يكن يخطر ببال موسى مولو أن الفرنسيين وغيرهم من الأوربيين لم يكونوا على استعداد للإبقاء على دولته أو استمرار وجودها، ولترك بعد قوات الأوان أن هذه القوى الأوربية استخدمت نفوذه لضرب الكيانات الأخرى الأفريقية حتى تضعف ومن ثم يمكن السيطرة عليها بسهولة.

وقد ثبت أن صداقته للأوروبيين كانت سبب تهايته، ورغم أنه قد حظى بالإحترام من شعبه - إلا أن الكلمة الأخيرة كانت للفرنسيين أصحاب السطة الحقيقية في كل المسائل الهامة.

والحقيقة إن التوسع الاستعماري في القارة الأفريقية في أواخر القرن التاسع عشر لم يكن يحد نمو الكيانات السياسية الإسلامية التي تعرقل توسعاته، ومن ثم حاولت هذه القوى الأوربية كسب الكيانات الجديدة إلى جانبها، ثم استخدمتها في حروب مع القوى المجاورة حتى تضعف وتتغلب عليها بعد ذلك وتنتهي وجودها، وصار حكام الفولاني العوية في أيدي القوى الأوربية التي أخذت تتأمر على المنطقة.

وإستخدمت البرتغال كل جماعات الفولاني من أجل تحقيق أطماعها حتى إذا ما دركت أن الوقت مناسب لبسط سيطرتها - قامت بالقضاء على هذه الزعامات المحلية، وبسطت سيادتها على المنطقة كما حدث في غينيا بيساو، حيث استخدموا موسى مولو في حروبهم ضد أعدائهم، ثم قاموا بعد ذلك بنفيه وفرضوا سيادتهم على غينيا بيساو.

وكان إعتداد البرتغال على جماعات الفولاني قد سهل لهم القيام بحملات ضد غيرهم من القوى مثل جماعات بالانت (BALANT) وبيسايل (BAPEL) وبرام (BRAME) وبيجانجو (BIJUGO) .

ورغم سقوط موسى مولو ونفيه خارج وطنه - إلا أنه نجح في الفترة التي مارس فيها الحكم بعد أبيه ألفا مولو في تكوين دولة إسلامية من الفولاني في غينيا بيساو، وقضى على إمبراطورية كمبا الوثنية، وجعل الدين الإسلامي أساس الحياة في الدولة الجديدة وذلك بتطبيق الشريعة الإسلامية، وجعل الأمر والنهي في أيدي علماء المسلمين هناك، وبعد معركة كنفالا المشهورة إستطاع موسى مولو مضاعفة أعداد المسلمين في المنطقة، بل وصار الدين الإسلامي رسمياً هو دين الدولة الجديدة (٤٢).

ومع انتشار الدين الإسلامي ظهرت طبقات إجتماعية جديدة، وتقلد رجال الدين مناصب الفتوى والتشريع في الدولة، كما ظهرت مدارس تحفيظ القرآن الكريم وانتظم فيها الطلاب، وقام الفقهاء والمرابطون بنشر تعاليم الدين الإسلامي على أوسع نطاق، وظهرت طبقة من المسلمين المتعلمين من الفولاني الذين لبسوا الزي الإسلامي الذي يمثل في العمامة للرجال ولباس الخمار للنساء، وأقاموا حلقات الذكر والوعظ، بل ومارس بعضهم عمليات عمل الأحجية والتعاويذ للسكان الذين يؤمنون بأهمية هذه الأمور في ذلك الجزء من غرب القارة الأفريقية .

وباختصار صار الدين الإسلامي عصب الحياة الإجتماعية والإقتصادية في غينيا بيساو، ويرجع الفضل الأكبر لهذه النقطة الإسلامية إلى رعماء الفولاني بقيادة ألفا مولو وبفضله - انتشر الدين الإسلامي في ظل الحقبة الاستعمارية.

ويرجع السبب في ذلك الى ان البرتغال قامت بفرض ضرائب كبيرة على
إشجار الزيت، وأعطت المسلمين فقط من تسديد هذه الضريبة، فكان دخول
الإسلام وسيلة وسلاحاً ضد دفع الضريبة العالية ، وبالتالي ازداد عدد
المسلمين بشكل كبير في السنوات الأولى للاستعمار البرتغالي، وكان هذا
الانتشار السريع للدين الإسلامي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن
العشرين سبباً في ان أكثر من ثلث سكان غينيا بيساو الآن من المسلمين،
والفضل الأكبر لهذه الأعداد المسلمة إنما يعود إلى جهود الفولاني وجهادهم
لنشر الدين الإسلامي في هذه المنطقة .

ومن الأمور الهامة في هذا الصدد ان البرتغاليين حاولوا فرض الثقافة
الأوربية على هذه المنطقة، واستعملوا في ذلك سكان من جزر كيب
فرد (الرأس الأخضر) نظراً لقلة سكان البرتغال - وحاول البرتغاليون تقصير
هذا الجزء بعد ان تفروا المسيحية بين عدد من السكان، لكن المسلمين وقفوا
هم بالمرصاد، وحاربوا كل محاولات التقصير أو النيل من المسلمين، وتكاثف
الفولاني مع غيرهم من سكان غينيا بيساو، ووقفوا مبدأً منيعاً أمام هذه الحركة
الاستعمارية التي تحاول القضاء على الإسلام والمسلمين بعد ان قامت بعملية
هرس العدواة بين الأفارقة، ثم استخدمت هذه الجماعات المتناحرة ضد
بعضها البعض، وأخيراً فرضت سيطرتها السياسية والعسكرية، واضطر
الفولاني الى التخلي عن سيادتهم ودولتهم إلى هذا التوسع البرتغالي الذي
سيطر على المنطقة مع مطلع القرن العشرين - لكن أسس الدين الإسلامي
ظلت راسخة، ولازاً ، المسلمون يمارسون شعائرهم الدينية، ولا زالت
المدارس القرآنية تغذي الحياة الفكرية بأعداد كافية من رجال الدين، الذين
يحافظون على تعاليم الإسلام في هذا الجزء من القارة الأفريقية.
وخلص القول إن الدعوة الإسلامية في منطقة غينيا بيساو بقيت ازدهارا
واضحاً

بفضل جهود ألفا مولو وابنه موسى مولو حيث ناضلوا وكافحوا بشكل مكثف
لنشر الدعوة الإسلامية في هذه المنطقة، واستطاعوا إقامة بناء إسلامي قوي،
ونجحوا في القضاء على كل العقبات، وأجها التحديات المحلية التي عرقلت
إلى حد ما مسيرة الجهاد.

أقد بذل هذان المجاهدان جهداً واضحاً من أجل نشر الدعوة واجها القوى
المحلية التي رفضت الإذعان لهذه الحركة الجهادية، وقد ضيع هذا الكثير من
جهودهما، وقلل من أعمالهما الكبرى لجعل الدين الإسلامي ينبوع الفكر،
وأساس الحياة.

ولم تترك هذه القوى المحلية ان العدو الأوربي يقتربس بها، ويسعى للقضاء
عليها، ولو ان هذه القوى إستجابت لعداء العقل والنصوت تحت رايات الجهاد

الإسلامي، واتحدت الزعامات الإسلامية - لكان هذا أفضل كثيرا من المقاومة ضد قوى الزحف الأوربي.

ويكفي ألفا مولو إنه أعلن الجهاد، وأقام دولة إسلامية، وقضى على الوثنية في هذا الجزء من القارة، كما أسس دولة حظى رجال الدين فيها بمكانته مرموقة، وجاء إينه من بعده ليكمل مسيرة الجهاد، وليجعل من غينيا بيساو إحدى المناطق التي ينعم سكانها بالدين الإسلامي أسوة ببقية مناطق غرب القارة التي أعلنت الجهاد، وأصبح للإسلام مكانة سامية حتى يومنا هذا .

لقد وقف ألفا مولو وابنه موسى مولو أمام حركات التبشير المسيحي الذي جاء في ركاب الاستعمار البرتغالي، ورغم محاولات البرتغال لفرض ثقافتها - فإن الطابع الإسلامي استطاع الصمود، وانتصر في النهاية، وحافظ المسلمون على ماحققه زعماء الجهاد من إنجازات جعلت الدين الإسلامي هو المسيطر على شريحة كبرى من سكان المنطقة.

ولا يزال المسلمون بعد استقلال غينيا بيساو يمارسون حياتهم في ظل الشريعة الإسلامية، وتحت إشراف رجال الدين وأهل القنوى المسلمين، ويرجع الفضل الأكبر في ذلك إلى جهاد ألفا مولو وإينه موسى مولو.

الفصل الثامن

نماذج من المقاومة الوطنية للاستعمار الفرنسي والإنجليزي في غرب إفريقيا

محتويات الفصل :

أولا : المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا
- في السنغال امبراطورية التوكولور -

ثانيا : المقاومة الوطنية ضد الدخول البريطاني في غرب إفريقيا (١٨٨٠ - ١٩٠٠)

- المقاومة في بلاد الأشانتي -
- المقاومة في جنوب نيجيريا .
- المقاومة في شمال نيجيريا .
- المقاومة في سيراليون -

شاعت الأقدار أن يقع غرب القارة الأفريقية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى تحت قبضة الدول الاستعمارية باستثناء دولة ليبيريا التي نشأت أساسا في القرن الثامن عشر كمستعمرة لسرقوق المحرر من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد فقدت المنطقة استقلالها على مرحلتين بدأت أحدهما منذ عام ١٨٨٠ وحتى مطلع القرن العشرين والثانية منذ هذا التاريخ وحتى الحرب العالمية الأولى (١).

وشهدت كل مرحلة نشاطا أوروبيا مختلفا كان له مردود من جانب الأفارقة ، وفي المرحلة الأولى استخدم الأوروبيون أسلوب الدبلوماسية تارة، والغزو العسكري تارة أخرى، وكانت الفترة بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ قمة الصراع الأوروبي والحملة ضد الدول الأفريقية بعد أن أقر المؤتمر في مادة الرابعة والثلاثين ضرورة الاحتلال الفعلي قبل إخطار الدول الأخرى بالسيادة على أية منطقة في القارة (٢).

وكانت الحملات الفرنسية في السودان الغربي وساحل العاج وداهومى (بنين حاليا) في تلك الفترة من ١٨٨٠ وحتى ١٨٩٨، وأيضا الحملات البريطانية ضد الأشانتي (غانا الحالية) ومنطقة دلتا النيجر (نيجيريا) في الفترة من ١٨٩٥ وحتى عام ١٩٠٣ م - ما هي الأمثلة حية لهذا التكاثر الأوروبي على غرب القارة (٣).

وخلال هذه المرحلة ركز الأفارقة على الدفاع عن سيادتهم واسلوب حياتهم التقليدي، وكانت أمامهم ثلاث إختيارات وهي إما المواجهة أو التحالف أو الرضوخ والاعتراف بالسيادة الأوروبية، وكانت المواجهة تركز على الحروب المكشوفة أو الحصار وحرق الأراضي أو استخدام أسلوب الدبلوماسية، وسوف نركز على رد الفعل الأفريقي تجاه كل من فرنسا وبريطانيا باعتبارهما أكثر الدول اهتماما واستعمارا لغرب القارة.

أولا : المقاومة الوطنية ضد الوجود الفرنسي في غرب القارة

من الواضح تماما أن الفرنسيين ابتداء من عام ١٨٨١ قد انتهجوا سياسة توسعية على كل المنطقة من السنغال حتى النيجر وتشاد، وربط المناطق على ساحل غينيا في كل من ساحل العاج وداهومى. وقد تولي تنفيذ هذه السياسة عدد من الضباط من منطقة السنغال، وقد اعتمد الفرنسيون على الغزو العسكري أكثر من عقد المهادنات للحماية مثلما فعل البريطانيون، ومن الطبيعي أن يواجه الأفارقة هذه السياسة التوسعية بالمواجهة العسكرية التي تجلت في أكثر من مكان من غرب القارة ولعل هذا يرجع لسببين أساسيين:

أولهما : أن الفرنسيين لجأوا إلى الغزو العسكري تماما، وكان رد الفعل الأفريقي هو المواجهة الفورية.

ثانيا : أن الغزو الفرنسي كان في معظمه متجها نحو المناطق والممالك الإسلامية في غرب القارة والتي اعتبرت فرض الحكم الأبيض يعنى الرضوخ للكفار وهو مالا يقبله أى مسلم في هذه المناطق (٤)

وفي السنغال بدأ الغزو منذ عام ١٨٥٤ ونجحت فرنسا في إقامة قواعد لها في والو (Walo) ودينار (Dinar) ، ثم فرضت الحماية على دويلات السنغال الأعلى بعد ممارسات عنيفة، ورغم أن الفرنسيين طردوا الاديور (Dior) حاكم كايور - إلا أنهم في عام ١٨٧١ بعد هزيمتهم من بروسيا تخلى حاكم السنغال عن ضم كايور واعترف بديورا حاكما عليها وبدأت مرحلة من العلاقات الودية بينهما (٥).

وفي عام ١٨٧٩ حصل الحاكم الفرنسي بييردي إيل (Biero de Isle) على تصريح من الحاكم العام لبناء طريق يربط دكار مع سانت لويس، ولكن عندما علم لات ديور في عام ١٨٨١ بأن خطا حديديا هو المقصود - أعلن على الفور المعارضة لأن الخط سينهى استقلال كايور، وأصدر الأوامر إلى كل الرؤساء لمعاينة أى مواطن من بلاده يسهل للفرنسيين الحصول على العمال (٦).

وفي نفس الوقت أرسل لات ديور خطابات إلى أمير ترارزا وعبد البكر خان في فوتاتور والبري نديا (Alboury Ndiaye) في قوتاجالون وطالبهم بالتحالف سويا لتكسبهم لعضالهم لطرد الفرنسيين من أجل أجدادهم (٧).

وفي ديسمبر ١٨٨٢ غزا الكولونيل وندلنج (Winding) كايور على رأس فرقة استكشافية واقتربت من بلاد الجولف، وقام وندلنج بتأييد سامبا فال ابن عم لات ديور - لكن في أكتوبر ١٨٨٦ قتل سامبا فال في تيفون (Tivon) وقسم الفرنسيون كايور إلى ستة مناطق، ووضع على رأس كل منها أحد الأسرى من المطالبين بالعرش في كايور، وصدر قرار بعزل لات ديور الذي ظل يحارب الفرنسيين حتى مصرعه في ٢٧ أكتوبر ١٨٨٦، ويموته إنتهى استقلال كايور، واستولى الفرنسيون على بقية المنطقة.

مقاومة امبراطورية التوكولور:

صمم أحمدو الذى خلف والده الحاج عمر الفوتى التكرورى على تأكيد بقاء دولته والحفاظ على استقلالها وسيادتها، تلك الدولة التى حافظ عليها الحاج عمر حتى استشهاده في عام ١٨٦٤ في منطقة ماسينا

وعندما أحس الحاج عمر بالخطر الذي يهدد إمبراطوريته من الفرنسيين من الغرب - عين ابنه أحمدو نائباً عنه في (سيجو) لكن بعد وفاة الحاج عمر بدأ الصراع بين أبنائه، وحاول الشيخ أحمد الإبقاء على روح الجهاد، وكان عليه مواجهة عدة قوى هي إخوته الذين عارضوا سلطاته، والماتكي، والفولاني الذين عارضوا التوكولور وضد الفرنسيين.

وقى مواجهه كل هذه العقبات وافق على التفاوض مع الفرنسيين، فدخل في مفاوضات مع الكابتن ميج (Mige) وسمح للتجار الفرنسيين بالعمل في إمبراطوريته (٩).

واستمرت علاقات الود قائمة حيث إنه في أوائل عام ١٨٧١ أرسل حاكم السنغال إلى وزير البحرية والمستعمرات يفيد بوجود العلاقات الودية مع الأفارقة (١٠).

ورغم كل هذا فإن علاقات الود لم تستمر، وبدأ الفرنسيون في غزو المنطقة عام ١٨٨١، واحتلوا (ياماكو) على النيجر بدون معارضة، وفي عام ١٨٨٤ قاد أحمدو جيغا في اتجاه ياماكو، وحاصر (نيورو) عاصمة كارتا بهدف عزل أخيه موتاجا، ويسبب الاضطرابات الداخلية اضطر إلى توقيع معاهدة جوري مع الفرنسيين، ووافق على وضع الإمبراطورية تحت الحماية الاسمية لفرنسا. ورغم سقوط الامبراطورية سياسياً إلا أنها ظلت تمارس حياتها الديلية، وحافظت على تراث الإسلام وحضارته أمام موجات الغزو والتوسع الأوروبي (١١).

وفي منطقة سانجامبيا واجه الفرنسيون الشيخ محمد الأمين الذي ظل يقاوم منذ ١٨٨٥ حتى ١٨٨٧ ونجح في محاصرة القوات الفرنسية في مدينة جوري، ودخل في صراع مع الفرنسيين حتى كانت المعركة الأخيرة في توباكونتا (Tobacota) والتي دافع فيها الأمين بكل ما أوتي من قوة، واستبسل في الدفاع عن حصونه ومواقعه، وأخيراً انسحب إلى مدينة تمبكت التي هاجمها الفرنسيون، وهرب الأمين لكنه جرح في فخذه بعد الهجوم العسكري عليه في التاسع من ديسمبر ١٨٨٧ وأسر لكنه مات في الطريق إلى تمبكت في ١٢ ديسمبر وقطعت رأسه، لكن موت هذا الزعيم لم تكن نهاية المطاف، بل ظلت روح الجهاد والمقاومة الوطنية تستلهم من هذه الشخصيات مثلها العليا.

وفي غينيا ظهر الزعيم ساموري توري الذي دخل في صراع مع الفرنسيين وواصل الجهاد ضدهم، ورفض كل عروض الحماية، ونظم جيغته، وانتصر على الجماعات المحلية، وظل يقاوم حتى استولى الفرنسيون على سيكاسو، واضطر إلى التوجه نحو الغرب وكان يحرق كل مدينة أو قرية يجلو منها - لكنه ارتكب خطأ كبيراً عندما قرر التحرك عبر الغابات الإستوائية حيث واجه خطر المجاعة الكبرى، وكان هذا الخطأ سبباً في ضياع دولته

والاستشهاد في سبيل كلمة الحق، وواصل الفرنسيون الحرب حتى تم القبض عليه في التاسع والعشرين من سبتمبر ١٨٩٨، وتم نقله إلى الجابون حيث مات هناك في الثاني يولية عام ١٩٠٠ (١٢).

وفي داهومي :

لعب بها نزن Behanzin دوراً شبيها بدور سامري للنفاق عن استقلال دولته، وبدأت المواجهة الاولى مع الفرنسيين خلال العقد الاخير من القرن التاسع عشر عندما اعلن الفرنسيون الحماية على بورتونوفو (Porto Novo) وهي ولاية تابعة لاهومي .

وعندما احتل الفرنسيون كوتونو في عام ١٨٩٠ قام بها نزن بتعبئة قواته، وهجم على الحماية الفرنسية كما ارسل قوة الى (بورتونوفو) لتدمير أشجار النخيل وذلك حتى يجبر الفرنسيين على السعي نحو السلام (١٣).

وفي الثالث من اكتوبر تقدم دوجيري (Dujairy) باقتراحات للسلام مقابل الاعتراف بكوتونو (Cotonou) منطقة تابعة للفرنسيين، وحق الفرنسيين في فرض رسوم ووضع قوات هناك مقابل دفع إعانة سنوية ليهانزن تقدر بحوالي ٢٠,٠٠٠ فرنك، وقد تم توقيع المعاهدة في الثالث من اكتوبر ١٨٩٠ ومساعدت هذه المعاهدة ييهانزن على تقوية جيشه وتزويده بالأسلحة الحديثة خاصة من الشركات الالمانية التي تعمل في لومي - ولكن الفرنسيين كانوا يصرون على غزو داهومي، وفعلوا تم تعيين الكولونيل دودز (Dodge) لهذه المهمة، ووصل في مايو ١٨٩٢ الى كوتونو وبورت نوفو، وجمع ألفي رجل، وتحرك إلى نهر ويم (Wim) وفي الرابع من اكتوبر بدأ الزحف نحو داهومي، وحاولت السلطات المحلية توحيد صفوفها لمواجهة هذا الغزو - ولكن فشلت كل المحاولات التقليدية ومنيت القوات الداهومية بخسائر فادحة حيث فقدت أكثر من ألفي قتيل وثلاثة الاف جريح بينما فقد الفرنسيون عشرة ضباط، ودمر الفرنسيون المحاصيل الزراعية مما أحدث مشكلة غذائية أجبرت القوات الى العودة الى قراها لتجنب المجاعة، وأدى ذلك الى نفوق الفرنسيين وهذا ما أجبر بها نزن الى السعي نحو السلام، ولكن طلب منه الفرنسيون تسليم اسلحته ودفع تعويضات كبيرة، وبدلاً من الاستسلام كما توقع الفرنسيون بدأ يعيد بناء جيشه، وإستطاع تجميع ألفي رجل وشن غارات عديدة في المنطقة التي إستولى عليها - ولكن الفرنسيين هاجموا مملكته وعزلوه، وقام بشن هجوم على شمال داهومي، وتم تعيين جوشيلى ملكاً جديداً على داهومي وذلك في ١٥ يناير ١٨٩٤ وبعد ذلك بدأ الفرنسيون مرحلة جديدة من التوسع شمالاً إلى بورجو (Borgu) (١٤).

ثانياً: المقاومة الوطنية ضد الوجود البريطاني

في غرب أفريقيا (١٨٨٠ - ١٩٠٠ م)

إذا كان الفرنسيون قد لجأوا إلى وسائل العنف والحرب منذ إحتلالهم لأفريقيا الفرنسية الغربية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر - فإن البريطانيين استخدموا أسلوب الدبلوماسية والحلول السلمية، ووقعوا عدة معاهدات للحماية مع الدويلات الأفريقية مثلما حدث مع الأجزاء الشمالية من سيراليون، وشمال ساحل الذهب وبعض أجزاء من بلاد اليوروبا، والاسانتي، ودلتا النيجر - لكن هذا لم يمنع البريطانيين من استخدام القوة إذا لزم الأمر، وبالطبع كان رد الفعل الأفريقي لا يقل عنه في أفريقيا الفرنسية الغربية، وقد شهد تاريخ هذه المنطقة ألواناً من المواجهة والتحالف والاستسلام في بعض الأحيان، وسوف نحاول إلقاء الضوء على بعض أنواع من المقاومة الوطنية.

المقاومة في بلاد الأسانتي:

تمثل مقاومة الأسانتي للتوسع الأوربي البريطاني في ساحل الذهب نوعاً من التحدي والصمود لهذا التوسع، وقد بدأ هذا الإحتكاك في أواخر القرن الثامن عشر، ووصل إلى ذروته في عام ١٨٢٤ حيث التقى جيش الأسانتي الذي يضم أكثر من عشرة آلاف جندي مع القوات البريطانية بقيادة ماكارتني (MacCarthy) وقذطوق الأسانتي الأعداء في معركة ضارية ومنيت القوات البريطانية بخسائر فادحة، ولقى القائد البريطاني حتفه في هذه المعارك (١٥).

ومع استمرار القتال اضطر البريطانيون إلى التفاوض مع الأسانتي وتم توقيع إتفاقية جديدة (١٦).

ودخل الأسانتي في سلسلة من الحروب ضد البريطانيين الذين إنتقموا في معركة دودوا (Dodowa)، وفي عام ١٨٦٣ انخفضت حدة الحروب ولكن في عام ١٨٧٢ شن الأسانتي هجوماً ثلاثياً أدى إلى إحتلال كل الدويلات الجنوبية من ساحل الذهب، وقام الجنرال جارنت ويسلي (Garnt Walsey) بوحدة من أشهر العمليات ودخل كوماسي في فبراير ١٨٧٤ بعد مواجهة عنيفة من الأسانتي الذين إنهزموا أمام القوات البريطانية (١٧).

وترتبت على هذه الهزيمة نتائج خطيرة لحل من أهمها تجزئة الإمبراطورية، وإعتراف الأسانتي في معاهدة فومينا (Fomina) بإستقلال كل الدويلات التي كانت تابعة لهم جنوب نهر برا (Pre) (١٨).

وقامت بريطانيا نتيجة الصراع الألماني الفرنسي على مناطق غرب القارة بمحاولة وضع الأسانتي تحت الحماية البريطانية لكن رفض ملك الأسانتي حتى إستقبال مقيم بريطاني في كوماسي، وإنتهز الإنجليز الفرصة واتخذوا من هذا الإنذار درية وقاموا بشن هجوم واسع النطاق ضد الأسانتي تحت قيادة

نسير فرانسييس سكوت (Scott) ودخلت الحملة كرماسى فى يناير ١٨٩٦ بدون إطلاق الرصاص وقبل الملكة الحماية البريطانية، ورغم ذلك فقد تم القبض عليه مع والته وأعمامه ونقلوا إلى سيراليون ومن هناك إلى جزر سوشل فى عام ١٩٠٠ لتنتهى واحدة من أقوى ردود الفعل ضد التوسع الأوروبى فى غرب أفريقيا.

فى جنوب نيجيريا حاول البريطانيون استخدام أسلوب إخضاع هذه الممالك ولكن حكام مملكة بنون وبعض حكام الدويلات فى دلتا النيجر إختاروا المواجهة، وقام الأهالى بقتل القائم بعمل الفصل العام البريطانى وخمسة من الإنجليز أثناء توجههم إلى بنون رغم وجود معاهدة حماية فى عام ١٨٩٢ (١٩).

وفى مناطق كثيرة من دلتا النيجر واجه البريطانيون مقاومة عنيفة حيث حاول الحاكم نانان (Nana) حاكم دويلات للهر التحكم فى التجارة على نهر بنون مما أجبر البريطانيين على إرسال جيش للإستيلاء على عاصمته - لكن فشلت المحاولة الأولى فى إبريل ١٨٩٤ ونجحت الثانية فى سبتمبر من نفس العام، وهرب نانان إلى لاجوس حيث استسلم للحاكم البريطانى الذى حاكمه فى الحال ونقله إلى كلابار ومنها إلى ساجل الذهب (٢٠).

أما فى شمال نيجيريا قامت دولة الفولانى فى سوكوتو والتي أسسها الشيخ عثمان بن فودى فى مطلع القرن التاسع عشر، وصارت أقوى إمبراطورية فى غرب أفريقيا. لكنها واجهت بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ صراعاً أوربيا لضمها إلى بقية أجزاء نيجيريا، وكان من الطبيعى أن يرفض الحلفاء فى هذه الإمبراطورية ذلك للتوسع الأوروبى، وقد عهدت بريطانيا إلى اللورد لوجارد (Lugard) بهذه المهمة الشاقة بعد أن سار مسئولاً عن قوة حدود غرب أفريقيا (٢١).

وعندما بدأ لوجارد سياسة الضم تلك الدولة الإسلامية - انتهج سياسة مقاومة الرق للتقدم نحو الإمارات الإسلامية فى الجنوب، وبالفعل جهز حملة بقيادة الكابتن مورلاند (Morland) وتقدم نحو إمارة بولا، وبفضل الأسلحة الحديثة نجح لوجارد فى دخول مقر الأمير الذى هرب إلى مدينة جورن، وأرسل خطاباً إلى الخليفة فى سوكوتو يطلب الدعم - لكن الخليفة لم يحرك ساكناً ولم يرسل قوة لإفقاد هذا الأمير، الذى تعقبته القوات البريطانية حتى قبضت عليه وأعدمته فى عام ١٩٠١ (٢٢).

ونوالى تقدم البريطانيين حيث استولوا على إماراتى بوش وجومبى اللتين رفضتا إعلان الولاء للبريطانيين - لكن الصراع الداخلى بين الإمارات جعل من الصعب عميق المواقف والاتحاد ضد هذا الغزو الأوروبى فضلاً عن أن الخليفة فى سوكوتو وقف مكتوف الأيدي أمام هذا المروءة مما سهل للبريطانيين ووجار - بشكل خاص

التقدم نحو إمارة زاريا، وتقدم الكابتن يورتر (Porter) الذي دخل الإمارة وفرض السلطة البريطانية عليها وعين مقيما لها (٢٣).

وبعد أن سقطت الإمارات الجنوبية بدأ لوجارد سياسة دبلوماسية لإخضاع الخليفة في سوكونو الذي رفض تعيين مقيم للبريطانيين في عاصمته، وتعددت الأمور، وصار من الواضح أنه لا بد من إخضاع هذه الدولة وضمها إلى التاج البريطاني خصوصا بعد أن اشتد الصراع الأوروبي على تلك الأجزاء .

وفشلت كل المحاولات الدبلوماسية لأن الخليفة رفض التعاون تماما مع من أسماهم الكفار، وهذا ماجعل لوجارد يختلق خطابا يبرر به أسباب غزو هذه الدولة، ويحمل الخليفة مسئولية إجهار البريطانيين على الحرب (٢٤).

وبعد أن استكمل لوجارد الاستعدادات - قرر في أبريل ١٩٠٢ الهجوم على إمارة (كانو) أقوى إمارات دولة سوكونو، وتقدمت قوات الكولونيل مورلاند إلى المدينة التي قاومت هذا الغزو فترة طويلة، ولم يستطع البريطانيون إلتحام المدينة إلا بعد استخدام المكسيم، وإشعال النيران في أسوارها وظل الجيش الإسلامي يقاوم حتى إستشهاد القائد ثمانو محمد مع حفة من الزعماء المسلمين (٢٥).

وبعد سقوط كانو تقدمت القوات البريطانية نحو العاصمة (سوكوتو)، واجتمع الخليفة مع مستشارية للتشاور في الأمر، واتخاذ القرار المصيري بشأن هذه الإمبراطورية، وإقترح البعض الهجرة - لكن الرؤساء عارضوا ذلك، وأمام هذه الإصرار اضطر الخليفة محمد الطاهر الأول مواصلة القتال حتى النهاية، وحدث الإلتحام ودارت المعارك التي كانت آخرها معركة بورمي الأولى والثانية التي انتهت بعجز الوسائل الدفاعية أمام الزحف البريطاني وقتل أكثر من ٦٠٠ مسلم في هذا الهجوم، وقيل أن تغرب شمس يوم ٢٧ يولية ١٩٠٣، وعلى أشلاء جثث الضحايا المجاهدين، وبين الدخان والدمار في مدينة بورمي، جاءت النهاية المحتومة لدولة الخلافة الإسلامية، ودخلت الدولة تحت السيطرة البريطانية بعد إنضمام جنوب نيجيريا مع شمالها في دولة واحدة.

ولعل سر هزيمة القوات الأفريقية إنما يعود إلى عدم التنسيق، واستخدام الأوربيين لأحدث الأسلحة وإستمرار حملات الجهاد الإسلامي ضد الوثنيين طوال القرن التاسع عشر وهوما فتت جهود المسلمين في تلك الصراعات الداخلية.

وفي سيراليون التي نشأت أساسا كمستعمرة للرقيق المحرر من المستعمرات البريطانية ظهرت حركة الزعيم (بي بورية) الذي قاد شعب التمن والماتدي ضد ضريبة الكوخ التي فرضها الإنجليز في سيراليون لتدعيم الحكم البريطاني وتوسيع سلطات البوليس، وتعيين موظفي الأحياء، وتطبيق قانون المحمية الصادر في عام ١٨٩٦، وكان فرض هذه الضريبة على الأكواخ بما يعادل خمسة شلنات في السنة للمساكن المكونة من حجرتين وعشرة شلنات

للمنازل الكبير - سبياً في قيام الثورة بقيادة بي بورية. وهاجم الثوار المراكز التجارية وقتلوا المواطنين البريطانيين وكل الذين شكوا في مساعدتهم للبريطانيين، واضطرت بريطانيا الى ارمال تعزيزات للدفاع عن فريتون التي هددها الثوار، واستطاعت هذه القوات أن تضع نهاية لهذه الثورة - لكن المعنى الحقيقي يكمن في ان الافارقة لم يستسلموا بسهولة لهذا التوسع الأوروبي في غرب القارة.

هذه امثلة للنضال والكفاح الافريقي ضد التواجد الاوربي خاصة البريطاني والفرنسي في غرب افريقيا (٢٦).

الفصل التاسع

تصفية الإستعمار في غرب إفريقيا

محتويات الفصل :

أولاً : تصفية الوجود الإستعماري في أفريقيا البريطانية .

١ - ساحل الذهب .

٢ - نيجيريا .

٣ - سيراليون .

٤ - جامبيا .

ثانياً : تصفية الوجود الإستعماري في أفريقيا الفرنسية الغربية .

-- اختلاف طبيعة التغير في المستعمرات الفرنسية عنه في

المستعمرات البريطانية .

- ١٣ مايو ١٩٥٨ استقلال المستعمرات الفرنسية .

أولاً : تصفية الوجود الاستعماري

في أفريقيا البريطانية

نظراً لأن بريطانيا من خلال مستعمراتها الأربع في غرب القارة قد لعبت دوراً كبيراً في تاريخ هذه الدول، ونظراً لأن الحركة الوطنية بها قد ساهمت بنصيب كبير في تحقيق الاستقلال - فإن عرض هذه الجهود يوضح بما لا يدع مجالاً للشك دور القيادات الوطنية في بناء نسيج الاستقلال الوطني في نيجيريا في أول أكتوبر ١٩٦٠، وساحل الذهب التي استقلت في مارس ١٩٥٧، وسيراليون التي حققت الاستقلال في أبريل ١٩٦١، وأخيراً جامبيا في أول فبراير ١٩٦٥ (١٤) .

١ - ساحل الذهب:

قاد النضال الوطني في ساحل الذهب طبقة المثقفون عندما تشكل حزب الشعب بزعامه كوامي نكروما في الفترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٤٩، حيث إنه في عام ١٩٤٧ تشكل حزب ساحل الذهب المتحد للإحتجاج على دستور ١٩٤٦ الذي حصل لأول مرة على أغلبية في إنتخابات المجلس التشريعي، وطالب بالحكم الذاتي في أقرب وقت ممكن، وقد ترعّم الحزب السيد جرانست (Gran) تاجر العاج، وكان نائب الرئيس السيد بليسي (Bley) ودانكواه (Danquah) وهما من المحامين المشهورين. وفي عام ١٩٤٨ ظهرت حركة شبابية وطنية ساهمت في تشكيل حزب الشعب الوطني وذلك في يونيو ١٩٤٩ وهو الحزب الذي قاد النضال الوطني حتى الاستقلال في مارس ١٩٥٧ .

ففي ٨ يناير أعلن كوامي نكروما العمل الإيجابي، وهو حملة عصيان مدني تبدأ بموجة من الغضب وتنتهي بالإضراب والمقاطعة وعدم التعاون مع البريطانيين ونجح هذا العمل الإيجابي في شل حركة المصالح البريطانية، وتوقف الحياة الاقتصادية، وانعزال وسائل النقل والمواصلات في غانا. وبعد إعلان العمل الإيجابي اندفعت الجماهير إلى الشوارع تطالب بالحكم الذاتي ، وأدى هذا إلى المزيد من العنف والإضطرابات في أجزاء كثيرة من الدولة، وحاولت الحكومة إحكام قبضتها بإعلان حالة الطوارئ في يناير ١٩٥٠، وحاصر الإنجليز زعماء حزب الشعب ونكروما ووجهت إليهم تهمة عديدة وحكم علي نكروما بالسجن لمدة ثلاث سنوات. كما أودع معظم القواد الوطنيين في السجن، ولكن انتصر حزب الشعب في الإنتخابات العامة في فبراير ١٩٥١ وطالب الحزب بتحقيق الاستقلال وتحقق ذلك من خلال عملية مستمرة من المفاوضات السياسية والدستورية - وأمام الضغط الشعبي اضطرت بريطانيا إلى منح غانا الإستقلال في مارس ١٩٥٧ (٥).

- نيجيريا :

قاد النضال الوطني في نيجيريا رجال الطبقة المتقنة رغم وجود بعض رجال الأعمال والعناصر الراديكالية، وكان رجال الصنوة المتقنة قد تلقوا تعليمهم في الخارج وعادوا ليتولوا مناصب المحامين والمدرسين والأطباء والمحققين وكان بعضهم يتمتع بثروة مالية من أمثال نامدى ازيكوى الذى قاد النضال في الأربعينيات وكانت له إستثمارات ضخمة في صحافة زيكا (Zika) المحدودة (٦). ورغم إنه كان يتحدث عن العنف في الأربعينيات لطرد البريطانيين من نيجيريا إلا أنه لم يكن ثوريا. بل وعندما تزعم أعوانه حملات العنف ضد الحكومة البريطانية إفتقد ما أسماه بالحساس الشبابى (٧).

أيضا عارض الزعيم أوبا قيمى أولو أسلوب العنف لإجبار الحكومة البريطانية على منح للتنازلات الدستورية (٨).

وفي الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥١ كتب المؤتمر الوطنى لنيجيريا والكاميرون تأييد عدد من الاتحادات التجارية خاصة الجزء الذى يقوده ندوكا از

(Notukaze)

ويمكن ان نقسم الحملات من أجل استقلال نيجيريا الى مرحلتين متميزتين إحداهما من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥١ عندما تشكلت الحكومة شبيه النيابية. والثانية من عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٦٢ عندما تشكلت الحكومة المسنولة في نيجيريا (٩).

وكان النضال في المرحلة الأولى كلاميا من خلال الصحف وتقديم الإلتماسات والتهديد بالكلمات العنيفة في المحافل السياسية وذلك للضغط على الحكومة البريطانية فضلا عن بعض أعمال العنف والمظاهرات في مدن بسورت هاركورت «اونتشا» وكالا بار، وإبا وأيضا أحداث أينجور التى راح ضحيتها تسعة وعشرون شخصا وجرح أكثر من إحدى وخمسين آخرين وذلك أثناء اضطرابات نوفمبر ١٩٤٩.

وبعد هذه الأحداث تشكلت لجنة الجبهة المتحدة (United Front Committee) ولجنة الطوارئ الوطنية (National Emergency Committee) ونتيجة لهذه الأحداث أصدرت الحكومة دستور ١٩٥١ الذى نص على إنشاء مجالس نيابية في كل من الاقاليم الثلاثة، ومجلس تشريعى مركزي يضم ممثلين عن المجالس الإقليمية. وأدى هذا إلى ظهور حزبين هما مؤتمر شعوب الشمال (N.C.P) للإقليم الشمالى، وحزب جماعة العمل (A.G) للغرب، بالإضافة الى الحزب الوطنى لنيجيريا والكاميرون (N.C.N.C) الذى كانت له الشعبية في الشرق. وكان هذا الانقسام في الحركة الوطنية وسيطرة النزعة الإقليمية على كل من الأحزاب الثلاث قد دفع الزعيم ازيكوى الى الانسحاب من الحياة السياسية لعدة سنوات (١٠).

وتمشيا مع التطور الدستورى أصدرت بريطانيا دستورا جديدا في عام ١٩٥٦ عُرف باسم دستور موفيرسون (Mofenson) لكنه كان غير كاف لإشباع رغبة

الزعماء الوطنيين في الحصول على المزيد من الإمتيازات الدستورية. وطلبت الأحزاب بالاستقلال التام في عام ١٩٥٦ لكن حدث إختلاف حول هذا الموعد واضطرت بريطانيا إلى الدعوة لعقد مؤتمر دستوري في لندن في يولية ١٩٥٢ لإعادة صياغة دستور ١٩٥١، ولإجل توسيع سلطات الحكم الذاتي (١١) .

ونظرا لإختلاف الآراء حول موعد الحكم الذاتي أعلن وزير المستعمرات أنه لا يستطيع منح هذا الحكم لكل أقاليم نيجيريا في عام ١٩٥٦، ووعدت الحكومة البريطانية بمنح الحكم الذاتي لأي إقليم حسب ظروفه ومتى رغب في ذلك في عام ١٩٥٦، وقد علق (ازيكوي) على هذا العرض بقوله إن هذه أول مرة في تاريخ الإستعمار البريطاني يعرض فيها الحكم الذاتي لشعب مستعمر على طبق من ذهب .

وتوالت المؤتمرات الدستورية في عام ١٩٥٣ و ١٩٥٤ والتي أسفرت عن إصدار دستور جديد هو دستور ليتون (Lyttelton) الذي طبق في عام ١٩٥٤ ونص على قيام نظام فيدرالي وصار لكل إقليم رئيس وزراء يمكن أن يرأس المجلس التنفيذي الوطني عند غياب الحاكم - لكن لم ينص على وظيفة رئيس الوزراء الفيدرالي.

وفي عام ١٩٥٧ حصل الإقليم الشرقي على حكم ذاتي داخلي، كما تم الإتفاق على تعيين رئيس للوزراء على المستوى الفيدرالي. واتخذ المؤتمر الدستوري في لندن عام ١٩٥٨ وفيه تم الإتفاق على حكم ذاتي إقليمي في عام ١٩٥٩، وفي أكتوبر ١٩٦٠ صارت نيجيريا دولة مستقلة تماما. إن تجربة نيجيريا تمثل نموذجا للصراع بين القادة والأفرقة والشحن الذي دفعه النيجيريون لإستقلال هو أن الاقليم الشمالي يسيطر على البرلمان بينما احتفظت الاقاليم الثلاث الأخرى بإستقلال ذاتي، وهذا ما شجع جماعة الغالبية في كل إقليم خاصة الهوسا في الشمال واليوروبا في الغرب والإجيو في الشرق - على السيطرة على الأقاليم المحلية. وأدى هذا إلى سياسة ثنائية أفسدت نظام الحكم على الدولة، وقام ضباط الاجبو من الشباب بقلب نظام الحكم في عام ١٩٦٦، وانفصال إقليم بيافرا عن جسد الدولة، واعتبر هذا الانقلاب على أنه قبلي، وثار الشماليون ضد الاجبو وقشلت المفاوضات وأعلن الإجيو انفصال بيافرا وحارب الاتحاد الفيدرالي هذا الانفصال حتى انتهى تماما، وأعيد تقسيم الدولة إلى إثني عشرة ولاية لتحقيق مصالح الأقليات وعادت بيافرا للدولة في يناير ١٩٧٠ بعد ثلاثين شهرا من المقاومة ضد السلطة المركزية (١٢) .

وفي ظل الحكم العسكري حتى عام ١٩٧٩ -تطور النظام السياسي في نيجيريا نتيجة زيادة عدد الولايات أو الثروات الضخمة من البترول وبدلا من ثلاثة أقاليم قوية تكافح من أجل الحكم الذاتي - تنافست ثلاثة ولايات صغرى

على التفوذ مع الحكومة المركزية وهذا ما جعل نيجيريا بدلا من دولة واحدة عبارة عن وحدات غير مركزية، وظهرت هذه الأمور في الجمهورية الثانية (١٩٧٩-١٩٨٣) حيث فقدت الأحزاب إحتكارها الإقليمى، وانتشر الفساد والفوضى القبلية. وفي عام ١٩٨٣ استولى الجيش على السلطة من جديد لكي يحمى الدولة من الإتهيار الحتمى، وبعد عشر سنوات تعهد بإعادة الحكم المدنى لكنة عارض انتخاب رئيس من الجنوب وبالتالي أحيا المشاعر الإقليمية، وترك الدولة غير واثقة من تطبيق الديمقراطية فى هذه الفترة (١٣).

٣- سيراليون :

قادت الاقلية المتعلمة فى سيراليون النضال من أجل الحرية، وحتى أواخر الأربعينيات قادت جماعات الكريول (Creoles) المتعلمة فى المستعمرة حركة النضال ومنهم الدكتور بانكول برايت (Bankole Bright) والسيد ديورنج (During) وقد شكل هؤلاء الحزب الوطنى لسيراليون والذي قدم برنامجا معتدلا يهدف الى تصفية الإستعمار تماما.

ومنذ أواخر الأربعينيات انتقل النضال فى الحركة الوطنية الى جماعة أخرى ومعظمهم من مدرسة بو (BO) الحكومية فى المحمية، وكان من بينهم رجال امثال الدكتور ميلتون مارجيا (Milton Margai) وأخوه البرت مارجيا المحامى والسيد سيكار ستيفن (Siaka Stevens) وهم جميعا من قبيلة الماندى الذين كونوا جمعية تنظيم سيراليون فى عام ١٩٤٦، وصدر دستور جديد فى عام ١٩٤٧- لكن رفضته الحكومة البريطانية، أدى هذا الى اندلاع اضطرابات فى مناطق الماندى الجنوبية فى الفترة من ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥١ .

وفى عام ١٩٥٠ شكل الكريول جبهة مشتركة من كل الزعماء فى المحمية، وبدأ تشكل حزب سياسى جديد هو حزب شعب سيراليون Sierra Leone Peoples Party

(S. L. P. P) وقد كسب هذا الحزب الانتخابات حسب دستور ١٩٥١ وتشكلت أول حكومة نيابية فى سيراليون وكان الطريق نحو الاستقلال هادئا حيث تم ذلك من خلال عدة تعديلات دستورية .

وصدر دستور جديد فى عام ١٩٥٣ أعطى للوزراء الأفارقة المسنولة عن بعض الاعمال التنفيذية المحدودة، وصار الدكتور مارجيا يحمل اسم الوزير الرئيس. وفى عام ١٩٥٦ حدث تعديل جديد وصار الدكتور مارجيا رئيسا للوزراء، وفى عام ١٩٥٨ تم تعيين وزير الفريقى كوزير للمالية لأول مرة رغم انه لم يكن مسنولا

بشكل مباشر عن السياسة المالية حتى عام ١٩٥٩م وبعد زيارة وزير المستعمرات البريطانية لفريغتون فى يونيو ١٩٥٩ واتفق زعماء سيراليون مع

الوزير على إجراء محادثات دستورية في أوائل عام ١٩٦٠ ليبحث الاستقلال (١٦) .

وانعقد مؤتمر لندن في الفترة من ٢٠ أبريل حتى ٤ مايو ١٩٦٠ وتم الاتفاق بين كل الوفود عدا سيبكا ستيفن (Sialoa Stevens) الذي أصر على ضرورة إجراء انتخابات قبل الاستقلال مثلما حدث في ساحل الذهب ونيجيريا. على أن تصبح سيراليون دولة مستقلة في ٢٧ أبريل ١٩٦١ (١٧) .

وفي بداية المؤتمر الدستوري العام جمع الدكتور مارجيا الأحزاب المتنافسة مثل الحزب التقدمي المتحد (U.P.P) وحزب الشعب الوطني (P.N.P)، في تحالف واحد أطلق عليه الجبهة الوطنية المتحدة، وبعد المؤتمر شكل الدكتور مارجيا حكومة وطنية من أعضاء هذه الجبهة، ورغم كل هذا فإن جبهة معارضة من عمال فروتتون وبعض المدن الأخرى حملت اسم حزب كل الشعب (All Peoples Congress) وبدأت تعد لحملة عسكرية ضد الاستقلال قبل الانتخابات العامة، وفي أواخر فبراير ١٩٦١ حدث تصادم عنيف بين هذه المعارضة والجبهة الوطنية المنحزمة والقي القبض على خمسة عشر عضواً من المعارضة كما تم القبض على الزعيم سيبكا وبعض المعارضين قبل إعلان الاستقلال بشهرين، وفي ٢٧ أبريل ١٩٦١ ألغيت بريطانيا معها ومنحت سيراليون الاستقلال (١٨) .

٤. جامبيا :

سيطرت مجموعة من المثقفين في باتوست وكومبو على الحركة الوطنية في جامبيا ومنهم جون فاي (John Faye) زعيم أول حزب جامبي وهو الحزب الديمقراطي، فضلاً عن حزب المؤتمر الإسلامي بزعامة جاربيا جاهاامبا (Garba Jahumpa) والحزب المتحد بزعامة نجاى المحامى المشهور (Ne Jie) .

وفي عام ١٩٦٠ انتقلت الزعامة إلى أيدي الصفرة من المثقفين في المحمية، وصار دافيد جاوارا (David Jawara) الذي صار زعيم حزب الشعب التقدمي (Progressive Peoples Party) هو الشخصية البارزة في المجال السياسي .

وكانت بريطانيا قد سمحت في عام ١٩٤٦ لكل من بارثورث وكومبو باختيار ممثل واحد في المجلس التشريعي، كما أدخل الدستور الجديد غالبية غير رسمية من بين أعضاء مجلس تشريعي من ثلاثة عشر عضواً وثلاثة أعضاء معينين غير رسميين في المجلس التنفيذي، وفي عام ١٩٥٦ زاد عدد الأعضاء غير الرسميين في المجلس التنفيذي إلى أربعة أعضاء وكانت هذه الإصلاحات سبباً في ظهور الأحزاب السياسية السابق ذكرها والتي ساعدت على تغيير الأحوال في جامبيا (١٩) .

وفي عام ١٩٥٤ أصدر دستور جديد سمح بزيادة ممثلي المستعمرة إلى سبعة أعضاء ينتخب منهم أربعة بشكل مباشر وثلاثة بطريقة غير مباشرة، كما أن

المحمية بها سبعة أعضاء يُختارون من المثقفين من خلال جهاز انتخابي، ورغم كل هذا فقد انتقد الزعماء هذا الدستور خاصة أنه يساوي بين عدد الأعضاء لسكان المحمية والمستعمرة رغم أن المحمية تضم خمسة أضعاف سكان المستعمرة (٢٠).

وفي أواخر عام ١٩٥٨ مطالب زعماء كل الأحزاب في مؤتمر بريكاما (Brakama) بضرورة إصلاح دستور ١٩٥٤ وبقاء عليه دعا الحاكم الجديد إلى عقد مؤتمر لكل الجماعات السياسية في يارثورست والمحمية لمناقشة الموقف، ووافق المؤتمر على مقترحات بعيدة الأثر مثل إنشاء وزارة تحت إشراف وزير رئيسي، ومجلس تشريعي ينتخب حسب مبدأ الاقتراع العام للبالغين في كل الدولة.

وفي عام ١٩٦٠ صدر الدستور الجديد الذي وسع من عضوية المجلس التشريعي، وتشكلت حكومة من الحاكم وأربعة أعضاء بحكم وظائفهم، وعدد آخر لا يزيد عن ستة أعضاء ونتيجة لأضراب عمال إتحاد جامبيا في مارس ١٩٦١ - قامت الحكومة بعقد إجتماعات في لندن وبارثورست لمناقشة مستقبل الدولة.

وفي مايو ١٩٦٢ أجريت الانتخابات، وحصل حزب الشعب التقدمي على سبعة عشر مقعداً من إجمالي خمسة وعشرين في المحمية، وصار دافيد جاوارا رئيساً للوزراء، وكان عليه التفاوض لتصفية الإستعمار، لكنه وجد الأوضاع الاقتصادية سيئة، وبالتالي لم يتعجل الإستقلال، وفي يولية ١٩٦٤ انعقد مؤتمر في لندن والفق على أن تحصل جامبيا على استقلالها داخل الكومنولث في ١٨ فبراير ١٩٦٥.

ثانياً : تصفية الوجود الإستعماري في أفريقيا الفرنسية الغربية

اختلفت طبيعة التحول من الحقبة الإستعمارية إلى الاستقلال في كل من غرب أفريقيا البريطانية عنها في الفرنسية، فبينما كان يطالب زعماء غرب أفريقيا البريطانية بقدر معقول من الحكم الذاتي في نهاية الحرب العالمية الثانية نجد أن الهدف الأساسي لزعماء غرب أفريقيا الفرنسية هو مجرد استخلاص وعود الإصلاح من فرنسا حسبما وهدت به في مؤتمر برازافيل ١٩٤٤ مثل إلغاء قانون الاندماج، وتحسين الوضع المنزوي المسمى للمواطنين، ومشاركة أكبر في العملية السياسية في الإمبراطورية الفرنسية، وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب. وكان الزعماء الأفارقة يحذون الإصلاح عن الإستقلال ويرغبون البقاء داخل الجماعة أو الإتحاد الفرنسي (٢١).

وكان الهدف في السنوات العشر بعد الحرب وبعد انتخابات ١٩٤٦ عدم النقاش في الاستقلال ولكن في طبيعة العلاقة الدستورية بين المناطق الأفريقية وفرنسا وباستثناء حركات الاستقلال في كل من المغرب والجزائر والحروب في الهند الصينية فإن قبضة فرنسا على غرب أفريقيا ظلت قوية.

فى عام ١٩٤٨ نجد أن منجور نفسه تخلى عن زميله الأمين جوى (Gueye) وشكل حزباً جديداً باسم الكتلة السنغالية الديمقراطية Bloc Democratique Senegalais (B D S) وكان هدف منجور موجهاً ضد الصفوة الأفريقية الحضرية فى المراكز الأربع وضد الرؤساء المحليين، وأعتمد أساساً على المرابطين فى حملته ضد الرؤساء، والمرابطون عموماً طبقة من الصفوة ذات تليد شعبى قوى إذا قورنت بالرؤساء (٢٢).

وكان غرب أفريقيا الفرنسية قد انقسم إلى ثمانية مناطق إدارية، وكانت تحكم منذ عام ١٩٠٠ على أساس أنها اتحاد فيدرالى مركزى، حيث كانت كل الخدمات الكبرى تحت رقابة الحاكم العام وحده صاحب الحق فى إصدار القرارات، وكان هو صاحب التحكم فى الميزانية وكان وحده صاحب السلطة فى زيادة القروض وفرض رسوم أو ضرائب جديدة على المصادرات وهو الذى يعيد توزيع المسئوليات فى المستعمرات.

وبناءً على طلب المستعمرات فى المزيد من الإصلاحات بدأ مندريس فرانس (Mendès - France) فى عام ١٩٥٤ فى القيام ببعض الإصلاحات وأولها كان دستور جديد لتوجو حيث سمح لها بتشكيل مجلس حكومى، لكن كل إصلاحات مندريس فرانس لم تظهر إلى حيز الوجود إلا فى عام ١٩٥٦ وقد تجسدت هذه الإصلاحات فى ملامح قانون جديد عرف باسم (loi Cadre) أى القانون الإطارى الذى عرض بعد انتخابات ١٩٥٦ على الجمعية الوطنية، وصار (هوفى برانيه) وزيراً مفوضاً فى حكومة شكلها جى موليه بعد الانتخابات.

وكان القانون الإطارى قد طبق فى انتخابات مارس ١٩٥٧ فى المجالس الإقليمية وأعطى قدراً من المسئولية لحكومة المناطق التابعة لأفريقيا السوداء، وكان القصد منه إعطاء جرعة مسكنة للأفارقة فى عالم يتحقق فيه الاستقلال بسرعة بين الشعوب المستعمرة، وكان جاستون ديفير (Defferre) للوزير المسئول عن ما وراء البحار قد أعلن فى حديث أمام الجمعية الوطنية فى ٢١ مارس ١٩٥٦م أن البريطانيين قد غيروا النظم السياسية الإدارية فى مستعمراتهم وهذا قد زاد من قلق شعوب أفريقيا الفرنسية الغربية والأستوائية (٢٣).

وساعدت عوامل كثيرة على ازدياد النشاط الوطنى فى دول غرب أفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى لأن الفترة بين الحربين كانت من أقصى الفترات فى الحقبة الاستعمارية نظراً لشدة القبضة والتحكم فى المستعمرات، وكان التجنيد الإجبارى لكثير من الأفارقة سبباً فى إثارة الغضب و الحنق الوطنى. وقد أثبتت الحرب للأفريقى أن الرجل الأبيض لم يعد بعد الرجل المثالى، وأنه يمكن مقاومته، وبعد الحرب ليزداد شعور الأفارقة بضرورة الحصول على

امتيازات، ومشاركة أكثر في إدارة شئونهم فضلاً عن تطبيق مبادئ الديمقراطية، وحق تقرير المصير الذي نادى به الرئيس الأمريكي ويلسون. لكن أهم هذه العوامل هو تلك الأحوال الاقتصادية التي ظهرت في فترة ما بين الحربين، وأول شيء في هذا الخصوص في السياسات القومية في دول غرب أفريقيا في الفترة ما بين الحربين - هو الطريقة التي أثرت بها الأزمات التجارية والتغيرات في الاقتصاد الإيماري. وكانت للحرب العالمية الأولى آثارها على انتشار موجة المسخط والاحتجاج في المسدن الكبرى، وقام الصحافة بالدعوة إلى تشكيل المؤتمر الوطني لغرب أفريقيا البريطانية، وإلغاء نظام مستعمرة التاج حتى يتمكن الأقارقة من الإدلاء برأيهم في تسيير إقتصادهم والمشاركة في الهياكل التشريعية والإدارية .

وأخر هذه الأمور ظهور حركة القومية الأفريقية خاصة أنشطة ديبيوا (Dubois) وماركوس جارفي (Garvey) في العشرينات، وكانت المؤتمرات التي نظمت في مارس ١٩١٩ في لندن وبروكسيل وباريس ١٩٢١ ولندن ولشبونة ١٩٢٢ ونيويورك ١٩٢٧ - كل هذا قد ساعد على تقوية الوعي لدى السود في كل أنحاء العالم والسعي نحو المساواة بالأجانب في التعليم الجامعي، والتساوي في المرتبات والتمثيل المشرق في المجالس التشريعية وإلغاء التفرقة العنصرية . وسوف نلقى الضوء على تصفية الوجود الاستعماري في أفريقيا الغربية خاصة الاستعمارين البريطانيين والفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي باعتبارهما أقوى قوتين ظهرتا بعد الحرب، وتأثير حكومة العمال التي تولت السلطة في بريطانيا بعد انتخابات يولية ١٩٤٥، وغياب المجتمعات البيضاء في غرب أفريقيا، واثورة الغضب والمسخط التي انتشرت بين الوطنيين .

والحقيقة إن فرنسا مسئولة عن كل هذا بعد إساءة سمعتها في الهند الصينية وإجبارها على منح الإستقلال لتونس والمغرب، والمواقفة على منح مبدأ الحكم الذاتي لواحدة من وحداتها في غرب أفريقيا هي توجو.

ومع ذلك فإن القانون الاطاري كان مصمماً للحفاظ على العلاقة بين شعوب المناطق فيما وراء البحار وفرنسا الأم. وعند تطبيق هذا القانون فإن زعماء أفريقيا السوداء لم يحتجوا على فكرة هذا الاتحاد، لكن فقط كيفية التنفيذ، ولم تدخل كلمة الاستقلال في المفردات السياسية العامة إلا في يولية ١٩٥٨ عندما خاطب سيكوتوري المؤتمر الرابع للحزب الديمقراطي لغينيا (P . D . G) في كوناكري (٢٤).

وقد أعلن أن غينيا لن تتخلى عن استقلالها حتى ولو ربطت مسيرها مع فرنسا وهكذا دخل الاستقلال في المناقشات السياسية العامة بشكل واضح (٢٥).

١٣ مايو واستقلال المستعمرات الفرنسية :

كان تولى دييجول السلطة في ١٣ مايو وإجراء استفتاء عام ١٩٥٨ بداية الانفصال التدريجي من المستعمرات عن فرنسا ، وفي خلال عامين انقسم هذا المجتمع الفرنسي الأفريقي، ولقد كان دييجول من رجال برزافول ، ولمدة عقد من الزمان كان هو ورجاله يدركون رد الفعل تجاه هذه الإمبراطورية الإستعمارية، وبالتالي فإنه وعد بدستور جديد يمد النظر في علاقات فرنسا بمستعمراتها، ووافقت الدول المستعمرة في غرب أفريقيا على البقاء داخل الجماعة الفرنسية عدا غينيا التي رفضت البقاء داخل الجماعة وأعلن ٨٠٪ من الناخبين فيها رغبتهم في الإستقلال في الثاني من أكتوبر ١٩٥٨، وكان هذا بداية الإنهيار والدمار للمجتمع الفرنسي، وإعلان اختفاء أفريقيا الفرنسية الغربية كوحدة سياسية - فإن دستور دييجول قد أيد بلقنة أفريقيا الفرنسية، وحاولت السنغال والسودان الفرنسي معارضة هذه البلقنة بإنشاء (اتحاد مالي) الذي ضم اسامبا فولتا العليا وداهومى، لكنهم تركوه تحت ضغط ساحل العاج وطالب هذا الاتحاد بإستقلاله في سبتمبر ١٩٥٩ وكان على فرنسا الموافقة على ذلك في العشرين من يونيو ١٩٦٠. وتبع ذلك الدول الأخرى التي حققت استقلالها خلال أغسطس (داهومى في أول أغسطس والنيجر في الثالث منه وفولتا العليا في اليوم الخامس وكوت ديفوار في اليوم العاشر) وبقيت موريتانيا التي حققت استقلالها في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ (٢٦).

الفصل العاشر

مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا

محتويات الفصل :

- مقدمة .
- الأوضاع الداخلية في الدولتين قبل نشوب الأزمة .
- الأوضاع السياسية في السنغال .
- الأوضاع السياسية في موريتانيا .
- أزمة الحدود بين الدولتين (السنغال وموريتانيا) .
- الموقف السنغالي من الأزمة .
- الموقف الموريتاني من الأزمة .
- المراحل التي مرت بها الأزمة والصراع الدموي بينهما .
- جهود لتسوية الأزمة .
- احتمالات التسوية .

مقدمة:

رغم رحيل المستعمر الاوربي عن القارة الافريقية -الا ان الاثار التي خلفها لازالت تطفو على الواقع السياسى فى كثير من دول القارة، ولازالت مشكلات ما بعد الاستقلال اشد حشواة ، وابعدا اثرا مما كان ساقدا ابان الحقبة الاستعمارية ونظرة سريعة الى خريطة افريقيا السياسية تكشف لنا حجما كبيرا من المشكلات

المعقدة . وما الحروب التي تندلع هنا وهناك (الامن تتساج هذه التركة الاستعمارية، فكم من الارواح ازهقت، ومن الاسر شردت، ومن الاموال انفقت بسبب هذه المشكلات.

كانت مشكلات الحدود التي خلفها الاستعمار معقدة ومتشابكة لأنها تركت حدوداً مصطنعة، وكيانات سياسية جديدة فى افريقيا تبعا لاعتبارات المستعمر ومصالحه ، وبخض النظر عن التطورات المحيطة السابقة على قدومه، فقد عانت معظم شعوب القارة من تقسيمات عشوائية، ومن دول حييصة لامتذ لها على السواحل الافريقية (١٤ دولة حييصة)، ومن خطوط هندسية قسمت القبيلة الواحدة بين اكثر من وحدة سياسية مما ترتب عليه نقص التجانس القومى، وغياب ايديولوجيا وطنية شعبية مقبولة تساعد على تحقيق التماسك الطبيعي بين الدول الافريقية.

بدأت مشكلة الحدود فى مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ الذى حول القارة خلال عشرين عاما منذ انعقاده من قارة مسئلة بتسبة ٩٢٪ الى كيانات مستعمرة بنفس التسبة، ولم يصبح مسئلا منها الا حوالى ٨٪ ، وظلت هذه هى حدود الدول الاستعمارية حتى استقلال معظم دول القارة فى عام ١٩٦٠ (١).

وعندما انعقد مؤتمر الشعوب الافريقية الاول فى الكرا (غانا) فى ديسمبر ١٩٥٨ كانت مشكلة الحدود المصطنعة اول ماواجه القادة الافارقة الذين وجدوا انه من الضروري حل المشكلة بما يحقق مصالحهم بروح الاخوة والتسامح (٢).

وفى مؤتمر اقطاب افريقيا فى الدار البيضاء (٤-٧ يناير ١٩٦١) بحث المجتمعون مشكلات الحدود، ومنها مشكلة اقليم روندا- بورندى، واستنكر المؤتمر محاولات بلجيكا تقسيم هذا الاقليم الموضوع تحت الوصاية الدولية (٣).

وفى مؤتمر رؤساء الدول الافريقية المستقلة فى انديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ عبر الرئيس المالى موديبو كيتا عن المشكلة وقال "يجب علينا أن نتخلى عن مطالبنا القومية او الاقليمية اذا أردنا أن نحول دون قيام مايسمى بالامبريالية السوداء فى افريقيا، إن للوحدة الافريقية تتطلب المحافظة على الحدود التي ورثناها من النظام الاستعماري."

كما عبر مندوب غينيا فى الامم المتحدة "ديا لوتيلي" عن المشكلة قائلا :

"إن الحدود الحالية بين الدول الأفريقية هي حدود تعسفية وجائرة - لكن يجب عدم تغييرها بالقوة. إن أفريقيا تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حدود يسودها السلام".

وقد نصت المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على إحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقوقها الثابتة في كيانها المستقل، وعلى التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض، والوساطة والتوفيق والتحكيم (٤).

وفي مؤتمر القمة الأفريقي الأول والذي انعقد بالقاهرة في الفترة من ١٧ حتى ١١ يولية ١٩٦٤ انص على "إنه نظرا لأن مشكلة الحدود السياسية تشكل عامل استغلالها وتشكل حقيقة واقعة - فإن المؤتمر يعلن تعهد كل الدول الأفريقية الاعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال التام" (٥).

وساد الرأي بأن هذه الحدود الإستعمارية جائرة لكن قامت إتحادات كبرى تضم دولا متعددة، وارتبطت هذه الحدود ببعضها في السياسة الخارجية بدون أن تحمي الشخصية الدولية لكل وحدة داخل الاتحاد، باعتبار أن هذا يكون للحل الأمثل لعلاج التفتت الذي في القارة.

واغلاق باب الحدود الأفريقية، لكن هذا لايعنى انتهاء هذه المشكلات التي تطفو من حين لآخر، وتصل في بعض الأحيان إلى مواجهات مسلحة، بل وإلى حروب بين هذه الدولة أو تلك .

والامثلة على هذه الصراعات كثيرة في القارة الأفريقية ، وسوف نحاول في هذا البحث القاء الضوء على الصراع الحدودي بين السنغال وموريتانيا ونقسم الدراسة إلى الأبعاد التالية:

أولا: الأوضاع الداخلية في الدولتين قبل نشوب الأزمة.

ثانيا: أزمة الحدود بين السنغال وموريتانيا.

ثالثا: مراحل أزمة الحدود والصراع الدموي.

رابعا: جهود التسوية.

خامسا: احتمالات التسوية للمشكلة.

ونأمل أن تكون هذه الدراسة محاولة جادة لوضع حد للمشكلات التي خلفها الإستعمار الأوربي في القارة وإن تكون هذه التجربة بما تضمنته من سلبيات وإيجابيات نموذجا واقعا وعمليا أمام دول أفريقية كثيرة تعاني من نفس المشكلات الحدودية .

والله الموفق

أولاً : الأوضاع الداخلية في الدولتين قبل نشوب الأزمة :

أي أزمة لا تتولد من فراغ، وإنما تحدث نتيجة عوامل متعددة، نتراكم فوق بعضها حتى تصل إلى مرحلة الانفجار . والأزمة السنغالية الموريتانية تبدو كالقدر المشنوم الذي يصعب الفكك منه، ولذا فإنها تتطلب قدرات سياسية وفكرية تتلاءم مع مصالح الشعوب في المنطقة (٦).

وقد تحدثت أسباب هذه الأزمة، واختلف المحللون والسياسيون حول الأسباب التي أدت إلى نشوبها، وراح البعض يحلل العوامل الجغرافية والتحوللات الجوية التي شهدها منطقة الساحل بغرب القارة، كما اتخذ فريق آخر منها مخالفا لأسباب الأزمة واعتبر المشروعات الحديثة لاستغلال نهر السنغال هي المحرك الأول والمفجر لهذه الأزمة، بينما اتساق فريق آخر إلى تحليل الأزمة وأرجاعها إلى المشكلات العرقية، والصراع بين البيض والسود في المنطقة، هذا في الوقت الذي ظهرت أصوات كثيرة ترجع الأزمة بين السنغال وموريتانيا على أنها أزمة حدودية في المقام الأول .

ومن هنا نجد أن هذه الاختلافات في الرؤية للمشكلة تعطي انطبعا على أننا أمام أزمة معقدة الجوانب، متشعبة الأطراف حدثت بعد تراكمات وتناقضات كثيرة.

نعود إلى الإطار الجغرافي لمصرح الأحداث التي دارت على رحاء هذه المصائد المدمية، ونعني بذلك نهر السنغال الذي ينبع من مرتفعات فوتاجالون في غينيا بطول ١٧٩٠ كيلومترا، وتطل عليه أربع دول هي : السنغال وموريتانيا ومالي وغينيا .

ولم يكن هذا النهر في يوم من الأيام حاجزا بين هئتيه، بل على العكس ساعد على التواصل البشري بين الأجانب التي قطنت على جانبيه وأهمها جنس الوالوف (Wolof) الذين يشكلون ٣٦٪ من سكان السنغال، وشعب التوكولور (Tukulor) الذي يقطن الجزء الأوسط للوادي على امتداد ٤٠٠ كيلو مترا (٧).

والتي شروق الوادي يوجد شعب السراكولا (SARAKHOLE) أوسونكيه (SONINKE) وتعني الإنسان الأبيض ، ويوجد أيضا المور (MOORES) الذين يتواجدون على جانبي النهر فضلا عن البيض الذين يسمون البيضان (BEYDOANES) ، والمور السود الذين يسمون الحراتين (ERATTINES) وهم أصلا من العبيد الذين اعتقوا وصاروا أحرارا وتبنوا لغة وثقافة أسلافهم القدامى.

ومن الملاحظ أنه رغم اختلاف الأعراق فإن الدين الإسلامي يجمعهم تحت رباط واحد، وإن اتبعوا طرقا صوفية مختلفة أبرزها القادرية عند المور، والتيجانية عند التولوكور والبول، أما الوالوف فسياتهم اتبعوا الطريقة المريدية (٨).

واكتمل التواصل والتلاحم بين سكان النهر نتيجة الهجرات المتبادلة . وفي ٢٧ يولية ١٩٠٠ تقاسمت فرنسا واسبانيا هذه المنطقة من غرب افريقيا، إقليم النهر، وازدادت بعد الاستعمار الاوربي خاصة بعد وقوع المنطقة برمتها تحت السيطرة الفرنسية . وباختصار لم يكن نهر السنغال عامل فصل او انقسام بين شعوب عرفت التلاحم والتلاقي والتعاون المشترك سواء بين الزراع المستقرين او البدو المتنقلين.

ومن المعالم الرئيسية في حوض السنغال تدشين مرحلة جديدة في تاريخه تتمثل في مشروع استغلال النهر، وبداية التنفيذ العملي لبناء سدني هما سد دياما (Diamma) عام ١٩٨٦ في السنغال ، وسد ماننتالي (Mamoutali) في مالي على رافد البافينج (Bafing) في عام ١٩٨٨ . وكان الهدف من بناء السدين هو التحكم في مياه الري من خلال شبكة متكاملة من القنوات وقد أنشئت في السنغال شركة استصلاح واستغلال اراضي الدلتا، ثم انشأت موريتانيا الشركة الوطنية للتنمية الريفية مع ادخال اصلاحات جديدة في حيازة الارض.

وظهرت اللجنة الحكومية المشتركة لاستغلال حوض نهر السنغال في عام ١٩٦٣ ، ثم منظمة الدول المطلة على السنغال في عام ١٩٦٨ والتي جمعت السنغال وموريتانيا ومالي وغيينيا . وفي عام ١٩٨٢ تم لتشاء منظمة استغلال نهر السنغال مشاركة كل دول النهر في عضويتها عدا غينيا (١٠).

وقبل أن نتطرق الى اسباب الازمة من كافة الجوانب نجد انه من الضروري القاء الضوء على الالوضاع السياسية في كل من البلدين قبل نشوب هذه الازمة وذلك كمحاولة لتأصيل جذور هذا الصراع الذي لم يكن وليد الصدفة او جاء نتيجة حادثة بعينها.

أ - الالوضاع السياسية في السنغال:

تعرض السنغال منذ استقلاله عام ١٩٦٠ الى عدة فصول ساخنة .

أولها : انفصام عرى الاتحاد مع مالي في اغسطس ١٩٦٠ عندما قبض السنغاليون على القائد السوداني مود بيوكيتا في دكاك وشحنوه الى باماكو في عربة سكة حديدية مغلقة، وبعدها مباشرة اجتمع المجلس الوطني السنغالي في جلسة طارئة ليعلن انفصال السنغال من موريتانيا وفي نهاية سبتمبر ١٩٦٠ اعلن السنغال دستور المستقل.

وثانيها : الصدام بين الرئيس ليوبولد سنجور ورئيس وزرائه محمد وضيا في ديسمبر ١٩٦٢ .

وثالثها : اضطرابات ديسمبر في عام ١٩٦٣، ومايو ١٩٦٨، ومارس ١٩٦٩، وكلها اعاصير امكن حسمها، والحد من خطورتها (١١).

تكمن الازمة الحقيقية في السنغال أساسا في الشرعية حيث تعد هذه الدولة منذ استقلالها امتدادا طبيعيا وتنظيميا وعقائديا للدولة التي اسمها الاستعمار

الفرنسي لأنها قامت على اكتاف فئة من المثقفين بالثقافة الفرنسية، والذين كونوا إيديولوجيا الدولة المنجور على أساس المزج بين النزعة الإصلاحية الاجتماعية الأوروبية المنهل والعلمانية المستمدة من الفكرة الدستورية الفرنسية وعقيدة الزنوجة، وبالتالي فليس هناك مكان للهوية الإسلامية بالرغم من أن ٩٠٪ من الشعب السنغالي يدين بالإسلام .

لقد كان منجور يركز على فكرة الزنوجية (Negritude) باعتبارها عنوان الأصالة، وحجر الزاوية في تحديد معالم الشخصية الوطنية وقد تمكنت البيروقراطية التي تولت السلطة من الفرنسيين - من أن تفرض أفكارها، واتزوى المشروع الإسلامي الذي رفعه رجال الطرق الصوفية قبل وبعد الاستقلال مباشرة (١٢).

وعندما تولى الرئيس عبيد ضيوف السلطة في عام ١٩٨١ حاول تغيير الطاقم القيادي وجدد الحزب الحاكم ، والانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزب السائد (Parti Dominant) وذلك بالاعتراف بالتعددية الحزبية المقيدة في ظل حكم منجور، إلى التعددية شبه الكاملة في ظل ضيوف عام ١٩٨١، وقد اتاح هذا التغيير تشكيل سبعة عشر حزبا، لكن كل هذا لم يغير وضع ومركزات الحزب الحاكم.

كان هذا الانفراج سببا في ظهور أحزاب للمعارضة وعلى رأسها الحزب الديمقراطي السنغالي (Parti Democratique Senegalais) الذي تأسس عام ١٩٧٤ ودخل انتخابات الرئاسة، وصارت له جريدة رسمية هي سوبى (SOP). وأصبح التنافر الشخصي بين ضيوف ورئيس هذا الحزب (عبد لاي واد) عاملا في عدم الاتفاق بينهما حتى عندما أجريت انتخابات ١٩٨٨ رشح عبد لاي نفسه للرئاسة، لكن فاز ضيوف بنسبة ٧٣,٢٠٪ ولم يحصل عبد لاي إلا على ٢٥,٨٠٪ من أصوات الناخبين واتهم الحزب الديمقراطي الحكومة بتزوير الانتخابات وسجن الأعضاء السياسيين من الحزب (١٤).

هذه بشكل سريع صورة الصراع السياسي في السنغال قبل اندلاع الأزمة مع موريتانيا والتي يتضح منها عدم وضوح الرؤيا السياسية، وعدم اكتمال التجربة الديمقراطية بشكلها المعروف، وبداية ظهور أحزاب سياسية لكنها عاجزة عن تحقيق ذاتها في ظل سيادة الحزب الحاكم، فضلا عن إهمال الهوية الإسلامية التي تعتبر أهم المرتكزات الثقافية في المجتمع السنغالي.

ب - الأوضاع السياسية في موريتانيا :-

تكمن الأزمة السياسية في موريتانيا حول المشكلة العرقية أي مشكلة عدم اتفاق العناصر والمكونات العرقية في المجتمع الموريتاني على صيغة واحدة للسلطة. وليست المشكلة في كيفية توزيع السلطة بين الفصائل المختلفة، وإنما بكيفية تحديد الكيان القومي الذي تمارس عليه سيادة الدولة ، وبالتالي فالمشكلة تعكس ضعف تماسك المجتمع.

وإذا رجعنا الى الوراء نجد ان موريتانيا الحالية ليست نتاجا لمسار طبيعي داخلي ولم تتحدد تدريجيا، وانما جاءت نتيجة استجابة لاعتبارات خارجية عندما وضع كويولانسي المسئول الفرنسي عن المنطقة في عام ١٨٩٩ مشروعا بإنشاء موريتانيا الغربية.

وفي ٢٧ يونية ١٩٠٠ تقاسمت فرنسا واسبانيا هذه المنطقة من غرب افريقيا، وصارتا تعرفان بأسم موريتانيا والصحراء الاسبانية (الصحراء الغربية) (١٤).

وقد بدأ التوسع الفرنسي جنوبا بالضفة اليمنى لنهر السنغال وتحكمت فرنسا فعليا على شمال موريتانيا في عام ١٩٣٦ وقضت على اخر مقاومة لقبائل الرقيبات، ووقف الفرنسيون حركة المور (المغاربة) التاريخية جنوبا، وبدلوا في زيادة عدد السكان في الجنوب من الافارقة السود رغم وجود عدد كبير منهم في هذه المنطقة من قبل (١٥).

وقد اتسعت رقعة الدولة بعد اقتطاع أجزاء من مالي في عام ١٩٤٤ والتي صارت تشكل الحوض الشرقي والحوض الغربي (١٦).

وترتب على هذا الكيان الجديد تجميع شعوب متنوعة قسرا في اطار دولة واحدة وعلى فصل كل منها عن امتداداتها الكائنة بمستعمرات اخرى من الجانب الاخر فالمر مثلا لهم انشاء في الصحراء الغربية التي ضمها المغرب بأكملها في عام ١٩٧٩، والولوف والتوكلور يتواجدون في السنغال (١٧).

حاول الرئيس (مختار ولد دادة) تعويض البيضان عن الخسائر التي لحقت بهم في ظل الحكم الاستعماري، فأتخذ عددا من الاجراءات قصد من ورائها استعادة سلطة العرب وذلك من خلال خفض نسبة الافارقة السود في الادارة الى ٣٠٪ حسب اهميتهم النسبية، ثم قام بعد ذلك بتعريب التعليم تماما، وجعل اللغة العربية لغة رسمية عام ١٩٦٨، ودخل الجامعة العربية عام ١٩٧٣، وانسحب من الاتحاد النقدي لغرب افريقيا (١٨).

ويعتبر التعدد العرقي من سمات الدول الافريقية وغيرها من بلدان العالم الثالث وهي علامة ان دلت على شيء فانما تدل على انعدام التبلور القومي الواحد، وقد شجع على هذا المستعمر الفرنسي بسياسة "المعروفة" "فرق تسد".

وكان السود حسب الاحصاء الرسمي ١٩٨٨ يشكلون فقط ١٧٪ من السكان وهذه النسبة اقل من الرقم الحقيقي (١٩).

كانت حرب الصحراء المغربية سببا في سقوط النظام الحاكم في موريتانيا في يولية ١٩٧٨ وقيام نظام عسكري للخلاص الوطني، وانتهج (المقدم خونه هيدالله) سياسة متناقضة، فتصدى للاستيلاء المغربي، وابرم اتفاق سلام

مع جبهة البوليساريو في أغسطس ١٩٧٩، وإعاد العلاقات مع الجزائر، واعترف (بالجمهورية الصحراوية) في ديسمبر ١٩٨٣. ورغم كل هذا ظل البيضاني يستبعدون السود أو الحراتين (HARATINES) منذ فترة طويلة، وظلت علاقة البيضاني بالحرأتين علاقة سيد وعبد خاصة في المناطق الريفية ويلغى هذا السرد من عدم المساواة بين البيض والسود ظللا قائمة على فشل النظام الموريتاني في مشاركة السلطة مع السود رغم أن عددهم يساوي عدد البيض (رغم أن الحكومة تصر على أن نسبتهم حوالي ٢٠٪) (٢٠).

بعد استعراض الوضع السياسي في البلدين ننتقل إلى الظروف التي أدت إلى اندلاع الصراع، وكيف أمكن مواجهة الأزمة، والمحاولات التي بذلت لحلها على المستوى المحلي والإقليمي والأفريقي، ونظرا لأن المشكلة تدخل ضمن المشكلات الحدودية فإننا نلقي نظرة سريعة على التطورات الحدودية قبل الدخول في آليات النزاع ونتائج.

ثانيا : أزمة الحدود بين السنغال وموريتانيا

الخلاف الحدودي بين السنغال وموريتانيا ينطوي على فهمين أساسيين لقضية الحدود بشكل عام، فهم حديث مطلق وفهم تقليدي معاش. حيث أن الحدود التي تشكلت في خط هندسي يفصل بين الدولتين هي فكرة أوربية حديثة تبلورت مع ظهور الدولة القومية في إطار التطور الرأسمالي، وبالتالي فإن هذا الخط الحدودي يكرس الانقطاع العام بين الدولتين في شكل علاقات حدودية، ونقاط جمارك مراقبة وهذا للفهم الحديث لم تعرفه القارة الأفريقية. أما الفهم التقليدي حسب الواقع المعاش والذي يتناسب مع دول أفريقيا فيتمثل في وجود منطقة حدودية (FRONTIER ZONE) وليس في شكل خط حدودي (FRONTIER LINE)، ويتم الانتقال في هذه المنطقة بشكل تدريجي، ويكون الانقطاع نسبيا لامتداده جغرافيا خلال امتداد المنطقة الفاصلة، وهذه هي الحدود التي تفهمها الشعوب الأفريقية في حياتها اليومية المعاشة والتي كانت قائمة في القارة الأفريقية بما فيها إقليم نهر السنغال قبل التقسيم الاستعماري، والتي كانت تتناسب والظروف الاقتصادية لهذه الشعوب كالزراعة المتنقلة غير المستقرة والصيد والرعي على مساحات شاسعة.

لقد خططت حدود أفريقيا حسب اعتبارات خارجية عن إرادة شعوب القارة وهي أمور أدخلت فيها مصالح القوى الأوربية، والتكالب الاستعماري، ومن ثم فإن ثمانية أعشار الحدود الأفريقية قد رسمت بشكل لا يأخذ في الحسبان حقيقة الكيانات الأفريقية لعصور ما قبل الاستعمار (٢١).

وسوف ندرس موقف كل من الدولتين من هذه الأزمة :

أ - الموقف السنغالي من أزمة الحدود :

عندما نشب الصراع بين السنغال وموريتانيا لأسباب كثيرة - طفت على السطح مشكلة الحدود بين الدولتين، واعتبرت السنغال بقدا أساسيا من بنود التسوية المنشودة، وإن كانت موريتانيا لا تنتظر إليها بنقص المعيار، وأوضحت حكومة السنغال في بيانها الصادر بتاريخ ٢ يولية ١٩٨٩ أن موقعها من الحدود يقوم على المبدأ القانوني الذي يقضى بعدم جواز المعامل بالحدود الموروثة من الاستعمار، وأنها لا تضمّر أى عرض القليمى فى ارض موريتانيا (٢٢).

وطالبت السنغال باتمام ترسيم الحدود بين البلدين على اساس المرسوم الفرنسي الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٣ والذي عين الحدود بين مستعمرة السنغال وموريتانيا، وأوضحت السنغال ان هذا الاساس قد قبلته موريتانيا ونشرته في جريدتها الرسمية كأساس لترسيم الحدود الجنوبية (٢٣). وحسب هذا المرسوم الفرنسي يصبح كل الجزء من نهر السنغال الواقع بين الدولتين، وكذا كل الجزر الصغيرة في مجراه باستثناء جزيرة واحدة نص عليها المرسوم بالاسم - داخلا في إقليم السنغال (٢٤).

و الخلاف بين الدولتين يكمن في عدم الالتزام أثناء الممارسة الجارية بمنطوق المرسوم الفرنسي والذي يعتبر المرجع الاساسى لترسيم الحدود بين الدول طبقا لقرارت منظمة الوحدة الافريقية، وظهر التناقض لدى الدولتين عند تفسير هذا المرسوم بعد استقلال الدولتين في عام ١٩٦٠ وعند تنظيم استغلال النهر اقتصاديا من خلال منظمة الدول المطلة على النهر في عام ١٩٦٢، ثم منظمة استغلال النهر في عام ١٩٧٢، وهو التنظيم الذي جعل الخط الفاصل بين الدولتين يمر بمنتصف النهر على اساس الاستفادة المتساوية للدول المطلة على النهر.

وفي ١٠ نوفمبر ١٩٨٩ أصدرت حكومة السنغال بيانا تعلن فيه تأكيد تمسكها بمرسوم ٨ ديسمبر ١٩٢٣، وذلك بعد زيارة قام بها مساعد وزير الخارجية الامريكى (هيرمان كوهين) والذي اقترح إنه لا ولاية لحكومة السنغال على الضفة اليمنى ولا محل لها وفقا لقواعد القانون الدولي (٢٥).

ويوضح هذا البيان السنغالى أن الحدود حسب فهمها الضفة اليمنى (RIVEER DROITE) للنهر على انها القريط من الأرض الواقع بمحاذاة النهر على جانبه الايمن والذي يتحدد حده الأدنى بالمنسوب المنخفض للمياه (BASSES EAUX) وحده الأقصى (LIMITE SUPERIEURE) بالمنسوب المرتفع للمياه وذلك كله قبل خروجها من مجرى النهر وقت الفيضان.

ومعنى هذا ان حكومة السنغال لا تطالب بإزالة الحدود شمالا بمسافة معينة عن ضفة النهر لالتهام جزء من الجانب الايمن بل يحرص البيان على معنى الضفة اليمنى. أى توضع العلامات على حافة المياه عند الحد الأدنى او الأقصى حسب مدى انتشارها داخل المجرى قبل الفيضان وليس انشاءه، ولا

تأخذ في الاعتبار الأرض التي يغمرها الفيضان، وهذا هو مستعنى إليه السنغال وانها لا تريد أية اطماع اقليمية في الاراضي الموريتانية. حسب هذا البيان تعتبر السنغال ان النهر داخل بأكمله داخل أراضيها دون ان تتكسر طابعه الدولي حسب اتفاق مارس ١٩٧٢ والخاصة بنظام النهر "منظمة استقلال نهر السنغال" وذلك على اساس التمييز بين الإقليمية النهر (TERRITORIALIZATION) وبين دولته (INTERNATIONALIZATION) حيث وضع له نظام خاص يساعد على استفادة كل الدول من مياهه.

وقد طالبت الحركة السياسية لاقليم النهر بأن يكون الجانب الايمن جزء من السنغال ، وبعد نشوب الازمة شددت الحركة على قضية الحدود وأخذت تروج لفكرة زحزحة خط الحدود شمالا بعيدا عن الضفة اليمنى لنهر السنغال بمسافة معينة تمثل المسافة التي تغمرها المياه عند الفيضان وخروجها من مجرى النهر، وهي بالطبع تختلف من منطقة لأخرى حسب تضاريس الأرض، وتختلف التقديرات ما بين سبعة كيلو مترات وسبعين كيلو مترا حسب تضاريس الأرض، وتختلف التقديرات ما بين سبعة كيلو مترات وسبعين كيلو مترا بل وفي بعض الاحيان ١٠٠ كيلو متر، وطالب ممثلو الحركة بالتمسك بهذه المطالب، وقام زعيم الحزب الديمقراطي بحملة صحفية حول قضية الحدود، واتهم الرئيس (عيدة ضيوف) باستعداده للتنازل عن جزء من تراب الوطن . وفي نفس الوقت طالبت كل الاحزاب السنغالية بتطبيق منطوق مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٦٣ وهكذا تحولت المسألة الحدودية من مطلب إقليمي طرحته حركة اقليم النهر الى مطلب وطني يصعب على أية قوة سياسية سنغالية عدم ابداء الاهتمام به.

ب - موقف موريتانيا من ازمة الحدود :

كان رد حكومة موريتانيا على البيان السنغالي يحمل طابع الرفض تماما لطرح قضية الحدود باعتبارها ازمة مفتعلة لصرف النظر عن المشاكل الحقيقية وعن التكتيل بالموريتانيين في السنغال. ويرى الموريتانيون ضرورة التمسك بمبادئ القالون الدولي ومنها مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار طبقا لقرار مؤتمر القمة الافريقي لمنظمة الوحدة الافريقية، ومؤتمر القمة لعام ١٩٦٤ والذي تأكد بالاقية نظام استقلال نهر السنغال وبمقتضاه فان الحدود بين الدولتين تمر بمنتصف النهر، كما يرى المسؤولون في موريتانيا ان اثاره قضية الضفة اليمنى وغيرها سوف يدفع موريتانيا للمطالبة بالحقوق التاريخية والتي بموجبها يصبح نهر السنغال كله موريتانيا بحكم التسمية حيث ان سنغال مشتق من كلمة صنهاجيا وهي مجموعة موريتانية موجودة (٢٦).

ولم يكن طرح مشكلة الحدود بين الدولتين بعد حوادث الحدود في ابريل ١٩٨٩ المرة الاولى لاثارة هذه المشكلة، فقد سبق ان طرحها السنغال مجلس

مستعمرة السنغال* في نوفمبر ١٩٢٨ ومرة أخرى في عام ١٩٤٧ من جانب اتحاد المنحدرين من وادي النهر بقيادة (الشيخ سيد نورو طال) والد الشيخ تيرنو ملتقى طال الذي طالب بإقامة الحدود بين السنغال وموريتانيا على بعد خمسين كيلومترا شمال الضفة اليمنى للنهر ولكن لم تنجح هذه المحاولات. وظلت المشكلة بين الدولتين في شكل مراسلات، إلا أن الاختلاف كان حول طريقة وضع العلامات الحدودية في الناحية الشمالية لسانت لويس في عام ١٩٧١.

وكان رد الرئيس السنغالي ايبوب ولد منجور في ٢٣ سبتمبر ١٩٧٣ يعتمد على تطبيق المرسوم الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٣٣. إلا أن موريتانيا في رسالة الرئيس مختار ولد دادة في ٢٣ ابريل ١٩٧٥ أكدت معنى خط الحدود الذي يمر في منتصف النهر.

وكان الرئيس ولد دادة يركز وجهة نظره على النحو التالي:

١- الرجوع الى المرسوم الفرنسي في ٢٥ فبراير ١٩٠٥ والذي عين الحدود بين مستعمرة السنغال والقطر المدني موريتانيا وليس بالضفة اليمنى للنهر حسبما جاء في مرسوم ١٩٣٣.

٢- إعتبار مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣ غير صالح كأساس لترسيم الحدود لانعدام الاتساق في المعنى إذ أنه صدر بقصد استيضاح مرسوم ٢٥ فبراير ١٩٠٥ وهو مالم يفعله حيث أنه غير أساس تقييم الحدود من نهر الى الضفة اليمنى للنهر في الوقت الذي امتنع فيه عن الغاء مرسوم ٢٥ فبراير ١٩٠٥ وظل يرجع اليه.

٣- مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣ لم يطبق قط وقد أهمل اهمالا قاتلوا من الناحية العملية، والدليل ان الدولتين اصدرتا عدة قرارات لتنظيم الملاحة والصيد، وتحديد المصايد دون اعتراض احدهما على الآخر.

وباختصار تجد أن الاختلاف الحدودي بين الدولتين يتركز في النقاط التالية:
اولا: يمثل مرسوم ٨ ديسمبر الأساس القانوني لترسيم الحدود بين الدولتين، ولكنه ليس الأساس الوحيد حيث يوجد مرسوم ٢٥ فبراير ١٩٠٥.

ثانيا: حسب العرف تبسط موريتانيا منذ استقلالها عام ١٩٦٠ سيادتها على الضفة اليمنى للنهر من حافتها حتى الخط العار بمنتصف النهر دون منازعة أو اعتراض، والاهم هو هذا الوجود الفعلي وليست الوثيقة القانونية.

ثالثا: اعلان الدولتين تمسكهما بمبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار والذي أصبح يمثل حجر الزاوية في القانون الاقليمي الاقليمي.

رابعا: ان الخلاف الحدودي ينطوئ على المفهومين للحدود وهما الفهم الحديث المطلق والذي يركز على الخط الهندسي، والفهم التقليدي الذي يركز على المنطقة الفاصلة (FRONTIER ZONE) وهو ما يتناسب مع الطبيعة الاقليمية.

وعلى هذا فإن الخلاف الحدودي بين السنغال وموريتانيا لا يدور حول الأخذ ببداً عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار من عدمه، وإنما حول معرفة ماهية هذه الحدود الموروثة نفسها، وبالتالي فإن الحل لهذا الخلاف يجب أن يتضمن فكرة الحقوق التاريخية أو الاعتبارات الجغرافية والعرقية، والإخذ في الاعتبار بطبيعة المنطقة وشعوبها والتي لا تفصل بينها تلك الحدود الهندسية (٢٨).

ثالثاً : المراحل التي مرت بها أزمة الحدود والصراع الدموي
في أواخر الفصل المطير لعام ١٩٨٨ بينما كان المزارعون الأفارقة السود يستعدون على الشاطئ الشمالي لنهر السنغال لزراعة أراضيهم فوجئوا بمجموعات البيض من نواكشوط يطاردونهم (٢٩).

وفي نوفمبر من نفس العام تم حجز قطعتين من الأهل الموريتانية في السنغال لكنها أُعيدت، وردت موريتانيا بمتع دخول السنغاليين ، وردت داكراً بإغلاق النهر عند روسو (ROSSO) ، وفي أوائل عام ١٩٨٩ حظرت السنغال صيد الأسماك في مياهها الإقليمية كما رفضت استيراد المواد الغذائية من موريتانيا وهكذا أخذ الموقف في التصعيد حتى استطاع رئيس كوت ديفوار (فيليكس هوفي بواني) في أواخر يناير عقد اجتماع بين الرئيسين وهذا الموقف (٣٠).

لقد كان حادث دايوارا - سونكو في التاسع من إبريل ١٩٨٩ قد اشتمل على عناصر ثلاثة خطيرة وغير عادية هي :

أولها: توفير المفجر الذي تحتاج إليه حالة الشعب العامة والتي تعود للمجتمع الحضري السنغالي.

ثانيها: إتاحة الفرصة الذهبية لمعسكر الغلاة في البلدين لاستثمار الموقف لصالحهم.

ثالثها: الضعف الذي أبدته السلطة في البلدين وعجزها عن ملاحقة إيقاع الأحداث (٣١).

وقد مرت الأزمة بأربع موجات من العنف:

الموجة الأولى : بدأت في الفترة من ٢٢-٢٦ إبريل ١٩٨٩ في السنغال في شكل فتنة شعبية عارمة في إقليم النهر ومنطقة دكار، وتسببت في اضطراب مادية بالغة للممتلكات الموريتانية حيث تم خلالها تحطيم المتاجر التي يمتلكها الموريتانيون في السنغال ، ونهب وسلب سلعها، والاستيلاء على مواشيهم.

وكانت أعمال الشغب في هذه المرحلة تستهدف تحطيم متاجر الموريتانيين والاستيلاء على أموالهم أي أنها مرحلة التخريب والنهب.

الموجة الثانية: بدأت هذه الموجة في موريتانيا في نواكشوط ونواذيب بصفة رسمية يوم ٢٤ إبريل ١٩٨٩ ، واتخذت شكل نهب وسلب قامت بها أساساً

مجموعات من الحرائق على غرار ما حدث في اضطرابات ١٩٦٦ ضد افراد الجالية السنغالية ، واتسم موقف قوات الامن حيالها بالسلبية والتخاؤل حيث اعتبرت قوات الامن هذه وسيلة للانتقام عما لحق بالجالية الموريتانية في السنغال.

الموجة الثالثة: تفجرت في ٢٥ ابريل ١٩٨٩ واختلفت عن الموجة السابقة حيث استهدف العنف هذه المرة قتل السنغاليين ، وليس مجرد نهب متاجرهم، ونتبع ذلك تحرك سريع للعناصر المعادية التي اخذت تبحث عن السود في نواكشوت وقوارزيب (٣٢).

وفي مساء ٢٥ ابريل اعلنت حالة الطوارئ وحظر التجول واستعانت بالجيش لاهرام الامن والسكينة ، ويشير الكتاب الابيض الموريتاني الى القاء القبض على ٢٠٠ شخص، ولجوء قوات الامن الى اطلاق النار (٣٣).

ولم تصرب هذه الاتباء الى السنغال عن المذابح الامع وصول اول قوج من السنغاليين المرحلين من موريتانيا الى دكار يوم ٢٧ ابريل لتهدب الموجة الرابعة .

الموجة الرابعة: وهي التي عمت العاصمة السنغالية وكل مدنها وقراها ابتداء من مساء ٢٧ ابريل حتى الثلاثين منه، وشهدت تجدد الفتنة الشعبية التي استوجبت اعلان حالة الطوارئ ، وقد تميزت هذه الحلقة الختامية للمأساة بان العنف قصد منه قتل الموريتانيين انتقاما للسنغاليين الذين لقوا مصرعهم في موريتانيا مع انتشار موجة الشائعات المروعة. وقد ترتب على ذلك حدوث أزمة ثقة بين البلدين لم تلبث ان وصلت الى القطيعة التامة .

وفي ٢٩ ابريل القى الرئيس السنغالي بيانا الى الامة اعرب فيه عن اشمئزازه للشخصي للمعاملة اللاإنسانية التي تعرض لها السنغاليون في موريتانيا، كما وزعت حكومة السنغال مذكرة على الوفود الدائمة في الامم المتحدة.

وقد تعرض المهاجرون في كل من الدولتين عند المنافذ النهرية لاعمال عنف وسطو ومصادرة الاموال والامتعة، كما شملت عملية طرد واجلاء قامت بها موريتانيا لاعداد من المزارعين السنغاليين الذي كانوا يستغلون اراضي لهم على الجانب الموريتاني لنهر السنغال.

وبعد هذه الموجة من المواجهات التي مرت بالمراحل الاربع السابقة بدأت مرحلة المواجهة طويلة الامد، والبطيئة الايقاع حيث انه في ٤ مايو ١٩٨٩ اوزعت حكومة موريتانيا مذكرة على وفود الامم المتحدة، وفي السابع من مايو اعلن الرئيس (ولد طايح) ان هذا نزاع مختلف افتعلته مؤامرة نفذها النظام السنغالي.

وفي ١٦ مايو ١٩٨٩ وزعت السنغال مذكرة على الوفود الدائمة في مجلس الأمن أعلنت عن قبولها للجنة تحقيق دولية، ودفعت الاوضاع في موريتانيا بالعنصرية المعادية للزنج.

وتقدم السنغال بطلب لمنظمة الوحدة الافريقية لتشكيل لجنة تحقيق ومن هنا بدأت المرحلة الاعلامية بين الدولتين ففي ٢٣ مايو ١٩٨٩ قررت حكومة موريتانيا استدعاء سفيرها في داكار باعتبارها غير مرغوب فيه من السنغاليين ، ثم اقدمت السنغال على قطع العلاقات الدبلوماسية، وفي ٢٣ اغسطس اصدرت كل منهما الكتاب الابيض عن النزاع وهو مستند دعائي في المقام الاول يحاول كل طرف إلقاء المسؤولية على الطرف الاخر ولايتناسب مع روح الحل الوسط لحل الازمة (٣٤).

وفي ٢٥ اغسطس طلبت موريتانيا نقل مقر منظمة استغلال النهر من داكار الى بامكو ، كما طلبت إيقاف رحلات الطيران بين البلدين ، وفي ١٣ يولية ١٩٩٠ قطعت موريتانيا الاتصالات التليفونية والاسلكية بين البلدين (٣٥). وفي إطار هذا التطور للأحداث بدأت تظهر للنمرات العرقية بمعناها المحدود، ولكن من مخزية القدر ان الصراع الذي دار بين موريتانيا والسنغال والذي انتهى الى المأساة قد حدث بين سود وسود اي بين المزارعين السرافولية السنغاليين بقرية دياوارا، والرعاة البول غير المستقرين بقرية سونكو، لكن البعض حاول ان يلبس الحادث ثوب بيض عرب وسود افارقة... واتهم كل طرف الاخر بالعنصرية حيث استعملت مذكرة موريتانيا الموزعة على وفود الامم المتحدة في ٤ مايو ١٩٨٩ كلمة "العنصر العربي" كما استخدم الصحفيون السنغاليون كلمة "العنصر للزنجي" وانتشرت بيضاتية بدلا من موريتانيا في "وكافار ليبرية وسوى " .

رابعاً: جهود التسوية

كان من الطبيعي وقد بلغت الازمة حدتها، وخرجت من المجال المحلي بين الدولتين الى المجال الاقليمي - ان تحرك الاجهزة السياسية في المنظمات الاقليمية والافريقية في محاولة لوقف هذا التيار المعادي، ولاتهاء الازمة بين البلدين، وبدا تدخل الدول الافريقية والعربية والدول الغربية ذات المصالح القومية بالدولتين وبدأت سلسلة من الزيارات من اجل فهم جوانب المشكلة وتقديم المقترحات بشأنها ، وتوافد على داكار ونواكشوت المبعوثون من مالي وغينيا والرأس الاخضر وجامبيا ونيجيريا وتوجو وغينيا بيساو وبنين والنيجر وبوركينا فاسو والولايات المتحدة وفرنسا والكونغو .

وظلت فرنسا تؤيد بعض المساعي الحميدة وتستقبل في عاصمتها اجتماعات وزراء الدولتين ووزير الدولة المصري للشئون الخارجية، كما اجتمع وزير الخارجية الفرنسي بزميله السنغالي والموريتاني ، كما قامت وساطة سعودية وكويتية.

وقامت منظمة الوحدة الافريقية بجهود الوساطة السلمية في شخص الرئيس الذي يتولى الدورة السنوية والتي تواجد فيها الرئيس المالي (موسى تراوري يولية ١٩٨٨-١٩٨٩) ثم الرئيس المصري حسنى مبارك (يولية ١٩٨٩-١٩٩٠) فالرئيس يورى موسوفينى رئيس اوغندا (١٩٩٠-١٩٩١). وقرر مؤتمر القمة في دورته السادسة والعشرين تشكيل لجنة وساطة من مصر وتونس والنيجر وتجو وزيمبابوى بالاضافة الى اوغندا (٣٦). وفي الجولة الاولى للوساطة حاول رئيس مالي اتباع اسلوب الخطوة خطوة ، حيث زار موريتانيا والسنغال في ١٢ مايو ١٩٨٩ ، وعقد اجتماعات في باماكو لوزيري داخلية البلدين وزميلهما المالي (١٧ مايو) ثم اجتمع الثلاثة (٣-٤ يونيو ١٩٨٩) وثبتت ذلك اجتماعات وزراء الداخلية والخبراء من الدولتين، وقد اقترح الرئيس المالي حل بعض المشكلات الخلافية مثل تبادل القنصية، لكن انتهت مدة رئاسة دون حل لاي مشكلة .

وفي الجولة الثانية كانت رئاسة المنظمة لرئيس مصر حسنى مبارك الذى رحبت السنغال بدبلوماسيته واسلوبه الذى تناول القضية من كافة جوانبها اى الحل الشامل لمختلف بنود الخلاف، وقد سمعت مصر الى تحقيق اتفاق الدولتين على المبادئ التى ستحكم التسوية السلمية فى شكل اتفاق عام يوفر لهذه التسوية اطرا فكريا وقانونيا.

ورغم اعلان موريتانيا قبول هذا الاسلوب الا انها اجمعت عن تقديم مشروع لاتفاق المبادئ الاطارى مثلما فعل السنغال ، وحاولت مصر اعادة بناء الثقة بين البلدين والسعى نحو تطبيع العلاقات.

ومن هذا المنطلق جاء استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين واعادة الرحلات الجوية، وترتيب لقاء بين الرئيسين لتناول مختلف جوانب الخلاف من الاساس.

ولقام الرئيس حسنى مبارك بزيارة لكل من لوكسومبورج وداكار فى سبتمبر ١٩٨٩ ، وعقدت اللجنة الافريقية المشتركة اجتماعات فى بلجراد على هامش مؤتمر عدم الانحياز، ثم فى مقر الامم المتحدة فى نيويورك واديس ابابا مقر المنظمة، وعقد وزير الدولة للشئون الخارجية المصري اجتماعات فى باريس والقاهرة واديس ابابا (فبراير ١٩٩٠) ، كما تناول الرئيسان المصري والسنغالى الموضوع اثناء تواجد الاخير بالقاهرة لحضور اجتماعات الرابطة الافريقية المشتركة (مارس ١٩٩٠) ثم اجتمع وزاره الدول الثلاث فى باريس (يونيو ١٩٩٠) واديس ابابا (يولية ١٩٩٠) اثناء اجتماع مؤتمر القمة الافريقى.

وقد اظهرت السنغال قدرا كبيرا من المرونة، ووضحت انها لاتجعل من مسألة الحدود شرطا مسبقا للتسوية، كما انها تقبل ان تبدأ المفاوضات دون انتظار لحل المشكلة وبشرط ان تشمل المفاوضات كافة جوانب النزاع بما فى

ذلك موضوع الحدود، وأعلن الرئيس (عبد المهيدي) استعدادة للاجتماع بالرئيس الموريتاني في أي مكان وفي أي وقت وبدون شروط مسبقة، كما قبلت السنغال كل المقترحات التي تقدم بها الوسيط المصري (٢٧).

ورغم كل هذا فإن الجانب الموريتاني أبدى عزوفا عن فكرة لقاء قمة لاتبقيها تدابير فورية لاستتباب الأمن على ضفتي نهر السنغال، ولتأمين للرعايا الموريتانيين الذين لازالوا محتجزين في السنغال، وبالتالي لم تسفر اجتماعات الطرفين عن اتفاق عدا موافقتها على معاودة الاتصال في إطار مؤتمر القمة الإفريقي السادس والعشرين في يولية ١٩٩٠.

وفي اجتماع القمة في ديس ابيا اشار المندوب الموريتاني مسألة المبعوثين الذين لازالوا محتجزين في السنغال رغم ارائتهم يعملون لحساب السنغاليين، وتحول الموقف الى معادلة بين الطرفين خاصة وأن مطالب موريتانيا ببرد الاموال المصادرة والتعويض العادل عن الاضرار، وعودة الرعايا الموريتانيين كانت بمثابة شروط مسبقة للتسوية، وفي نفس الوقت أبدت السنغال استعدادها لاستقبال أية بعثة لتقصي الحقائق حول عدد المعتقلين الذين في السنغال (٢٨).

الجولة الثالثة : قد تمت تحت زعامة رئيس أوغندا في يولية ١٩٩٠ ولكن لم يطرأ أي تغيير يذكر، بل وصلت الازمة الى طريق مسدود، ولكن موريتانيا واجهت تغيرا ملحوظا في القوى الخارجية والداخلية في غير صالحها اذ كانت هزيمة خليفتها العراقي (صدام حسين) قد فقدتها أهم سند خارجي يدها بالسلاح بالإضافة الى ضغوط اقتصادية من قبل فرنسا والولايات المتحدة والدول العربية الخليجية التي ارادت ان تنفع موريتانيا ثمن اتحيارها للعراق، ووجد النظام الموريتاني ان يطويع نفسه لمواجهة الازمة بإتهاء الحكم العسكري والعودة الى النظام المدني ثم تحول الى التعدد الحزبي ومن هنا بدأ استئناف اللقائات بين المسؤولين تحت رعاية فرنسا التي نجحت في مساعيها التوفيقية هذه المرة (٢٩).

خامسا : احتمالات التسوية للمشكلة

حل مشكلة الصراع بين موريتانيا والسنغال أصبح ضروريا لأن بؤر الصراع في تلك الاجزاء الملوكية من العالم الثالث قد هددت هذه القوى بالقضاء، ولذا فإن التفكير في حلول لهذه الازمة صار قضية حياة او موت خاصة أن لب النزاع وممكن الصراع، وبسبب هذا الخلاف - هو مشروع استقلال نهر السنغال الذي ارتبط عضويا بقضية التنمية ، وكيف تكون هناك تنمية والصراع الدموي يمتد هنا وهناك ويقضي على الأخضر واليابس ، ويضع

شعوب المنطقة في جو من عدم الاستقرار والشك والخوف، ولقد كانت خسائر الجانبين باعثًا على ضرورة التحرك لعودة المياه إلى مجاريها . ولقد خسرت موريتانيا دولة وشعبًا أهم مهجر لشعبها وأهم مصدر للدخول والتحويلات النقدية، وفقدان المنشآت وعدد كبير من النقود، أي أن الخسارة عكس ما تقتضيه استراتيجية رشيدة للتنمية في إطار هذه الظروف الصعبة، هذا فضلا عن فقدان أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ في عداد المفقودين، ومصادرة حوالي ٣٥ مليار من الفرائكات، وفقدان ٢٢,٠٠٠ رأس من الضأن والماعز و ٢٠,٠٠٠ من الأبل وبضاعة ٢٠٠,٠٠٠ متجر وعدة آلاف من السيارات والآلات.

وخسرت المستغل أعدادا كبيرة من القتلى والجرحى يصعب تقديرها وتختلف البيانات حولها، ناهيك عن قيمة السلع والبضائع التي تقدر بحوالي ستة مليارات فرنك، وخسارة الشركات الصناعية بسبب الهبوط في كمية المبيعات أثناء الأزمات الصناعية والتي قدرت بحوالي ٥٠ مليون فرنك أفريقي (١٦٧ مليون دولار)، وهو ما أثر على دولاب العمل الصناعي .

وإذا أضفنا إلى ذلك أثر الصراع على تنمية النهر لصالح شعوب المنطقة، وفقدان مهجر السنغاليين، وزيادة الأعباء نتيجة التزايد المفاجيء في السكان وفقدان السوق الموريتانية، وظهور دولة معادية على حدود السنغال هي موريتانيا وهو ما يوفر عمقا للمعارضة المسلحة الموريتانية التي اشتد عودها . لأن هذه الخسائر كفيلة بأن يراجع النظام في الدولتين حساباته، وإن يفكر بشكل جدي لحل هذه الأزمة خاصة أن المستجدات الدولية قد غيرت الحسابات بعد انهيار الحليف العراقي، وبعد قيام الدولتين بانتهاج نظام التعدد الحزبي الذي يضيق مجال التحرك أمام التنظيمات المتطرفة، وبعد تعليق المعارضة للموريتانية لأعمالها العسكرية في ضوء هذه المتغيرات في حوض المستغل، وبعد اهتمام فرنسا بعد حرب الخليج بامتصاص بؤر التوتر بين الدولتين.

ويتحدد مسار التسوية إذا نظرنا إلى مكونات الخلاف والتي تتحدد في هذه المحاور التالية :

أ- مشكلة التحويلات ليست صعبة الحل لأن دولا عربية أبدت استعدادها لتحمل هذه النفقات.

ب- ضرورة وضع برامج تنمية في إطار مشروع استغلال النهر، وفي هذا الإطار يتم تشييد نظام فلاحي حقوقي يكون حجر الزاوية لوادي النهر.

ج - تحديث علاقات الإنتاج، وإعطاء الحق المتساوي للجميع في حيازة الأرض الزراعية وتصفية الامتيازات الموجودة عند بعض الارستقراطيات، وبذا يتم تحقيق شعارات القومية .

د- وضع التكامل الإقليمي موضع الاعتبار لأنه من أهم المعلمات المنطل من لحل المشكلة لأن التكامل سوف يقضي على المشكلات الحدودية التي تتطلب

رفض مفهوم المطالب التاريخية، وترسيم الحدود، مع اقرار المسؤولية المشتركة، وتطبيق مفهوم المنطقة الحدودية وليس الخط الحدودي الذي سبق شرحه لان المنطقة الحدودية تتفق مع طبيعة القارة الافريقية قبل قدوم الاوربيين.

فالتصوية لا بد أن تتخلى عن قضايا النزاع العرقي لأن مثل هذه المنازعات والتي تحدث كثيرا في القارة الافريقية تمثل بؤرا للتصادم والمواجهات العسكرية، ولاسيول لحلها الا بالتطبيع، واستئصال بذور الخلاف من اعماقها ويجب ان نضع في الحسبان ان مثل هذه الامور الخلافية ليست سهلة لانها تحتاج الى احداث تغييرات كيفية اجتماعيا وسياسيا وبيولوجيا بين البلدين.

استعرضنا قصة الصراع بين السنغال وموريتانيا في عام ١٩٨٩ او ما ترتب عليه من مواجهة دموية اتت على الاخضر واليابس في منطقة نهر السنغال التي اصبحت مسرحا لاحداث دموية بين شعبيين افريقيين يدينان بدين واحد وتربطهما علاقات قوية ومتينة عبر العصور خلت حتى جاء الاستعمار باساليبه التي تفرق بين الجماعات الافريقية، وقام بتقسيم القارة حسب هواه ومصالحه دون ان يضع في الاعتبار الايديولوجية الافريقية أو رأي الافارقة وطبقت على شعوب القارة دون مراعاة للشعوب والقبائل، وصاغت الحدود بحطوطها الهندسية والفلكية لتفصل بين الجماعات المتشابهة والتي لم تعرف عبر العصور مثل هذه التقسيمات الوهمية الاستعمارية وكانت النتيجة ان القارة عندما حصلت على استقلال دولها لم تجد حلا أفضل من الإبقاء على هذه الحدود الاستعمارية حتى لا تتحول القارة الى بؤر من الصراع والتطاحن . وكان ابقاء الوضع على ما هو عليه باعثا على حدوث الازمات بين القبيلة والآخرى، وفي الغالب الاعم تكون الحدود هي لب الصراع وأساسه، ولقد حاولت هذه الدراسة ان تتعرض لاحدى هذه المشكلات محللة بواعث هذا الصراع وأمسيه وموقف ، الدولتين ثم الجهود التي بذلت لحل النزاع والمستجدات على الساحة الدولية وإمكانيات التصوية لمثل هذه المشاكل. وقد توصلت هذه الدراسة الى بعض النتائج ومنها:

أولا : ان الازمة وان بدت في الظاهر انها لازمة حدودية الا ان الثابت ان المشكلة الحدودية كانت نتيجة الصراع الدموي وليست هي السبب المباشر او غير المباشر للازمة، وان قضية الحدود التي اثرت بعد الازمة وكانت محور الجهود الوسطية للحل كانت مجرد استئصال للبؤر الصراعية والتوصل الى حل نهائي للمشكلة حتى لا تتكرر مرة ثانية لأن لب الصراع في منطقة النهر يقوم بين شعوب وقبائل متجانسة والحدود الفاصلة بينها الهندسي لا تتفق مع الاوضاع السائدة.

ثانياً : أثبتت الدراسة ان مرتكزات الحل تعتمد فى المقام الاول على حسن التوايا بين الجارين وإدراك ان الحلول لن تأتى من الخارج، وانه يجب على السنغاليين والموريتانيين فهم طبيعة بلادهم، وتناسى الخلافات والمشروع فى اقامة مشروعات قومية تناس الحدود، وان يكون التكامل هو الطابع السائد، وان تكون مشروعات التحديث واعادة النظر فى الاوضاع الاقتصادية، والتطور الاقتصادى لمشروعات استقلال نهر السنغال تدريجية بعد نوعية المواطنين فى البلدين بأن هذه المشروعات لصالح الجميع .

ثالثاً: ان عناصر المعارضة فى البلدين بسبب الازمات السياسية وازمات الهوية والانتماء لاجزاب تسعى للوصول الى السلطة وبالاكتفاء على الدعم الخارجى من دول يهتمها مثل هذه القلائل - يجب ان تدرك ان مخاطر اثاره المشكلات الحدودية اما يعنى استمرار الاحتكاك والأجدر التركيز على تطوير البلاد وتحديثها بالشكل الذى يحقق الرخاء للجميع سواء من المزارعين المستقرين او من البدو الذين يبحثون عن اماكن لرعى مواشيهم وابلهم .

رابعاً: أن اثاره النزعات القبلية، والنظرة الاقليمية المحدودة لن تكون سوى المفجر لاي أزمة سياسية بين شعوب عرفت التعاون والتأخي عبر عصور طويلة، وان التركيز على مثل هذه النزعات الاقليمية المحدودة سوف يجر المنطقة الى مزيد من التشرذم والتفكك فى وقت تسعى شعوب افريقيا الى المزيد من التكامل والترابط والشروع فى انشاء مشروعات تنمية تليد الجميع، وتتخطى الاقليمية والعنصرية وتسعى الى افاق اوسع من التفاهم وحل المشكلات بالطرق السلمية، ودون اللجوء الى العنف او الصدام المسلح الذى يؤدي حتماً الى خلق دول متخلفة، ومجتمعات هزيلة لا تستطيع البقاء فى وجه التطورات العالمية المتلاحقة.

خامساً: أثبتت الدراسة ان العوامل المؤثرة فى الخلاف بين البلدين هى بالدرجة الاولى نتيجة الازمات السياسية التى حدثت فى البلدين فى مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى اندلاع الازمة، وانه لابد من المزيد من الديمقراطية والتخلى عن سياسات الدكتاتورية والراى الواحد والابتعاد عن نزاعات اقليمية محدودة، وكلما تعددت الاحزاب التى ترتبط ببرنامج للتنمية فى ظل الاوضاع الاقتصادية الجديدة كلما كانت الخلافات فى طريقها الى الانزواء والتلاشى .

ان افريقيا فى امس الحاجة الى بلوغ قياداتها السياسية مرحلة من النهم الكامل لمشاكلهم دون اللجوء الى الوساطة الخارجية، ودون فرض نظريات وأطر سياسية لا تتفق مع طبيعة الشعوب التى يحكمونها حتى لا تزداد يؤر الصراع التى تحول الدولة الى مرحلة من التردى والهزال السياسى مما يجعلها عاجزة عن الصمود أمام المتغيرات السياسية العالمية والتى تسعى الى تكوين وحدات اقتصادية متكاملة يسودها التعاون والاخاء من اجل صالح

شعوبهم، وليس من أجل تدبير اهدافهم السياسية والفرق في بحر الديون والتبعية والتخلف الذي يكون نظيرا بقاء الدولة وجعلها في مهب الريح.

سادسا : لقد اثبتت الدراسة ان حجم الخسائر الذي واكب هذه الازمة كان عنيقا وقاسيا بين الدولتين ولم يخرج منها منتصر ومنهزم، بل خسرت الدولتان الالاف من الضحايا الابرياء، وقد الكثيرون ماشيتهم ومحلاتهم وتشردت الالف الاسر في كل من البلدين، وتحملت كل دولة المزيد من المهاجرين الذين لم يكن لهم حسابان في ميزانية كل دولة، بل والاكثر من ذلك ان المشروعات الائتمانية التي كان مخططا لها الاستمرار لمزيد من رفاهية الشعبين قد تعطلت ولا بد لاعادتها للعمل الى المزيد من الاموال الطائلة التي تنهز ميزانية اي من الدولتين عن تحملها، وبالتالي فان الازمة ولدت ازمت اخرى لن تحل في القريب العاجل، وسوف تلتهم المزيد من موارد الدولتين، وخلاصة هذه النتيجة ان يتفهم المسئولون في البلدين ان مصلحة شعوبهم تكمن في عدم المزايدات وإثارة النزعات القبلية، وتهدج الشعوب نحو العنف الذي لن يخلف سوى الدمار والخراب والتخلف الذي تعاني منه المنطقة بشكل متواصل .

سابعا : لقد اثبتت الدراسة ان العرقية كانت القلب الايديولوجي المناسب لمجتمعات ما قبل سيادة النمط الرأسمالي بأبعاده المختلفة من اندماج قومي، وظهور الفرد غير المرتبط بالعمل والتمسك بالقومي للعامة، والمركزية السياسية وتطور الفكر العلمي، وأن يقاء هذه الافكار العرقية سوف يستمر فترة طويلة الى أن تتحول تدريجيا، ولذا لا بد أن تتفهم القوى السياسية المعارضة ان اثاره مثل هذه القضايا سوف يزيد من عناصر الفتنة والانشقاق والتلاحم خاصة ان مثل هذه الافكار العرقية تجد القربة خصبة في مجتمعات الاطراف حيث لم يتدعم بعد النمط الرأسمالي، واثارة هذا للتضليل العرقي ما هو الا وسيلة لسرف الانتظار عن الاسباب الحقيقية للصراعات السياسية والاجتماعية.

ان العرقية ماهي الا المثال الحي للوعي الزائف والعدو الحقيقي للوعي العلمي المتفتح الذي يسعى الى ادراك الواقع المعاش بمعناه الموضوعي الذي يتلخص العرقية ويسعى الى اندماج قومي في ظل نظم اقتصادية جديدة، وفي ظل تناول علمي للمشاكل الاجتماعية لتحقيق مصلحة أغلبية الشعب في النمو المتحرر والعادل.

ثامنا : اثبتت الدراسة ان هذه الازمة وقد انفجرت مؤقتا بسبب تغير الموقف الدولي وانهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة النظام العراقي، وسعى الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية على طول فترات اندلاع الازمة للحل الامثل لها، وقيام فرنسا بدور محوري لانهاء الخلاف - الا ان كل هذا ليس

سوى حل مؤقت لا بد وان تكلوه مرحلة من التسوية طويلة الامد تضع فى الاعتبار وضع فترة انتقالية لمواطنى كل دولة فى اراضى الدولة الاخرى وان تكون هناك تسوية لحركة السكان بين البلدين، على ان تمثل الهجرة عنصرا اساسيا من عناصر الاندماج على اساس تنظيم اقامة رعايا كل دولة فى اراضى الدولة الاخرى مع شروط واضحة للهجرة والاستقرار والعمل وحماية وسلامة المهاجرين وأموالهم .

ثامسا : اثبتت الدراسة ان الحل الأمثل يكمن فى تحديث ادوات الانتاج واعطاء الحق المتساوى للجميع فى حيازة الارض الزراعية وتصفية الامتيازات التى تحصل عليها الطبقات الارستقراطية والمزايا الفعلية للطبقة البرجوازية، وان تتحمل اجهزة الادارة المحلية مسئولياتها لصالح الاغلبية لسكان وادى النهر على الجانبين فى المقام الاول، ثم اتاحة الفرصة لكل مواطنى الدولتين للحصول على نصيب من الارض الجديدة القابلة للزراعة، وفى هذا الاطار يتم تقليص فكرة العرقية .

ان التكامل الاقليمى هو احد المعلمات الرئيسية التى يجب ان يبنى عليه المشروع الاقتصادى المتكامل لاستغلال نهر السنغال، وهو السبيل الوحيد لتتاسى مشاكل العرقية ومسألة الحدود، والسعى نحو اندماج وطنى اقليمى متكامل يهدف لخدمة الجميع، ويقضى على المزايدات العرقية، والاساليب الانعزالية التى لا تترك وراءها الا مجتمعات متخلفة وهياكل زائفة وبؤرا للصراع المتجدد الذى هو العدو الاساسى للتنمية.

ان روح التعاون يجب ان تسود عن طريق وضع اساليب تصون وتحافظ على التواصل بين جانبي النهر وتمنع التعازل والتباعد ، وهنا تتلشى فكرة الحدود بالمفهوم الضيق الذى خلفه الاستعمار الاوروبى على التراب الاقريقى.

مراجع الفصل :

- ١- لمزيد من الدراسة عن مؤتمر برلين انظر :
د. شوقي الجمل، د. عبد الله عيد الرازي : تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر
الدوحة ١٩٨٧، ص ٩٥ - ١٣٥ .
- ٢- كولين ليجوم : الجامعة الافريقية، دليل سياسى موجز، ترجمة احمد
محمود سليمان، القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٤٥ .
- ٣- انظر نفس قرارات المؤتمر فى كولين ليجوم: مرجع سابق، ص
٤- كولين ليجوم: مرجع سابق ، ص ٤١٨ .
- ٥- صالح بكتاش: النزاع السنغالى الموريتانى بين المازق العرقى والمخرج
الوطني الشعبى، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٩٠، ص ٣٦ .
- ٧- كلمة توكولور تحريف لكلمة تكرور (TEKROUR) وهى مملكة سوداء
امتدت من القرن الاول الميلادى حتى القرن الثالث عشر
- ١١- Gellor , Sheldon : Senegal ; An African Nation Between Islam and The West
London 1962 . P 21
- ١٢- لمزيد من الدراسة عن الزنوجة والاستجورية انظر
Irvin Leonard Markovits : Leopold Sedar Senghor and the Politics of Negritude ,
London 1969
- ١٣- Amadou Mactar Guweye ; Harouloen . Taaka In West Africa , 18-26
September 1989 , P. 1551 .
- ١٤- انظر هذا التناقض الاستعماري فى غرب القارة فى :
د. شوقي الجمل: تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، القاهرة ١٩٨٠ ص ٥٠٦ .
- ١٥- Marke Doyle : One Foot in Black Africa , In West Africa (London 1989) P
1200
- ١٦- صدر فى مارس ١٩٠٣ قرار بتنظيم الحماية على بلاد المور بالسنغال
الأدنى فى منطقتى الترازو والبراكنة، وتعيين كويولاكى مندوبا فيها للحاكم
العام لافريقيا الغربية الفرنسية، وفى اكتوبر ١٩٠٤ صارت موريتانيا دولة
مدنية، ولم تتحول الى مستعمرة الا فى عام ١٩٢٠ .
- ١٧- Sophie , Bessis : Le senegal Mauritanie et Leurs bous temissaires , In le
Mond Diplomatique (Paris 1st July) 1989 , P. 14
- ١٨- Frederick , Frischer : Maures Contre (18) neger - Africains in le Mond (Paris
18 May 1989)
- ١٩- r , Sheldon : Op . Cit . P 73
- Marke Doyle : Nouakchottis New Nationalism In Africa Report (New York)
September - October 1989 , P. 38 .
- ٢٠- Mauritania : War on Black Citizens In Africa Confidential , London 30 ,
14 Th July . 1989 , P 2
- ٢١- صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .

٢٢- نشر نيجن البيان في جريدة لوسولي في ١٩٨٩/٧/٣ ص ٣ .

٢٣- : Nouakchott , Juin 1967 , No 208 , E M Journal Official .

٢٤- تنص المادة الاولى لمرسوم ديسمبر ١٩٣٣ على ان الخط الفاصل بين مستعمرة السنغال ومستعمرة موريتانيا يتحدد بعلامة يجب وضعها على شاطئ المحيط الاطلسي بنقطة محددة (بجوار منزل جارديت) ، ومنها بخط يمر عبر البحيرات الصغيرة التي يكوها نهر السنغال بضواحي مدينة (مسانت لويس) حتى الضفة اليمنى للفرع الرئيسي للنهر حتى التقائه برافده العالمية بنقطة واقعة شمال مصب نهر العالمية، ويوضح المرسوم ان جزيرة اويوا داخلية في اقليم موريتانيا

Aziwaju , A. I., and Ivor Wilks (Eds) : Borders in Africa , Evanston 1990

٢٥- صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

٢٦- هناك آراء مختلفة حول اصل كلمة سنغال، والراي الارجح انها مشتقة من صنها دجا SANHADJA وهي احدى مجموعات قبائل البربر المشهورة وكان السنغال SENEAL يكتب في بادئ الامر SENEGA في الخرائط الفرنسية القديمة اعتمادا على التسمية التي اطلقها التجار والرحالة البرتغاليون وهم اول من اكتشف النهر واسمونه CANAGA او ZANAON وينفس الاسم سميت المملكة الولوفية السوداء المطلة عليه وبالتالي فان الكلمة قد تكون مشتقة من كلمة "زناجة" وظلت الكلمة "سنغال" غير محدودة جغرافيا حيث اطلقت على مدينة (مسانت لويس) بصفة خاصة وشملت مناطق شاسعة حتى اطراف الجابون، ولم تستقر على معناها الحالي للسنغال الا في عام ١٩١٨، وهناك من يرى ان كلمة سنغال مشتقة من Sanghaya وهي اسم مدينة قديمة كانت واقعة على النهر الذي تحدث عنه البكري عام ١٠٦٨ .
صالح بكتاش : مرجع سابق، ص ٢٩١

Hargreaves , John ; West Africa , the Former French States (London 1976).

٢٧- مرسوم ٥ فبراير ١٩٠٥ الذي يخص هذا القطاع من حدود الموريتانية لا يوضح كيفية تعيين الحدود وما اذا كانت بالضفة الشمالية الموريتانية او بمنتصف النهر .

٢٨- سويت الحدود في اوريا بعد سلسلة من الحروب والمفاوضات التي انتهت بحركة المجتمع الاوربي نحو الوحدة السياسية والاقتصادية، ومع وجود بعض الصراعات بين المجموعات الجنسية الا انها بمرور الزمن اندمجت في وحدة قومية اكبر وبعبارة اخرى تعلم الناس التعايش مع الحدود، ولم تفرض العملية الاوربية من الخارج

Asiwaju , A. I : The Global Perspective and Border Anagement Policy Options .
PP 233-9

Schachter , Morgenthau , Path : Political Parties in French Speaking West Africa , London 1964 , PP . 240-4

Diamirado , S: Op . CIT . P 36

also Zaccaralli Francois : Un Parti Politique Africain , Union Progressiste Senegalaise , 1970 , pp . 150 -152

Rischer , Fredic : Enter le Senegal et la Mauritanie echec d'une communauté de destin . In le Mond , 18 May 1989 , P . 10 .

Shelley : The Arab View , in West Africa , May 1989 , P . 5

..... Doyle : Blood Brothers in Africa Report , July - August 1989 , P . 15 .

Publique Islamique de Mauritanie livre Blanc sur le Senegal .

٢٤- انظر الكتاب الابيض لكل من الدولتين والذي صدر بعد الحادث ليبرر المواقف ويشرح القصة بشكل يحمل الطرف الاخر مسئولية الحادث ويبالغ في تقديرات الخسائر حتى يحصل على اكبر قدر من التعويضات عند المساعي السلمية لحل الازمة .

٢٥- صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢١٦ وايضا

William Tordoff : Government and Politics in Africa , London 1984 , P . 5

٢٦- صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .

٢٧- قبل الرئيس عبده ضيوف مقترحات الرئيس حسني مبارك عند لقائهما بالقاهرة في مارس ١٩٩٠ .

انظر جريدة لوسولي في ١٩٩٠/٦/٨ وحديث عبده ضيوف ، ص ٣ .

٢٨- أعلنت منظمة الدفاع الدولية لن التحقيق الذي قامت به بناء على طلب موريتانيا لم يتوصل الى اثبات اعتقال ٢٥٠,٠٠٠ موريتاني في السنغال ، ورد ذلك في جون افريك ١٩٩٠/١٠/٩ ، ص ٥ .

٢٩- صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

٤٠- ملحق الشعب اضمواء على النزاع بين موريتانيا والسنغال ، الاحد ٦ اغسطس ١٩٨٩ ، ص ٥ .

خاتمة

فى هذه الدراسة تعرضنا للعديد من القضايا المتعلقة بغرب افريقيا .

فدرسنا الجهود التى بذلت لإلغاء الرق فى افريقيا عامة وفى غربها بصفة خاصة - حيث كان غرب القارة لأسباب متعددة منها قربه من العالم الجديد ، حتى كانت الضرورة ملحة للأيدى العاملة الأفريقية لتعميره - موردا هاما للرقائق .

كما تعرضت الدراسة لمؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ وانعكاساته وأثاره على غرب افريقيا واستعمارها .

ودرسنا نظم الحكم التى اتبعتها الدول الاستعمارية خاصة انجلترا وفرنسا فى غرب القارة . وموقف شعوب القارة من الاستعمار الأوربي الى أن ظفرت هذه الشعوب بحقوقها فى الحرية .

وفى اختيار نظام الحكم الذى ترتضيه ، ولما كانت غرب افريقيا قد شهدت حركات اسلامية فريده لإصلاح احوال الشعوب والحكام وشرح المبادئ الاسلامية الصحيحة - لذلك كان لا بد من التعرض لهذه الحركات .

وبعد أن قالت شعوب وبلاد غرب افريقيا استقلالها واجهت كغيرها من البلاد الأفريقية مشكلات مترسبة من عصر الاستعمار لعل أبرزها مشكلات تتعلق بالحدود بينها - فكانت دراسة مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا مثالا لهذه المشكلات التى ترتبت على الطريقة التى رسمت بها الدول الاستعمارية الحدود بين مستعمراتها . شملت الدراسة العديد من الموضوعات الهامة وهكذا المتعلقة بغرب افريقيا .



حقوق الطبع محفوظة الناشر



To: www.al-mostafa.com